

الحديث في الشريعة

عند المحمّدين

دراسة نظرية وتطبيقية

تأليف

د/ أكرم راجح بلعمري

أستاذ الحديث وعلومه، بجامعة الوادي
الجزائر

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

الحديث الشياخي

عند المحققين

دراسة نظرية وتطبيقية

تأليف

د. أكرم راجح باعري

أستاذ الحديث وعلومه، بجامعة الوادي - الجزائر

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

كافة حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة

لِلنَّاشِرِ

دَارُ السَّلَامِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيْعِ وَالتَّجْمِيْدِ

لصاحبها

عَبْدُ لَفَاوْرٍ مُحَمَّدٌ الْبَكَارُ

الطبعة الأولى

١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م

رقم الإيداع ٣٧١٣ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي I. S. B. N 3 - 281 - 717 - 977 - 978

أَصْلُ هَذَا الْكِتَابِ

رسالة علمية نال بها مؤلفها درجة الماجستير، من قسم الكتاب والسنة بجامعة
الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بالجزائر، عام (١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م)

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية

الإدارة: القاهرة : ٤٠ شارع أحمد أبو العلا - المتفرع من شارع نور الدين بهجت -

الموازي لامتداد شارع مكرم عبيد - مدينة نصر

هاتف: ٢٢٨٧٣٢٤٦ - ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢ +)

فاكس: ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)

المكتبة: فرع الأزهر: ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف: ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)

المكتبة: فرع مدينة نصر: ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع

مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف: ٢٠٨٠٢٨٧٦ (٢٠٢ +)

فاكس: ٢٠٨٠٢٦٨٠ (٢٠٢ +)

المكتبة: فرع الإسكندرية: ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين

هاتف: ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس: ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)

بريدياً: القاهرة: ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩

البريد الإلكتروني: info@dar-alsalam.com

موقعنا على الإنترنت: www.dar-alsalam.com

دَارُ السَّلَامِ

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

ش.م.م

تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت

على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة

أعوام متتالية ١٩٩٩م، ٢٠٠٠م،

٢٠٠١م هي عمر الجائزة تنويهاً لعقد

ثالث مضي في صناعة النشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَهْرَسُ الْمُحْتَوَيَاتِ

١٣ مقدمة
٢١ مدخل تمهيدي
٢٢ شروط الحديث الصحيح وموقع انتفاء الشذوذ منها
٢٩ نصوص لبعض الأئمة في شرط انتفاء الشذوذ وذمّ الشواذ
٣٣ انتفاء الشذوذ عند الحافظين ابن خزيمة وابن حبان
٣٥ أ - عند ابن خزيمة
٣٩ ب - عند ابن حبان
٤٣ اشتراط انتفاء الشذوذ عند الحافظ ابن حجر
٤٨ الحديث الشاذ بين الصّحة والبطلان عند الحافظ ابن حجر

الفصل الأول

الحديث الشاذ عند أئمة الحديث

٥٥ * المبحث الأول: تعريف الشذوذ من ناحية اللغة
٥٥ المطلب الأول: الشاذ في اللغة
٥٦ المطلب الثاني: علاقة المعنى اللغوي بالمعنى الاصطلاحي
٥٩ * المبحث الثاني: الحديث الشاذ عند أئمة الحديث
٥٩ تمهيد
٥٩ المطلب الأول: الحديث الشاذ عند الشافعي
٦٧ المطلب الثاني: الحديث الشاذ عند الترمذي
٧٢ المطلب الثالث: الحديث الشاذ عند الإمام الحاكم
٨٠ المطلب الرابع: الحديث الشاذ عند الإمام الخليلي

المطلب الخامس: الحديث الشاذ عند ابن الصلاح ومن تبعه	٨٧
المطلب السادس: الحديث الشاذ عند الحافظ ابن حجر ومن تبعه	٩٣
* المبحث الثالث: الحديث الشاذ عند المغاربة المحدثين	٩٨
تمهيد	٩٨
المطلب الأول: الحديث الشاذ عند ابن بطال	٩٨
المطلب الثاني: الحديث الشاذ عند ابن حزم	١٠٢
المطلب الثالث: الحديث الشاذ عند ابن عبد البر	١٠٧
المطلب الرابع: الحديث الشاذ عند ابن القطان الفاسي	١١١
أولاً: رأيه في مسألة تعارض الوصل والإرسال، والرفع والوقف	١١١
ثانياً: رأيه في زيادة الثقة	١١٣

الفصل الثاني

أنواع الشذوذ وعلاقته بمباحث المصطلح الأخرى

تمهيد	١١٧
* المبحث الأول: الشذوذ في الإسناد	١١٩
المطلب الأول: الزيادة أو النقص في الإسناد	١١٩
أمثلة عن الزيادة في السند	١٢٠
- المثال الأول	١٢٠
- المثال الثاني	١٢٢
- المثال الثالث	١٢٣
- المثال الرابع	١٢٥
المطلب الثاني: القلب في الإسناد	١٢٥
أمثلة عن القلب في الإسناد	١٢٦
- المثال الأول	١٢٦

١٢٧	- المثال الثاني
١٢٨	المطلب الثالث: التصحيف في الإسناد
١٢٩	أمثلة عن التصحيف في الإسناد
١٢٩	- المثال الأول
١٣١	- المثال الثاني
١٣٢	المطلب الرابع: الإدراج في الإسناد
١٣٢	أمثلة عن الإدراج في الإسناد
١٣٢	- المثال الأول
١٣٤	- المثال الثاني
١٣٦	* المبحث الثاني: الشذوذ في المتن
١٣٦	المطلب الأول: الزيادة في المتن
١٣٦	أمثلة عن الزيادة في المتن
١٣٦	- المثال الأول
١٣٨	- المثال الثاني
١٣٩	- المثال الثالث
١٤٠	المطلب الثاني: القلب في المتن
١٤١	أمثلة عن القلب في المتن
١٤١	- المثال الأول
١٤١	- المثال الثاني
١٤٣	- المثال الثالث
١٤٣	المطلب الثالث: التصحيف في المتن
١٤٤	أمثلة عن التصحيف في المتن
١٤٤	- المثال الأول
١٤٥	- المثال الثاني

المطلب الرابع: الإدراج في المتن	١٤٦
أمثلة عن الإدراج في المتن	١٤٧
- المثال الأول	١٤٧
- المثال الثاني	١٤٧
* المبحث الثالث: علاقة الشاذ بمباحث المصطلح الأخرى	١٥٠
تمهيد	١٥٠
المطلب الأول: علاقة الشاذ بالمنكر	١٥٠
المطلب الثاني: علاقة الشاذ بزيادة الثقة	١٥٤
المطلب الثالث: علاقة الشاذ بالحديث المعلول	١٥٨
المطلب الرابع: علاقة الشاذ بالمدرج	١٦١
المطلب الخامس: علاقة الشاذ بشروط تقوية الحديث الضعيف	١٦٣
* المبحث الرابع: المصطلحات المقاربة للشاذ	١٦٧
تمهيد	١٦٧
المطلب الأول: مصطلح « غير محفوظ »	١٦٧
المطلب الثاني: مصطلح « غريب »	١٧١
المطلب الثالث: مصطلحا « وهم » و « خطأ »	١٧٥
المطلب الرابع: مصطلح « ليس له أصل »	١٧٨

الفصل الثالث

الجانب التطبيقي عند المتقدمين والمتأخرين

تمهيد	١٨٣
* المبحث الأول: الجانب التطبيقي عند المتقدمين	١٨٥
المطلب الأول: عند الإمام أحمد	١٨٥
- مثال	١٨٥

المطلب الثاني: عند أبي جعفر الطحاوي ١٨٨

- المثال الأول ١٨٨

- المثال الثاني ١٨٩

المطلب الثالث: عند الإمام الحاكم ١٩٠

- المثال الأول ١٩١

- المثال الثاني ١٩٢

- المثال الثالث ١٩٣

- المثال الرابع ١٩٤

- المثال الخامس ١٩٥

- المثال السادس ١٩٦

- المثال السابع ١٩٦

- المثال الثامن ١٩٨

- المثال التاسع ١٩٨

- المثال العاشر ١٩٩

- المثال الحادي عشر ٢٠٢

- المثال الثاني عشر ٢٠٢

- المثال الثالث عشر ٢٠٣

المطلب الرابع: عند الإمام الخليلي ٢٠٥

- المثال الأول ٢٠٥

- المثال الثاني ٢٠٦

المطلب الخامس: عند الإمام البيهقي ٢٠٧

- المثال الأول ٢٠٧

- المثال الثاني ٢٠٩

المطلب السادس: عند الإمام ابن عبد البر ٢١١

- ٢١١ - المثال الأول
- ٢١٣ - المثال الثاني
- ٢١٤ - المثال الثالث
- ٢١٥ - المثال الرابع
- ٢١٨ * المبحث الثاني: الجانب التطبيقي عند المتأخرين
- ٢١٨ المطلب الأول: عند ابن القطّان الفاسي
- ٢١٨ - مثال
- ٢٢١ المطلب الثاني: عند الإمام النووي
- ٢٢١ - المثال الأول
- ٢٢٢ - المثال الثاني
- ٢٢٣ - المثال الثالث
- ٢٢٤ المطلب الثالث: عند ابن رجب الحنبلي
- ٢٢٤ - مثال
- ٢٢٥ المطلب الرابع: عند الحافظ ابن حجر
- ٢٢٦ - المثال الأول
- ٢٢٧ - المثال الثاني
- ٢٢٨ - المثال الثالث
- ٢٢٩ - المثال الرابع
- ٢٣٠ - المثال الخامس
- ٢٣١ - المثال السادس
- ٢٣٢ - المثال السابع
- ٢٣٣ - المثال الثامن
- ٢٣٤ المطلب الخامس: عند السّخاوي
- ٢٣٥ - المثال الأول

٢٣٦..... - المثل الثاني

٢٣٩..... خاتمة

الفهارس

٢٤٧..... فهرس الآيات القرآنية

٢٤٩..... فهرس الأحاديث والآثار

٢٥٥..... فهرس الأعلام المترجم لهم

٢٥٧..... فهرس المصادر والمراجع

٢٦٩..... السيرة الذاتية للمؤلف



لهنداء

إلى والدي الحبيب، رحمة الله عليه..
 إلى الوالدة الكريمة، حفظها الله..
 إلى رفيقة الدرب، زوجتي..
 إلى قرة العين، ابني نضال..
 إلى إخوتي وأخواتي..
 إلى كلّ محبٍّ للإسلام،
 وساعٍ لإعادة مجده..
 إلى جميع أحبتي

د/ أكرم رابح بلعمري

شكر وعرفان

إيماناً منِّي بأن مَنْ لا يشكر الناس لم يشكر الله،
وأن صاحب الفضل لا بد أن يُحمَد،
أُتقدّم بوافر الشكر والتقدير إلى
كلِّ مَنْ أسهم في إتمام هذا الجهد
ابتداءً بفضيلة المشرف الذي بذل جهده ووقته ..
إلى أن خرج هذا العمل إلى النور.

د/ أكرم رابع بلعمري

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله رب العالمين، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى، ثم الشكر له على النعم التي تترى، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله خاتم رسل الهدى - صلوات ربي وسلامه عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين -، أما بعد:

يعتبر علم الحديث من أهم العلوم التي خدمت سنة المصطفى ﷺ، إذ عكف محدثو الأمة على خدمة حديثه روايةً ودرايةً، فتنوعت تصانيفهم وتحدت شروطهم في قبول الروايات، ولقد بذلوا جهوداً عظيمة في حفظ حديث رسول الله ﷺ، فعمل هؤلاء الجهابذة على صيانة السنة النبوية من التحريف والتبديل، حتى إنهم لو زيد في متن حديث (ألف) أو (واو) بينوه ديانة، وفي ذلك يقول ابن حبان رحمه الله واصفاً منهج المحدثين: «... حتى إن أحدهم لو سئل عن عدد الأحرف في السنن لكل سنة منها عدها عدداً، ولو زيد فيها (ألف) أو (واو) لأخرجها طوعاً ولأظهرها ديانة...»^(١).

وكما حفظ علماء الحديث السنة وصانوها، فإنهم كذلك قعدوا القواعد ووضعوا الضوابط، وأصلوا أصول التصحيح والتعليل والتي يمكن بواسطتها التمييز بين الصحيح والضعيف، واستقرت هذه الشروط على خمس، كما ينقل ابن الصلاح وغيره ذلك من: اتصال في السند، وعدالة في الرواة، وضبطهم، وانتفاء الحديث من العلة والشذوذ.

وبعد هذا برزت مختلف العلوم التي تحقق في واقعية هذه الشروط، فتعد علم الجرح والتعديل لينظر في وثاقة الرواة، ومعرفة تواريخهم، والكلام فيهم جرحاً وتعديلاً؛ ليُعرف بذلك الاتصال من الانقطاع، والعدالة من غيرها، وتنوعت التصانيف في هذا الفن، وتم إحصاء الرواة، فما من راوٍ إلا ولهم فيه كلام، عدالةً وضبطاً، جرحاً وتعديلاً أو غير ذلك ممن سكتوا عنهم، وتجلي هذا التنوع في: «تاريخ» البخاري، و«جرح وتعديل» ابن حبان، و«ضعفاء» العقيلي، و«كامل» ابن عدي، وغيرهم.

وإضافة إلى علم الجرح والتعديل تقعد علم آخر يحقق في انتفاء العلة من الحديث

وسلامته منها، حيث مَحَصَّ الأئمة روايات الحديث، وبذلوا جهودًا في تحديد العلل وإبراز التي تطرأ، حتى أصبح هذا العلم في نظر الجهَّال كهانة.

فتحدت أسس هذا العلم، وقواعده، وضوابطه، وتنوعت المصنفات فيه التي تبرز أثر تلك الجهود المبذولة، فكان منها: « علل » ابن المديني، وابن أبي حاتم، والدَّارَقُطَني، والترمذي... وغيرهم.

كما تعددت التَّصانيف في مختلف أنواع العلل إجمالاً وتفصيلاً.

إشكالية الموضوع:

والمأمل في المكتبة الحديثية يلحظ الغياب النسبي من حيث التصنيف نظريًا في الشرط الأخير من شروط الصَّحيح؛ فيما يتعلق بانتفاء الشذوذ منه رغم أنه شرط مصرح به، فما الدَّاعي لعدم التصنيف فيه، إلَّا لآته معدود ضمن اشتراط انتفاء العلة، لذلك لم يُفرد بالتصنيف؟.

وإن كان كذلك، لماذا حُصَّ بالتَّصريح به ضمن شروط الصَّحيح، وكان من الممكن الاكتفاء بشرط السلامة من العلة؟ وما هو حدَّ المحدثين في الشذوذ؟ وكيف يمكن الجمع بين تعدد الاصطلاحات فيه؟ وما وجه العلاقة الرابطة بينه وبين مختلف أنواع المصطلح الأخرى؟ وهل للمغاربة اصطلاح خاص بهم في معنى الشذوذ؟ وهل وافق التنظير التطبيقات العملية للمحدثين في الردِّ بسبب الشذوذ؟

من أجل هذا جاء اختياري للكتابة في هذا الموضوع بغية الوصول إلى إجابات عن هذه الأسئلة المطروحة.

أسباب اختيار الموضوع:

ومن الأسباب التي أراها دافعة لي للكتابة في مثل هذا الموضوع:

- أهمية شروط الصحيح التي لا تخفى على كل دارس لعلوم الحديث، وأنها أهم قواعد التَّصحيح لمعرفة صحيح الحديث من سقيمه.

- قلة الكلام عن هذا الشرط رغم أهميته وكثرة الكلام عن الشروط الأخرى بالمقابل، ممَّا يوحي في نفس القارئ أن هذا الشرط ليس على كبير أهمية، ومن ثمَّ يُهمل ويُترك الحديث عنه، ومراعاته عند التَّصحيح والتعليل.

- الاحتكام إلى الإطلاقات النظرية في معرفة اصطلاح أي إمام، والعزوف عن معرفة ذلك من خلال تطبيقاته في مصنفاته؛ لأنَّ التطبيق العملي هو الكفيل بمعرفة رأي أيِّ إمام في ذلك الموضوع.

- ويفترض في هذا البحث أن يصل إلى جانب مهم في معرفة معنى الشذوذ، ومن ثم محاولة تتبع تعريفات الأئمة له، ومحاولة تحليلها حتى نصل بذلك إلى وضع حدٍّ معتبر يُضبط به الشاذ.

أهداف الموضوع:

كما يهدف البحث إلى محاولة دفع التعارض الظاهر بين تعريفات الأئمة لمعنى الشاذ، ويهدف البحث - أيضًا - إلى إبراز العلاقة بين نوع الشاذ والأنواع الأخرى من المصطلحات الحديثية التي استقر عليها الاصطلاح.

كما أنَّ من أهدافه تصنيف الأنواع التي يرد بها الشذوذ سواء في السند أو المتن، وتَقْصِي تطبيقات أئمة الحديث للشاذ ومقارنة ذلك باصطلاحهم فيه، حتى تزول كل شبهة قد تَرَدُّ على هذا الاصطلاح.

الدراسات السابقة:

ولا أزعَم أنني سَبَّاق للكتابة في الموضوع، إنما لي سلف فيه وأحسب أنه لم يُعط حقه، لذلك رأيت مواصلة البحث فيه.

- فقد تطرق له من قبل الدكتور عبد القادر مصطفى المحمّدي في رسالته للدكتوراه الموسومة بـ « الشاذ والمنكر وزيادة الثقة » بجامعة بغداد، وطُبعت بدار الكتب العلمية، عام (٢٠٠٢م).

وقد تناول مبحث الشاذ في واحد وخمسين صفحة حاول من خلالها جمع كل ما قيل في الشاذ، فاقصر على تعريفات أهل المصطلح، دون أن يفيض في مناقشتها، وعرض إلى بعض تطبيقات الأئمة للشاذ، وأدخل فيها مرادفاته كألفاظ: « غير محفوظ »، و« وهم »، و« خطأ »، ممّا جعل الدراسة تخرج عن إطارها الذي كان ينبغي أن لا تحيد عنه، كما أنه لم يستوفِ الكلام عن أنواع الشذوذ التي تطرأ على الأسانيد وكذا المتن، كما لم يبرز أوجه العلاقة بين هذا النوع وباقي الأنواع الأخرى التي لها صلة بمعنى الشذوذ، ولعلَّ العذر أنه لم يكن قصده التوسع في الكلام عن الشذوذ، وخصوصاً أن دراسته تناولت

المنكر وزيادة الثقة، والكلام عنهما ليس بوجيز.

- كما كتب محمد زكي عبد الدايم رسالة ماجستير تحت عنوان: « الشاذ من الحديث وأثره في الأحكام الفقهية »، بقسم الشريعة الإسلامية بجامعة القاهرة سنة (٢٠٠١ م)، تطرق من خلالها في الفصل الأول من الباب الأول منها بعد الكلام الطويل عن حجية السنة النبوية ومكانتها في التشريع وعناية أهل الحديث بها، وأثر الأحاديث الموضوعة على الأمة، وأثر الحديث في اختلاف الفقهاء، إلى تقسيم العلماء للحديث وموقع الشاذ منها، وفي الفصل الثاني إلى العلاقة بين الشاذ وزيادة الثقة، لكن الملاحظ أنه ركز على التأثير الفقهي لهذين النوعين بحكم دراسته الفقهية، كما ركز على إبراز المسائل الفقهية التي اختلف فيها الفقهاء، لذا غلب على الرسالة المسحة الفقهية أكثر من الحديثية، فاكتفى الباحث بنقل النقول عن الأئمة في تعريف الشذوذ دون أن يتعمق فيها ويطابق بين التنظير والتطبيق العملي.

- كما وقفت على رسالة غير أكاديمية قام بها العلامة حسين بن محسن الأنصاري اليماني تحت عنوان: « البيان المُكْمَلُ في تحقيق الشاذ والمعلّل » اعتنى بها سعد بن عبد الله السعدان، وقد جاءت هذه الدراسة في حوالي خمسين صفحة طبعت مع « الثمرات الجنية شرح المنظومة البيقونية » لعبد الله الجبرين، بمطبعة دار العاصمة بالمملكة العربية السعودية سنة (١٩٩٧ م).

ركز من خلالها على استعراض مذاهب العلماء في الشاذ وبيان الفرق بينه وبين المعلّل، دون تحليل ولا تطبيق، ولم تكن واسعة في مباحثها ومضمونها؛ لعدم لمسها لجوانب أخرى من الموضوع بحكم أنها رسالة من الحجم المتوسط.

- كما وقفت على بحث آخر بعنوان: « الحديث الشاذ عند المحدثين » لعبد الله ابن سعاف اللحاني الأستاذ المشارك بقسم الكتاب والسنة بكلية الدعوة وأصول الدين بمكة المكرمة، وهو منشور على شبكة الإنترنت.

جاء هذا البحث في ثلاث وأربعين صفحة اقتصر فيها الباحث على استعراض تعريفات كل من الشافعي والحاكم والخليلي للحديث الشاذ، وحاول فك التعارض الظاهر بين هذه التعريفات، كما تعرض لنماذج من الأحاديث الشاذة، (١٢ أنموذجاً)، إلا أنها قليلة مقارنة بحجم الموضوع المراد دراسته.

كما حاول الباحث استيفاء الكلام عن اشتراط انتفاء الشذوذ في حدّ الصّحيح ومحاولة حسم العلاقة بين الشذوذ والعلة دون التعرّيج على علاقاته الأخرى، وختم البحث بخاتمة استعرض فيها أهم النتائج.

إلا أنّ البحث يبقى غير وافٍ نظرًا لحجم العنوان المطروح إذا ما قورن بالمباحث المعروضة.

- هذا إضافة إلى ما تناوله بعض المتخصصين كمباحث وجزئيات تتعلق بالموضوع، على غرار ما قام به الدكتور حمزة عبد الله المليباري في كتابه « الحديث المعلول قواعد وضوابط »، طبعة دار الهدى بالجزائر، وكذا في كتابه « الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها » طبعة دار ابن حزم؛ إذ تناول مبحث الشاذ من خلال إيراد بعض ما ورد من تعاريف ومناقشتها والتعليق عليها، وتعتبر دراسة ذات فوائد جمة إلا أنها كانت مختصرة لم تُحط بكل جوانب الموضوع.

- وركز الدكتور محمد عبد النبي في كتابه « قراءة في المقدمة والنكت » طبعة دار قرطبة بالجزائر سنة (٢٠٠٦ م) على شرط انتفاء الشذوذ بين الأصالة والاستثناء، وحسبه أنه اقتصر على هذه الجزئية، ومناقشة بعض الفهوم لتعريف الإمام الشافعي.

وليس القصد من هذا الكلام انتقاص ما كتب في هذا الموضوع، إنما الغرض بيان وجه الإضافة في هذا البحث، من خلال تحليل ما ورد من كلام عن الشذوذ عند الأئمة المعروفين، وعرض ذلك على صنيعة العملي إن أمكن الأمر، مع استنباط أوجه العلاقة بين هذا النوع من أنواع علوم المصطلح وغيره من مباحث.

منهج الدراسة:

ولعل المنهج الكفيل بمثل هذه الدراسات، والذي يضمن نتائج أدق من الناحية العلمية هو منهج التحليل، المستخدم في تحليل تعاريف الأئمة للشاذ واستخداماتهم له، كما أنّ المنهج الوصفي يستخدم في تتبع تطور هذا المصطلح عبر كتب المصطلح، دون أن ننسى أن منهج الاستقراء (الناقص) الذي لا مناص من الاعتماد عليه في معرفة وتبعية تطبيقات أئمة الحديث للشاذ؛ للخروج بنتائج أقرب إلى الدقة في معرفة معنى الشاذ.

ويتخلل هذه الدراسة استخدام منهج المقارنة بين التعريفات والاصطلاحات والتطبيقات بين الأئمة للوصول إلى الحدّ المشترك بينها.

منهجية البحث:

ولقد اتبعت منهجية بحثية قوامها على ما يلي:

- ترجمت للرواة الذين يدور عليهم الكلام في إسناد كل حديث يُحكم عليه بالشذوذ.
- اكتفيت بذكر معلومات المصادر والمراجع في أول موضع، ولا أعيد ذلك في المواضيع اللاحقة.

- قمت بتخريج الأحاديث من مصادرها المعتمدة.
- اكتفيت بذكر الأمثلة التي تحقق فيها معنى الشذوذ عند الحديث عن أنواعه في الإسناد والمتن.

- حاولت أن أجمع كل الأحاديث التي حكم عليها كل إمام بالشذوذ بلفظ صريح في القسم التطبيقي، إلا مَنْ كانت له أمثلة كثيرة فأكتفي بنماذج معدودة.

- وضعت فهرس خادمة للبحث في آخره.

مصادر الموضوع:

ويمكن تقسيم المصادر التي استوحيت منها مادة البحث الأساسية إلى:

- كتب العلل: التي أخذت منها المادة التطبيقية على الحديث الشاذ سواء كان ذلك في التمثيل أثناء الحديث عن العلاقة بين الشاذ وأنواع المصطلح الأخرى أم الفصل التطبيقي، ومن أهم هذه الكتب نذكر: علل الإمام أحمد بمختلف رواياتها وعلل الإمام ابن أبي حاتم الرازي، وسؤالات الإمام أبي داود للإمام أحمد، وعلل الإمام الدارقطني، وعلل الترمذي، وشرحه لابن رجب الحنبلي، والمنتخب من علل الخلال لابن قدامة المقدسي... وغيرها.

- كتب المصطلح: كمعرفة علوم الحديث للحاكم، والكفاية للخطيب، ومقدمة ابن الصلاح، والاقتراح لابن دقيق العيد، والموقظة للذهبي، واختصار علوم الحديث لابن كثير، وألفية الحافظ العراقي، ونزهة النظر والنكت للحافظ ابن حجر، وفتح المغيث للسخاوي، والتدريب للسيوطي... وغيرها، والتي استعنت بها في فهم نصوص الأئمة في تعريف الشذوذ.

- كتب متون السنة: كصحيح البخاري، ومسلم، وابن حبان، وابن خزيمة، وسنن

الترمذي، وأبي داود، والنسائي، وابن ماجه، والدارمي، ومصنف ابن أبي شيبة، ومصنف عبد الرزاق، ومستدرک الحاكم، والمسانيد كمسند الإمام أحمد، ومسند أبي يعلى،... وغير ذلك، والتي أخذت منها الوجوه المحفوظة لروايات الحديث في مقابل ما ورد من أحاديث شاذة، هذا فضلاً عن المتون التي وصفت بالشذوذ.

- كتب الرجال: كالضعفاء الكبير للإمام العجلي، والكمال لابن عدي، وسير أعلام النبلاء، وتذكرة الحفاظ للذهبي، وتهذيب الكمال للحافظ المزي، وتهذيب التهذيب وتقريبه للحافظ ابن حجر، والتي اعتمدت عليها في ترجمة من يدور عليه وجه الخطأ في الحديث.

- وغير ذلك من المصادر الفرعية التي تخدم موضوع البحث بوجه، أو بآخر، ككتب اللغة والمعاجم والقواميس، وكتب الشروح الحديثية وغير ذلك.

الصعوبات:

وبما أنه لا يكاد يخلو بحث من صعوبات تواجهه، فإن أهم الصعوبات التي تمّ تسجيلها أثناء عملية البحث تتمثل في:

- تشتت المادة العلمية في بطون كتب المصطلح والعلل، ممّا صعبَ عملية جمعها والتنسيق بينها.

- صعوبة العثور على الأمثلة التطبيقية للشاذ خصوصاً لدى المتقدمين على اعتبار أنهم لا يصرحون بنوع الخطأ في الحديث كأن يصفوه بالشذوذ.

خطة الموضوع:

وعليه، فقد اتّبع في معالجة هذا البحث على خطة تضمنت مقدمة ومدخلاً تمهيدياً وثلاثة فصول:

- ففي المقدمة التعريف بالبحث وإشكاليته وأسبابه وأهدافه ومنهجه ومصادره وصعوباته.

- أما في المدخل التمهيدي فتطرقت فيه إلى شروط الحديث الصحيح وموقع انتفاء الشذوذ منها، ودعمته بنصوص لبعض الأئمة في شرط انتفاء الشذوذ وذمّ الشواذ، واشترط انتفاء الشذوذ عند الحافظين ابن خزيمة وابن حبان.

- ثم واليت بفصل أول وفيه تتبعت تعريفات أئمة الحديث للشاذ وفق تسلسلها الزماني، محاولة لمعرفة التطور الزمني للمصطلح، وهذا قصد إعطاء تصوّر أولي عن استعمال هذا المفهوم في سياقه التاريخي.

- وأعقبته بفصل ثانٍ وخصصته للحديث عن أنواع الشذوذ التي تطرأ على السند والمتن، ومحاولة تصنيفها وفق ما جرى عليه اصطلاح المحدثين، كما تطرقت في هذا الفصل إلى بيان العلاقة بين هذا المصطلح والأنواع الأخرى ممّا له علاقة رابطة جامعة، كالمعلّل وزيادة الثقة والمنكر والمقلوب.... وعضدت ذلك بأمثلة تطبيقية، كما تكلمتُ في هذا الفصل عن المصطلحات المقاربة له من حيث المعنى والدلالة.

- وأتبعته بفصل ثالث وأجريت فيه دراسة تطبيقية على عمل بعض أئمة الشّأن من المتقدمين؛ كالإمام أحمد وأبي جعفر الطحاوي والحاكم والخليلي والبيهقي وابن عبد البر... ومن المتأخرين كابن القطان الفاسي والنووي وابن رجب وابن حجر والسخاوي... - وهذا دون أن أغفل أئمتنا المغاربة أولي الشأن في هذا الفن -، ودراسة كل ما توفّر من الأمثلة للخروج باستعمالات هذا الإمام لهذا المصطلح؛ لنصل إلى مدى الموافقة بين التأصيل والتطبيق العملي في صنيع المحدثين النقاد.

- وختمت البحث بخاتمة لخصت فيها أهم النتائج التي تم الوصول إليها، وفي الأخير أهم الفهارس الخادمة للبحث.

وصلّى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه،

ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين،

والحمد لله رب العالمين.

د/ أكرم رابح بلعمري

مدخل تمهيدي

تجلت منذ مبعث النبي ﷺ سنة الله ﷻ في قوله: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، في حرص الصحابة رضي الله عنهم على حديث النبي ﷺ في عهده، فدأبوا على التثبت في نقل الرواية امتثالاً لقوله تعالى: ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَهُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصْحِرُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴾ [الحجرات: ٦]، فأتبعوا منهجاً فريداً تميّز بالتشدد في أمر الرواية، والتقليل من التحديث^(١)، ويتجلى ذلك واضحاً في فعل أبي بكر رضي الله عنه إذ جاءته الجدة تسأله ميراثها فقال لها: ما لك في كتاب الله شيء، وما علمت لك في سنة رسول الله ﷺ شيئاً، فارجمي حتى أسأل الناس. فسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبه: حضرت رسول الله ﷺ أعطاهما السُّدُسَ. فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري فقال مثل ما قال المغيرة، فأنفذه لها أبو بكر الصديق^(٢).

وكذا فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه فعن أبي سعيد الخدري قال: كنت في مجلس من مجالس الأنصار إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور. فقال: استأذنت على عمر ثلاثاً، فلم يؤذن لي فرجعت. فقال: ما منعك؟ قلت: استأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت. وقال رسول الله ﷺ: « إِذَا اسْتَأْذَنْ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فَلْيَرْجِعْ ». فقال: والله لتُقيمَنَّ عليه بيئته، أَمِنْكُمْ أَحَدٌ سمعه من النبي ﷺ؟ فقال أبي بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم، فكنت أصغر القوم فقممت معه فأخبرت عمر أن النبي ﷺ قال ذلك^(٣).

وكل هذا وغيره يدل على مدى حرص الصحابة رضي الله عنهم على سنة المصطفى ﷺ، ولما وقعت الفتنة بمقتل الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه زاد التشدد أكثر من ذي قبل، حتى

(١) للتوسع ينظر: السيد عبد الغفار: دراسات في الحديث الشريف، دار المعرفة الجامعية، مصر، دط (٢٠٠٢ م)، (ص ٢٠) وما بعدها. همام سعيد: الفكر المنهجي عند المحدثين، سلسلة كتاب الأمة، قطر، رقم (١٦)، دط، محرم (١٤٠٨ هـ)، (ص ٤٥).

(٢) مالك بن أنس: الموطأ، رواية أبي مصعب المدني، باب ميراث الجدة، تحقيق: بشار عواد معروف، محمود محمد خليل، مؤسسة الرسالة (ط ٢)، (١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م)، (٢ / ٥٣٠). قال الترمذي (٤ / ٤٢٠): « وهذا حديث حسن صحيح وهو أصح من حديث ابن عينة ».

(٣) البخاري: الصحيح، كتاب الاستئذان، باب التَّسْلِيم والاستئذان ثلاثاً، دار الفكر، بيروت، دط (١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م)، (٧ / ١٣٠).

لا يفشو الكذب على رسول الله ﷺ، ومن ثمَّ بدأ الكلام في الرجال ونقد الأسانيد .
وسار التابعون على هذا المنهج، وظهرت ملامح علم المصطلح في أقوال الحسن البصري، وابن سيرين، والزَّهري، ومالك بن أنس ... وغيرهم، حتى جاء عصر التدوين فجمعت سنة المصطفى ﷺ، وبدأ التَّعْيِيد والتَّأْصِيل لقواعد علم الحديث، فتكلم عن بعض مباحثه الإمام الشَّافعي (ت ٢٠٤هـ) في « الرسالة »، ومسلم (ت ٢٦١هـ) في مقدمة « صحيحه » و « التَّمْيِيز »، وكذا أبو داود (ت ٢٧٥هـ) في « رسالته إلى أهل مكة »، وغير هؤلاء خلقٌ كثير.

وبدأ الأفراد بالتَّصْنِيف لقواعد المصطلح بكتاب الرَّامهرمزي (ت ٣٦٠هـ) « المَحْدَثُ الفاصل »، وتلاه أبو عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥هـ) في « المعرفة »، ومن بعدهما توالى التَّصَانِيف والمؤلفات في هذا الفن إلى أن جاء ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) بـ « مقدمة في علوم الحديث »، فعكف عليها الأئمة بالتَّكْنِيت والاختصار والشرح، وساروا بسيره، فلا يحصى كم ناظم لها ومختصر، ومستدرك عليها ومقتصر، ومعارض لها ومتنصر.

شروط الحديث الصحيح وموقع انتفاء الشذوذ منها:

ومن أهم المباحث التي تناولتها هذه الكتب: مبحث الصَّحِيح؛ لأن باعتباره تَبَيَّنَتْ أحكام الدين، ففقد له أغلب الأئمة باباً - أو أبواباً - يذكرون فيه كل ما يتعلق به؛ من تعريفات أو حدود أو شروط.

* فالرَّامهرمزي: عقد باباً « فيمن يستحق الأخذ عنه »^(١)، وذكر فيه قول مالك ابن أنس رَحِمَهُمُ اللَّهُ: « لا يؤخذ العلم عن أربعة، ويؤخذ مِمَّنْ سِوَى ذَلِكَ: لا يؤخذ من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من سفيه مُعْلِن بالسفه، وإن كان من أروى النَّاس، ولا من رجل يَكْذِبُ في أحاديث النَّاس، وإن كُنْتَ لا تتهمه أن يكذب على رسول الله ﷺ، ولا من رجل له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث ».

كما نقل قول الشافعي رَحِمَهُمُ اللَّهُ « ويكون المحدث عالماً بالسَّنة ثقة في دينه، معروفاً بالصدق في حديثه، عدلاً فيما يحدث ».

إضافة إلى أقوال كل من ابن مهدي ويحيى بن معين وعبد الله بن عون، والثوري

(١) الرامهرمزي: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت (ط ١)، (١٣٩١هـ / ١٩٧١م)، (ص ٤٠٣).

ليدلل عمن يؤخذ منه الحديث، وليُستنبط ويفهم منها شروط قبوله.

* أما الإمام الحاكم النيسابوري: فقال في النوع الرابع من معرفة علم الحديث: «... فإنّ الصّحيح من الحديث له شرط نذكره في موضعه إن شاء الله»^(١).

ثم بوّب: « ذكر النوع التاسع عشر من علوم الحديث، وهو معرفة الصّحيح والسقيم... »^(٢)، وذكر ثلاثة نماذج لأحاديث ظاهرها الصحة فقال بعدها: « إنّ الصّحيح لا يُعرّف بروايته فقط، وإنما يُعرّف بالفهم والحفظ وكثرة السّماع، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة ليظهر ما يخفى من علة الحديث، فإذا وُجدَ مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصّحيحة غير مخرجة في كتابي الإمامين البخاري ومسلم لزم صاحب الحديث التّقرير عن علته، ومذاكرة أهل المعرفة به لتظهر علته... ».

كما بوّب في كتابه المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل « ذكر معرفة الصّحيح »^(٣)، وقال: « والصّحيح من الحديث منقسم على عشرة أقسام: خمسة منها متفق عليها وخمسة مختلف فيها... » وذكر هذه الأقسام.

* أما الإمام ابن الصّلاح: فقد عقد له باباً سماه: « معرفة الصّحيح من الحديث »^(٤)، وذكر فيه كل ما يتعلق به. ووفق هذا النمط سار أغلب الأئمة الشّارحين للمقدمة، أو المختصرين لها، أو المنكئين عليها.

فهذه أمثلة لبعض من أفرد للصّحيح مباحث خاصة، وليس الغرض منها جمع ما قيل فيه؛ لأنه مقام تمثيل لا حصر.

وفي هذا الباب ذكر ابن الصّلاح أن الحديث عند أهله ينقسم إلى صحيح وحسن وضعيف، وذكر أن « الحديث الصحيح: هو الحديث المسند، الذي يتّصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذّاً، ولا معللاً »^(٥).

(١) الحاكم: معرفة علوم الحديث، تحقيق: معظم حسين، دط، دت (ص ١٩).

(٢) المصدر السابق (ص ٥٠).

(٣) الحاكم: المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل، تحقيق: معتز عبد اللطيف الخطيب، دار الفيحاء، دمشق (ط ١)، (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م)، (ص ٤٨).

(٤، ٥) ابن الصّلاح: المقدمة، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، دط، دت (ص ٩).

فَشَرَطَ للصحيح شروطاً خمسة:

- اتصال السند.
- عدالة الرواة.
- الضبط.
- السلامة من الشذوذ.
- السلامة من العلة.

وذكر من خلال هذه الأوصاف ما يحترز منه كالمرسل والمنقطع والمعضل والروايات الشاذة....

وأعلن أنّ هذا إجماع لدى المحدثين فقال: « فهذا هو الحديث الذي يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث »^(١).

ويعتبر قول الإمام الشافعي في صفة من تقبل روايته تأصيلاً لهذا الحدّ: « قال لي قائل: اُحْدُذْ لي أقل ما تقوم به الحجة على أهل العلم حتى يَثْبُتَ عليهم خبر الخاصة، فقلت: خبر الواحد عن الواحد حتى ينتهي به إلى النبي ﷺ، أو من انتهى به إليه دونه، ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يَجْمَعَ أموراً منها:

- أن يكون مَنْ حَدَّثَ به ثقة في دينه .

- معروفاً بالصدق في حديثه.

- عاقلاً بما يحدث به، عالماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ .

- وأن يكون مَمَّنْ يُوَدِّي الحديث بحروفه كما سَمِعَ، لا يحدث به على المعنى؛ لأنّه إذا حَدَّثَ به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه لم يدر لَعَلَّهُ يحيل الحلال إلى الحرام، وإذا أَدَاه بحروفه فلم يبق وجه يخاف فيه إحالته للحديث .

- حافظاً إن حَدَّثَ به من حفظه، حافظاً لكتابه إن حَدَّثَ من كتابه، إذا شرك أهل الحفظ في حديث وافق حديثهم، بريئاً من أن يكون مدلساً، يحدث عن مَنْ لقي ما لم يسمع منه، ويحدث عن النبي ﷺ ما يحدث الثقات خلافة عن النبي ﷺ، ويكون هكذا من فوقه ممن حَدَّثَ به حتى ينتهي بالحديث موصولاً إلى النبي ﷺ، أو إلى من انتهى به إليه دونه؛ لأنَّ كُلَّ واحد منهم مَثْبُتٌ لمن حَدَّثَ به، ومثبت على من حَدَّثَ عنه، فلا يستغنى في كل واحد منهم عمّا وَصَفْتُ »^(٢).

(١) ابن الصلاح: المقدمة (ص ٩).

(٢) الشافعي: الرسالة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الفكر، بيروت، دت (ص ٣٦٩).

فمن خلال هذا القول يبين الشافعي أن الاحتجاج بخبر الثقة مرتبط بصفات معينة تدور حول الاتصال، وثقة الرواة، وهذا بغض النظر عن تسميته صحيحاً، أو حسناً، فالمسألة عندهم بيان أن حجة الله على العباد قائمة عليهم بخبر الثقة المتصل.

ومثله: قول محمد بن يحيى الذهلي: « لا يثبت الخبر عن النبي ﷺ حتى يرويه ثقة عن ثقة، حتى يتناهى الخبر إلى النبي ﷺ بهذه الصفة، ولا يكون فيهم رجل مجهول، ولا رجل مجروح، فإذا ثبت الخبر عن النبي ﷺ بهذه الصفة وجب قبوله والعمل به وترك مخالفته »^(١).

« وواضح من كلام الإمام ابن الصلاح أن الأئمة لم يختلفوا في حدّ الصحيح وشروطه المعتمدة وأركانها من: إتقان الرواة، واتصال السند، والسلامة من الشذوذ والعلل، وإنما الخلاف بينهم في تطبيق تلك الشروط على الرواة والأحاديث، ومن ثم تختلف اجتهداتهم، وليس بسبب الاختلاف في الأسس والمنهج كما يفهمه - خطأ - الكثير، وإنما الخلاف في التطبيق وتنزيل تلك الشروط »^(٢).

وهذه الشروط التي ذكرها ابن الصلاح نقلاً عن أئمة الحديث ضُبِطت مفاهيمها، وتُنَزَّع في شطر منها:

أما العدالة والضبط فهما محور الوثاقة لدى الراوي.

- فعرفوا العدالة بأنّها: ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة^(٣). واشتروطوا في العدل أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً، سليماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

- والضبط عندهم هو: أن يؤدي الراوي الحديث كما سمعه بلفظه أو بمعناه إن كان عالمًا بما يحيل المعاني من الألفاظ، وهو عندهم قسمان: ضبط صدر وضبط كتاب.

أما شرط الاتصال: « أن لا يكون هناك انقطاع في سلسلة الإسناد بسقوط راوٍ أو أكثر

= - الخطيب البغدادي: الكفاية، دار الكتب العلمية، بيروت، دط (١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م)، (ص ٢٤).

(١) الخطيب البغدادي: الكفاية (ص ٢٠).

(٢) أبو بكر كافي: منهج الإمام البخاري في التصحيح والتعليل، دار ابن حزم، بيروت (ط ١)، (١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م)، (ص ١٤٥).

(٣) ابن حجر: نزهة النظر، تحقيق: علي بن حسن الحلبي، دار ابن الجوزي، السعودية (ط ٤)، (١٤١٩هـ / ١٩٩٨م)، (ص ٨٣).

عمداً من بعض الرواة أو من غير عمد، من أول السند أو من آخره أو من أثنائه سقوطاً ظاهراً أو خفياً^(١).

فيخرج بهذا الشرط المرسل والمنقطع والمعضل...

ويعرف اتصال السند بتصريح الراوي بسماعه، بإحدى صيغ السماع المعروفة عند المحدثين كـ: «سمعتُ» أو «حدثنا»، أو «أخبرنا» أو «أنبأنا»...، أو بِعَنْعَنْتِهِ إذا لم يكن مدلساً^(٢).

واشتهر هذان الشرطان في كلام المحدثين، حتى صار أمراً مسلماً عندهم ومن ذلك قول عقبة بن نافع رضي الله عنه: «لا تقبلوا الحديث عن رسول الله ﷺ إلا عن ثقة» وقول سعد ابن إبراهيم: «لا يحدث عن رسول الله ﷺ إلا الثقات»^(٣).

وقول عبد الله بن الزبير الحُمَيدِي: «فإن قال قائل: فما الحديث الذي يثبت عن رسول الله ﷺ ويلزمنا الحجة به؟ قلت: هو أن يكون الحديث ثابتاً عن رسول الله ﷺ، متصلاً غير مقطوع، معروف بالرجال، أو يكون حديثاً متصلاً، حديثه ثقة معروف، عن رجل جهلته، وعرفه الذي حدثني عنه، فيكون ثابتاً، يعرفه مَنْ حديثه عنه، حتى يصل إلى النبي ﷺ...»

ثم قال: فهذا الظاهر الذي يُعملُ به، والباطن ما غاب عنا من وهم المحدث وكذبه ونسيانه وإدخاله بينه وبين مَنْ حدث عنه رجلاً أو أكثر، وما أشبه ذلك مما يمكن أن يكون ذلك على خلاف ما قال، فلا نُكَلِّفُ عِلْمَهُ إلا بشيء ظهر لنا، فلا يسعنا حيثُ قد قبوله لما ظهر لنا منه^(٤). وكلامهم في هذا الشأن مستفيض في كفاية الخطيب ومعرفة الحاكم.

ثم لما بدأت الأسانيد تكثر وتشعب، وبدأ هذا العلم يتناقله من ليس الحديث صنعته، بدأ الأئمة يدققون أكثر في قبول الخبر والتحقق من شرط الصحيح - أي الاتصال وثقة الرواة - فأضافوا شرطاً عدمياً ألا وهو سلامة الحديث من الشذوذ والعلّة.

(١) أبو بكر كافي: منهج البخاري في التصحيح (ص ١٦٠).

(٢) ينظر للتفصيل: حمزة المليباري: علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد، دار ابن حزم، لبنان (ط ١)، (١٤١٣هـ / ٢٠٠٣م)، (ص ٤٤).

(٣) الخطيب البغدادي: الكفاية (ص ٣٢).

(٤) المصدر السابق (ص ٢٥).

وليس ظاهر هذه الأقوال أنهم يقتصرون على العدالة فقط أو الاتصال، بل إن إيراد النقاد لشروط من شروط الصحيح في محل ما، لا يعني أبداً أنهم يقتصرون عليه، بل ذلك لازم للمحل الذي ورد فيه، فإن كان الناقد متحدثاً في محل ما عن عدالة الرجال فهم منه أن هذا مُشترط في صحة الحديث، وكذا ضبطهم وسلامة الحديث من الشذوذ والعلّة، وعليه، فإنه يفهم من كلامهم شروط الصحيح المتعددة، وفقاً للجمع بين كل المحال التي ورد فيها الكلام.

« وإن كان بعض نصوص الأئمة الواردة في الصحيح قد يوهم الاكتفاء بثقة الراوي واتصال السند، لكن عملهم المستفيض يفسر بأن ذلك في حالة إذا لم يظهر لهم خطأ ووهم من الراوي الثقة، وأما في حالة ثبوت الخطأ والوهم من خلال مخالفته الواقع، أو تفرده بما ليس له أصل، مثل الذي نحن بصدد، فليس من المنهج بشيء أن يقال: إنّ المحدثين اختلفوا في اشتراطهم خلو الحديث من الشذوذ والعلّة»^(١).

أما شرط السلامة من العلة: وهو أن يخلو الحديث من العلة القادحة فيه، وأهل الفن في مفهوم العلة متباينون بين موسّع لها ومضيق.

أما المضيقون لها فقالوا: إنها كل سبب خفي غامض يقدر في صحة الحديث مع أنّ الظاهر السلامة منها، فشرطوا لها:

- قيد الخفاء. - وقيد الغموض.

« والسبيل إلى معرفتها تفرد الراوي مع مخالفته غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن.. »^(٢) على ماهيتها، وأنها خطأ أو وهم.

أما الموسعون لمفهومها فأدرجوا فيه كلّ أنواع الضعف في الحديث، كالانقطاع والإرسال والإدراج، وهذا صنيع الأئمة المتقدمين، فالناظر في كتبهم يلمس ذلك؛ إذ كثيراً ما يعلّون الحديث بضعف راويه أو انقطاعه، أو بكلّ خطأ منه، ضعيفاً كان أو ثقة.

فوفق هذا المفهوم الواسع، هل يدخل الشذوذ في مسمى العلة أم لا يدخل؟

فإن كان كذلك: ما ضرورة اشتراط انتفائه في حدّ الحديث الصحيح؟

(١) المليباري: الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين، دار ابن حزم، بيروت (ط ٢)، (١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م)، (ص ٢٣٤، ٢٣٥).

(٢) ابن الصلاح: المقدمة (ص ٥٢).

وما موقعه في شروط النَّصَّحِ؟

* قال الزركشي مبيناً أنَّ الأئمة في هذا مختلفون « ... وكذلك اختلفوا في الصَّحِيح: هل من شرطه أن يكون خالصاً من الشُّذُوذ مطلقاً أم لا ؟ »^(١).

لكنه لم يتعرض إلى هؤلاء ولا إلى سبب اختلافهم، مما يدل على أن هذا الاعتراض ليس له ما يدعمه من أقوال المحدثين وصنيعهم، وأن الإمام ابن الصَّلاح قد حكى الإجماع في اشتراط نفي الشُّذُوذ من الحديث، وأن بعض الفقهاء والأصوليين هم الذين خالفوا في الاعتبار بهذا الشرط.

والخلاف في مسألة تأسيسية هذا الشرط أم استثنائية باعتبار أنَّ الأصل عدم الشُّذُوذ والعلَّة، « وأن اشتراط الضَّبْط هو القيد الذي يُتفق عليه، وما زاد عن ذلك فموضع خلاف، إلى ذلك أنَّ المخالفة نفسها وهمٌ يعتري الثَّقة، فاشتراط انتفائها تكرار لاشتراط الضَّبْط بطريق غير مباشر، والشُّذُوذ والعلَّة طارئان، والتَّأصيل يكون للغالب وليس للاستثناء، وحين تحصل المخالفة يُنبَّه عليها في موضعها من الممارسة والمباشرة، وترد بها الأحاديث للمرجوحية »^(٢).

فاشتراط زوال الشُّذُوذ والعلَّة بعد اشتراط الضَّبْط لدى الرَّاي أمر مكرور وفق هذا المفهوم، فالتَّصريح بهما أمر تأكيدي لا غنى عنه، باعتبار أنَّ المدار في معرفتهما هو التَّفرد والمخالفة، فإن كانا غالبيين في حديث الرَّاي تعارضاً مع اشتراط الضَّبْط، وإن كانا على العكس من ذلك من حيث ندرتهما في حديثه كان ضابطاً، فاحتيج إلى اشتراط السَّلامة من الشُّذُوذ والعلَّة لِيُؤكَّد على هذا المعنى.

يقول الإمام الزركشي في هذا عند شرحه لقول ابن الصَّلاح في حدِّ الصَّحِيح: « ولا يكون شاذًّا »... هَلَّا اكتفى بقوله « الضَّابط » عن قوله « ولا يكون شاذًّا »؛ لأنَّ الضَّبْط عبارة عن موافقة الثَّقَات فيما يروونه، فإن خالفهم لم يكن ضابطاً وهذا معنى الشَّاذِّ؟

فالجواب عن ذلك: أنَّ مخالفة الثَّقَات على قسمين: غالبية ونادرة، فمتى خالف الثَّقَات فيما رواه غالباً لم يكن حافظاً، ومتى خالفهم نادراً ولو في حديث واحد كانت

(١) بدر الدين الزركشي: النكت على ابن الصَّلاح، تحقيق: زين العابدين بلا فريج، أضواء السلف (ط ١)، (١٤١٩هـ / ١٩٩٨م) السعودية (١ / ١١٥).

(٢) محمد عبد رب النبي: قراءة في المقدمة والنكت (ط ١)، (١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م) منشورات قرطبة، الجزائر (ص ١٠٢).

مخالفته شذوذاً، فاحتاج المصنّف أن يذكر في حدّ الصّحيح السّلامة من الشّذوذ، وكون الرّاي ضابطاً.

فإن قيل: هلاً اكتفى بذكر السّلامة من الشّذوذ عن اشتراط الضّبط في الرّاي؛ لأنّ الشاذّ هو: الفرد المخالف، وإخلال الضّبط يُوجد لمخالفة الثّقات غالباً، فحيث جعلنا الشّذوذ يمنع من الحكم على الحديث بالصّحة وهو المخالفة في فرد واحد، فبطريق أولى أن يمنع من خالف في أفراد كثيرة غالبية على رواية الثّقات، وهو الذي قيل: إنّّه يحصل به اختلال الضّبط.

فالجواب: إنّّه أراد أن ينصّ عليها حتّى يعلم ذلك بطريق المنطوق^(١).

ثمّ إن قيل: لم لم يكتف بذكر « ولا معللاً » عن ذكر الشاذّ؟

قيل: إنّّه لما اشترط في العلة قيد الخفاء لزمه ذكر الشّذوذ؛ لأنّه أمر ظاهر بمخالفة الرّاي لغيره.

أمّا إن فهم منه المعنى العامّ للعلّة للزم أيضاً الكلام عن اشتراط الضّبط والاتّصال؛ لأنّ جرح الرّاي بالغفلة علة، والطّعن في عدالته علة، والانقطاع علة أيضاً.

وإن قيل: لم لم يزد في الحدّ « ولا منكراً »؟

قيل «... بأنّ النّاس في المنكر فريقان: فريق يقول: إنّّه هو والشاذّ سيان، وعلى ذلك فلا إشكال، وفريق يقول: إنّ المنكر أسوأ حالاً من الشاذّ، وعلى ذلك يقال: إنّ اشتراط نفي الشّذوذ يقتضي اشتراط نفيه بطريق أولى^(٢) ».

نصوص لبعض الأئمة في شرط انتفاء الشّذوذ وذمّ الشّواذ:

فبعد ما تبين لنا أهمية اشتراط هذا الشرط في صحة الحديث وسلامته، نورد بعض نصوص الأئمة المتقدمين منهم والمتأخرين لبيان ذلك:

* فقد قال الإمام شعبة بن الحجاج (ت ١٦٠هـ): « لا يجيئك الحديث الشاذّ إلا من الرّجل الشاذّ »^(٣)، وقال مبيّناً متى يُترك حديث الرّجل، فقال: « الذي إذا روى عن

(١) الزركشي: النكت (١/ ١٠٢).

(٢) طاهر الجزائري: توجه النظر إلى أصول الأثر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، سوريا (١ ط)، (١٤١٦هـ / ١٩٩٥م)، (١ / ٢١٣).

(٣) الخطيب البغدادي: الكفاية (ص ١٤١).

المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثر، طُرِحَ حديثه»^(١).

أي: إذا أخطأ وحدث بأحاديث انفرد بها عنهم أو خالف فيما يروى عنهم.

* وقال عبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨ هـ): «لا يكون إماماً في الحديث من تتبّع شواذّ الحديث، أو حدث بكل ما يسمع، أو حدث عن كل أحد»^(٢).

* وقال سائل ليحيى بن معين (ت ٢٣٣ هـ): ما تقول في رجل حدث بأحاديث منكراً، فردّها عليه أصحاب الحديث، إن هو رجع عنها وقال: ظننتها، فأما إذ أنكرتموها ورددتموها عليّ فقد رجعت عنها؟

فقال: «لا يكون صدوقاً أبداً، إنّما ذلك الرّجل يشته له الحديث الشاذّ والشيء فيرجع عنه، فأما الأحاديث المنكرة التي لا تشبه لأحد فلا»^(٣).

* وذمّ الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ) الأحاديث الغرائب لشذوذها ونكارتها فقال: «شرّ الحديث الغرائب التي لا يعمل بها ولا يعتمد عليها»^(٤).

* وبين الإمام مسلم (ت ٢٦١ هـ) حكم حديث الذين ينفردون بأحاديث عن أئمة كبار حديثهم مشهور بين طلبتهم فقال: «فأما من تراه يعمد لمثل الزّهرى في جلالته، وكثرة أصحابه الحفاظ المتّقين لحديثه، وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره، فيروي عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث ممّا لا يعرفه أحد من أصحابهما (إما بالمخالفة أو التفرد) وليس ممّن قد شاركهم في الصّحيح ممّا عندهم، فغير جائز قبول حديث هذا الضّرب من النّاس، والله أعلم»^(٥).

* وقال أبو بكر الأثرم (ت ٢٧٣ هـ) صاحب أحمد بن حنبل: «والأحاديث إذا كثرت كانت أثبت من الواحد الشاذّ»^(٦).

(١) الخطيب البغدادي: الكفاية (ص ١٤٢).

(٢) ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، مؤسسة الريان، دار ابن حزم (ط ١)، (١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م)، (ص ١٠٤).

(٣) الخطيب البغدادي: الكفاية (ص ١١٨). (٤) المصدر السابق (ص ١٤١).

(٥) مسلم: مقدمة الصحيح، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دط، (١ / ٧).

(٦) السّخاوي: فتح المغيث، تحقيق: صلاح محمّد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، دط (١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م)، (١ / ٢١٩).

* وشرح الإمام أبو داود (ت ٢٧٥هـ) منهجه في سننه وبيّن أنّه اعتمد فيها على الأحاديث المشاهير دون الأحاديث الشاذّة التي لا يحتج بها؛ فقال: « والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير، وهي عند كلّ مَنْ كتب شيئاً من الحديث، إلا أنّ تمييزها لا يقدر عليه كلّ الناس، والفخر أنّها مشاهير، فإنّه لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك، ويحيى بن سعيد، والثقات من أئمة العلم، ولو احتج رجل بحديث غريب وجدت من يطعن فيه، ولا يحتج بالحديث الذي قد احتج به، إذا كان الحديث غريباً شاذّاً »^(١).

* ويقول صالح بن محمّد جزرة (ت ٢٩٤هـ): « الحديث الشاذّ: الحديث المنكر الذي لا يعرف »^(٢).

* أمّا الإمام الخطابي (ت ٣٨٨هـ): فقد ذمّ طبقة من أهل الحديث في عصره لزموا طلب الغريب والشاذّ، فقال: « ...فأمّا هذه الطّبقة الذين هم أهل الأثر والحديث فإنّ الأكثرين منهم إنّما وكّدّهم الروايات وجمع الطّرق وطلب الغريب والشاذّ من الحديث؛ الذي أكثره مَوْضُوع أو مَقْلُوب، لا يراعون المتون ولا يتفهمون المعاني ولا يستنبطون سيرها، ولا يستخرجون ركازها وفقهها، وربّما عابوا الفقهاء وتناولوهم بالطّعن وادّعوا عليهم مخالفة السنن، ولا يعلمون أنّهم عن مبلغ ما أوتوه من العلم قاصرون، وبسوء القول فيهم آثمون... »^(٣).

* وقال الإمام البيهقي (ت ٤٥٨هـ): بعد قول الإمام الشافعي (ليس الشاذّ من الحديث...): « وهذا النوع من معرفة صحيح الحديث من سقيمه لا يُعرَفُ بعدالة الرّواة وجرحهم، وإنّما يُعرَفُ بكثرة السّماع، ومجالسة أهل العلم بالحديث ومذاكرتهم، والنّظر في كتبهم، والوقوف على روايتهم حتى إذا شدّ منها حديث عَرَفَهُ »^(٤).

(١) أبو داود: رسالة إلى أهل مكة، مع ثلاث رسائل في مصطلح أهل الحديث، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت (ط ١)، (١٤١٧هـ / ١٩٩٧م)، (ص ٤٧).

(٢) الخطيب: الكفاية (ص ١٤١).

(٣) الخطابي: معالم السنن، مطبعة محمّد راغب الطباخ، حلب سوريا (ط ١)، (١٣٥١هـ / ١٩٣٢م)، (١ / ٣)، ويرى عبد المجيد محمود أنّ تتبع الغرائب والشواذّ أحد نتائج الصراع بين المحدثين وغيرهم من الفقهاء والمتكلمين. الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث، دار الوفاء للطباعة، مصر، دط (١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م)، (ص ١١٣).

(٤) البيهقي: معرفة السنن والآثار، تحقيق: عبد المعطي قلججي، دار الوعي، حلب، دار قتيبة، دمشق (ط ١)، (١٤١٢هـ / ١٩٩١م)، (١ / ١٤٤).

وبين كيف يروى الحديث الشاذ فقال: «... وقد يزلُّ الصدوق فيما يكتبه، فيدخل له حديثٌ في حديثٍ، فيصيرُ حديثٌ روي بإسناد ضعيف مركباً على إسناد صحيح، وقد يزلُّ القلم ويخطئ السمع، ويخون الحفظ، فيروي الشاذ من الحديث عن غير قصد، فيعرفه أهل الصنعة الذين قيضهم الله لحفظ سنن رسول الله ﷺ على عباده»^(١).

وقال: «... والشذوذ منافع للصحة كما عرفت في حدِّ الصحيح...»^(٢).

* ونسب الزيلعي إلى ابن عبد الهادي (ت ٧٤٤هـ) قوله: «وصحة الإسناد يتوقف على ثقة الرجال، ولو فرض ثقة الرجال لم يلزم منه صحة الحديث، حتى يتفني منه الشذوذ والعلّة»^(٣).

* وقال ابن القيم (ت ٧٥١هـ) مبيناً ضرورة انتفاء الشذوذ من الحديث حتى يحكم له بالصحة: «... فلا يلزم من مجرد صحة السند صحة الحديث ما لم يتفني عنه الشذوذ والعلّة...»^(٤).

وقال: «وقد علم أنّ صحة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث، وليست موجبة لصحته، فإن الحديث إنّما يصح بمجموع أمور منها: صحة سنده، وانتفاء علته، وعدم شذوذه ونكارتة، وأن لا يكون راويه قد خالف الثقات أو شذَّ عنهم»^(٥).

* وعاب الحافظ السخاوي (ت ٩٠٢هـ) على بعض المحدثين الذين يقتصرون على الاتصال والعدالة والضبط في تصحيح الحديث فقال: «وأما من لم يتوقف من المحدثين والفقهاء في تسمية ما يجمع الشروط الثلاثة صحيحاً، ثم إن ظهر شذوذ أو علّة رده فشاذاً، وهو استرواح حيث يُحكم على الحديث بالصحة قبل الإمعان في الفحص، عن تتبع طرقه التي يُعلم بها الشذوذ والعلّة نفياً وإثباتاً، فضلاً عن أحاديث الباب كلّ التي ربما احتيج إليها في ذلك»^(٦).

(١) البيهقي: معرفة السنن والآثار (١ / ١٤٤).

(٢) عزاه إليه الشيخ طاهر الجزائري في توجيه النظر (١ / ٥١٣). ولم أقف عليه في كتب البيهقي.

(٣) الزيلعي: نصب الراية، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، دار الحديث، القاهرة، دط، (١ / ٣٤٧).

(٤) ابن القيم: شرح سنن أبي داود، دار الكتب العلمية، بيروت (ط ١)، (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م)، (١ / ٧٧).

(٥) ابن القيم: الفروسية، تحقيق: مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، دار الأندلس، السعودية (ط ١)،

(١٤١٤هـ / ١٩٩٣م)، (ص ٢٤٥، ٢٤٦).

(٦) السخاوي: فتح المغيب (١ / ٣٠).

فهذه النصوص وغيرها - التي سترد - تبين لا محالة أساسية هذا الشرط في معرفة صحة الحديث من سقمه، وتؤكد منهج الأئمة في ذلك، ودقتهم وسعة اطلاعهم، وجهدهم في حفظ سنة الحبيب ﷺ.

انتفاء الشذوذ عند الحافظين ابن خزيمة وابن حبان:

على أنه نُسبَ إلى بعض المحدثين عدم إعمالهم لهذين الشرطين، وإنما مدار الصحة على ثقة الرجال واتصال السند، وهذا منهج لبعض أصحاب الصحيح^(١).

بل على العكس من ذلك:

- إن المحدثين مجمعون على الشروط المعتمدة في الصحيح، وإنما الخلاف بينهم في العمل بهذه الشروط وتنزيلها على الأحاديث، ولو اختلف معهم إمام لعلم ذلك عند أهل الحديث.

* يقول ابن الصلاح: «... شرط مسلم في « صحيحه » أن يكون الحديث مُتَّصِلَ الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه، سالمًا من الشذوذ والعلّة. وهذا حدّ الصحيح، فكل حديث اجتمعت فيه هذه الشروط فهو صحيح بلا خلاف بين أهل الحديث (وابن خزيمة وابن حبان منهم) وما اختلفوا في صحته من الأحاديث فقد يكون بسبب: اختلافهم أنه هل اجتمعت فيه هذه الشروط أم انتفى بعضها؟ وهذا هو الأغلب في ذلك كما إذا كان الحديث في رواته من اختلف في ثقته وكونه من شرط الصحيح، فإذا كان الحديث رواته كلّهم ثقات، غير أنّ فيهم أبا الزبير المكي مثلاً، أو سهيل بن أبي صالح، أو العلاء بن عبد الرحمن؛ لكون هؤلاء عند مسلم ممن اجتمعت فيهم الشروط المعتمدة، ولم يثبت عند البخاري ذلك فيهم. وكذا حال البخاري فيما خرّجه من حديث عكرمة مولى ابن عباس وإسحاق بن محمد الفروي وعمر بن مرزوق وغيرهم ممن احتج بهم البخاري ولم يحتج بهم مسلم»^(٢).

(١) قال عبد الفتاح أبو غدة في تعليقه على كتاب: « ابن ماجه وكتابه السنن »، لمحمد عبد الرشيد النعماني، مكتبة المطبوعات الإسلامية، بيروت (ط ٦)، (١٤١٩هـ)، (ص ٣٠٢): « ومن أصحاب الصّحاح الذين لم يشترطوا نفي الشذوذ والعلّة في الحديث الصحيح، الحافظ ابن حبان وشيخه ابن خزيمة - رحمهما الله - ... ».

(٢) انظر: أبو عمرو بن الصلاح: صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي (ط ١)، (١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م)، (ص ٧٢ - ٧٤).

- ولقد تواترت أقوال الأئمة في مدح صحيح ابن خزيمة وابن حبان إشادة منهم بمكانتهما بين كتب السنة، ومن ذلك:

* قول الحازمي كما نقل عنه المناوي: « صحيح ابن خزيمة أعلى رتبة من صحيح ابن حبان لشدة تحريره، فأصح من صنف في الصحيح بعد الشيخين ابن خزيمة فابن حبان فالحاكم »^(١).

* كما قال عنهما السيوطي: « صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان؛ لشدة تحريره، حتى إنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد، فيقول: إن صح الخبر، أو إن ثبت كذا ونحو ذلك »^(٢).

* وعدّهما الشيخ طاهر الجزائري من كتب الصحيح المجرد^(٣). وكذا قال العماد ابن كثير: قد التزم ابن خزيمة وابن حبان الصّحة، وهما خير من المستدرک بكثير وأنظف أسانيدًا ومتونًا^(٤).

- وكون اقتصارهم في ردّ بعض الأحاديث على إثبات انخراط شرط الاتصال والوثاقة لا يعني أبدًا أنهم لا يعتدون بالشروط الأخرى، وإن ظهر تركيزهم على هذين الشرطين.

* يقول الحافظ ابن حجر بهذا الصدد: « ... فلم يلتزم ابن خزيمة وابن حبان في كتابيهما أن يخرجوا الصحيح الذي اجتمعت فيه الشروط التي ذكرها المؤلف؛ لأنهما ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن، بل عندهما أنّ الحسن قسم من الصحيح لا قسمه، وقد صرح ابن حبان بشرطه.

وحاصله: أن يكون راوي الحديث عدلاً مشهوراً بالطلب غير مدلس، سمع ممن فوقه إلى أن ينتهي.

فإن كان يروي من حفظه فليكن عالمًا بما يحيل المعاني، فلم يشترط على الاتصال والعدالة ما اشترطه المؤلف في الصحيح من وجود الضبط ومن عدم الشذوذ والعلّة. وهذا وإن لم يتعرض ابن حبان لاشتراطه فهو إن وجده كذلك أخرجه، وإلا فهو ماضٍ

(١) المناوي: فيض القدير، دار الفكر (ط ٢)، (١٣٩١ هـ / ١٩٧٢ م)، (١ / ٣٥).

(٢) السيوطي: تدريب الراوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر، ط ١، دت (١ / ١٠٩).

(٣) طاهر الجزائري: توجيه النظر إلى أصول الأثر (١ / ٣٤٤).

(٤) انظر: ابن كثير: اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث، تحقيق: أحمد شاكر (ص ٧).

على ما أصْل؛ لأنَّ وجود هذه الشُّروط لا ينافي ما اشترطه ».

وقال عن شرط ابن خزيمة: « وسمَّى ابن خزيمة كتابه: المسند الصَّحيح المتَّصل بنقل العدل عن العدل من غير قطع في السند ولا جرح في النِّقْلة.

وهذا الشُّرْط مثل شرط ابن حَبَّان سواء؛ لأنَّ ابن حَبَّان تابع لابن خزيمة، مغترف من بحرهِ ناسج على منواله »^(١).

ومن المعروف أنَّ شروط الإمام في القبول أو الرَّد تتجلى أكثر في ممارسته الحديثية، أمَّا بالنسبة لابن خزيمة فقد صرَّح بشرطه في اسم كتابه - كما ذكر الحافظ - وبيَّن في موضع آخر أنَّه يردُّ الحديث لا لعدم الاتصال والوثاقة فقط، بل لأنواع أخرى من العلل كشكٍّ في السَّماع أو رواية مجهول أو تدليس، أو علة أخرى فهو يُبيِّنُها وذلك في قوله: « كتاب الصوم المختصر من المختصر من المسند عن النَّبي ﷺ، على الشُّرْط الذي ذكرنا بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه ﷺ، من غير قطع في الإسناد، ولا جرح في ناقلي الأخبار إلا ما نذكر أنَّ في القلب من بعض الأخبار شيئاً، إمَّا لشكٍّ في سماع راوٍ من فوقه خبراً أو راوٍ لا نعرفه بعدالة، ولا جرح، فنبيَّن أنَّ في القلب من ذلك الخبر، فإنَّنا لا نستحلُّ التَّمويه على طلبة العلم بذكر خبر غير صحيح لا نبيِّن علته فيغترَّ به بعض من يسمعه، فاللَّه الموفق للصَّواب »^(٢).

ولكي يتم التأكيد من أنَّ الحافظين ابن خزيمة وابن حبان يعتدان بما سبق الحديث عنه؛ ينبغي عرض أمثلة من صنيعهما تثبت ذلك أو تنفيه:

أ - عند ابن خزيمة:

ومن الأمثلة التي تدلُّ على منهجه - وهي كثيرة في صحيحه - في القبول والرَّد:

ما في حديث عَمَّار بن خالد الواسطي، عن محمَّد وهو ابن يزيد وهو الواسطي، عن شعبة، عن قتادة، عن أبي أيوب، عن عبد الله بن عمرو ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: « وقتُ الظَّهر إلى العصر، ووقت العصر إلى اصفرار الشَّمس، ووقت المغرب إلى أن تذهب حُمْرة الشَّفَق، ووقت العشاء إلى نصف اللَّيل، ووقت صلاة الصَّبح إلى طلوع الشَّمس ».

(١) ابن حجر: النكت على ابن الصَّلاح، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، دار الرِّاية، الرياض (ط ٤)، (١٤١٧هـ)، (٢٩٠/١).

(٢) ابن خزيمة: الصَّحيح، كتاب الصَّيام، تحقيق: مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت (ط ٢)، (١٤١٢هـ/١٩٩٢م)، (٣/١٨٦).

قال ابن خزيمة: فلو صحَّت هذه اللَّفظة - حمرة - في هذا الخبر لكان في هذا الخبر بيان أنَّ الشَّفَق الحمرة، إلَّا أنَّ هذه اللَّفظة تفرَّد بها محمَّد بن يزيد إن كانت حفظت عنه، وإلَّا ما قال أصحاب شعبة في هذا الخبر: « ثورُ الشَّفَق » مكان ما قال محمَّد بن يزيد: « حمرة الشَّفَق »^(١).

ومحمَّد هذا ثقة ثبت^(٢). ثم بيَّن تفصيل الرواية ليثبت شدوذها.

مثال آخر:

رواه عن أبي موسى، حدثني الضَّحَّاك بن مخلد أبو عاصم، أخبرنا سفيان، حدثني عبد الله بن أبي بكر، عن سعيد بن المسيَّب، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « أَلَا أُذَلِّكُمْ عَلَى مَا يَكْفُرُ اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا، وَيَزِيدُ فِي الْحَسَنَاتِ؟ » قالوا: بلى يا رسول الله. قال: « إِبْسَاغُ الْوُضوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ، وَانتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ». ثم ذكر الحديث. قال ابن خزيمة: هذا الخبر لم يروه عن سفيان غير أبي عاصم، فإن كان أبو عاصم قد حفظه فهذا إسناد غريب، وهذا خبر طويل قد خرجته في أبواب ذوات عدد، والمشهور في هذا المتن عبد الله بن محمَّد بن عقيل، عن سعيد بن المسيَّب، عن أبي سعيد، لا عن عبد الله بن أبي بكر^(٣).

فهذا الحديث رده بسبب تفرَّد أبي عاصم بهذا الإسناد لهذا المتن، والمعروف ما رواه عبد الله بن محمَّد بن عقيل عن سعيد بن المسيَّب عن أبي سعيد. وقد أنكر الإمام أحمد الإسناد الأول أشدَّ الإنكار لما سئل عنه^(٤).

مثال آخر:

قال ابن خزيمة: بعد أن ساق كلامًا فيما يقطع الصَّلَاة، كالكلب الأسود والمرأة الحائض والحمار، قال: « وقد روى شُعْبَةُ، عن الحكم، عن يحيى بن الجَزَّار، عن صُهَيْب، عن

(١) ابن خزيمة: الصحيح، كتاب الصلاة، باب كراهة تسمية صلاة العشاء عتمة (١ / ١٨٣). والحديث شاذ؛ لتفرد محمَّد بن يزيد بلفظ « حمرة الشَّفَق »، كما صرح ابن خزيمة عقبه.

(٢) ابن حجر: تهذيب التهذيب، دار الفكر (ط ١)، (١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م)، (٩ / ٤٦٥).

(٣) ابن خزيمة: الصحيح، كتاب الوضوء، جماع أبواب الوضوء وسننه (١ / ٩٠). والحديث منكر كما نص عليه الإمام أحمد في العلل (٢ / ٥٧٧).

(٤) أحمد بن حنبل: العلل، تحقيق: وصي الله بن محمَّد عباس، دار الخاني، الرياض (ط ٢)، (١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م)، (٢ / ٥٥٧).

ابن عباس رضي الله عنه قال: جِئْتُ أنا و غلام من بني هاشم على حِمَارٍ، أو حمارين، فمررتُ بَيْنَ يدي رسول الله ﷺ وهو يُصَلِّي، فلم يَنْصَرِفْ، وجاءتُ جَارِيتَانِ من بني عبد المطلب، فأخذتا بِرُكْبتي رسول الله ﷺ، فَفَرَعَا - أو فرق - بينهما، ولم يَنْصَرِفَا.

قال أبو بكر: وليس في هذا الخبر أَنَّ الحمار مرَّ بين يدي رسول الله ﷺ، وإنما قال: فمررت بين يدي رسول الله ﷺ، وهذه اللَّفْظَةُ تدلُّ أَنَّ ابن عباس مرَّ بين يدي رسول الله ﷺ بعد نزوله عن الحمار؛ لأنَّه قال: فمررت بين يدي رسول الله ﷺ وهو يصلي، إِلَّا أَنَّ عبيد الله بن موسى رواه عن شعبة قال: فمررنا بين يديه، ثُمَّ نزلنا فدخلنا معه في الصَّلَاة، ناه محمد بن عثمان العجليُّ، ثنا عبيد الله والحكم لعبيد الله بن موسى على محمد بن جعفر محال!، لا سيما في حديث شعبة، ولو خالف محمد بن جعفر عدد مثل عبيد الله في حديث شعبة، لكان الحكم لمحمد بن جعفر عليهم.. «^(١)».

فالحافظ ابن خزيمة أراد أن يثبت أن عبيد الله بن موسى خالف ما عليه أصحاب شعبة بقوله: « فمررنا بين يديه »، فأحفظ أصحاب شعبة - محمد بن جعفر ^(٢) - لم يرو مثل هذا، فثبت شدوذ رواية عبيد الله بن موسى عن شعبة وهو ثقة ^(٣).

قال فيه أَبُو حَاتِمٍ: ثِقَّةٌ، صَدُوقٌ، حَسَنُ الْحَدِيثِ ^(٤).

مثال آخر:

قال ابن خزيمة: حدثنا زكريا بن يحيى بن أَبَانَ، حدثنا عبد الله بن صالح، حَدَّثَنِي معاوية - وهو ابن صالح -، عن عبد الله بن بُسْرِ، عن أبيه، عن عَمَّتِهِ الصَّمَاءِ، أخت بسر، أَنَّهَا كانت تقول: نَهَى رسول الله ﷺ عن صِيَامِ يَوْمِ السَّبْتِ، ويقول: « إِنَّمَا لَمْ يَحْدُ أَحَدُكُمْ إِلَّا عَوْدًا أَخْضَرَ فليفطر عليه ».

قال أبو بكر بن خزيمة مبيِّناً أَنَّ الرَّوَايةَ التي رواها معاوية بن صالح شاذَّةٌ؛ لأنَّه خالف

(١) ابن خزيمة: الصحيح، كتاب الصلاة، جِيعَ أبواب ستر المصلي (٢ / ٢٤). والحديث ضعيف.

(٢) محمد بن جعفر الهذلي مولاهم، أبو عبد الله البصري، المعروف بِغُنْدَرٍ، صاحب الكرابيس، كان ربيب شعبة، توفي (٢٩٣هـ)، وروى عن ابن المبارك قوله: « إذا اختلف النَّاسُ في حديث شعبة، فكتاب غندر حكم بينهم ». الذهبي: سير أعلام النبلاء، إشراف: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت (ط ١)، (١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م)، (٩٨ / ٩).

(٣) ابن حجر: تهذيب التهذيب (٧ / ٤٨).

(٤) الذهبي: سير أعلام النبلاء (٩ / ٥٥٥).

ثورًا في روايته: «خالف معاوية بن صالح ثور بن يزيد في هذا الإسناد، فقال ثور: عن أُخْتِهِ يريد أخت عبد الله بن بسر. قال معاوية: عن عَمَّتِهِ الصَّماء أخت بسر، عَمَّة أبيه عبد الله ابن بسر، لا أخت أبيه عبد الله بن بسر»^(١)، فمعاوية بن صالح وثقه الإمام أحمد بن حنبل ويحيى بن معين^(٢)، وذكر البخاري عن علي بن المديني أن عبد الرحمن يوثقه^(٣)، ولم يُخرج له، لكنّه خالف ثورًا^(٤)، وداود بن عبيد الله^(٥)، والفضيل بن فضالة^(٦)، في إسناد هذا الحديث بقوله: «عن عَمَّتِهِ».

مثال آخر:

قال ابن خزيمة: وقد روى معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه رضي الله عنه قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ زمن الحديبية فأحرم أصحابي، ولم أُحْرِم، فرأيت حمارًا فحملت عليه فاصطدته فذكرت شأنه لرسول الله ﷺ، وذكرت أنني لم أكن أُحْرِمْتُ، وأني إنما اصطدته لك، فأمر النبي ﷺ أصحابه، فأكلوا، ولم يأكل منه حين أخبرته أنني اصطدته له». حدثناه محمد بن يحيى، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر^(٧).
ثم قال متوقفًا: «هذه الزيادة: إنما اصطدته لك، وقوله: ولم يأكل منه حين أخبرته أنني

(١) ابن خزيمة: الصحيح، كتاب الصوم، باب النهي عن صوم يوم السبت تطوعًا إذا أفرد (٣ / ٣١٧)، والحديث ضعيف بهذا الإسناد.

(٢) الذهبي: سير الأعلام (٧ / ١٦٠).

(٣) البخاري: التاريخ الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، (مج ٧)، (ق ١)، (ج ٤)، (ص ٣٣٥)، رقم (١٤٤٣).

(٤) ثور بن يزيد: محدث فقيه حافظ، وثقه يحيى القطان وابن معين وأبو حاتم، توفي في بيت المقدس سنة (١٥٣ هـ) وقيل: (١٥٥ هـ). الذهبي: السير (٦ / ٣٤٤). أخرج روايته هذه:

- الترمذي: السنن، كتاب الصوم، ما جاء في صوم السبت، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر، بيروت (ط ٢)، (١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م)، (٢ / ١٢٣).

- الحاكم: المستدرک، كتاب الصوم، باب النهي عن صوم يوم السبت، دار الكتاب العربي، بيروت، دط، (٤ / ١٣٥).

(٥) عند النسائي: السنن الكبرى، كتاب الصوم، باب النهي عن صيام يوم السبت، تحقيق: عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت (ط ١)، (١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م).

(٦) عند الطبراني: المعجم الكبير، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دم (ط ٢)، دت (١ / ٣١).

(٧) ابن خزيمة: الصحيح، كتاب المناسك، باب ذكر الخبر المفسر للأخبار ... (٤ / ١٨٠). قال شعيب الأرناؤوط في تحقيقه لمسند الإمام أحمد (٣٧ / ٢٨٠): حديث صحيح دون قوله: «إنما اصطدته لك»، ودون قوله: «ولم يأكل منه حين أخبرته أنني اصطدته له».

اصطدته لك، لا أعلم أحدًا ذكره في خبر أبي قتادة غير معمر في هذا الإسناد» ليعلم أن معمرًا شدَّ في هذه الزيادة.

وأضاف: «فإن صحَّت هذه اللفظة فيشبه أن يكون ﷺ أكل من لحم ذلك الحمار، قبل أن يُعلِّمه أبو قتادة أنه اصطاده من أجله، فلمَّا أعلمه أبو قتادة أنه اصطاده من أجله امتنع من أكله بعد إعلامه إياه أنه اصطاده من أجله؛ لأنه قد ثبت عنه ﷺ أنه قد أكل من لحم ذلك الحمار».

فهذه الزيادة شدَّ بها معمر بن راشد وهو ثقة^(١)، عند النسائي والعجلي، ويعقوب ابن شيبة، ... وغيرهم.

وخالف أصحاب يحيى، فقد رواه هشام الدستوائي^(٢)، وعلي بن المبارك^(٣)، ومعاوية ابن سلام^(٤)، فكلَّهم رووه عن يحيى بن أبي كثير، ولم يذكروا هاتين اللفظتين.

فهذه الأمثلة وغيرها كثيرة تثبت اعتداده بهذين الشرطين.

ب - عند ابن حبان:

أما بالنسبة لابن حبان فقد فهم من شرطه الاقتصار على العدالة والاتصال، والحق أن:

- ليس من المعقول أن يحكم حافظ كابن حبان على صحَّة الأحاديث لمجرد اتصال في سندها وعدالة لرواتها، ويتغاضى عن أي نوع من أنواع العلة التي قد تطرأ على الحديث فيتجاهلها، دون أن يشترط مثل هذه الشروط، والحق الذي لا مراءٍ فيه أن تتبع الأحكام التي أطلقها على الأحاديث هو الكفيل بكشف الغمام عن شروطه التي يعتبرها في الحكم على الحديث، والذي يمكن أن يقال: إنه تساهل بعض الشيء في تحكيم هذه الضوابط لا أنه أهملها.

- كما أنه يتبنَّى الشروط التي حددها الإمام الشافعي في أقل ما يقوم به خبر الخاصة، ما يدلُّ على أنه لا يرى فارقًا بين ما اشترطه هو، وما اشترطه سائر المحدثين، قال:

(١) المزي: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت (ط ١)، (١٤١٣هـ / ١٩٩٢م)، (٢٨ / ٣٠٩). رقم (٦١٠٤).

(٢) البخاري: الصحيح، كتاب الحج، باب جزاء الصيد ونحوه (٢ / ٢١٠).

(٣) البخاري: الصحيح، كتاب الحج، باب إذا رأى المحرمون صيدًا فضحكوا ففطن الحلال (٢ / ٢١٠).

(٤) مسلم: الصحيح، كتاب الحج، باب تحريم الصيد للمحرم (تبويب النووي) (٢ / ٨٥٤).

« وكان الواجب على كل مَنْ ينتحل السنن أن لا يقصر في حفظ التاريخ؛ حتّى لا يدخل في جملة الكذبة على رسول الله ﷺ، وأقلّ ما يثبت به خبر الخاصة حتّى تقوم به الحجة على أهل العلم هو: خبر الواحد الثقة في دينه المعروف بالصدق في حديثه العاقل بما يحدث به، (العالم) بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، المتبري على التدليس في سماع ما يروى عن الواحد مثله في الأحوال بالسنن وصفتها، حتّى ينتهي ذلك إلى رسول الله ﷺ سماعاً متصلاً »^(١).

* ومن بين الأمثلة التي تدلّ على اعتباره بهذين الشرطين:

- قوله عند ذكره لمعقل بن عبيد الله الجزري مبيّناً أنّ الراوي لا يترك حديثه لمجرد خطئه، وإنّما إذا فحش منه ذلك ترك، ولا يترك الراوي لمخالفته الثقات إنّما يترك ذلك الحديث الذي خالف فيه بعينه - وهو عين الشذوذ -: « ... ولو ترك حديث من أخطأ من غير أن يفحش ذلك منه؛ لوجب ترك حديث كل محدّث في الدنيا؛ لأنّهم كانوا يخطئون ولم يكونوا بمعصومين، بل يحتاج بخبر من يخطئ ما لم يفحش ذلك منه، فإذا فحش حتّى غلب على صوابه ترك حيثنّذ، ومتى ما علم الخطأ بعينه وأنّه خالف فيه الثقات ترك ذلك الحديث بعينه واحتج بما سواه، هذا حكم المحدّثين الذين كانوا يخطئون ولم يفحش ذلك ... »^(٢).

- وقوله في طارق بن طارق المكي أنّه يخالف الثقات: يروي عن ابن عجلان روى عنه الحجازيون، ربّما خالف الأثبات في الروايات، روى عنه علي بن الصباح الأصبهاني، حدّثنا طارق بن طارق عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة ؓ عن النبي ﷺ قال: « مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكْتَمَهُ... الحديث »^(٣).

- وكذلك قوله في عيسى بن موسى أبي أحمد التيمي بأنّه ربّما خالف، فاعتبر روايته برواية الثقات لينفي الشذوذ أو يثبتته قال: « ... ربّما خالف اعتبرت حديثه بحديث الثقات وروايته عن الأثبات مع رواية الثقات، فلم أر فيما يروي عن المتقنين شيئاً يوجب تركه إذا بيّن السماع في خبره؛ لأنّه كان يدلس عن الثقات ما سمع من الضعفاء عنهم، وترك الاحتجاج بما يروي عن الثقات إذا بيّن السماع عنهم، وأمّا ما روى عن المجاهيل

(١) ابن حبان: المجروحين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب (٢ ط)، (١٤٠٢ هـ)، (٨ / ١).

(٢) ابن حبان: الثقات، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت (١ ط)، (١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م)، (٧ / ٤٩٢).

(٣) ابن حبان: الثقات (٨ / ٣٢٤).

والضعفاء والمتروكين فإن تلك الأخبار كلّها تلزق بأولئك دونه لا يجوز الاحتجاج بشيء منها»^(١).

- وقوله في سهيل بن أبي فرقد: «... من أهل البصرة، يروي عن الحسن، روى عنه عكرمة بن عمار، كان يخطئ على الأثبات فيما يروي من الروايات، إلا أنه لم يفحش خطؤه حتى يستحق الترك من أجله، ولا سلك سنن الثقات في الإتقان فيوثق بعدالته، ولكن يتبع ما وافق الأثبات ويتنكب من حديثه ما خالف الثقات»^(٢).

- وفي موضع آخر: «عبد الله بن عبد الله بن أويس بن أبي عامر الأصبحي المديني: أبو أويس، مات سنة تسع وستين ومائة، كان ممن يخطئ كثيراً لم يفحش خطؤه حتى استحق الترك، ولا هو ممن سلك سنن الثقات فيسلك مسلكهم، والذي أرى في أمره تنكب ما خالف الثقات من أخباره والاحتجاج بما وافق الأثبات منها، وكان يحيى بن معين يوثقه مرة ويضعفه أخرى»^(٣).

- وتأمل قوله في ترجمة يحيى بن عبد الله بن الضحاك البابلتي ليتجلى لك رأيه في تحكيم شرط خلو الحديث من الشذوذ، قال: «... ولا يتوهم متوهم أن ما لم يخالف الأثبات هو ما وافق الثقات؛ لأن ما يخالف الأثبات هو ما روي من الروايات التي لا أصول لها من حديث رسول الله ﷺ، وإن أتى بزيادة اسم في الإسناد أو إسقاط مثله مما هو محتمل في الإسناد، وأما ما وافق الثقات فهو ما يروي عن شيخ سمع منه جماعة من الثقات، فإن أتى بالشيء على حسب ما أتوا به عن شيخه وما انفرد من الروايات فهو زيادة الألفاظ التي يرويها عن الثقات، أو إتيان أصل بطريق صحيح، فهذا غير مقبول منه ... وإنما تقبل المفاريد إذا كان رواها عدولاً، فليس يعقلون ما يحدثون عالمون بما يحيلون من معاني الأخبار وألفاظها، فأما الثقة الصدوق إذا لم يكن يعلم ما يحيل من معاني الأخبار، وحدث من حفظه ثم انفرد بألفاظ عن الثقات لم يستحق قبولها منه لأنه ليس يعقل ذلك، ولعله أحاله متوهمًا أنه جائز، فمن أجل ما ذكرنا لم تقبل الزيادة في الأخبار إلا عمّن سميناً من العدول على الشرط الذي وصفنا...»^(٤).

(٢) ابن حبان: المجروحين (١ / ٣٤٩).

(١) ابن حبان: الثقات (٨ / ٤٩٣).

(٣) المصدر السابق (٢ / ٢٤).

(٤) ابن حبان: المجروحين (٣ / ١٢٨).

فهذا ابن حبان وهذه أقواله التي تُجمع كلّها أنّه يعتبر بحدّ انتفاء الشذوذ من حديث الرّاي حتّى يمكن قبوله ويحتج به.

وهذه أحاديث تحقق فيها معنى الشذوذ، فتكلم في رواها مبيّنًا ذلك:

مثاله:

قال ابن حبان: « حديث رواه عبد الملك بن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كنا عند رسول الله ﷺ، فأتى بقدح فيه شراب فقرّبه إلى فيه، ثمّ رده، فقال له بعض جلسائه: أحرام هو يا رسول الله ! قال: « ردّوه » فردوه ثمّ دعا بماء فصبّ عليه ثمّ قال: « انظروا إلى هذه الأشربة إذا اغتلمت عليكم فاقطعوا متونها بالماء »، أخبرناه الحسن بن سفيان قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا وكيع عن إسماعيل بن أبي خالد عن قُرّة العجلي عن عبد الملك القعقاع (هو ابن نافع) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كنا عند رسول الله ﷺ فأتى بقدح فيه شراب فذكره، ولا أعلم له شيئًا مرويًّا غير هذا الخبر الواحد. وقد خالف فيه أصحاب ابن عمر رضي الله عنهما الثقات مثل سالم ونافع وذويهما.

لا يجوز أن يحكم لرجل ما روى إلا خبرًا واحدًا على جماعة ثقات خالفوه، بل الحكم لهؤلاء عليه أولى وإلزام الخطأ به أخرى ^(١).

مثال آخر ^(٢):

أسند عند ترجمة محمّد بن مصعب القرقيساني ^(٣)، حديثًا رواه « عن الأوزاعي عن الزّهرى عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: مرّ رسول الله ﷺ بشاة ميتة قد ألقاها أهلها فقال: « والذي نفسي بيده للدنيا أهونُ على الله من هذه على أهلها » ^(٤). أخبرناه

(١) ابن حبان: المجروحين (٢ / ١٣٢).

(٢) المصدر السابق (٢ / ٢٩٤).

(٣) محمّد بن مصعب القرقيساني، أبو عبد الله من صغار أتباع التابعين، قال فيه ابن حجر: صدوق كثير الغلط. تهذيب التهذيب (٩ / ٤٠٤)، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي، وذكر محمّد بن مصعب، فقال: لا بأس به. وحدثنا عنه بأحاديث.

- الحافظ المزي: تهذيب الكمال (٢٦ / ٤٦٢)، رقم (٥٦١٢).

(٤) أبو يعلى الموصلي: المسند، أول مسند ابن عباس، مرّ رسول الله ﷺ... تحقيق: حسين سليم أسد، دار الثقافة العربية، دمشق (ط ٢)، (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م)، (٤ / ٤٦٣)، قال الألباني في الصحيحة (٥ / ٦٣٠): « وهذا إسناد جيد في الشواهد، رجاله ثقات، رجال الشيخين، غير محمّد بن مصعب - وهو القرقيساني -، قال الحافظ: « صدوق =

أبو يعلى قال: حدثنا أبو خيثمة قال: حدثنا محمد بن مصعب قال: حدثنا الأوزاعي «. ثم بين أن هذا المتن بهذا الإسناد باطل على خلاف ما رواه أصحاب الزهري، فقد تفرد محمد بن مصعب برواية هذا المتن بهذا الإسناد فشدَّ عن أصحاب الزهري، كابن عيينة^(١)، ويونس وعقيل^(٢).

وأما أصحاب الأوزاعي كالوليد بن مسلم^(٣)، وهقل بن زياد عند أبي يعلى^(٤)، رروا مثل رواية الجماعة.

فقال: « وهذا المتن بهذا الإسناد باطل إنما الناس رروا هذا الخبر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم مرَّ بشاة ميتة قال: « أَوْ لَا انْتَفَعْتُمْ بِهَا بَهَا؟ » قالوا: إنها ميتة؟ قال: « إِنَّمَا حُرِّمَ أَكْلُهَا ».

وفي الجملة: « قد ظنَّ الكثير ... أن لابن حبان ولا بن خزيمة شروطاً خاصة بهما، وهكذا للحاكم شرط للصحيح خاص به.

أي: إن لكل إمام وناقد شروطاً في الصحيح تختلف تماماً عن شروط الآخرين، وهذا مخالف للواقع العملي التطبيقي عند النقاد، والسبب في الوقوع في هذا الخطأ المنهجي الخطير هو تلك الألفاظ المجملة التي أطلقها الحازمي والمقدسي والحاكم في كتبهم، وهم لا يعنون أبداً ما فهمه هؤلاء^(٥).

وبهذا يظهر لنا أن اشتراط المحدثين لنفي الشذوذ من الحديث ليحكم عليه بالصحة أمر معتبر عند جميعهم، حتى وإن بدا من بعضهم أنه لا يعتبره اصطلاحاً إلا أنه يُجسِّده واقعاً، فما المراد بالشذوذ عندهم، وما هي مذاهبهم فيه؟

اشتراط انتفاء الشذوذ عند الحافظ ابن حجر:

بناءً على قول اعتبار انتفاء العلل الظاهرة من الحديث يحكم له بالصحة، فلا يلزم منه

= كثير الغلط ». ثم ساق شواهد الحديث.

(١) مسلم: الصحيح، كتاب الحيض، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ (٢ / ٢٧٦).

(٢) البيهقي: السنن الكبرى، باب وقوع الدباغ بالقرظ أو ما يقوم مقامه، دار الفكر، دط، (١ / ٢٠).

(٣) ابن حبان: الصحيح، كتاب الطهارة، باب جلود الميتة (٢ / ٢٨٨).

(٤) أبو يعلى الموصلي: المسند، أول مسند ابن عباس (٤ / ٣٠٨).

(٥) أبو بكر كافي: منهج البخاري (ص ١٤٦).

اشتراط نفي الشذوذ، فيكون على حدّ الحافظ ابن حجر من باب « صحيح وأصح » وهو الذي ضبط مفهوم الشذوذ بمخالفة الثقة لغيره من الثقات.

فقال كما نقل عنه تلميذه السخاوي: « الإسناد الذي ظاهره السلامة: هو أن يكون متصلًا ورواته عدولاً ضابطين، فإذا وجد الوصف بذلك، فقد انتفت عنه العلة الظاهرة، المانعة عن الحكم بصحته، وغاية ما فيه رجحان رواية على أخرى، والمرجوحية لا تنافي الصحة، وأكثر ما فيه أن يكون هنا صحيح وأصح فيعمل بالراجح، ولا يعمل بالمرجوح، لأجل معارضته له لا لكونه لم تصح طريقه، ولا يلزم من ذلك الحكم عليه بالضعف، وإنما غايته أن يتوقف عن العمل به، وهذا كما في الناسخ والمنسوخ صح بطريق كل منهما، لكن قام مانع عن العمل بالمنسوخ، ولا يلزم من ذلك أن يكون صحيحًا. ثم بحث في جواز الحكم بالصحة قبل العلم بانتفاء الشذوذ عنه، ولم لا يحكم للحديث بالصحة إلى أن تظهر المخالفة، فيحكم حينئذٍ بالشذوذ »^(١).

أليس هذا تعارض؟

يشترط الشذوذ ويضبطه في حين يعتبر انتفاء العلل الظاهرة من الحديث أمرًا كافيًا للحكم بصحته.

هذا الأمر يقود إلى مناقشة مسألة اشتراط نفي الشذوذ عند الحافظ ابن حجر، فقد نقل السيوطي عنه هذا التصريح بعدم جدوى الاشتراط ما دام قد اشترط فيه نفي العلة!

وأن الحديث إذا تحققت فيه الشروط السابقة الذكر - الاتصال والوثاقة - لا مانع من الحكم بصحته وهذا ظاهر قوله: « وعلى تقدير التسليم، إنَّ المخالف المرجوح لا يسمى صحيحًا؛ ففي جعل انتفائه شرطًا في الحكم للحديث بالصحة نظر، بل إذا وُجدت الشروط المذكورة أولاً حكم للحديث بالصحة ما لم يظهر بعد ذلك أن فيه شذوذًا، لأن الأصل عدم الشذوذ، وكون ذلك أصلًا مأخوذًا من عدالة الراوي وضبطه، فإذا ثبت عدالته وضبطه كان الأصل أنه حفظ ما روى حتى يتبين خلافه »^(٢).

ويضيف معقبًا على مصدرية كلام ابن الصلاح في حدّ الحديث الصحيح: « أنّها من

(١) السخاوي: الغاية شرح منظومة الهداية في علم الرواية، دار الكتب العلمية، بيروت (ط ١)، (١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م)، (ص ٧٤).

(٢) ينظر: السيوطي: تدريب الراوي (١ / ٦٦).

شرط مسلم في قبوله للصحيح، مما يزيد الأمر بياناً ويوحى أن ابن حجر يتوقف في مسألة الاشتراط ... كلام ابن الصلاح في شرح مسلم له يدل على أنه أخذ الحد المذكور هنا من كلام مسلم، فإنه قال: شرط مسلم في صحيحه أن يكون متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه غير شاذ ولا معلل، وهذا هو حد الصحيح في نفس الأمر. ولم يتبين لي أخذه انتفاء الشذوذ من كلام مسلم، فإن كان وقف عليه من كلامه في غير مقدمة صحيحة فذاك، وإلا فالنظر السابق في السلامة من الشذوذ باقٍ^(١).

فإن كان مفهوم هذه النصوص يؤول إلى أن الحافظ ابن حجر لا يعتد بهذا الاشتراط، فإن هناك نصوصاً آخر عنه تدل على نقيض ذلك، فقد قال منتقداً ابن الصلاح في اشتراطه الانتفاء ثم تقديمه الوصل مطلقاً في حال التعارض مع الإرسال: « وعلى المصنف إشكال أشد منه، وذلك أنه يشترط في الصحيح أن لا يكون شاذاً كما تقدم ويقول: إنه لو تعارض الوصل والإرسال (قدم الوصل مطلقاً) سواء كان رواية الإرسال أكثر أو أقل، أو أحفظ أم لا، ويختار في تفسير الشاذ أنه الذي يخالف رواية من هو أرجح منه.

وإذا كان راوي الإرسال أحفظ ممن روى الوصل مع اشتراكهما في الثقة؛ فقد ثبت كون الوصل شاذاً، فكيف يحكم له بالصحة مع شرطه في الصحة أن لا يكون شاذاً؟ هذا في غاية الإشكال ».

ثم يستأنف مجيباً « بأن اشتراط نفي الشذوذ في شرط الصحة إنما يقوله المحدثون. وهم القائلون بترجيح رواية الأحفظ إذا تعارض الوصل والإرسال، والفقهاء وأهل الأصول لا يقولون بذلك، والمصنف قد صرح باختيار ترجيح الوصل على الإرسال، ولعله يرى بعدم اشتراط نفي الشذوذ في شرط الصحيح؛ لأنه هناك لم يصرح عن نفسه باختيار شيء (بل اقتصر) على نقل ما عند المحدثين.

وإذا انتهى البحث إلى هذا المجال ارتفع الإشكال، وعلم منه أن مذهب أهل الحديث أن « شرط الصحيح أن لا يكون الحديث شاذاً ... »^(٢).

وفي معرض الحديث عن زيادة الثقة، لم يرتض قول القائلين بقبولها مطلقاً؛ لأن هذا يتعارض مع الاشتراط قال: « واشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقاً

(١) ينظر: السيوطي: تدريب الراوي (١ / ٦٩).

(٢) ابن حجر: النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٦٥٤).

من غير تفصيل، ولا يتأتى ذلك على طريقة المحدثين الذين يشترطون في الصحيح أن لا يكون شاذًا، ثم يُفسّرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه، والعجب ممّن أغفل ذلك منهم مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ في حدّ الحديث الصحيح»^(١).

وقال في موضع آخر معقبًا على الخطيب وابن الصّلاح: «وهنا شيء يتعين التنبّه عليه وهو: أنّهم شرطوا في الصحيح أن لا يكون شاذًا، وفسّروا الشاذّ بأنّه ما رواه الثقة فخالفه من هو أضعف منه أو أكثر عددًا، ثم قالوا: تقبل الزيادة من الثقة مطلقًا، وبنوا على ذلك أن من وصلّ معه زيادة فينبغي تقديم خبره على من أرسل مطلقًا.

فلو اتفق أن يكون من أرسل أكثر عددًا أو أضعف حفظًا أو كتابًا على من وصل أيقبلونه أم لا؟ أم هل يسمّونه شاذًا أم لا؟ لا بدّ من الإتيان بالفرق أو الاعتراف بالتناقض»^(٢).

أما عند مناقشته لتعريف الحسن اعترض على الذين قيّدوه بحال الراوي، فقال: لكن صحة الحديث وحسنه ليس تابعًا لحال الراوي فقط، بل لأمر تنضمّ إلى ذلك من المتابعات والشواهد وعدم الشذوذ والنكارة»^(٣).

كما يُصرّح أنّه لا يحكم على الحديث بالصّحة بمجرد ثقة رواه؛ لاحتمال طروء الشذوذ على الحديث، وذلك في قوله: «ولا يلزم في كون رجال الإسناد من رجال الصحيح أن يكون الحديث الوارد به صحيحًا؛ لاحتمال أن يكون فيه شذوذ أو علة». في سياق التّعقيب على المنذري عندما أورد حديثًا من طريق بحر بن نصر عن ابن وهب عن مالك ويونس عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه. وقال بعده: بحر ابن نصر ثقة وابن وهب ومن فوقه محتج بهم في الصحيحين.

والمعنى نفسه في موضع آخر من التلخيص ردًا على تصحيح ابن القطان لحديث: «إذا ضَنَّ الناس بالدينار والدرهم، وتبايعوا بالعينّة، وتبعوا أذناب البقر، وتركوا الجهاد في سبيل الله، أنزل الله بهم ذلًّا فلم يرفعهم عنهم حتى يُراجِعُوا دينهم».

قال: «وعندي أن إسناد الحديث الذي صحّحه ابن القطان معلول؛ لأنّه لا يلزم من

(١) ابن حجر: نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص ٩٦).

(٢) المصدر السابق (١ / ٤٠٤).

(٣) ابن حجر: النكت (٢ / ٦١٢).

كون رِجَالِهِ ثِقَاتٍ أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا»^(١).

وقال أيضًا وهو بصدد مناقشة ابن القطان عند تصحيحه لحديث: «الأذنان من الرأس»^(٢):
«وقد مال أبو الحسن ابن القطان إلى الحكم بصحته لثقة رجاله واتصاله».

قلت - القائل ابن حجر -: وليس بجيد لأن فيه العلة التي وصفناها والشذوذ، فلا يحكم له بالصحة. كما تقرر - أي: في علم المصطلح - والله أعلم^(٣).

أما في موطن آخر فيبين ما يعرف به الصحيح «...وأما من حيث التفصيل، فقد قررنا أن مدار الحديث الصحيح على الاتصال وإتقان الرجال وعدم العلل»^(٤).

وفي موضع آخر دلالة أكثر جلاء قال: «تعليل الأئمة للأحاديث مبني على غلبة الظن، فإذا قالوا: أخطأ فلان في كذا، لم يتعين خطؤه في نفس الأمر، بل هو راجح الاحتمال فيعتمد. ولولا ذلك لما اشترطوا انتفاء الشاذ، وهو ما يخالف الثقة فيه من هو أرجح منه في حدّ الصحيح»^(٥).

فمن خلال هذه النصوص على كثرتها تبين - ولا شك - أن الحافظ معتبر بشرط انتفاء الشذوذ من الحديث ليحكم عليه بالصحة، كما يعتد بالشروط الأخرى. وعلى كل فإنه يمكن الجمع بين ذلك القول وبين هذه النصوص، بأن القول السابق الذي هو مصدر شبهة لدى بعض المعاصرين إنما هو في حالة عدم تبين خطأ المخالف من خلال القرائن، إذ المخالفة لا تعتبر بحد ذاتها شاذة، وقد أوضح ابن الصلاح وغيره من الأئمة، ومنهم الحافظ ابن حجر، في نوع العلة بأن المخالفة أو التفرد التي تصحبها قرائن تنبه العارف بهذا الشأن أنه خطأ ووهم، هي التي تعد علة، وليس مجرد المخالفة، ولعل هذه

(١) ابن حجر: التلخيص الحبير، كتاب البيوع، باب البيوع المنهي عنها، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، دط (١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م)، (ص ٤٠٥)، قال الأرنؤوط معلقاً على الحديث (هامش المسند ٨ / ٤٤٠): «إسناده ضعيف لانقطاعه، عطاء بن أبي رباح لم يسمع من ابن عمر، وإنما رآه رؤية، وأبو بكر - وهو ابن عياش - لما كبر ساء حفظه، وبقية رجاله ثقات رجال الصحيح. الأسود بن عامر: هو الملقب بشاذان، والأعمش: هو سليمان بن مهران».

(٢) الترمذي: السنن، كتاب الطهارة، باب ما جاء أن الأذنين من الرأس (١ / ٢٨).
- أبو داود: السنن، كتاب الطهارة، باب صفة وضوء النبي ﷺ، تحقيق: أحمد سعد علي، مكتبة مصطفى الباي، القاهرة (ط ١)، (١٣٧١هـ / ١٩٥٢م)، (١ / ٢٩).

(٣) ابن حجر: النكت (١ / ٤١٣).

(٤) ابن حجر: هدي الساري مقدمة فتح الباري (ص ١٤).

(٥) ابن حجر: فتح الباري، كتاب الصلاة، باب إثم المارّ بين يدي المصلي (١ / ٧٥٦).

المخالفة هي التي تكون موضوع تساؤل الحافظ ابن حجر^(١).

وعليه، فالحافظ ابن حجر لا يتناقض في الاشتراط لسببين:

- أولهما: استفاضة أقواله في ذلك.

- وثانيهما: عمله الدائم في ردّ الأحاديث التي يحكم عليها بالصحة بناءً على ظاهرها، خصوصاً في اعتراضاته على الإمام الدارقطني حول أحاديث عند الإمام البخاري.

ولم يكن المقام الذي وردت فيه هذه الأقوال للتقعيد أو التأسيس للمسألة، حتى نحاكم الحافظ، وقد عدّه السخاوي ميلاً إلى النزاع، وقال بعده: «وبالجملة، فالشذوذ سبب للتّرك إمّا صحّة أو عملاً»^(٢). اشترط أو لم يُشترط.

الحديث الشاذّ بين الصّحة والبطلان عند الحافظ ابن حجر:

بقيت مسألة فهمت من كلام الحافظ ابن حجر وهي: هل الشذوذ ينافي الصّحة الاصطلاحية أم لا؟ أو بعبارة أخرى: هل الحديث الشاذّ صحيح؟

* قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة: «...وبما تقدّم من النّصوص السابقة تبيّن للقارئ الكريم، أن الشذوذ بالمعنى المصطلح عليه عند المحدثين لا ينافي الصّحة الاصطلاحية فضلاً عن أن يستلزم الوضّع والبطلان، وهذا عند أصحاب الحديث مصنّف الصّحاح وغيرهم»^(٣).

فهل هذا الكلام صحيح؟

أصل الإشكال في قول الحافظ ابن حجر: «فمجرد مخالفة أحد رواته لمن هو أوثق منه أو أكثر عدداً لا يستلزم الضّعف، بل يكون من باب صحيح وأصحّ»^(٤). وقال: «... لكن الشافعي صرح بأنّه مرجوح، وأنّ الرواية الرّاجحة أولى، لكن هل يلزم من ذلك عدم الحكم عليه بالصّحة، محلّ توقف»^(٥).

(١) الملياري: علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد، هامش (ص ٦٢).

(٢) السخاوي: فتح المغيب شرح ألفية الحديث (١ / ٣٠).

(٣) محمّد عبد الرّشيد النعماني: ابن ماجه وكتابه السنن، تعليق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، بيروت (ط ١)، (١٤١٩هـ)، (ص ٣٠٥).

(٥) ابن حجر: النكت (٢ / ٦٥٣).

(٤) السيوطي: التدريب (١ / ٦٥).

فتوقفه فيه لا يعني أنه يقبل هذا القول، ثم ناقش هذا القول وأبدى ما فيه من تناقض بدليل أنهم شرطوا الانتفاء، وعدّوه مخالفة الراوي لمن هو أرجح، في حين لو تعارض الوصل والإرسال قدّموا الوصل مطلقاً، فإن وافق أن كان المرسل أحفظ فسيؤخر حديثه. ثم برّر أن شرط الانتفاء إنما يقوله المحدثون، وأن الفقهاء والأصوليين لا يردّون رواية الثقة، حتى وإن كانت مخالفة؛ وذلك بالجمع بينهما بأي طريق من طرق الجمع؛ لأن إعمال الدليل أولى من إهماله، وهذا يثبت أن الشاذّ في نظر المحدثين غير صحيح، وإن كان حديث ثقة فإنه لا يقدر في وثاقته إلا إذا كثر، وإنما يقدر في الاحتجاج بهذا الحديث.

فلو سلّم أن الحديث الشاذّ صحيح وفق منهج المحدثين للزم الجمع بين ضدّين؛ إذ أن الشذوذ فرع من فروع العلة - حسب مفهومها الواسع - فعليه يكون الحديث المعلول صحيحاً، وهذا لم يقل به أحد من علماء الحديث البتة. ولا حتى الفقهاء أنفسهم!! فإن صَحّ الحديث المعلول، فما جدوى علم العلل إذن؟! وما فائدة تتبع مرويات الراوي إن كان ثقة يقبل حديثه مطلقاً؟

وإن قيل: إنّ الشاذّ صحيح مطلقاً، والشاذّ راوية ثقة، لزمه قبول زيادة الثقة مطلقاً؛ لأنّها ليست بعلّة وهذا ما وقع فيه بعض الفقهاء والأصوليين. على أن المحدثين لا يحكمون للزيادة بحكم مستقل، وليس لذلك ضابط يضبطه، ممّا يدلّ على أن منهجهم في قبول الحديث غير منهج الفقهاء.

* وفي هذا المعنى يقول ابن دقيق العيد: «إن لكلّ من أئمة الحديث والفقه طريقاً غير طريق الآخر، فإنّ الذي تقتضيه قواعد الأصول والفقه أن العمدة في تصحيح الحديث عدالة الراوي وجزمه بالرواية، ونظرهم يميل إلى اعتبار التجويز العقلي، الذي يمكن معه صدق الراوي وعدم غلطه، فمتى حصل ذلك وجاز أن يكون غلطاً وأمكن الجمع بين روايته ورواية من خالفه بوجه من الوجوه الجائزة لم يُترك حديثه، وأمّا أهل الحديث فإنهم يروون الحديث من رواية الثقات العدول، ثم تقوم لهم علل تمنعهم عن الحكم بصحته»^(١).
ويؤكد في موضع آخر على عدم اعتبار الفقهاء والأصوليين لشرط انتفاء الشذوذ فيقول: «الصحيح ومداره بمقتضى أصول الفقهاء والأصوليين على صفة عدالة الراوي

(١) السياغي: الروض النظير شرح مجموع الفقه الكبير، دار الجليل، بيروت، دط، (١ / ١٤٩).

- توضيح الأفكار (١ / ١٨).

في الأفعال مع التَّيَقُّظ، العدالة المشترطة في قبول الشَّهادة، على ما قُرِّر في الفقه، فمن لم يقبل المرسل منهم زاد في ذلك أن يكون مسنداً.

وزاد أصحاب الحديث أن لا يكون شاذّاً ولا معلّلاً؛ وفي هذين الشرطين نظرٌ على مقتضى مذهب الفقهاء، فإن كثيراً من العلل التي يعلّل بها المحدثون الحديث لا تجري على أصول الفقهاء^(١).

* وعلّق عليه الحافظ العراقي بأنّ الحدّ في أيّ فنٍّ إنّما يؤخذ عن أهله ولا يلزمهم ما حدّه مخالفوهم بقوله: « والجواب أنّ مَنْ يصنّف في علم الحديث إنّما يذكر الحدّ عند أهله لا من عند غيرهم من أهل علم آخر، وفي مقدمة مسلم أنّ المرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة، وكون الفقهاء والأصوليين لا يشترطون في الصّحيح هذين الشرطين لا يفسد الحدّ عند من يشترطهما »^(٢).

* وقال ابن حجر الهيتمي عند كلامه على تعريف الصّحيح في هذا المعنى: « وقد خلا عن الشّدوذ وهو مخالفة الراوي في روايته من هو أرجح منه عند تعسّر الجمع بين الروایتين، وخالف في هذا الفقهاء والأصوليون... وبما تقرر علّم أنّ الشاذّ لا يسمّى صحيحاً، لكن نُوزِعَ فيه بأنّ غاية ما فيه رجحان رواية على رواية أخرى، والمرجوحية لا تنافي الصّحة، ويردّ بمنع أنّ المرجوحية لا تنافي الصّحة، بل الصّواب أنّها من حيث السّند تنافي الصّحة التي الكلام فيها، وهي أعلى مراتب الصّحة، وبه يفرّق بينه وبين المنسوخ، فإنّ العلّة فيه من حيث حكم المتن لا من حيث السّند، وحكم المتن أجنبى عن السّند، فيكون الردّ لأجله لا ينافي الحكم على سنده بالصّحة، بخلاف السّند، فإنّ كون الردّ لأجله ينافي صحته؛ لأنّ فيه طعنًا فتأمّله »^(٣). اهـ.

وبهذا يتبيّن أنّ اشتراط السّلامة من الشّدوذ منهج خاص بالمحدثين أهل الاختصاص - والحافظ منهم - والشاذّ مردود بإجماع منهم، وأمّا عند الفقهاء والأصوليين فالأمر أوسع

(١) ابن دقيق العيد: الاقتراح في بيان الاصطلاح، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية (ط ١)، (١٤١٧هـ / ١٩٩٦م)، (ص ١٨٦).

(٢) العراقي: التقييد والإيضاح (ص ٢٥).

(٣) حسين بن محسن الأنصاري: البيان المكمل في تحقيق الشاذ والمعلل، تحقيق: سعد بن عبد الله السعدان، دار العاصمة، السعودية، دط (١٩٩٧م) (ص ٣٠).

من أن ينقذ في الحديث بمجرد مخالفة أحد الرواة لما رواه غيره، بل الحديث محتج به وفق أي وجه من الوجوه غالباً، فكلاهما صحيح الرَّاجح والمرجوح.



الفصل الأول

الحديث الشاذ عند أئمة الحديث

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

- * المبحث الأول: تعريف الشذوذ من ناحية اللغة.
- * المبحث الثاني: الحديث الشاذ عند أئمة الحديث.
- * المبحث الثالث: الحديث الشاذ عند المغاربة المحدثين.

المبحث الأول

تعريف الشذوذ من ناحية اللغة

• المطلب الأول: الشاذ في اللغة:

الشاذ: من شذَّ يَشُدُّ - بضم الشين - ويشُدُّ - بكسرهما - شذًا وشذوذًا نَدَرَ عن الجمهور... وأشُدَّ: جاء بقول شاذ^(١)، والشاذ: جمعه شُذَّان مثل شَابَّ وشُبَّان، ويروى بفتح الشين. ويقال: من قال شُذَّان فهو جمع شاذ، ومن قال شَذَّان فهو فَعْلَان، وهو ما شذَّ من الحصى. * قال الليث: شذَّ الرجل إذا انفرد عن أصحابه، وكذلك كلُّ شيء منفرد فهو شاذ، وكلمة شاذة. ويقال: أشدذت يا رجل! إذا جاء بقول شاذ نادرًا، قال ابن الأعرابي: يقال: ما يدع فلان شاذًا ولا نادرًا إلا قتله... ويقال: شاذ أي: متنح^(٢) وشذَّ عن الجماعة شذوذًا: انفرد عنهم^(٣).

وقد ورد أن الفعل « شذ » بمعنى تفرق، قال ابن دريد: شذ يشذ شذًا وشذوذًا إذا تفرَّق^(٤).

* وقال ابن فارس: « شذَّ: الشين والذال يدلُّ على الانفراد والمفارقة »^(٥).

والخارج عن الجماعة برأي ونحوه متفرق عنهم ومفارقهم؛ إذ هم مجتمعون فيما ذهبوا إليه، وهو متفرق منفرد عن اجتماعهم.

وفي الحديث عن ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: « إن الله لا يجمع أمتي - أو قال:

(١) الفيروز آبادي: القاموس المحيط، المطبعة المصرية (ط ٣)، (١٣٥٣هـ/ ١٩٣٥م)، مادة « ش ذ ذ » (١/ ٣٥٤).
 مختار الصحاح: الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت (ط ١)، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م)، مادة « ش ذ ذ » (ص ٤٠١).
 الفيومي: المصباح المنير. ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، نشر اتحاد الكتاب العرب، دط (١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م)، (٣/ ١٣٩).

(٢) ابن منظور: لسان العرب، دار المعارف، دط، دت، مادة « ش ذ ذ » (٤/ ٢٢١٩).

(٣) الزنجشيري: أساس البلاغة، تحقيق: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، دط، دت، مادة « ش ذ ذ » (١/ ٢٣١).

(٤) ابن دريد: جهرة اللغة، تحقيق: رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت (ط ١)، (١٩٨٧م)، مادة « ش ذ ذ » (١/ ١١٧).

(٥) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة (٣/ ١٣٩).

أمة محمد - على ضلالة، ويد الله مع الجماعة، ومن شذَّ شذَّ إلى النار»^(١).

* قال المباركفوري: « وَمَنْ شَذَّ » أي: انفرد عن الجماعة باعتقاد أو قول أو فعل لم يكونوا عليه، « شذَّ إلى النار » أي: انفرد فيها، ومعناه: انفرد عن أصحابه الذين هم أهل الجنة وألقي في النار^(٢).

وفي حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه في قصة من قتل نفسه بعد جرحه « أن رسول الله ﷺ التقى هو والمشركون فاقتتلوا، فلمَّا مال رسول الله ﷺ إلى عسكره، ومال الآخرون إلى عسكرهم، وفي أصحاب رسول الله ﷺ رجلٌ لا يدعُ لهم شاذَّةً ولا فاذَّةً إلا اتَّبَعَهَا يضربها بسيفه... »^(٣).

* قال الحافظ ابن حجر: قوله: (شاذَّةٌ ولا فاذَّةٌ): الشاذَّة - بتشديد المعجمة - : ما انفرد عن الجماعة ، وبالفاء مثله ما لم يختلط بهم ، ثم هما صفة لمحذوف أي: نسمةً، والهاء فيهما للمبالغة، والمعنى: أنه لا يلقى شيئاً إلا قتله، وقيل: المراد بالشاذ والفاذ ما كبر وصغر، وقيل: الشاذ الخارج والفاذ المنفرد^(٤).

فيتضح من خلال التأمل في قواميس اللغة، واستعمالات هذا اللفظ أن الشاذ: هو المنفرد، الخارج عن قول الجمهور وذلك بمخالفته ما اتفقوا عليه، فمعناه يتضمن إمّا:

- التَّفرد مع المخالفة في آٍ واحد؛ لأن المنفرد بالرأي لا يحكم بشذوذ رأيه إلا إذا خالف ما اتفق عليه الجماعة.

- التفرّد المطلق؛ لأن المنفرد بالرأي يعد شاذاً بغض النظر عن قبول انفراده أو رده؛ إذ أنّه قال بقول في مسألة ما، لم تقل الجماعة فيها أي رأي أصلاً.

• الْمُطْلَبُ الثَّانِي: علاقة المعنى اللغوي بالمعنى الاصطلاحي:

قد تبين أن معنى الشذوذ في اللغة لا يعدو عن أمرين جامعهما التفرّد:

(١) الترمذي: السنن، أبواب الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة (٣/ ٣١٥). وقال: هذا حديث غريب من هذا الوجه، ضعفه الألباني في تحقيقه للمشكاة. التبريزي: مشكاة المصابيح (ط ٣)، (١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م)، المكتب الإسلامي، بيروت (١/ ٣٧).

(٢) المباركفوري: تحفة الأحوذ، دار الفكر (ط ٣)، (١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م)، (٦/ ٣٧٦).

(٣) البخاري: الصحيح، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر (٥/ ٧٤).

(٤) ابن حجر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار السلام، الرياض، دار الفحاء، دمشق (٣ ط)، (١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠)، (٧/ ٥٨٩).

الأول: التفرد مع المخالفة. الثاني: التفرد المطلق.

وأن الشذوذ بمعناه الاصطلاحي - كما سيأتي -:

الأول: مخالفة الراوي لمن هو أولى منه.

الثاني: انفراد مَنْ لا يحتمل حاله قبول تفرد.

فعلى المعنى الأول: حين يروي الراوي الحديث ويخالف الجماعة فيما رَوَّه، يتفرد عنهم بتلك الرواية، يتناسب مع إطلاقه من الناحية اللغوية بإطلاقها الأول، فيوصف هذا التفرد بالشذوذ، « والشذوذ بمعنى المخالفة من الواحد للجماعة ظاهر في معناه، في كون الواحد خالف جماعة النقلة، وروى الحديث بسياق مختلف عنهم، وهذا شذوذ ظاهر ... وأحق بوصف الشذوذ »^(١).

أما على المعنى الثاني: انفراد الراوي بحديث لا يقبل حاله ذلك التفرد، أنسب لمعناه الثاني « التفرد المطلق » ليتجلى التطابق بين الاصطلاح واللغة « وعلى هذا فالتطابق ظاهر بين دلالة اللغة على الشذوذ وما هو عليه عند المحدثين؛ لأن الشذوذ بمعنى تفرد الواحد عن الجماعة برواية حديث لم يروه جماعة الرواة، هو شذوذ عنهم؛ لأنه نقل ما سكتوا عنه »^(٢).

والتناسب بين المعنيين - اللغوي والاصطلاحي - يضمن عدم التعارض في فهم اصطلاح المحدثين لمعنى الشذوذ، وبه يمكن رد التعارض الظاهر في الفهم لاصطلاحهم؛ إذ « لا شك أن الوصف بـ (الشذوذ) لغة يقتضي الانفراد عن جماعة، ويوحى أيضًا بدم هذا المنفرد.

وهذا المقتضى والموحى به أوضح وأبين في (مخالفة المقبول لمن هو أولى منه) من (انفراد الراوي بأصل لا متابع له عليه). وإن كان (انفراد الراوي بأصل لا متابع له عليه) فيه انفراد عن جماعة الرواة بنقل ذلك الأصل أيضًا، وفيه إيحاء بدم المنفرد به كذلك، برد أكثر الشواذ، إلا ما تفرد به إمام حافظ يحتمل ذلك التفرد »^(٣).

(١، ٢) عبد الله بن سعاف اللحياني: الحديث الشاذ عند المحدثين، مقال منشور على:

(ص ٥) http://lehani1.blogspot.com/2008/02/blog-pos_06.html

(٣) الشريف بن حاتم العوني: المنهج المقترح في فهم المصطلح، دار الهجرة، الرياض (ط ١)، (١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م)، (ص ٢٨٢).

فالحاصل من هذا أنّ العلاقة بين الإيراد اللّغوي والاصطلاحي تظهر من خلال:

- أولاً: المعنى الجامع لهما: وهو التّفرد المطلق والتّفرد مع المخالفة.
- ثانياً: حكم كلّ منهما: إذ الشاذّ في عُرْف اللّغويين مذموم بإجماع، كما أنّه في عُرْف المحدّثين مردود، وأنّه يقتضي البطلان والمنافاة للصحة^(١)، وأقوالهم كثيرة في ذمّ الشّواذ.

- * ومن ذلك قول الإمام شعبة: « لا يجيئك الحديث الشاذّ إلا من الرّجل الشاذّ »^(٢).
- * وقول الإمام أحمد بن حنبل: « شرُّ الحديث الغرائب التي لا يعمل بها، ولا يعتمد عليها »^(٣)، وعن إبراهيم بن أبي عبلة: « مَنْ حمل شاذّ العلم حمل شرّاً كثيراً »^(٤).
- * ونقل الشافعي عن أبي يوسف الحنفي: قوله عن حديث: « ... وهو عندنا شاذّ والشاذّ من الحديث لا يؤخذ به »^(٥).



(١) كما سبق في المدخل التمهيدي (ص ٢١).

(٢) (٣، ٢) الخطيب البغدادي: الكفاية (ص ١٤١).

(٤) الحافظ المزني: تهذيب الكمال (٢/ ١٤٤)، والخطيب البغدادي في الكفاية (ص ١٤٠).

(٥) الشافعي: الأم، تحقيق: أحمد شاكر، دم ن، دط، دت (٣١١/٧).

الْمَبْحَثُ الثَّانِي

الحديث الشاذ عند أئمة الحديث

تمهيد:

منذ بداية التنظير لعلم مصطلح الحديث بدأت تبرز التعاريف لمباحث هذا العلم، وإن كانت تتميز بالعموم وعدم الشمولية والبعد عن الحدود المنطقية إلا أنها تعطي صورة واضحة عن تكامل منهج المحدثين في ضبط مباحث المصطلح، وتعاريف الأئمة للحديث الشاذ تدلّ على شيء من ذلك، وسنبين ذلك من خلال استعراض تعريف كل من الإمام الشافعي والإمام الترمذي والحاكم والخليلي وابن الصلاح وابن حجر ومن تبعهما:

• الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ: الحديث الشاذ عند الشافعي:

يُعَدُّ الشَّافِعِيُّ أَوَّلَ مَنْ يُنسَبُ إِلَيْهِ تَعْرِيفُ الشَّاذِّ، فَلَقَدْ وَرَدَتْ عَنْهُ عِبَارَاتٌ فِي هَذَا الشَّأْنِ مِنْهَا قَوْلُهُ: « لَيْسَ الشَّاذُّ مِنَ الْحَدِيثِ أَنْ يَرُويَ الثِّقَةُ حَدِيثًا لَمْ يَرُوهُ غَيْرُهُ، إِنَّمَا الشَّاذُّ مِنَ الْحَدِيثِ أَنْ يَرُويَ الثِّقَاتُ حَدِيثًا عَلَى نَصٍّ ثُمَّ يَرُوهُ ثِقَةٌ خِلَافًا لِرَوَايَتِهِمْ، فَهَذَا الَّذِي يُقَالُ: شَذَّ عَنْهُمْ »^(١).

وفي رواية ليست بالبعيدة في الدلالة عن هذه وهي قوله: « لَيْسَ الشَّاذُّ مِنَ الْحَدِيثِ أَنْ يَرُويَ الثِّقَةُ مَا لَا يَرُوهُ غَيْرُهُ، هَذَا لَيْسَ بِشَّاذٍّ، إِنَّمَا الشَّاذُّ أَنْ يَرُويَ الثِّقَةُ حَدِيثًا يَخَالِفُ فِيهِ النَّاسُ هَذَا الشَّاذُّ مِنَ الْحَدِيثِ »^(٢).

وعبر عنه العلامة مجد الدين الفيروز آبادي في منظومته في أصول الحديث^(٣):

ثم الذي ينعت بالشذوذ	كل حديث مفرد مجذوذ
خالف فيه الناس ما رواه	كأن روى ما لا روى سواه

(١) أبو حاتم الرازي: آداب الشافعي ومناقبه، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، مكتبة الخانجي، القاهرة (ط ٢)، (١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م)، (ص ٢٣٣).

- الخطيب البغدادي: الكفاية (ص ١٤١).

(٢) ينظر: الحاكم: معرفة علوم الحديث (ص ١١٩).

(٣) حسين بن محسن الأنصاري: البيان المكمل في تحقيق الشاذ والمعلل (ص ٢١).

فمن خلال تحليل هذين القولين يتبين:

- أن الإمام الشافعي: ينفي أن يكون انفراد الثقة بالحديث شاذاً، ويعدّ مخالفته لغيره شذوذاً.

- يشترط الشافعي: الاشتراك في أصل الرواية، ثمّ المخالفة من الراوي حتّى يعتبر حديثه من نوع الشاذّ.

- يقيد الشافعي: الرواية الموصوفة بالشذوذ في الحديث بوثاقة الراوي.

- يستخدم الإمام الشافعي أسلوب الحصر في بيان معنى الشاذّ من خلال قوله: « ليس...إنما... ».

- يؤكّد على: أنّ هذا التعريف هو الأنسب لمعنى الشاذّ بقوله: « فهذا الذي يقال شذّ عنهم »، « هذا الشاذّ من الحديث »، وكأنّه ينفي ما يتبادر أنّ التّفرد وحده شذوذ.

هذا الذي ذكره الإمام الشافعي في تعريف الشاذّ ليس له وحده، بل عليه طائفة من علماء الحجاز، كما ينقل ذلك عنهم الإمام الخليلي بقوله: « أما الشّواذ فقد قال الشّافعي وجماعة من أهل الحجاز: الشاذّ عندنا ما يرويه الثّقات على لفظ واحد، ويرويه ثقة خلافه، زائداً أو ناقصاً »^(١).

* وهو قول إبراهيم بن أدهم^(٢): « إنك إن حملت الشاذّ من العلم حملت شراً كثيراً... »^(٣).

والذي يظهر أنّ الإمام الشافعي أراد إعطاء تعريف للشاذّ يتم به حسم الخلاف في

(١) أبو يعلى الخليلي: الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق: محمّد سعيد إدريس، مكتبة الرشد، الرياض (ط ١)، (١٤٠٩ هـ / ١٩٩٨ م)، (١ / ١٧٦).

(٢) إبراهيم بن أدهم بن منصور بن يزيد بن جابر أبو إسحاق العجلي وقيل: التميمي البلخي الزاهد، أحد الأعلام، ولد بمكة في حدود المائة، توفي (١٦٢ هـ / ٧٧٨ م)، قال فيه النسائي: هو ثقة مأمون، أحد الزهاد. ترجمته في: - الصفدي: الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دط (١٩٩٩ م)، (٥ / ٢٠٩).

- أبو عبد الرحمن السلمي: طبقات الصوفية، تحقيق: نور الدين شريعة، مكتبة الخانجي، القاهرة (ط ٣)، (١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م)، (ص ٢٧).

- شمس الدين الذهبي: سير أعلام النبلاء (٧ / ٣٨٧).

(٣) الزركشي: النكت على ابن الصّلاح (٢ / ١٣٨).

معناه بين مطلق التّفرد وبين المخالفة.

في حين فهم البعض أنّ الشّافعي لم يكن بصدد تعريف الشاذّ، لأنّه نفى أن يكون التّفرد شذوذاً فحمل قوله ذاك على أنّه لغوي.

* وهذا ما ذهب إليه الشّريف حاتم العوني في قوله: «... فيحتمل أن يكون الحاكم قد فهم من كلام الإمام الشّافعي، أنّ (الشاذّ) في كلامه لم يرد بالمعنى الاصطلاحي، وإنّما ورد فيه بالمعنى اللّغوي.

فالشّافعي حينها لم يقصد تعريف (الشاذّ) اصطلاحاً، وإنّما أراد بيان أولى أحوال الرّواية وصفاً بالشذوذ لغة... ».

وأضاف قائلاً: « ولا شكّ أنّ الوصف بـ (الشذوذ) لغة يقتضي الانفراد عن جماعة، ويوحى أيضاً بدم هذا المنفرد. وهذا المقتضى والموحى به أوضح وأبين في (مخالفة المقبول لمن هو أولى منه) من (انفراد الراوي بأصل لا متابع له عليه). وإن كان (انفراد الراوي بأصل لا متابع له عليه) فيه انفراد عن جماعة الرّواة بنقل ذلك الأصل أيضاً، وفيه إichاء بدم المنفرد به كذلك، برّد أكثر الشّواذ، إلا ما تفرد به إمام حافظ يحتمل ذلك التّفرد. لكنّ تحقق ذلك المقتضى والموحى به من معنى (الشاذّ) لغة في الذي ذكره الشّافعي أكثر من اصطلاح المحدثين فيه... »^(١).

* وتبعه عبد القادر المحمّدي في ذلك إذ يقول بعد أن أورد تعريف الشّافعي: « ونحن لا نشكّ بأن هذا التعبير لغوي وليس اصطلاحياً، فحمله على الاصطلاح فيه كثير من تحميل النّص ما لا يحتمل، وإلا فكان الأولى بنا أن نأخذ من هو أقدم وأعلم في الحديث من الشّافعي، وهو الإمام شعبة بن الحجاج أمير المؤمنين في الحديث إذ قال: (لا يجيئك الحديث الشاذّ إلا من الرجل الشاذّ)، وهذا لو أخذناه على طريقة أهل الاصطلاح لأصبح الشاذّ هو مخالفة الضّعيف حسب، وليس الأمر كذلك »^(٢).

فالإشكال هنا: ما الدّاعي لأن يحمل قول الشّافعي على أنّه لغوي؟ لأنّه يخالف مدلول لفظ الشاذّ لغة؟ أم أنّه تعريف مغاير لمن جاء بعده؟ « والجواب على هذا الحمل للتّعريف من وجوه:

(١) الشّريف حاتم بن عارف العوني: المنهج المقترح (ص ٢٦٢).

(٢) عبد القادر مصطفى عبد الرزاق المحمّدي: الشاذّ والمنكر وزيادة الثّقة، دار الكتب العلمية، بيروت (ط ١)، (١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م)، (ص ١٠٦).

الأول: يستغرب أن يغيب هذا الملحظ عن كل من جاء بعد الشافعي، ولم يقف عليه لا المتعصبون للشافعي ولا غيرهم.

الثاني: المقام مقام بحث متخصص، والتعريف مليء بالفاظ: الحديث، الثقة، الثقات، يروي، يرويه نص، روايتهم، فهل يعقل بعد هذا السياق أن يقال بأن تعريف الشذوذ إنما هو تعريف لغوي، وليس اصطلاحياً؟!...

الثالث: عكس ما ذهب إليه الباحث - العوني - هو الصحيح، فالشافعي ينفي صورة اصطلاحية عن الشذوذ، التي هي التفرد، وهذا هو المعنى اللغوي عينه، ويثبت له صورة أخرى يتوسع بها الاصطلاح الحديثي عن الاصطلاح اللغوي، كما جرت العادة في المقارنة بين الاصطلاحين لالتماس المناسبة.

الرابع: المخالفة لا تتضمنها كلمة الشذوذ لغة، وهو ما ذكره الباحث نفسه، حين قال: (ولا شك أن الوصف بالشذوذ لغة يقتضي الانفراد عن جماعة) فمن أين تكون المخالفة (أولى أحوال الرواية وصفاً بالشذوذ لغة) كما ذكر الباحث نفسه إلا بضرب من التمثل والتكلف ؟ ... وكذلك المخالفة لغة، لا توحى بالذم ولا بالمدح، فمن أين يلحق الذم الشذوذ ضرورة؟ ومن أين تكون المخالفة أشدّ ذمّاً إن لم يكن ذلك من معاني الاصطلاح ؟ «^(١) اهـ.

فهذا لا يبقى مجال للشك أن تعريف الإمام الشافعي للشاذ تعريف اصطلاحى، وهو الذي سار عليه الأكثرون، والتزموه في اصطلاحهم، وكثرت أقوالهم وآراؤهم في الاعتماد عليه.

* فابن الصلاح (ت ٦٤٣ هـ): أورده مع قولى الخليلى والحاكم واعترض عليهما بالأفراد الصحاح، وهذا ما لم يفعله مع قول إمام مذهبه، ممّا يوحى أنّه اعتمده وإن زاد عليه مطلق الراوى والمنافاة في المخالفة حتّى أنّه قال: « أما ما حكم الشافعي عليه بالشذوذ فلا إشكال في أنّه شاذّ غير مقبول »^(٢)، ومثله سار الأئمة اللاحقون.

* قال النووي (ت ٦٧٦ هـ): « ... فالشاذّ عندهم أن يرووا ما لا يرويه سائر الثقات سواء خالفهم أم لا، ومذهب الشافعي وطائفة من علماء الحجاز أن الشاذّ ما يخالف الثقات،

(١) محمد عبد رب النبي: قراءة في المقدمة والنكت (ص ٣٥، ٣٦).

(٢) ابن الصلاح: المقدمة (ص ٤٥).

أما ما لا يخالفهم فليس بشاذ، بل يحتاج به، وهذا هو الصحيح وقول المحققين...»^(١).
 * وقال الحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ): «فإذن الذي قاله الشافعي أولاً هو الصواب: أنه إذا روى الثقة شيئاً قد خالفه فيه الناس فهو الشاذ، يعني المردود وليس من ذلك أن يروي الثقة ما لم يروه غيره، بل هو مقبول إذا كان عدلاً ضابطاً حافظاً.
 فإن هذا لو رُدَّ لَرُدَّتْ أحاديث كثيرة من هذا النمط، وتعطلت كثير من المسائل عن الدلائل. والله أعلم.

وأما إن كان المنفرد به غير حافظ، وهو مع ذلك عدلاً ضابطاً: فحديثه حسن. فإن فقد ذلك فمردود. والله أعلم»^(٢).

* وقال الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ): «...وفي الجملة فالأليق في حدّ الشاذ ما عرّف به الشافعي»^(٣).

* وتبعه تلميذه السخاوي (ت ٩٠٢هـ) في ذلك فقال: «فالأليق في حدّ الشاذ ما عرّفه الشافعي، ولذا اقتصر عليه شيخنا في شرح النخبة عليه»^(٤).

* وقال ابن حجر الهيثمي (ت ٩٧٤هـ) في رسالته المتعلقة بالبسملة: «الشاذ اصطلاحاً فيه اختلاف كثير، والذي عليه الشافعي والمحققون أن ما خالف فيه راوٍ ثقة بزيادة أو نقص في سند أو متن ثقات لا يمكن الجمع بينهما مع اتحاد المروي عنه»^(٥).

وعلى هذا المعنى استقر الاصطلاح عند المحدثين في أن الشاذ هو مخالفة الثقة لغيره من الثقات، فقول الشافعي السابق يحتمل أحد معنيين^(٦):

المعنى الأول: نفيه أن يكون تفرد الثقة بحديث شذوذاً أصلاً.

المعنى الثاني: نفيه أن يكون ما ينفرد به الثقة من الحديث شذوذاً كاملاً أو ظاهراً، كأنه

(١) النووي: المجموع شرح المذهب، دار الفكر، دط، دت (٤ / ٢٤٦).

(٢) ابن كثير: اختصار الحديث، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبة المعارف، الرياض (ط ١)، (١٤١٧هـ / ١٩٩٦م)، (١ / ١٨٢).

(٣) ابن حجر: النكت على ابن الصلاح (٢ / ٦٧١).

(٤) السخاوي: فتح المغيث شرح ألفية الحديث (١ / ٢٢٢).

(٥) المباركفوري: تحفة الأحوذى شرح سنن الترمذي، كتاب الصلاة، باب ما جاء في وضع اليمين على الشمال في الصلاة، دار الكتب العلمية، بيروت (ط ١)، (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م)، (٢ / ٨٤).

(٦) عبد الله بن سعف اللحياني: الحديث الشاذ عند المحدثين (ص ٧).

يقول غير هذا أولى بوصف الشذوذ.

أظهر المعنيين الأول؛ لأنّه هو الظاهر المتبادر من قوله، ولعدم ظهور معنى الشذوذ فيه؛ لأنّ الشذوذ على الحقيقة هو مخالفة الناس والانفراد عن الجمهور. اهـ.

لكن هذا ليس على إطلاقه؛ لأنّ الشافعي لم تكن غايته الجمع والمنع في التعريف، حتّى نقول: إنّه لم يقصد أنّ التفرد ليس شاذّاً «... وإذا كان يفهم من ظاهر هذا النصّ أن يرفض إطلاق الشاذّ على تفرد الثقة، فإنّه لا يمكن حمله على ظاهره، ولا أن يفهم منه أن الإمام الشافعي كان يقبل كل تفرد يقع من الثقة، وأنّه ينتهج في ذلك منهجاً مناقضاً لمنهج المحدثين النقاد، كلا؛ إذ سبق لنا في مسألة الاحتجاج بحديث الخاصة ما يدلّ على أنّه رَحِمَهُ اللهُ لم يعد يحتج بذلك مطلقاً، وإنّما بشروط بيّنها هناك.

ومعنى ذلك أنّه إذا لم تتوافر هذه الشروط فيما يروي الثقة عن الثقة لم يعد يقبله، وبالتالي يتعيّن الفهم من شرح الإمام الشافعي أنّه لم يكن يعتبر كل ما يتفرد به الثقة عن الثقة شاذّاً، إلّا إذا خالف ما رواه الناس عن النبي ﷺ، حسب التفصيل الذي ذكره في مسألة الاحتجاج بخبر الخاصة...»^(١).

* وهذا ما فهمه الحافظ ابن رجب إذ تعقب تعريف الشافعي في حصره معنى الشذوذ في المخالفة فقط، فقال - وهو بصدد شرحه لقول الشافعي في صفة مَنْ تُقْبَلُ روايته - بعد أن بيّن مراد الشافعي من الشاذّ: «وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنّهم يقولون في الحديث إذا تفرد به واحد، وإن لم يرو الثقات خلافة أنّه لا يُتَابَعُ عليه، ويجعلون ذلك علّة فيه، اللّهم إلّا أن يكون ممّن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزّهري ونحوه، وربّما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه»^(٢).

فالحافظ ابن رجب أراد أن يقول: إنّ أكثر الحفاظ يعتبرون تفرد مَنْ لا يحتمل تفرده شذوذاً، إلّا إذا كان المنفرد بالحديث من الثقات المعروفين بكثرة الرواية وسعة الاطلاع؛ وقد يردّون بعض تفرداتهم إذا قامت القرينة التي تدلّ على أنّهم أخطؤوا في هذه الرواية

(١) المليباري: علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد، هامش (ص ١٣٠).

(٢) ابن رجب الحنبلي: شرح علل الترمذي، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب (ط ٢)، (١٤٠٥هـ / ١٩٥٨م)، (ص ٢٠٨).

أو تلك. وبناءً على هذا كيف يجمع بين هذين المذهبين؟.

* قال الزركشي: «...وحاول بعضهم نفي الخلاف في ذلك فقال: لا يحمل كلام الشافعي على خلاف قول المحدثين، بل كلام الشافعي محمول على حكم الشاذ الذي لا يحتج به، وهو الذي انفرد به ثقة عن غيره مخالف لما رواه الناس، وهو بهذا المعنى يسمّى منكراً، فعلمنا من هذا أنّ مراد الشافعي ببيان حكم الشاذ الذي لا يحتج به لا تعريف الشاذ من حيث هو؛ لأنّ الشافعي أجلُّ من أن يخفى عليه ذلك؛ بل كلام الشافعي يفهم أن أهل الحديث يطلقون الشاذ على ما انفرد به ثقة، فحصل أن الذي انفرد به ثقة أو غير ثقة هو الشاذ، ثم إن كان الانفراد من الثقة فهو صحيح يحتج به، وإن كان من غيره فلا، وهذا تقسيم لبعضهم الشاذ إلى صحيح وغير صحيح كما فعلوا في العلل، بل قسم بعضهم الشاذ إلى ثلاثة أقسام: صحيح وحسن وضعيف؛ لأنّ المنفرد إن كان ثقة فصحيح، وإن كان غير ثقة فحسن وإلا فضعيف»^(١).

فأرادوا الجمع بين التعريفين بأن ما أورده الشافعي إنّما هو قسم من الشاذ الذي لا يحتج به، وما عليه سائر المحدثين هو من الشاذ المحتج به.

فإذا كان المقصود من الشاذ المحتج به استعمالاً لغوياً بمعنى التفرد المقبول، فهذا لا خلاف فيه؛ لأنّ من الصحيح الذي تفرد راويه بروايته عدداً كثيراً، أمّا إذا قصد به الاصطلاح فهذا غير مقبول؛ لأنّ الشاذ كلّ مردود، إذ هو في حكم المعدوم، فكيف يحتج بحديث أصله العدم؟ وقد قال الشافعي «... فَعَلَيْكَ مِنَ الْحَدِيثِ مَا تَعْرِفُ الْعَامَّةَ، وَإِيَّاكَ وَالشَّاذَّ مِنْهُ» وقال: «وإياك وشاذ الحديث، وعليك بما عليه الجماعة من الحديث وما تعرفه الفقهاء وما يوافق الكتاب والسنة، فقس الأشياء على ذلك، فما خالف القرآن فليس عن رسول الله ﷺ وإن جاءت به الرواية»^(٢).

فخلاصة الكلام في هذا المطلب: أنّ الشافعي ومن تبعه على هذا التعريف قيد الشاذ بقيدين هما: الثقة في الراوي، والمخالفة.

وهو الظاهر في قوله: «إنّما يدلّ على غلط المحدث أن يخالفه غيره ممّن هو أحفظ

(١) الزركشي: النكت (٢/ ١٣٩، ١٤٠).

(٢) الشافعي: الأم (٧/ ٣٠٧، ٣٠٨).

منه أو أكثر منه...»^(١)، وقوله أيضًا: «إنما يغلط الرجل بخلاف من هو أحفظ منه أو بأن يأتي بشيء يشركه فيه من لم يحفظ منه، ما حفظ وهم عدد وهو منفرد»^(٢).

* وقد أكد الإمام اللكنوي^(٣) (ت ١٣٠٤ هـ): إصابة ما ذهب إليه الإمام الشافعي في اعتبار المخالفة والتقييد بالوثاقة، واعتراض عليه في قوله: «لما رواه الناس»، فقال: «وقد أصاب الإمام الشافعي رحمه الله في اعتبار المخالفة وتقييد الثقة، إلا أنه تسامح في قوله: (لما رواه الناس) فإنه بإطلاقه يستلزم كون ما رواه ثقة مخالفاً لما رواه جمع من الضعفاء أيضاً شاذاً، أو أن لا يكون ما رواه ثقة مخالفاً لما رواه واحد وهو أوثق منه وأضبط شاذاً، وليس كذلك، فإن مدار الشذوذ المخل في صحة الحديث، هو مخالفة الثقة لغيره من الثقات وإن كان واحداً. ولا يشترط فيه أن تكون المخالفة مع جمع من الثقات، فإنه لو روى حديثاً واحداً، اثنان فقط، وأحدهما أوثق من الآخر، فخالفت رواية الثقة لرواية من هو أعلى منه كان شاذاً أيضاً.

ولو روى ثقة مخالفاً لما رواه الضعفاء، فالعبرة لروايته لا لروايتهم، ولا تضر هذه المخالفة في صحة الحديث، وهذا كله ظاهر على كل ماهر. فلعل المراد بـ (الناس) في قول الشافعي: الثقات الحفاظ، واللام الداخلة عليه للجنس، فبطلت الجمعية»^(٤).

لعل الإمام اللكنوي لم يطلع على القول الذي يخصص فيه الشافعي عموم الناس بقوله: (الثقات) كما نقله عنه الحافظ ابن رجب^(٥)، والخطيب البغدادي^(٦)، حتى يعترض عليه بهذا الاعتراض، وإن كان سليماً لو لم يخصص ذلك الإمام الشافعي. فمن خلال ما سبق يتبين أن الإمام الشافعي يعتبر أن مخالفة الثقة لغيره من الثقات شذوذ.

(١) الشافعي: الأم، كتاب العتق (٧ / ١٨٤).

(٢) ابن حجر: النكت (٢ / ٦٨٨).

(٣) محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي، أبو الحسنات: عالم بالحديث والتراجم، من فقهاء الحنفية، كان مولده في (١٢٦٤ هـ / ١٨٤٨ م) بـ (لكنهو) الهندية. الزركلي: الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت (٧)، (١٩٨٦ م)، (٦ / ١٨٧).

(٤) أبو الحسنات اللكنوي: ظفر الأماني في مختصر الجرجاني، تحقيق: تقي الدين الندوي، دار القلم (ط ١)، (١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م)، (ص ٣٥٧).

(٥) ابن رجب: شرح علل الترمذي (ص ٢٠٨).

(٦) الخطيب البغدادي: الكفاية (ص ١٤١).

• المطلب الثاني: الحديث الشاذ عند الترمذي:

لم يرد عن الإمام الترمذي اصطلاح ولا تعريف للحديث الشاذ - حسب الاطلاع - إلا أن الذي ورد عنه هو حكايته عن اصطلاحه في معنى الحسن في سننه؛ إذ يعتبر أول من شهّر هذا المصطلح في علم الحديث^(١)، وإن سبق إليه استعمالاً، فقال: « وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسنٌ إنما أردنا به حسن إسناده عندنا، كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حديث حسن »^(٢).

فقد وضع شروطاً بها يُعرفُ الحسنُ عنده وهي:

- أن لا يكون في الإسناد من هو متهم بالكذب.

- سلامة الحديث من الشذوذ.

- رواية الحديث من أوجه أخر.

فما مراد الإمام الترمذي بسلامة الحديث من الشذوذ؟

وهل هو موافق لما استقر عليه بعد الإمام الشافعي؟

إن مراد الترمذي بالسلامة من الشذوذ لا يعدو أن يكون أحد أمرين:

- مخالفة الثقة لغيره من الثقات كاصطلاح الإمام الشافعي.

- التفرد غير المقبول من الراوي بالحديث.

ينبغي في البداية أن نفهم مراد الإمام الترمذي من قوله: « ولا يكون في الإسناد من هو متهم

بالكذب »؛ إذ تحديد المدلول منه يسهل في ضبط معنى الشاذ عنده.

* قال ابن رجب مبيناً ذلك: « ... وقد تقدم أن الرواة منهم من يتهم بالكذب، ومنهم

من يغلب على حديثه الوهم والغلط، ومنهم الثقة الذي يقل غلظه، ومنهم الثقة الذي

يكثر غلظه، فعلى ما ذكره الترمذي كلما كان في إسناده متهم فليس بحسن، وما عداه فهو

(١) قال البدر ابن جماعة: وهو الذي شهره. المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: تحقيق: محيي الدين

عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق (ط ٢)، (١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م)، (ص ٣٨).

- الذهبي: الموقظة في علم مصطلح الحديث، تحقيق: أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط (١٤١٨هـ)، (ص ٢٧).

(٢) الترمذي: السنن (٥ / ٣١٤). وابن رجب: شرح العلل (ص ٢٢٥).

حسن، بشرط أن لا يكون شاذًا»^(١).

فغير المتهّم بالكذب إمّا أن يكون: ثقة يقلّ أو يكثر غلطه، أو من هو دونه بكثرة الوهم والغلط.

- فإن كان راوي الحديث دون الثقة وفوق المتهّم بالكذب^(٢) اشترط له الإمام الترمذي تعدد أوجه رواية الحديث سواء بلفظه أو بمعناه؛ ليثبت أنّ للحديث أصلًا، ويخرج بذلك عن حيز التفرد.

* قال ابن رجب: «وقول الترمذي رَحِمَهُ اللهُ «يروى من غير وجه» نحو ذلك؛ لم يقل عن النبي ﷺ فيحتمل أن يكون مراده عن النبي ﷺ، ويحتمل أن يحمل كلامه على ظاهره وهو أن يكون معناه: يروى من غير وجه ولو موقوفًا؛ ليستدلّ بذلك هل أن هذا المرفوع له أصل يعتضد به، وهذا كما قال الشافعي في الحديث المرسل: إنّه إذا عضده صحابي أو عمل أهل الفتوى به كان صحيحًا»^(٣).

فيكون على هذا المعنى: أنّ الشذوذ هو التفرد غير المقبول من ذلك الراوي بدليل أنّه اشترط له تعدد الأوجه لينتفي الشذوذ.

وتكون جملة «ويروى من غير وجه» مفسرة لـ «ولا يكون شاذًا».

* وهذا ما فهمه الحافظ العراقي: من أنّ تعدد المخرج هو تفسير لانتفاء الشذوذ فقال: «... وقد أجاب بعض المتأخرين عن استشكل حدّي الترمذي والخطابي بأنّ قول الخطابي: «ما عرف مخرجه»، هو كقول الترمذي: «ويروى نحوه من غير وجه»، وقول الخطابي: «اشتهر رجاله»، يعني بالسلامة من وصمة الكذب، هو كقول الترمذي: «ولا يكون في إسناده من يتهم بالكذب»، وزاد الترمذي: «ولا يكون شاذًا»، ولا حاجة إلى ذكره؛ لأنّ الشاذّ ينافي عرفان المخرج فكأنّه كرّره بلفظ متباين فلا إشكال فيما قالاه ...»^(٤).

وليس تعدد الأوجه معناه عرفان المخرج فقط، بل روايته بطرق أخرى، أو قول صحابي فتوى مشهورة.

(١) ابن رجب: شرح العلل (ص ٢٢٥).

(٢) وهو رأي ابن الصلاح في المقدمة (ص ١٩)، وابن حجر في التكت (١ / ٣٨٧)، والسخاوي في فتح المغيث (١ / ٨٤)، والصنعاني في توضيح الأفكار (١ / ١٦٠).

(٣) ابن رجب: شرح العلل (ص ٢٢٦).

(٤) العراقي: التقييد والإيضاح، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت (ط ٢)، (١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م)، (ص ٤٦).

* وهو صنيع ابن الصّلاح: حينما نزل كلامه على هذا المعنى عند الترمذي فقال: « إنَّ الحديث الحسن قسمان؛ أحدهما: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مَسْئُورٍ لم تَتَحَقَّقْ أهليته، غير أنَّه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهَم بالكذب في الحديث، أي: لم يظهر منه تعمُّد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مُفَسِّقٌ، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عُرِفَ بأن رُوِيَ مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر، حتَّى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه؛ فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً منكراً، وكلام الترمذي على هذا القسم يَنْتَزِلُ^(١). فلم يتطرق إلى حديث الثَّقة في هذا القسم ونزله على كلام الخطابي؛ ليتناسب مع اصطلاحه في الشاذ.

فهذا الوصف: راوٍ ليس متهَمًا ولم يبلغ درجة المتفرد بالحديث مع تعدد المخرج هو الحسن، لكن يستشكل إطلاق الترمذي للفظ « حسن غريب » و « حسن غريب صحيح »^(٢)، فقد أطلقهما أكثر من ستمائة مرة، فهل معناه: أنَّه يستبعد تعدد المخرج من شروط الحسن بحكم ذكر الغرابة؟

* أجاب ابن رجب: «... وإن كان مع ذلك من رواية غيرهم من أهل الصدق، الذين في حديثهم وهم وغلط، إمَّا كثير أو غالب عليهم (دون الثَّقة) فهو حسن، ولو لم يرو لفظه إلا من ذلك الوجه؛ لأنَّ المعبر أن يروى معناه من غير وجه لا نفس لفظه، وعلى هذا فلا يشكل قوله: « حديث حسن غريب »، ولا قوله: « صحيح حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه »، وإن كانت شواهد بغير لفظه... »^(٣).

- أمَّا إن كان راوي الحسن ثقة أو من في حكمه^(٤)، لكنَّه يَقْصُر عن درجة الصَّحيح لذاته اشترط له: تعدد الأوجه بذلك المعنى إن كان متفردًا بالرواية؛ لأنَّه ممن يحتمل تفرده، وعدم المخالفة في روايته، أي أن لا يخالف غيره في تلك الرواية.

* قال ابن رجب: « وعلى هذا التفسير الذي ذكرناه لكلام الترمذي: إنَّما يكون الحديث

(١) ابن الصّلاح: المقدمة (ص ١٩).

(٢) الذهبي: الموقظة (ص ٢٧).

(٣) ابن رجب: شرح العلل (ص ٢٢٦).

(٤) كما ذهب ابن دقيق العيد في الاقتراح (ص ٢٠٠)، وابن جماعة في المنهل الروي (ص ٣٦)، وابن رجب في شرح العلل (ص ٢٢٦)، وأبو الفضل العراقي في التبصرة والتذكرة (١ / ٩١)، وغيرهم أن راوي الحسن عند الترمذي يشمل الثَّقة أيضًا.

صحيحًا حسنًا: إذا صح إسناده برواية الثقات العدول، ولم يكن شاذًا، وروي نحوه من غير وجه.

وأما الصحيح المجرد فلا يشترط أن يروى نحوه من غير وجه، ولكن لا بد أن لا يكون أيضًا شاذًا فيكون حينئذٍ الصحيح الحسن أقوى من الصحيح المجرد^(١).

فعلى هذا يتبين أن انتفاء التفرد في الحديث الحسن عند الترمذي من الراوي ثقة أو مَنْ قاربه كالصديق يكون بتعدد الأوجه، ويكون بذلك الشذوذ هو مخالفة ذلك الراوي - ثقة - لغيره.

* وهذا ما استخلصه كل من الحافظ ابن رجب إذ يقول: « والظاهر أنه أراد بالشاذ ما قاله الشافعي، وهو أن يروي الثقات عن النبي ﷺ خلافه ... »^(٢).

* وكذا الحافظ ابن حجر: « ... ليس في كلامه - أي الترمذي - تكرار بل الشاذ عنده ما خالف فيه الراوي مَنْ هو أحفظ منه أو أكثر سواء انفرد به أو لم ينفرد، كما صرح به الشافعي رحمه الله. وقوله: « يروى من غير وجه » شرط زائد على ذلك. وإنما يتمشى ذلك على رأي من يزعم أن الشاذ ما تفرد به الراوي مطلقًا.

وحمل كلام الترمذي على الأول أليق؛ لأن الحمل على التأسيس أولى من الحمل على التأكيد، - ولا سيما في التعاريف - والله أعلم^(٣).

* وتبعه السخاوي: عند شرحه للحسن في ألفيته فقال: «... (أو شذا) أي: وشذوذ في روايته بأن خالف مَنْ هو أحفظ أو أكثر ... »^(٤)، وقال عند شرحه لقول الترمذي: « فهو عندنا ما سلم من الشذوذ »: « يعني بالتفسير الماضي في الصحيح »^(٥)، وفي الصحيح عدّ المخالفة شذوذًا.

* وذهب الدكتور حمزة عبد الله المليباري^(٦) إلى حمل الشذوذ المقصود في تعريف الترمذي على التفرد فقال: « إن كلمة الشذوذ الواردة في نصوص الإمام الترمذي لا يعني

(١) ابن رجب: شرح العلل (ص ٢٢٧).

(٢) المصدر السابق (ص ٢٢٥).

(٣) ابن حجر: النكت (١ / ٤٠٦).

(٤) السخاوي: فتح المغيب (١ / ٨٧).

(٥) المصدر السابق (١ / ٨٠).

(٦) أما الدكتور نور الدين عتر فحملة على مخالفة الثقة لغيره. منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر (ط ٣)،

(١٤٠١هـ / ١٩٨١م)، (ص ٢٦٩).

بها معناها الاصطلاحي الذي استقر عند المتأخرين، وهو ما رواه الثقة مخالفاً للثقات؛ لأنّه في صدد ذكر حديث الضعفاء غير المتروكين، دون الثقات؛ لذا يتعيّن حمل كلمة الشذوذ هنا في نص الإمام الترمذي على ما شرحه هو آخر كلامه، حيث قال: «وأن يروى من غير وجه نحو ذلك» وحرف الواو في هذه الجملة تكون عطف تفسير لما قبلها من جملة: «ولا يكون الحديث شاذاً»^(١).

وهذا التفسير الذي ذهب إليه كلاهما^(٢) (أي حمل الشذوذ على التفرد) «لا يستقيم هنا؛ لأنّ الشاذّ عنده - الشافعي - مقيد برواية الثقة، وأنّ قول الإمام الترمذي إنّما هو فيما يخص رواية غير الثقة وغير المتّم، فكيف إذن تحقق هنا معنى الشاذّ على رأي الشافعي؟ على أنّ الترمذي ليس من الحجازيين الذين يقولون بذلك...»^(٣).

وإذا كان معنى قوله: «ولا يكون شاذاً» هو قوله: «ويروى من غير وجه»، فلماذا كرر الترمذي هذا المدلول وهو أجلّ من أن يخفى عليه دلالتهما؟

فـ «إن لم يحمل كلام الترمذي على المخالفة فعن أي تفرد يحمل عليه؟ هل يحمل على تفرد الثقة الذي ذهب إليه الحاكم؟...، أو على تفرد الخليلي الذي يعمله على الشيخ الثقة وغير الثقة؟ ويبقى الأمر في أحسن الأحوال محتملاً...»^(٤).

وهذا ليس بلازم أن نحمله إمّا على تفرد الحاكم أو تفرد الخليلي! إذ في النهاية هناك تفردان: إمّا من ثقة أو من ضعيف، فإنّ من ضعيف شرط له الترمذي تعدد الأوجه، وإن من ثقة شرط له أن لا يخالف غيره بانتفاء الشذوذ.

كما يحتمل أن يكون مراد الترمذي^(٥) من ذلك القول هو عدم مخالفة ذلك الحديث للأصول الثابتة من قرآن أو سنة مشهورة أو إجماع أو عمل العلماء عليه، لذلك عني رحمه الله ببيان ما عليه العمل من الأحاديث التي يوردها، وذكر أنّ عامة ما في كتابه وقع عليه العمل وكله معمول به ما عدا بعض الأحاديث.

(١) د. حمزة عبد الله المليباري: علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد (ص ٢٠٤). والموازنة بين المتقدمين والمتأخرين (ص ١١٢).

(٢) الدكتور حمزة عبد الله المليباري والدكتور الشريف حاتم العوني.

(٣) محمد عبد رب النبي: قراءة في المقدمة والنكت (ص ٣٠).

(٤) محمد عبد رب النبي: قراءة في المقدمة والنكت (ص ٣١).

(٥) نبهني على ذلك فضيلة المشرف.

وهذا الكلام صحيح إلى حدٍّ ما، فهذه المعارضة للأصول يكون سببها خطأ من أحد الرواة؛ إذ يستبعد أن يكون الخطأ منه عليه السلام، ما لم يكن الحديث منسوخاً، فيُحمل هذا الأخير على مَنْ يحتمل منه ذلك الوهم، وهو لا يعدو أن يكون: إما ضعيفاً خالف أو تفرد فوهم، أو ثقة خالف غيره فوهم فيما رواه وشذَّ عن الجماعة، فحكى معارضة للأصول الثابتة، ويكون معنى الشذوذ على ما سبق تفصيله.

وخلاصة مراد الترمذي من الشاذ هو:

- أن لا يتفرد ذلك الراوي - دون الثقة - بالحديث إن كان ممن لا يقوى حاله على التفرد.
- وأن لا يخالف ذلك الراوي غيره إن كان ممن يسمح حاله بالتفرد (ثقة).
- وأن لا يعارض هذا الحديث أصلاً من الأصول.

• الْمُطْلَبُ الثَّالِثُ: الحديث الشاذ عند الإمام الحاكم:

قال الإمام الحاكم في تعريفه للحديث الشاذ - ذكر النوع الثامن والعشرين من علوم الحديث - : « هذا النوع منه معرفة الشاذ من الروايات، وهو غير المعلول، فإنَّ المعلول ما يُوقَفُ على عِلَّتِهِ، أَنَّهُ دَخَلَ حديثاً في حديث، أو وهم فيه راوٍ أو أرسله واحد، فوصله واهم، فأما الشاذ فإنه حديث يتفردُ به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة »^(١).

فيعتبر هذا القول أصح مقال صرح فيه الإمام الحاكم بمفهومه للشذوذ فقد بيّن فيه:

- أن الشاذ نوع مستقل من أنواع علوم الحديث.
- وهو مغاير للمعلول لخفاء علته، لا أَنَّهُ متنفها^(٢).
- وأن ضابط الشاذ عنده هو التفرد من الراوي، وليس له متابع على روايته.
- وقد لزم تقييد الراوي بالوثاقة.
- لم يشترط الإمام الحاكم المخالفة كما فعل سلفه الشافعي في ذلك.
- ثم إنَّ الإمام الحاكم قد أورد هذا النوع من الحديث بعد نوع معرفة علل الحديث؛ ليرز مرة أخرى أَنَّهُ مختلف عنه، ثم ليدلل على وجه علاقة لا تكاد تكون خفية على الماهر بعلم الحديث بين هذين النوعين.

(١) الحاكم النيسابوري: معرفة علوم الحديث (ص ١١٩).

(٢) حزة المليباري: الحديث المعلول قواعد وضوابط، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، دط، دت (ص ٨٢).

واللافت للنظر أنّه بعد قوله هذا في الشاذّ أعقبه بقول الشافعي: « ليس الشاذّ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يرويه غيره... » إما:

- كمستدل على الكلام الذي يقوله، وأنّه لا فرق بين ما ذهب إليه هو، وما ذهب إليه الشافعي.

- أو كالموقف في تعريف إمامه الشافعي، فجمعهما على سبيل المقابلة بينهما.

فقبل تحديد أي الاحتمالين أنسب ينبغي فهم مراد الإمام الحاكم من هذا الكلام.

إنّ أهمّ ما يميّز تعريف الحاكم عن تعريف الشافعي أنّه اعتبر تفرد الثقة شذوذاً، لذلك اعترض عليه الإمام ابن الصّلاح بالمفاريد الصّحاح المخرجة في الصّحّاحين، وضرب له أمثلة: منها حديث: « إنّما الأعمال بالنيات » فإنّه حديث فرد تفرد به عمر رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وآله. ثمّ تفرد به عن عمر علقمة بن وقاص، ثم عن علقمة محمّد بن إبراهيم، ثم عنه يحيى بن سعيد على ما هو الصّحيح عند أهل الحديث.

وأوضح من ذلك: حديث عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنه: أنّ النبي صلى الله عليه وآله نهى عن بيع الولاء وهبته. تفرد به عبد الله بن دينار. وحديث مالك، عن الزّهري عن أنس رضي الله عنه: أنّ النبي صلى الله عليه وآله دخل مكة وعلى رأسه المغفر، تفرد به مالك عن الزّهري، فكل هذه مخرجة في الصّحّاحين، مع أنّه ليس لها إلا إسناد واحد تفرد به ثقة. وفي غرائب الصّحيح أشباه لذلك غير قليلة^(١).

وبين أكثر من ذلك بمقولة للإمام مسلم عن الزّهري: «... وللزّهري نحو تسعين حرفاً، يرويه عن النبي صلى الله عليه وآله، لا يشاركه فيها أحد، بأسانيد جياد. والله أعلم »^(٢).

فاعترض عليه بأنّ الحاكم إنّما ذكر تفرد الثقة فلا يرد عليه تفرد الحافظ لما بينهما من الفرق^(٣).

فهل معنى هذا أنّ الحاكم لم يكن يعلم بأنّ تفرد الثقة مقبول؟

هذا الكلام لا يقوله من له صنعة بعلم الحديث، فما بالك بالمتمرس فيه؟! والحاكم

(١) ابن الصّلاح: المقدمة (ص ٤٥).

(٢) مسلم: الصحيح، كتاب الأيمان، باب من حلف باللّات والعزّى فليقل: لا إله إلا الله (٣ / ١٢٦٨).

(٣) الحافظ العراقي: التقييد والإيضاح (ص ١٠١).

نفسه رأيه واضح بقبول مفاريد الثقات، والدليل على ذلك^(١):

* قوله في كتابه: (المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل): وهو يتحدث عن أقسام الحديث الصحيح المتفق على تصحيحه: « هذه الأحاديث الأفراد والغرائب، التي يرويها الثقات العدول، تفرّد بها ثقة من الثقات وليس لها طرق مُخرّجة في الكتب »^(٢).

ففي هذا يصرح بقبول التفردات، ويجعلها من ضمن الصحيح المتفق على تصحيحه.

* قوله في ذكر النوع الرابع والعشرين من علم الحديث: « هذا النوع منه معرفة الغريب من الحديث ... »، « فنوع منه غرائب الصحيح ... »^(٣).

ومثّل له بمثال ثم قال: « رواه البخاري في الجامع الصحيح^(٤)، عن خلاد بن يحيى المكي عن عبد الواحد بن أيمن عن أبيه، فهذا حديث صحيح وقد تفرّد به عبد الواحد ابن أيمن عن أبيه، وهو من غرائب الصحيح.

ثم ذكر لهذا النوع مثالا آخر من صحيح مسلم وقال: « رواه مسلم في الصحيح^(٥)، عن أبي بكر بن أبي شيبة وغيره عن سفيان، وهو غريب صحيح، فإنّي لا أعلم أحدا حدّث به عن عبد الله بن عمرو غير أبي العباس السائب بن فروخ الشاعر، ولا عنه غير عمرو ابن دينار، ولا عنه غير سفيان بن عيينة، فهو غريب صحيح ».

ثم ذكر النوع الثاني من الغريب وسماه غرائب الشيوخ، وذكر مثالا له عن ابن عمر رضي الله عنهما من رواية مالك عن نافع، ثم قال: « هذا حديث غريب لمالك بن أنس عن نافع، وهو إمام يجمع حديثه، تفرّد به عنه الشافعي، وهو إمام مقدم، لا نعلم أحدا حدّث به عنه غير الربيع ابن سليمان وهو ثقة مأمون »^(٦).

ولعلّه يقصد بالشيوخ هنا: الأئمة الحفاظ كما يظهر من رجال السند، والله أعلم.

* ما نقله الخطيب من إجماع أهل العلم بالحديث على قبول أفراد الثقات، وذلك في قوله:

(١) عبد الله بن سَعَف اللحياني: الحديث الشاذ عند المحدثين (ص ١١).

(٢) الحاكم التيسابوري: المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل (ص ٦١).

(٣) الحاكم: معرفة علوم الحديث (ص ٩٤).

(٤) البخاري: الجامع الصحيح، كتاب المغازي، باب غزوة الخندق وهي الأحزاب (٥ / ٤٥).

(٥) مسلم: الصحيح، كتاب الجهاد والسير، باب غزوة الطائف (٣ / ١٤٠٢).

(٦) الحاكم: المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل (ص ٩٥).

« ... اتفاق جميع أهل العلم على أنه لو انفرد الثقة بنقل حديث لم ينقله غيره، لوجب قبوله، ولم يكن ترك الرواة لنقله إن كانوا عرفوه، وذهابهم عن العلم به، معارضاً له، ولا قادحاً في عدالة راويه، ولا مبطلًا له، وكذلك سبيل الانفراد بالزيادة... »^(١).

والإمام الحاكم داخل في هذا الإجماع ولا ريب. كل هذا يؤكد أن الحاكم يقبل أفراد الثقات، ويصححها، وهو في هذا موافق للمحدثين جميعهم. اهـ.

من خلال ما سبق يتبين أن الحاكم لم يكن يقصد بقوله تفرد الثقة على إطلاقه، إنما ذكر أدق أنواع الشاذ، والدليل على ذلك أنه أطلق في « المستدرک » لفظ الشاذ على ما دون الضعيف وذلك على جميع بن عمير، وفيه قال: حدثنا أحمد بن كامل القاضي، ثنا أحمد ابن محمد بن عيسى البرتي، ثنا إسحاق بن بشر الكاهلي، ثنا محمد بن فضيل، عن سالم ابن أبي حفصة، عن جميع بن عمير الليثي قال: أتيت عبد الله بن عمر رضي الله عنه، فسألته عن علي رضي الله عنه، فانتهرني، ثم قال: ألا أحدثك عن علي؟ هذا بيت رسول الله ﷺ في المسجد، وهذا بيت علي رضي الله عنه، إن رسول الله ﷺ بعث أبا بكر وعمر رضي الله عنهما ببراءة إلى أهل مكة فانطلقا، فإذا هما براكب، فقالا: من هذا؟ قال: أنا علي يا أبا بكر، هات الكتاب الذي معك، قال: وما لي؟ قال: واللّه ما علمت إلا خيراً، فأخذ علي الكتاب فذهب به، ورجع أبو بكر وعمر رضي الله عنهما إلى المدينة، فقالا: ما لنا يا رسول الله؟ قال: « ما لكما إلا خير، ولكن قيل لي: إنه لا يبلغ عنك إلا أنت أو رجل منك ».

قال الحاكم: « هذا حديث شاذ، والحمل فيه على جميع بن عمير وبعده على إسحاق ابن بشر »^(٢).

و « جميع » هذا: صدوق يخطئ ويتشيع^(٣)، وتعقب الإمام الذهبي الحاكم بقوله: فلم يورد الموضوع هنا؟!^(٤).

فهذا تصرف قاطع على أن الحاكم يسمي تفرد غير الثقة شاذاً^(٥).

(١) الخطيب البغدادي: الكفاية (ص ٤٢٥).

(٢) الحاكم: المستدرک على الصحيحين، كتاب المغازي والسرائي (٣ / ٥١).

(٣) ابن حجر: تقريب التهذيب، تحقيق: عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت (ط ٢)، (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م)، (١ / ١٦٥).

(٤) المستدرک: الحاشية (٣ / ٥١).

(٥) العوني: المنهج المقترح (ص ٢٦٤).

ومما تميّز به الإمام الحاكم أنّه قد يجمع بين وصف الشذوذ ووصف الصّحة ممّا يوحي أنّه يطلق وصف الشذوذ ويريد به التّفرد، كما في أحاديث في المستدرک نذكرها في حينها في قسم الدراسة التطبيقية. حيث قال عن حديث عائشة رضي الله عنها في سحر النبي ﷺ: « هذا الحديث مخرج في الصّحيح، وهو شاذٌّ بمرة ^(١) ».

وقوله عن حديث: « إنّ للإسلام ضوءاً ومنازاً كمنار الطريق »: « ولعلّ متوهمًا يتوهم أنّ هذا متن شاذٌّ، فلينظر في الكتابين ليجد من المتون الشاذّة التي ليس لها إلا إسناد واحد ما يتعجب منه، ثم ليقس هذا عليها ^(٢) ».

ثم عند التأمّل في الأمثلة الثلاث التي أوردها عقب تعريفه نجد أن:

- الأول: حديث عن معاذ بن جبل: أنّ النبي ﷺ كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل زيف الشمس آخر الظهر حتّى يجمعها إلى العصر فيصليهما جميعاً.....

* ثم قال عقبه: « هذا حديث رواه أئمة ثقات، وهو شاذٌّ الإسناد والمتن، لا نعرف له علة نعلله بها، ولو كان الحديث عند اللّيث، عن أبي الزّبير، عن أبي الطفيل لعللنا به الحديث، ولو كان عند يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الزّبير لعللنا به، فلمّا لم نجد له العلّتين، خرج عن أن يكون معلولاً، ثم نظرنا فلم نجد ليزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل رواية، ولا وجدنا هذا المتن بهذه السّياقة عند أحد من أصحاب أبي الطفيل، ولا عند أحد ممن رواه عن معاذ بن جبل رضي الله عنه، عن أبي الطفيل، فقلنا الحديث شاذٌّ... ».

ثمّ بعد النّظر في إسناد هذا الحديث ومثته لم يكد الحاكم يقف له على علة يعلله بها، فحكم عليه بالوضع خاصة وقد بلغه علامة - أي: وصفهم له بالوضع - الإمام أحمد بن حنبل، وابن المديني ويحيى بن معين، وأبو بكر بن أبي شيبة وأبي خيثمة. فتأكد من وضعه.

فكيف يتناسب الحكم بالشذوذ مع الحكم بالوضع؟

إلا أن يريد الحاكم أن يُبيّن أنّ هذا الشاذّ أشدّ أنواع الشذوذ لخفائه، وصعوبة الوقوف على علته بسبب الإسناد الواحد « وهذا الكلام يدلّ على أنّ الشاذّ عند الحاكم، حديث مخالف للمعروف، أو المحفوظ، وأنّه حديث مشتمل على نوع من الخلل أو العلة غير أنّه لا يعثر على علته أو يصعب جدّاً الوقوف على سبب الخطأ وموضع العلة فيه،

(١) الحاكم: المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل (ص ٦٣).

(٢) الحاكم: المستدرک على الصحيحين، كتاب الإبان (١ / ٢١).

وسبب ذلك هو أنّه ليس له إلا إسناد واحد .

ولو كان هذا الحديث ليس مشكلاً عند الحاكم لما كلف نفسه النظر فيما يعل به الحديث، ولما أخذ يتتبع حلقات الإسناد يتفحصها لعلّه يقف على شيء يكون مفسراً للإشكال، أو مفصلاً عن العلة المظنونة أو المتحسّسة^(١).

- أما الثاني: حديث ساقه بإسناده عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه قال: رأيت رسول الله ﷺ في صلاة الظهر: « يرفع يديه إذا كبر، وإذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع ».

ثم قال: « وهذا الحديث شاذّ الإسناد والمتن؛ إذ لم نقف له على علة، وليس عند الثوري، عن أبي الزبير هذا الحديث، ولا ذكر أحد في حديث رفع اليدين أنّه في صلاة الظهر، أو غيرها، ولا نعلم أحداً رواه عن أبي الزبير غير إبراهيم بن طهمان، وحده، تفرد به إلا حديثاً يحدث به سليمان بن أحمد الملطي من حديث زياد بن سوقة، وسليمان متروك يضع الحديث، وقد رأيت جماعة من أصحابنا يذكرون أنّ علته أن يكون عن محمد بن كثير، عن إبراهيم بن طهمان، وهذا خطأ فاحش، وليس عند محمد بن كثير، عن إبراهيم بن طهمان حرف، فيتوهمون قياساً أنّ محمد بن كثير يروي عن إبراهيم ابن طهمان كما روى أبو حذيفة؛ لأنهما جميعاً روى عن الثوري، وليس كذلك، فإنّ أبا حذيفة قد روى عن جماعة لم يسمع منهم محمد بن كثير، منهم إبراهيم بن طهمان، وشبل بن عباد، وعكرمة بن عمار، وغيرهم من أكابر الشيوخ ».

وهذا المثال كسابقه، فإنّه لو ثاقبة الناقلين لهذا الخبر توقف الحاكم في حمل الخطأ على أيّ منهم فحكم عليه بالسذوذ « وهو على هذا أدقّ من المعلل بكثير، فلا يتمكّن من الحكم به إلا من مارس الفنّ غاية الممارسة، وكان في الذروة العليا من الفهم الثاقب ورسوخ القدم في الصناعة ورزقه الله نهاية الملكة ».

* قال ابن حجر: وبقي من كلام الحاكم (قيد وهو): وينقدح في نفس الناقد أنّه غلط ولا يقدر على إقامة الدليل على هذا^(٢).

(١) عبد الله بن سعاف اللحياني: الحديث الشاذ عند المحدثين (ص ١٥).

(٢) الصنعاني: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، دط، دت (١ / ٣٧٧).

- السيوطي: التدريب (١ / ٢٣٣).

هذا القيد - وإن لم يصرح به الحاكم - فإنه يفهم من سياق كلامه، ويؤكد عليه الأمثلة التي ساقها للحديث الشاذ، فإنها من الأحاديث التي لا يقف على أخطائها إلا الجهابذة لانتفاء الأدلة المادية كالمخالفة مثلاً^(١).

- أما الثالث: قال الحاكم: حدثنا أبو الحسين عبد الرحمن بن نصر المصري الأصم، ببغداد، قال: ثنا أبو عمرو بن خزيمة البصري، بمصر، قال: ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري، قال: حدثنا أبي، عن ثمامة، عن أنس رضي الله عنه قال: « كان قيس بن سعد من النبي ﷺ بمنزلة صاحب الشرطة من الأمير، يعني ينظر في أموره ».

وحدثنا جماعة من مشايخنا، عن أبي بكر محمد بن إسحاق قال: حدثني أبو عمرو محمد بن خزيمة البصري بمصر، وكان ثقةً، فذكر الحديث بنحوه. وقال بعده: وهذا الحديث شاذٌّ بمرةٍ، فإن رواه ثقات، وليس له أصل عن أنس، ولا عن غيره من الصحابة بإسناد آخر^(٢).

* قال ابن حجر: وهذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه من هذا الوجه، والحاكم موافق على صحته، إلا أنه يسميه شاذًّا، ولا مشاحة في التسمية^(٣).

فهو - كما قال - عند البخاري^(٤) وغيره، ورواه كلهم ثقات، بسند واحد، لذا حكم عليه الإمام الحاكم بالشذوذ بمعنى التفرد، وهو يرى أن لا أصل لهذا الحديث بغير هذا الإسناد.

فمن خلال المقارنة بين هذه الأمثلة التي ضربها أراد أن يؤكد على أن الشذوذ من الثقة حين تفرده أمر خفيٌّ، ومثاله الأول والثاني دليل على ذلك، في حين ليس كل تفرد من الثقة شذوذًا مردودًا، فقد يتفرد الثقة بنقل الحديث ويكون ما نقله صحيحًا، ومثاله الثالث دليل على ذلك.

فإن كان تفرد الثقة على خفائه شذوذًا عند الحاكم؛ فمن باب أولى إذا خالف ذلك الثقة غيره، فإنه أمرٌ يظهر لمن ملك الحفظ والفهم والمعرفة، على عكس التفرد منه.

(١) المليباري: الحديث المعلوم (ص ٨١).

(٢) الحاكم: المعرفة (ص ١٢٢).

(٣) ابن حجر: النكت (٢ / ٦٧٠).

(٤) البخاري: الجامع الصحيح، كتاب الأحكام، باب الحاكم يحكم بالقتل على مَنْ وجب عليه دون الإمام الذي فوقه (٨ / ١٠٨). والترمذي: كتاب المناقب عن رسول الله ﷺ، في مناقب قيس بن سعد (٥ / ٣٥٣).

فالحاكم أراد أن يدلّل على أشدّ أنواع الشذوذ خفاءً، ثم أعقبه بتعريف الشافعي ليبيّن أن هذا أمرٌ جلّيٌّ إذا ما قورن معه. فما اعتراض ابن الصلاح وغيره عليه بالأفراد الصحاح إلا لأنهم فهموا أنّ الإمام الحاكم يحصر الشذوذ في مطلق التفرد، وأنّ كل تفرد من الثقة مردود غير صحيح.

لذا ألزموا قوله في الشاذّ منه ما هو صحيح ومنه غير ذلك، والدليل على هذا: الأحاديث التي حكم عليها بالشذوذ مع أنّها مخرجة في الصحيحين^(١).
فمن خلال هذا يخرج الشاذّ عند الحاكم نحو قسمين:

- شاذّ مردود: وهو الحديث الذي يتفرد به ثقة من الثقات، مع اشتماله على علة جد خفية، لم يقف عليها الناقد المتبصر ولم يستطع التصريح بها؛ لعدم وجود المقارن الذي به يعرف وجه الخطأ في تلك الرواية، ومثّل له بالمثاليين في كتابه المعرفة كما سبق.
- شاذّ مقبول: وهو الحديث الفرد الذي له إسناد واحد به يعرف أنّه صحيح، خالٍ من العلة، كالأحاديث التي حكم عليها بالشذوذ، وصرّح بصحتها عنده في المستدرک، أي: أنّه استعمله استعمالاً لغويّاً.

* قال الشيخ طاهر الجزائري: « وقد حاول بعضهم الجواب عن الحاكم فقال: إن مقتضى كلامه أنّ في الصحيح الشاذّ وغير الشاذّ فلا يكون الشذوذ عنده منافياً للصحة مطلقاً، ويدلّ على ذلك أنّه ذكر في أمثلة الشاذّ حديثاً أخرجه البخاري في صحيحه من الوجه الذي حكم عليه بالشذوذ، ويؤيد ذلك ما ذكره الحاكم في الشاذّ من أنّه ينقدح في نفس الناقد أنّه غلط، ولا يقدر على إقامة الدليل على ذلك، وما في الصحيحين من ذلك ليس ممّا ينقدح في نفس الناقد أنّه غلط »^(٢).

وخلاصة الكلام في هذا: أنّ الإمام الحاكم يذهب إلى أنّ تفرد الثقة بالحديث الذي يتبيّن للناقد أنّه خطأ، وينقدح في نفسه ولا يقدر على إقامة الدليل عليه هو أشدّ أنواع الشذوذ، وأغمضها، أما مخالفة الثقة لغيره فهو أمرٌ ظاهر بالنسبة للناقد؛ لأنّ المخالفة في الحديث أكثر جلاءً وأصدق إنباءً على خطأ الثقة فحفظ الناقد، وفهمه، ومعرفته، هم الكفلاء ببيان ذلك، وليس هذا تعريف للحاكم وحده؛ فقد قال الإمام النووي في المجموع: « ... وقيل

(١) كما في الفصل التطبيقي عند الحاكم.

(٢) طاهر الجزائري: توجيه النظر (١ / ٥١٤).

أنّ مذهب أكثرهم أنّه رواية الثقة ما لم يروه الثقات، وهذا ضعيف ...»^(١).

* وقال السخاوي: « بل هو عنده - عند الحاكم - ما انفرد به ثقة من الثقات، وليس له أصل بمُتَابِعٍ لذلك الثقة، فاقصر على قيد الثقة وحده، ويبيّن ما يؤخذ منه أنّه يغيّر المُعَلَّل من حيث إنّ ذلك وقف على علته الدالة على جهة الوهم فيه، من إدخال حديث في حديث، أو وصل مرسل، أو نحو ذلك»^(٢).

* وقال شيخه الحافظ ابن حجر: « والحاصل من كلامهم أنّ الخليلي يسوي بين الشاذّ والفرد المطلق، فيلزم على قوله أن يكون في الشاذّ الصحيح وغير الصحيح فكلامه أعمّ، وأخصّ منه كلام الحاكم، لأنّه يقول: إنّهُ تفرد الثقة، فيخرج تفرد غير الثقة فيلزم على قوله أن يكون في الصحيح الشاذّ وغير الشاذّ، وأخصّ منه كلام الشافعي؛ لأنّه يقول: إنّهُ تفرد الثقة بمخالفة مَنْ هو أرجح منه»^(٣).

وخلاصة الكلام في هذا أنّ الإمام الحاكم رَحِمَهُ اللهُ لما علم قول الإمام الشافعي في اعتبار المخالفة شذوذاً خشي الالتباس بأن يفهم من قول الشافعي أنّ التفرد ممن لا يحتمل شذوذاً، أكد عليه بأنّه يعتبر شذوذاً إن كان خطأ، فأعقب قوله هذا بقول الإمام الشافعي.

• الْمَطْلَبُ الرَّابِعُ: الحديث الشاذّ عند الإمام الخليلي:

فأما الإمام الخليلي فقد قال: «... وأما الشواذ فقد قال الشافعي وجماعة من أهل الحجاز: الشاذّ عندنا ما يرويه الثقات على لفظٍ واحدٍ، ويرويه ثقةٌ خلافاً زائداً، أو ناقصاً. والذي عليه حُفَازُ الحديث: الشاذّ: ما ليس له إلا إسناد واحد، يشذُّ بذلك شيخ، ثقة كان أو غير ثقة. فما كان عن غير ثقة، فمتروك لا يقبل. وما كان عن ثقة يتوقّف فيه»^(٤).

ونظمه الفيروز آبادي بقوله^(٥):

أو هو ما ليس له إلا سند شذّ به فردٌ، فوقف أو يُرد

إنّ أهمّ ما يفهم ويستخلص من هذا القول النقاط الآتية:

- ينقل الإمام الخليلي ما عليه الإمام الشافعي وطائفة من أهل الحجاز في تعريف

(١) النووي: المجموع (١ / ٥٩).

(٢) السخاوي: فتح المغيث (١ / ٢١٩).

(٣) ابن حجر: النكت (٢ / ٦٥٢).

(٤) الخليلي: الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١ / ١٧٦).

(٥) حسين بن محسن الأنصاري: البيان المكمل في تحقيق الشاذّ والمعلّل (ص ٢١).

الشاذّ أنّه: مخالفة الراوي الثقة لغيره من الثقات.

- ثمّ يصرّح بأنّ إجماع حفاظ الحديث بأنّ الحديث الشاذّ: هو الحديث الفرد. وكأنّه يلمح بأنّ ما عليه الشافعي وغيره منقوض بما عليه الحفاظ، لذا ذكر تعريف الشافعي ثمّ أعقبه بتعريف الحفاظ وكأنّه يستغرب صنيع الإمام الشافعي في حصر الشذوذ في المخالفة!!.
- لم يقتصر الخليلي فيمن ينفرد بالحديث سواء كان شيخاً ثقة أو غيره. فكل متفرد منهما بالحديث يعتبر شاذّاً.

- يعطي حكم كل حديث منهما، فتفرد الثقة محلّ توقف، أمّا تفرد غير الثقة فمردود.

إذن تظهر المفارقة فيما حدّد به الشافعي الحديث الشاذّ، وما عليه الحفاظ، كما ينقل الخليلي:

- إنّّه عند الشافعي المخالفة، من الثقة.

- وعند الحفاظ التفرد، إمّا من الثقة وإما من غيره.

ثم إن «... قول الخليلي (الذي عليه حفاظ الحديث... إلخ) يجري فيه ما قيل في قول الخطابي (ينقسم الحديث إلى ثلاثة أقسام) إنّّه من قبيل العام الذي أريد به الخصوص، فإنّ المذاهب في ذلك معروفة، ومنها من يطرح الشاذّ مطلقاً، على أنّ الخليلي قد نقل في ذلك مذهب أهل الحجاز. وملخص ما ذكر هنا أنّ الشافعي قيد الشاذّ فيه بقيدين: الثقة والمخالفة، والحاكم قيد بالثقة فقط، والخليلي لم يقيد بشيء»^(١).

فحينما يصرّح الخليلي بأنّ التفرد من الثقة محلّ توقف، فإنّه ليس على إطلاقه، فعندما قسّم الحديث قال: «اعلموا - رحمكم الله -: أنّ الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ على أقسام كثيرة: صحيح، متفق عليه، وصحيح معلول، وصحيح مختلف فيه، وشواذّ، وأفراد، وما أخطأ فيه إمام، وما أخطأ فيه سيئ الحفظ يُضعّف من أجله، وموضوع، وضعه من لا دين له».

وبدأ بتفصيل هذه الأنواع تكلم عن الأفراد وحكم بالصحة فيما ينفرد به الثقة ولم يخالف فيه؛ فقال: عن حديث «أنّ النبي ﷺ دخل مكة يوم الفتح، وعليه المغفر... وهذا

(١) حسين بن محسن الأنصاري: البيان المكمل (ص ٣٢).

ينفرد به مالك، عن ابن شهاب، عن أنس رضي الله عنه رواه عنه من مات قبله كابن جريج، والأوزاعي، وأبي حنيفة، وغيرهم، ممن بعدهم كالشافعي، وغيره، ورواه البخاري في الصحيح عن أربعة، عن مالك. وكذلك مسلم، عن نفر، فهذا وأشباهه من الأسانيد متفق عليها ^(١).

فالتفرد الذي يقصده الخليلي بهذا المثال وأشباهه: هو ما يتفرد به إمام حافظ، بدليل أنه اختار رواية مالك وهو من هو في الحفظ والإتقان !!.

أما التفرد المراد الحديث عنه والموصوف بالشذوذ هو ما يتفرد به الثقة الذي دون الإمام في الحفظ والضبط، ويدلّ الدليل على أنه أخطأ فيه.

* وأكد ذلك الحافظ ابن رجب الحنبلي بقوله: «كلام الخليلي في تفرد الشيوخ، والشيوخ في اصطلاح أهل هذا العلم عبارة عمّن دون الأئمة والحفاظ، وقد يكون فيهم الثقة وغيره، فأما ما انفرد به الأئمة والحفاظ فقد سمّاه الخليلي فرداً، وذكر أنّ أفراد الحفاظ المشهورين الثقات، أو أفراد إمام عن الحفاظ والأئمة صحيح متفق عليه، ومثله بحديث مالك في المغفر». ثم قال: «وفرق الخليلي بين ما يتفرد به شيخ من الشيوخ الثقات، وما يتفرد به إمام أو حافظ، فما انفرد به إمام أو حافظ قُبِلَ واحتج به، بخلاف ما تفرد به شيخ من الشيوخ وحكى ذلك عن حفاظ الحديث» ^(٢).

إذن، فالإمام الخليلي لا يَرُدُّ الحديث ويحكم عليه بالشذوذ بمجرد التفرد، بل عمله سائر على منهج الأئمة في ذلك من عدم ردّ الأفراد والغرائب مطلقاً، ف «... ظاهر كلام الخليلي في هذا الموضع: أنّ الحديث الفرد، سواء كان من رواية ثقة أو غير ثقة، فهو حديث لا يحتج به. لكن هذا الظاهر لا يتبادر إلى ذهن أحد من له أدنى علم بعلم الحديث؛ لأنّ ردّ الغرائب والأفراد كلّها لا يقول به أحد من أهل الحديث.

وإذا كان هذا الظاهر على هذه الدرجة من ظهور ردّه ووضوح بطلانه، فلا يمكن أن نظنّ بأحد حفاظ الحديث ونقّاده أنّه يقول به، وعلى هذا فلا بدّ من تفسير كلام الخليلي بما لا يخالف البديهيّات، وتأويله بما لا يناقض الإجماع، وهذا أباح للخليلي التعبير بمثل هذا التعبير، وهو الذي رخص له عند نفسه أن لا يعقد عبارته بما البديهي كافٍ بإفهامه والإجماع كفيلاً بتقييده...» ^(٣).

(٢) ابن رجب: شرح العلل (ص ٢٥٦).

(١) الخليلي: الإرشاد (١ / ١٦٨).

(٣) العوني: المنهج المقترح (ص ٢٦٧).

ثم تحدّث عمّا يتفرد به دون الثّقة وهو الضّعيف الذي يعرف حاله فذكر أنواعاً:

- ففي الأول^(١): الأفراد التي يتفرد بها ضعيف، وضعها على الأئمة والحفاظ قال: «فهو كما حدثنا به علي بن أحمد بن صالح، ومحمّد بن إسحاق، قالوا: حدثنا الحسن ابن علي الطّوسي، حدّثنا محمّد بن عبد الرّحمن بن غزوان، ببغداد، حدثنا مالك بن أنس، وإبراهيم بن سعد، كلاهما عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال النّبي صلى الله عليه وآله: «أهل القرآن هم أهل الله وخاصّته»^(٢).

* قال الخليلي: وهذا منكر بهذا الإسناد ما له أصل من حديث ابن شهاب ولا من حديث مالك، والحمل فيه على ابن غزوان، وإنّما رواه أبو داود الطيالسي عن شيخ من أهل البصرة عن أبيه عن أنس.

- والثّاني^(٣): ما تفرد به غير حافظ يضعف من أجله، وإن لم يتّهم بالكذب، ومثاله: «ما حدّثنا به جدّي، وابن علقمة، قالوا: حدّثنا ابن أبي حاتم، حدّثنا سليمان بن داود القرّاز، حدّثنا محمّد بن الحسن بن زبالة المخزومي المدني، حدّثنا مالك بن أنس، عن هشام ابن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «فُتِحَت البلاد بالسيف، وُفُتِحَت المدينة بالقرآن»^(٤).

* قال الخليلي: «لم يروه عن مالك، إلا محمّد بن الحسن بن زبالة، وليس بالقويّ، لكن أئمة الحديث قد رووا عنه هذا، وقالوا: هذا من كلام مالك بن أنس نفسه، فعساه قرئ على مالك حديث آخر عن هشام بن عروة، فظنّ هذا أن ذلك من كلام النّبي صلى الله عليه وآله، فحمّله على ذلك. ومثل هذا قد يقع لمن لا معرفة له بهذا الشأن، ولا إتقان».

(١) الخليلي: الإرشاد (١ / ١٦٩).

(٢) أورده الحاكم بغير هذا الطريق في المستدرک: کتاب فضائل القرآن، باب أخبار في فضائل القرآن جملة، من طريق ابن مهدي وقال: «وقد روي هذا الحديث من ثلاثة أوجه عن أنس هذا أمثلها» (١ / ٥٥٦)، صحّحه الألباني بغير هذا الإسناد عن أنس، في تعليقه على سنن ابن ماجه (١ / ٢٨٧).

- وأخرجه ابن كثير: فضائل القرآن، دار الأندلس، بيروت، دط، (١ / ١٠١).

(٣) الخليلي: الإرشاد (١ / ١٦٩).

(٤) نور الدين الهيثمي: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، باب فضل مدينة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله، تحقيق: عبد الله محمّد درويش، دار الفكر، دمشق، دط (١٤١٤هـ / ١٩٩٤م)، (٣ / ٦٤٢). والحديث منكر، السلسلة الضعيفة (٤ / ٣٢٦). وهو من قول الإمام مالك.

– أما الثالث^(١): فما يتفرد به شيخ لا يعرف ضعفه ولا توثيقه فمثّل له فقال: « حديث حدثناه الحسين بن حلبس، حدثنا عثمان بن جعفر اللّبان، حدثنا حفص بن عمر الرّبالي، حدثنا أبو زكير يحيى بن محمّد بن قيس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: « كُلُوا الْبَلَحَ بِالْتَّمَرِ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا رَأَى ذَلِكَ غَاظَهُ، ويقول: عاش ابن آدم حتى أَكَلَ الْجَدِيدَ بِالْخَلْقِ »^(٢).

* قال الخليلي: « وهذا فرد شاذّ، لم يروه عن هشام غير أبي زكير، وهو شيخ صالح، ولا يحكم بصحته، ولا بضعفه، ويستدلّ بهذا على نظائره من هذا النوع ».

فهذه الأنواع كلّها مردودة لضعف راويها، فيسمّيها الإمام الخليلي شذوذاً، عدّه الإمام السّخاوي من باب تسمية ما فيه ضعف من الأمور الظاهرة معلّلاً؛ إذ الأصل في العلّة الخفاء فقال: « ... وتسمية ما انفرد به غير الثّقة شاذّاً كتسمية ما كان في رواته من ضعف أو سبّ الحفظ، أو غير ذلك من الأمور الظّاهرة معلّلاً، وذلك فيهما مناف لغموضهما... »^(٣).

* أمّا الحافظ العراقي ففهم من قول الخليلي: أنّه يجعل تفرد الثّقة شاذّاً بقوله: « الخليلي يجعل تفرد الثّقة شاذّاً صحيحاً »^(٤).

* فردّ عليه الحافظ ابن حجر: « ... فيه نظر، فإنّ الخليلي لم يحكم له بالصّحة، بل صرّح أنّه يتوقّف فيه ولا يحتجّ به »^(٥).

* فدافع عنه الشّيخ طاهر الجزائري: بأنّ الصّحة في الحديث لا تمنع من التوقف فيه، فقال: « ... وأمّا الخليلي فإنّ الجواب عنه وإن كان ليس سهلاً كالجواب عن الحاكم؛ فإنّه يمكن أن يقال: إنّهُ ليس في كلامه ما يمنع تسمية ما ذكر من الأحاديث السابقة ونحوها

(١) الخليلي: الإرشاد (١ / ١٧٢).

(٢) التّسائي: السنن الكبرى، أبواب الأطعمة، البلح بالتمر (٦ / ٢٥٠). والحديث موضوع، ينظر: السلسلة الضعيفة (١ / ٤٠١).

– البيهقي: شعب الإيمان، باب في المطاعم والمشارب وما يجب التورع عنه منها، الجمع بين لونين إرادة للتعديل بينها، تحقيق: محمّد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت (ط ١)، (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م)، (٥ / ١١٢).

(٣) السخاوي: فتح المغيث (١ / ٢٢٢).

(٤) زين الدين العراقي: التقييد والإيضاح (ص ١٠١).

(٥) ابن حجر: النكت (٢ / ٦٥٤).

صحيحًا، ولا يُنافي ذلك قوله إنّه يتوقّف فيه ولا يحتج به، ألا ترى أنّهم يقولون: إنّ الحديّثين الصّحيحين إذا تعارضا ولم يمكن الجمع بينهما ولا ترجيح أحدهما على الآخر توقف فيهما؛ فالتوقف في الحديث لعارض لا يمنع من تسميته صحيحًا»^(١).

فهذا الكلام إنّما يكون بين الحديّثين المتعارضين ظاهرًا فكلاهما صحيح، فالتوقف في أحدهما من جهة العمل به ويبقى حديثًا صحيحًا، أمّا التوقف الذي يقصده الإمام الخليلي فمن جهة ثبوت الحديث لا من جهة صحته أو العمل به، فلا يلزم من التوقف في تفرد الثقة الحكم على حديثه بالصحة، فإمكان خطئه في التفرد كما كان إصابته فيه.

والظاهر من صنيع الإمام الخليلي أنّه لم يتطرق لتعريف شيخه الحاكم لا بالتصريح ولا بالتلميح، ممّا يوحي أنّه يرى أن تعريف الحاكم لا يخالف ما عليه الحفاظ، فالحاكم جعله: تفرد الثقة، أما الحفاظ والخليلي فهو عندهم تفرد غير الثقة أيضًا، فهل هذا يدلّ على خلاف بينهم؟

إنّ هذا غير صحيح، فالإمام الحاكم - كما سبق - يتحدّث عن أدقّ نوعي الشاذّ، فتفرد الثقة المخالف بالحديث أدقّ من مجرد تفرد غير الثقة، فهذا الأخير ضعفه يُسلم إلى كونه قد يتفرد بالحديث ويخطئ فيه، فإذا أخطأ فحكمه الردّ عند الحاكم، وعند غيره من الحفاظ، فلا يفهم من عدم تصريح الإمام الحاكم بحكم تفرد غير الثقة؛ إنّّه لا يراه شذوذًا أو منكراً، فليس غايته إيراد الجمع والمنع في قوله، فإنّ كان يعدّ تفرد الثقة بالحديث من قبيل الشاذّ فمن باب أولى أن يعدّ حديث غير الثقة شاذًا، وبهذا يتبين أن لا فرق بين ما قاله الإمام الحاكم وبين ما أورده الخليلي.

«والذي تجدر الإشارة إليه أنّ أبا يعلى الخليلي قد تبع شيخه الحاكم في مفهوم الشاذّ حتى عدّ تعريف الإمام الشافعي للشاذّ مذهبًا خاصًا به وبأهل الحجاز، وأنّ مفهوم الحاكم للشاذّ هو مفهوم حفاظ الحديث»^(٢).

* واستشكل ابن الوزير عدم اشتراط الخليلي للمخالفة في معرفة الشاذّ فقال: «ففي رواية الخليلي هذه عن حفاظ الحديث أنّهم لم يشترطوا في الشاذّ مخالفة الناس...»^(٣).

(١) طاهر الجزائري: توجيه النظر (١ / ٥١٤).

(٢) عبد القادر المحمّدي: الشاذّ والمنكر وزيادة الثقة (ص ٩٥).

(٣) الصنعاني: توضيح الأفكار (١ / ٣٧٩).

وأضاف الصنعاني: كما لم يشترطها الحاكم.

فالحاكم والخليلي كان تركيزهما على ذكر أدق نوعي الشاذ، فمن منظورهما أنّ المخالفة في الحديث أظهر من التفرد، خصوصاً إذا كان من الثقة فلا يعترض عليهما بعدم اشتراط المخالفة في حدّ الشاذ، خصوصاً أنّهما لم يعتبراً بأنّ التفرد حصراً لمفهوم الشذوذ، فاعتبار المخالفة في ضبط المفهوم من باب أولى.

* قال المليباري^(١): «ومن ينظر إلى ظاهر قوليهما - الحاكم والخليلي - يبدو له أنّهما يطلقان الشاذ على جميع ما تفرد به الثقة، سواء كان له أصل أم لا، غير أنّهما لا يقصدا ذلك يقيناً، وإنّما يريدان فقط الغريب الذي ليس له أصل، وأمّا إذا خالف الثقة غيره في ذلك، فبالأولى أن يكون غريباً ليس له أصل، ولذلك لم يتطرق لذكر حالة المخالفة.

ومما يؤيد هذا التفسير أنّهما جميعاً يتفقان على تصحيح الأحاديث الغريبة التي يكون لها أصل من الشواهد، وأنّهما لا يطلقان القول بعدم الاحتجاج بما يتفرد به الثقة، وهذا لم يقل به أحد من علماء أهل السنة والجماعة سوى المعتزلة».

* ولخص الحافظ ابن حجر كل هذه الأقوال تلخيصاً حسناً فقال: «والحاصل من كلامهم أنّ الخليلي يُسوّي بين الشاذ والفرد المطلق، فيلزم على قوله أن يكون في الشاذ الصحيح وغير الصحيح فكلامه أعمّ، وأخصّ منه كلام الحاكم؛ لأنّه يقول: إنّهُ تفرد الثقة، فيخرج تفرد غير الثقة، فيلزم على قوله أن يكون في الصحيح الشاذ وغير الشاذ، وأخصّ منه كلام الشافعي؛ لأنّه يقول: (إنّهُ تفرد الثقة بمخالفة من هو أرجح منه)، ويلزم عليه ما يلزم على قول الحاكم، لكن الشافعي صرح بأنّه مرجوح، وأنّ الرواية الراجحة أولى، لكن هل يلزم من ذلك عدم الحكم عليه بالصحة؟ محلّ توقف قد قدمت التنبيه عليه في الكلام على نوع الصحيح»^(٢).

وخلاصة الكلام في هذا أنّ الإمام الخليلي اعتبر أنّ التفرد وجه من وجوه الشذوذ كالمخالفة، بما أنّه أورد كلام الإمام الشافعي واعتبره مذهباً له، فليس هذا يدلّ على أنّه يعترض على ما ذهب إليه الشافعي وأهل الحجاز.

(١) المليباري: علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد: هامش (ص ١٣١).

(٢) ابن حجر: النكت (٢ / ٦٥٣).

فإضافة إلى ما ذكره من اعتبار المخالفة في ذلك أضاف الإمام الخليلي متبعاً لشيخه الحاكم ومفصلاً لكلامه؛ أنّ التّفرد من مطلق الرّاوي إذا دلت القرينة على خطئه في ذلك شذوذ أيضاً، وصنيعه العملي يثبت ذلك بأنّه يصف فرد كل من الثّقة والضعيف بالشذوذ^(١).

• الْمَطْلَبُ الْخَامِسُ: الْحَدِيثُ الشَّاذُّ عِنْدَ ابْنِ الصَّلَاحِ وَمَنْ تَبِعَهُ:

كان هدف الإمام ابن الصّلاح من كتابة المقدمة في علوم الحديث هو تقريب مفاهيم هذا العلم، وتبيين اصطلاحاته لطلّبه، فبعد ما نظر في كلام من سبقه في تعريف الحديث الشاذّ رام حسم الخلاف فيه، فقال بعد ما نقل قول الإمام الشافعي والإمام الحاكم وتلميذه الخليلي: «... فهذا الذي ذكرناه وغيره من مذاهب أئمة الحديث يُبين لك أنّه ليس الأمر في ذلك على الإطلاق الذي أتى به الخليلي والحاكم، بل الأمر في ذلك على تفصيل نبينه فنقول: إذا انفرد الرّاوي بشيء نظر فيه: فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه مَنْ هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط، كان ما انفرد به شاذّاً مردوداً، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره، وإنّما هو أمر رواه هو لم يروه غيره، فينظر في هذا الرّاوي المنفرد:

- فإن كان عدلاً حافظاً موثقاً بإتقانه وضبطه قُبِلَ ما انفرد به، ولم يقدح الانفراد فيه كما فيما سبق من الأمثلة.

- وإن لم يكن ممّن يُوثّق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به؛ كان انفراؤه به خارماً له مزحزحاً له عن حيّز الصّحيح.

ثمّ هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال:

- فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضّابط المقبول تفرّده استَحْسَنًا حديثه ذلك، ولم نُحْطُهُ إلى قبيل الحديث الضّعيف.

- وإن كان بعيداً عن ذلك ردّدنا ما انفرد به. وكان من قبيل الشاذّ المنكر.

فخرج من ذلك أنّ الشاذّ المردود قسمان:

أحدهما: الحديث الفرد المخالف.

والثّاني: الفرد الذي ليس في روايه من الثّقة والضّبط ما يقع جابراً لما يوجبه التّفرد

(١) ينظر: الفصل التطبيقي (ص ١٨١) وما بعدها.

والشذوذ من النكارة والضعف، والله أعلم»^(١).

فالمتبصر في قول ابن الصلاح يلحظ ما يلي:

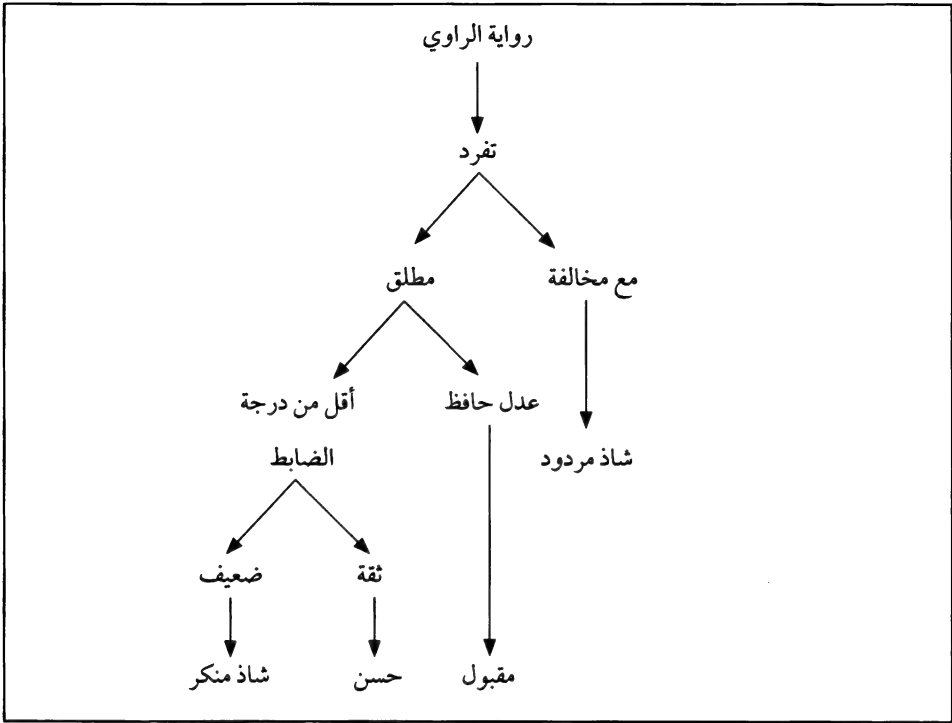
- أنه نقل قول الإمام الشافعي ولم يعترض عليه بشيء وكأنه يراه صالحاً للعمل به.
- وعلى العكس من ذلك فإنه قدّم اعتراضاً على ما ذهب إليه كلٌّ من الخليلي وشيخه الحاكم، فاعترض عليهما بما يتفرد به الحافظ الضابط، من الأحاديث الغرائب والأفراد الصحيحة^(٢).

- عدّ مخالفة الراوي لما رواه من هو أولى منه من قبيل الشاذّ المردود.
- واعتبر أنّ انفراد العدل الحافظ الضابط المتقن مقبول؛ لأنّ الحفظ والضبط لدى الراوي مزية الانفراد بما لم يروه غيره.
- فإن نزل الراوي عن هذه الرتبة كان انفراده بعيداً عن الانفراد بالصحيح؛ وهو مع ذلك - في رأي ابن الصلاح - إن لم يتعد عن درجة الحافظ المقبول التفرد - وهو الثقة - كان حديثه من قبيل الحسن.
- أما إن كان بعيداً عن درجة الثقة فحديثه شاذّ منكر.
- وجمع ابن الصلاح بين مصطلحي الشاذّ والمنكر ليدلّل على أنّه لا يرى فرقاً في الاصطلاح بينهما.
- ثمّ لخصّ ابن الصلاح كلامه السابق بأنّ الشاذّ: هو إمّا الفرد المخالف، أو الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ليُقبل تفردّه.

(١) ابن الصلاح: المقدمة (ص ٤٤).

(٢) خلدون الأحدث: أسباب اختلاف المحدثين، الدار السعودية للنشر (ط ١)، (١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م)، (ص ٣٧٣).

والمخطط الآتي يلخص كلام ابن الصّلاح:



فالإمام ابن الصّلاح من خلال هذا التعريف منه للحديث الشاذ وافق إمامه الشافعي في عدّ المخالفة شذوذاً، لكنّه خالفه في نقطتين اثنتين:

الأولى منهما: أنّه لم يعتدّ باعتبار الثقة في الراوي المخالف، فجعل مخالفة مطلق الراوي بالحديث شذوذاً؛ لأنّ مذهبه لا يفرّق فيه بين الشاذ والمنكر.

أما الثانية: أنّه اشترط في المخالفة أن تكون منافية^(١)، ودليل ذلك قوله في مبحث زيادة الثقة في القسم الأول من أنواعها عنده: «أحدها: أن يقع مخالفاً منافياً لما رواه سائر الثقات، فهذا حكمه الرّد كما سبق في نوع الشاذ»^(٢).

أما القول باشتراط المنافاة في المخالفة حتّى يتمّ الترجيح بين الشاذ وبين المحفوظ فهذا ما لم يصرّح به أحد قبل الإمام ابن الصّلاح؛ لأنّ هذا يتعارض مع منهجهم في تحقيق الشذوذ فيما خالفه الثقة لمن هو أرجح وصلاً وإرسالاً، أو وقفاً ورفعاً؛ لعدم المنافاة

(١) المليباري: علوم الحديث، هامش (ص ١٢٨).

(٢) ابن الصّلاح: المقدمة (ص ٥٠).

بينهما ولإمكان الجمع فيها، وذلك خلاف الواقع^(١).

إذن، فالشُّقُّ الأول من تعريف ابن الصَّلاح للشُّذُوذ هو تعريف الشَّافعي، لكن بعدم تقييد ذلك بالوثاقة في الرَّاوي، وجعل المخالفة منافية لما يرويه غيره.

أما الجزء الثاني من تعريفه وهو التَّفَرُّد: فهو ما قال به الخليلي والحاكم، غير أن ابن الصَّلاح لما فهم أنَّهما يعدَّان تفرّد الثَّقة شذوذاً بإطلاق؛ اعترض عليهما بالأفراد الصحيحة، وقد سبق في الكلام عن الشُّذُوذ عندهما أن هذا مخالف لما فهمه ابن الصَّلاح، فهما ممَّنْ يقبلان الأفراد الصَّحيحة ولا يردَّانها إلا إذا قامت البيّنة على عدم قبولها، إضافة إلى ذلك أنَّهما «...إنَّما ذكرا تفرّد الثَّقة فلا يردُّ عليهما تفرّد الحافظ لما بينهما من الفرقان...»^(٢)، فلذلك فصَّل في التَّفَرُّد، وعدَّ تفرّد مَنْ كان أقل من درجة الصَّابط الحافظ من قبيل الحسن وتفرّد الضَّعيف من الشاذَّ المنكر^(٣).

* واستحسن ابن جماعة هذا التَّفصيل من ابن الصَّلاح فقال: « وهذا التَّفصيل حسن، لكن

(١) الملياري: الحديث المعلول (ص ٧٥).

(٢) العراقي: التقييد والإيضاح (ص ١٠١).

(٣) أبو لبابة حسين: علوم الحديث بين فضفضة المصطلح وندرة التمثيل وعسر التطبيق، ندوة علوم الحديث واقع وآفاق، كلية الدراسات الإسلامية، دبي، إبريل (٢٠٠٣م)، (ص ٣٦١).

- أبو لبابة: أصول علم الحديث بين المنهج والمصطلح، دار الغرب الإسلامي، بيروت (ط ١)، (١٩٩٧م)، (ص ٢١). واستوهم الخلاصة التي خلص إليها ابن الصَّلاح في نهاية حديثه عن الشاذَّ فقال: « وهذه الخلاصة نلاحظ فيها من الإيهام ما يدعو إلى التوقُّف:

- فعبارة « الحديث الفرد » لا توجب المخالفة، طالما أنَّه حديث فرد غريب ». فصحيح أنَّه حديث فرد غريب، لكن ابن الصَّلاح قرنه بالمخالفة، فكيف يُستوهم هذا طالما أنَّه صرح بها؟!.

- ثم قال: « وإذا سلَّمنا بالمخالفة، فليس كلُّ متفرّد بالرواية شاذّاً، فالشُّذُوذ فقط مخالفة الثَّقة للأوثق، وحديث الثَّقة ليس ضعيفاً ولكن من باب صحيح وأصحّ، كما يقول الإمام السيوطي ».

وهذا أيضاً غير سليم، فابن الصَّلاح يقصد مطلق التَّفَرُّد من الرَّاوي، فإن كان المتفرّد ضعيفاً فكيف يكون حديثه من باب صحيح وأصحّ؟ ولماذا نقيّد الشُّذُوذ عند ابن الصَّلاح بمخالفة الثَّقة للأوثق وهو لم يحصره في هذا؟! وقوله من باب « صحيح وأصح » مأثور عن الحافظ ابن حجر لا عن الإمام السيوطي.

- وأضاف «...ثم إنَّ التَّفَرُّد إذا كان من ثقة لم يخالف أحداً فهو صحيح مقبول، وإذا كان من ضعيف يكون حديثه ضعيفاً، ولا علاقة له في كلا الحالين بالشُّذُوذ ».

وهذا الاستيهام مبني على خلفية الاعتداد بأنَّ الشاذَّ مخالفة الثَّقة للأوثق، وقد تقدّم أن ابن الصَّلاح يعتبر التَّفَرُّد نوعاً من الشُّذُوذ أيضاً، وهو صريح في عبارته ولا غموض فيها ولا إيهام.

أخلّ في القسمة الحاصرة بأحد الأقسام، وهو حكم الثقة الذي خالفه ثقة مثله، فإنّه ما بين حكمه^(١).

* وأجاب الإمام اللكنوي عن هذا بأن يعطى حكم التعارض ويدفع ذلك بأحد وجوه دفعه^(٢).

* أمّا العلامة الصنعاني فلم يستحسن تفصيل ابن الصلاح وانتقده، فقال: « وليس في هذا التفصيل من الشاذّ إلا ما قاله أولاً، وهو الذي عرّفه به الشافعي، وأمّا الثاني فهو صحيح غريب، وأمّا الثالث فهو حسن لذاته غريب، وأمّا الرابع فإنّه ضعيف إذا أتى ما يجبره صار حسناً لغيره »^(٣).

وقد أتبع ابن الصلاح وسار على نهجه وارتضى كلامه وتقسيمه كل من جاء بعده ممّن اختصر كلامه أو نظمه أو شرحه أو علق عليه^(٤)، فممن تبعه نذكر:

* الإمام النووي (ت ٦٧٦ هـ) فإنّه نقل كلامه فقال: « وما ذكره - يعني الإمام الحاكم والخليلي - مشكّل بأفراد العدل الضابط كحديث: « إنّما الأعمال بالنيات » و « النهي عن بيع الولاء » وغير ذلك ممّا في الصحيح، فالصحيح التفصيل: فإن كان بتفرّده مخالفاً أحفظ منه وأضبط، كان شاذّاً مردوداً وإن لم يخالف الراوي، فإن كان عدلاً حافظاً موثقاً بضبطه كان تفرّده صحيحاً، وإن لم يوثق بضبطه، ولم يبعد عن درجة الضابط كان حسناً، وإن بعد كان شاذّاً منكراً مردوداً، والحاصل أنّ الشاذّ المردود: هو الفرد المخالف والفرد الذي ليس في روايته من الثقة والضبط ما يجبر به تفرّده »^(٥).

وقال في معرض حديثه عن زيادة الثقة: « ...وعلم أنّ المذهب الصحيح الذي عليه الجمهور من أصحاب الحديث والفقه والأصول قبول زيادة الثقة، لكن يعتضد قول البيهقي بما قرّرناه في علوم الحديث أنّ أكثر المحدثين يجعلون مثل هذه الزيادة شاذّاً ضعيفاً مردوداً، فالشاذّ عندهم أن يرووا ما لا يرويه سائر الثقات سواء خالفهم أم لا، ومذهب

(١) ابن جماعة: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث (ص ٥١).

(٢) اللكنوي: ظفر الأمان (ص ٣٦٠).

(٣) الصنعاني: توضيح الأفكار (١ / ٣٨٢).

(٤) أبو بكر كافي: الحديث المنكر عند الحافظ ابن حجر، دراسة نقدية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة (١٠)، (٢٠٠١م)، (ص ٦١).

(٥) السيوطي: تدريب الراوي (١ / ٢٣٦).

الشافعي وطائفة من علماء الحجاز أنّ الشاذّ: ما يخالف الثّقات، أمّا ما لا يخالفهم فليس بشاذّ بل يُحْتَجُّ به، وهذا هو الصّحيح...»^(١).

* وكذا ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ) فإنّه قال في الشاذّ: «هو ما خالف راويه الثّقات أو ما انفرد به من لا يحتمل حاله أن يقبل ما تفرد به»^(٢).

* ومثله كلام الذهبي (ت ٧٤٨هـ): «هو ما خالف راويه الثّقات، أو ما انفرد به من لا يحتمل حاله قبول تفردّه»^(٣).

* أما الحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) فإنّه قبل كلام الإمام الشافعي وصوّبه، وأضاف إليه كلام ابن الصّلاح مرتضيّاً له فقال: «فإذن الذي قاله الشافعي أولاً هو الصّواب: إنّهُ إذا روى الثّقة شيئاً قد خالفه فيه النّاس فهو الشاذّ، يعني المردود وليس من ذلك أن يروي الثّقة ما لم يروه غيره، بل هو مقبول إذا كان عدلاً ضابطاً حافظاً.

فإنّ هذا لو رُدّ لُرِدّت أحاديث كثيرة من هذا النّمط وتعطلت كثير من المسائل عن الدّلائل. والله أعلم.

وأما إن كان المنفرد به غير حافظ، وهو مع ذلك عدلّ ضابط: فحديثه حسن، فإن فقد ذلك فمردود. والله أعلم»^(٤).

ثم إنّهُ لا يلزم من قول الإمام ابن الصّلاح: «الشاذّ المردود قسماً...» وجود شاذّ مقبول فهذا ممّا يستدعيه مفهوم المخالفة للتعريف، وتحكيم المعايير المنطقية في الحدود، وهذا غير آكد هنا^(٥):

- لأنّهُ اعترض على الحاكم والخليلي بجعل تفرد الثّقة شذوذاً، فلو كان يعتد بوجوده لما قدم الاستشكال على ما قالاه.

(١) النووي: المجموع شرح المذهب (٤ / ٢٤٦).

(٢) ابن دقيق العيد: الاقتراح في بيان الاصطلاح، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية (ط ١)، (١٤١٧هـ / ١٩٩٦م)، (ص ٢١١).

(٣) الذهبي: الموقظة في علم الحديث (ص ٤٢).

(٤) ابن كثير: اختصار علوم الحديث (١ / ١٨٢).

(٥) عبد القادر المحمّدي: الشاذّ والمنكر وزيادة الثّقة (ص ١٠٣). قال الشريف بن حاتم العوني: وما أحسن احتراز ابن الصّلاح وإشارته الدقيقة إلى ذلك عندما قال: «الشاذّ المردود قسماً...» فقوله: «المردود» فيه إشارة إلى أن من الشاذّ ما هو مقبول غير مردود. العوني: المنهج المقترح (ص ٢٦٧).

- وأنّه لم يفهم أحد من الأئمة اللاحقين بابن الصّلاح أنّ من الشاذّ « المقبول » فكلّهم تبعوه في الاصطلاح ولم يعترضوا عليه كما اعترضوا على سابقيه، ولم يُبيّنوا أنّ من مقصوده قبول نوع من الشاذّ.

وخلاصة الحديث في هذا:

أنّ الإمام ابن الصّلاح لما لمَسَ الخلاف في تحديد مفهوم الشذوذ عند المحدثين وأنّ مذاهبهم اختلفت فيه أراد أن يجمع أهل الاصطلاح على معنى يفكّ هذا الاختلاف - في نظره - فعمد إلى الجمع بين هذه الأقوال سواء من الإمام الشافعي أو الإمام الحاكم أو الإمام الخليلي؛ ليخرج بنتيجة تسلم بها كل الأطراف وتنتهي النزاع كونها جمعت بين تعدد الاصطلاح، فجمع في مفهوم الشاذّ بين نوعي التفرد والمخالفة، وسوّى بذلك بين الشاذّ والمنكر «... بما هو أعمّ ممّا استقرّ عليه كثير من اللاحقين، حيث إنّ الحديث الفرد المخالف سواء كان راويه ثقةً أم ضعيفاً، وكذا الحديث الفرد الذي انفرد به الضعيف من أصله، دون وجود مخالفة فيه لما رواه الآخرون أصبحوا من مدلولات الشاذّ والمنكر في رأي الإمام ابن الصّلاح، على حين أنّ كثيراً من اللاحقين وجلّ المعاصرين يذهبون إلى أنّ الشاذّ خاص بما رواه الثقة أو الصدوق مخالفاً للأوثق أو جماعة من الثقات، وأنّ المنكر مقيّد بما رواه الضعيف مخالفاً للثقة...»^(١).

والحق أنّ ما ذهب إليه ابن الصّلاح يتوافق تمام التوافق مع صنيع الأئمة المتقدمين^(٢) في اعتبار كل من التفرد والمخالفة سواء من الثقة أو الضعيف يدخل ضمن الشذوذ والنعارة.

• الْمُطَلَبُ السَّادِسُ: الحديث الشاذّ عند الحافظ ابن حجر ومنّ تبعه:

* اعتبر الحافظ ابن حجر في نكته على ابن الصّلاح أنّ الأليق في حدّ الشاذّ ما عرّفه به الإمام الشافعي، وفسّر هذا القول في النزاهة فقال: « الشاذّ ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه، وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذّ بحسب الاصطلاح »^(٣).

(١) الملياري: زيادة الثقة في كتب المصطلح وما يتعلق بها، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت (٥٠٤)، سبتمبر (٢٠٠٢م)، (ص ٩٣).

(٢) ينظر المبحث الأول من الفصل الثالث.

(٣) ابن حجر: نزاهة النظر (ص ٩٨).

وقال أيضًا: «... فإن خولف بأرجح منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه التّرجيحات، فالرّاجح يقال له المحفوظ، ومقابله هو المرجوح يقال له: الشاذّ»^(١).

* ونظمه الحافظ السيوطي فقال^(٢):

وذو الشُّذُوذِ ما رَوَى المَقْبُولُ مُخَالِفًا أَزْجَحَ، والمَجْعُولُ
أَزْجَحَ (محفوظٌ)، وقيل: ما انْفَرَدَ لو لم يُخَالِفْ، قيل: أو ضبطاً فَقَدَ

فمن خلال هذا يتبيّن:

- أنّ الحافظ لم يرتض تعريف مَنْ سبقه في الشاذّ، وأنّه جعل قول الشافعي أنسب للاصطلاح.

- مخالفة الراوي المقبول لما رواه غيره هي عين الشذوذ في اصطلاح الحافظ.

- ويبيّن درجة الراوي المخالف هي القبول.

في حين أنّ الشافعي حدّدها بالوثاقة، فهل الراوي المقبول عند الحافظ ابن حجر هو نفسه الثقة، أم أن المقبول أعمّ ممّا اصطّلحه الشافعي؟

- يفرّق الحافظ بين مخالفة الثقة ومخالفة الضّعيف، على العكس ممّا ذهب إليه ابن الصّلاح؛ إذ التّسوية بينهما في منطق غفلة.

إذن، فما مراد الحافظ بقوله «المقبول» هل هو الضّعيف المعتبر كما قرّره في التّقريب؟ أم الضّعيف غير المعتبر؟ أم الثقة؟^(٣).

- فإن قصد به الضّعيف المعتبر وغير المعتبر، لزمه التّسوية بين الشاذّ والمنكر، وهذا ممّا صرّح بضده كما سبق.

- وإن قصد به الثقة فلم لم يصرّح بذلك؟ ولعلّه أراد أن يجمع المحتجّ بهم، إمّا بالانفراد أو بالمتابعة ويدخل في هذا الثقة وغيره حتى لا يتعارض صنيعه مع صنيع الأئمة قبله.

(١) ابن حجر: نزهة النظر (ص ٩٧).

(٢) السيوطي: الألفية في علم الحديث، تصحيح: أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية، دط، دت (ص ٢٣).

(٣) عبد القادر المحمّدي: الشاذّ والمنكر... (ص ٨٢).

إذن، فالمقبول عنده « أعمّ من أن يكون ثقةً أو صدوقاً وهو دون الثقة »^(١)، فقد قال: « ... فالصدوق إذا تفرّد بشيء لا متابع له ولا شاهد؛ ولم يكن عنده من الضبط ما يشترط في حدّ الصحيح والحسن؛ فهذا أحد قسمي الشاذّ... »^(٢)، وقد يكون ثقة أيضاً إذا جمع بين العدالة والضبط^(٣).

* وقال مصرّحاً بماهية المقبول عنده عند بيانه للفرق بين الشاذّ والمنكر قال: « إن وقعت المخالفة مع الضعف فالراجح يقال له: المعروف، ومقابله يقال له: المنكر، ... وعُرف بهذا أنّ بين الشاذّ والمنكر عمومًا وخصوصًا من وجه؛ لأنّ بينهما اجتماعًا في اشتراط المخالفة، واقتراحًا في أن الشاذّ راويه ثقة أو صدوق، والمنكر راويه ضعيف، وقد غفل من سوى بينهما »^(٤).

وقال: « ... وأما المخالفة فينشأ عنها الشذوذ والنكارة، فإذا روى الضابط والصدوق شيئاً فرواه مَنْ هو أحفظ منه أو أكثر عددًا بخلاف ما روى، بحيث يتعدّر الجمع على قواعد المحدثين فهذا شاذّ، وقد تشدّد المخالفة أو يضعف الحفظ فيحكم على ما يُخالف فيه بكونه منكراً، وهذا ليس في الصحيح منه إلا نزر يسير... »^(٥).

فهنا يصرّح بمعنى المقبول في اصطلاحه، فهو إمّا ضابط أو ثقة أو صدوق يخالفون مَنْ هو أولى منهم، وزال بذلك الإشكال.

وبأن أنّ الإمام الشافعي خصّ الشذوذ بمخالفة الثقة، وهذا لا يعني أنّه لم يقصد مَنْ هو في حكمه ما لم يصل إلى درجة الضعف المتروك، أمّا الحافظ فبين ذلك بإطلاق المقبول ومن هو في حكمه؛ لأنّ الحكم بالصّحة لا يكون لحديث الثقة فحسب، فإن وجد فهو الصحيح لذاته، وإن وجد من رواية غيره بتعدد طرقه فهو الصحيح لغيره.

ومسك الكلام في هذا المطلب أنّ الحافظ ابن حجر يعتبر مخالفة المقبول لغيره من هو أولى منه بالقبول هو عين الشاذّ، وتبعه على هذا الاصطلاح خلق منهم:

(١) حسين بن محسن الأنصاري: البيان المكمل (ص ٢٣).

(٢) ابن حجر: النكت (٢ / ٦٧٤).

(٣) شرف القضاة: المنهاج الحديث في علوم الحديث، الأكاديميون للنشر، عمان (٢٠٠٤م)، (ص ١٥٥).

(٤) ابن حجر: النزهة (ص ٩٩).

(٥) ابن حجر: هدي الساري، دار السلام، الرياض، دار الفحاء، دمشق (٣ ط)، (١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م)، (ص ٥٤٩).

* تلميذه الإمام السخاوي (ت ٩٠٢هـ) في قوله: « فالأليق في حدّ الشاذّ ما عرّفه به الشافعي، ولذا اقتصر شيخنا في شرح النخبة عليه... »^(١).

وقال: « إنّ الصّدوق إذا تفرّد بما لا متابع له فيه ولا شاهد ولم يكن عنده من الضبط ما يُستَترَطُ في المقبول فهذا أحد قسمي الشاذّ، فإنْ خُولِفَ مَنْ هذه صفته مع ذلكَ كان أشدَّ في شدّوذه، وربّما سمّاه بعضهم منكرًا، وإن بلغ تلك الرتبة في الضبط لكنّه خالف مَنْ هو أرجح منه في الثّقة والضبط، فهذا القسم الثّاني من الشاذّ.

وأما إذا انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ، أو المُصعّف في بعض مشايخه خاصّة أو نحوهم ممّن لا يُحكّم لحديثهم بالقبول بغير عاضد يعضّده بما لا متابع له ولا شاهد؛ فهذا أحد قسمي المنكر، وهو الذي يوجب إطلاق المنكر عليه لكثير من المحدثين كأحمد والنسائي، وإنْ خُولِفَ مع ذلك فهو القسم الثّاني من المنكر.

فالحاصل أنّ كلّاً من الشاذّ والمنكر قسمان يجتمعان في مطلق التّفرّد أو مع قيد المخالفة، ويفترقان في أنّ الشاذّ راويه ثقة أو صدوق غير ضابط، والمنكر راويه ضعيف لسوء حفظه أو جهالته أو نحو ذلك »^(٢).

* أمّا الإمام السيوطي (ت ٩١١هـ): فإضافة إلى أنّه نقل كلام الحافظ حول الشاذّ في التّدريب^(٣)، ولم يعترض عليه أدنى اعتراض مسلّمًا لما ورد عنه قال: « .. ولولا ذلك ما اشترطوا انتفاء الشاذّ؛ وهو ما يُخالف الثّقة فيه من هو أرجح منه في حدّ الصّحيح »^(٤).

* وتبعه كذلك الصنعاني (ت ١١٨٢هـ)^(٥).

* وقال أحمد شاكر (ت ١٣٧٧هـ)^(٦): « ... وإن روى الثّقة حديثًا وخالفه فيه أرجح

(١) السخاوي: فتح المغيث (١ / ٢٢٢).

(٢) المصدر السابق (١ / ٢٢٣).

(٣) السيوطي: تدريب الراوي (١ / ٢٣٢).

(٤) السيوطي: تنوير الحوالك شرح موطأ الإمام مالك، دار الفكر، دط، دت (١ / ١٧٠).

(٥) ذكر ذلك صاحب الشاذّ والمنكر (ص ٩٨)، ولم أقف على قول صريح من الصنعاني في الموضع الذي عزاه إليه.

(٦) أحمد بن محمّد شاكر (١٣٠٩ - ١٣٧٧هـ / ١٨٩٢ - ١٩٥٨م) محدث، مفسر، فقيه، أديب. ولد بالقاهرة ورحل مع والده إلى السودان، فألحقه بكلية غوردون، ثم بمعهد الإسكندرية، وكان لوالده أثر في حياته العلمية، فقد قرأ له ولإخوانه التفسير والحديث والأصول والمنطق والبيان والفقه، ثم التحق بالأزهر وحاز شهادة العالمية منه، وعيّن مدرسًا، فموظفًا قضائيًا، فقاضيًا فعضوًا بالمحكمة العليا، وحقق ونشر عددًا من كتب الحديث والفقه والأدب. الزركلي: الأعلام (١ / ٢٥٣).

منه؛ لمزيد ضبط أو كثرة عدد كان ما انفرد به شاذاً والآخر محفوظاً»^(١).

وبعد هذا اشتهر قول الحافظ ابن حجر في اصطلاحه للشاذ، وأصبح هو المعتمد الذي لا محيد عنه لكل مَنْ لَحِقَ به من المتأخرين أو المعاصرين.

* وخلص الشيخان قاسم ابن قطلوبغا والملا علي القاري إلى عدة تفسيرات للشاذ^(٢):

أحدها: ما رواه المقبول مخالفاً لِمَنْ هو أولى منه، والمقبول أعم من أن يكون ثقة أو صدوقاً وهو دون الثقة.

ثانيها: ما رواه الثقة مخالفاً لما رواه من هو أوثق منه.

والثالث: أخص من الثاني كما أن الثاني أخص من الأول.

الرابع: ما يكون سوء الحفظ لازماً لراويه في جميع حالاته.

الخامس: وهو ما يتفرد به شيخ.

السادس: وهو ما يتفرد به ثقة ولا يكون له متابع.

السابع: ما ذكره الشافعي وهو ما رواه الثقة مخالفاً لما رواه الثقات. اهـ.

وهو ظاهر أن الأول قول الحافظ ابن حجر، والثاني والسابع قول الإمام الشافعي، والثالث غير مفهوم؛ فإن كان المقصود به مخالفة الضابط لغيره فهذا ما لم نعلم عزوه لأحد أئمة الحديث، أما الرابع فهو المنكر لمن يفرق بينه وبين الشاذ، والخامس قول الخليلي، والسادس فهو قول الحاكم.



(١) أحمد شاكر: تصحيح ألفية السيوطي (ص ٢٣).

(٢) حسين بن محسن الأنصاري: البيان المكمل (ص ٢٣).

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ

الحديث الشاذ عند المغاربة المحدثين

تمهيد:

لا يخفى على دارس علم الحديث ما للمغاربة من أثر في علم الحديث، إذ قد ثبت تميّزهم فيه، ونبوغهم، ولقد أنجبت المدرسة الحديثية المغاربية أفذاذاً من العلماء بلغوا عنان السماء في التقعيد لعلم الحديث والتأصيل، فسطع نجم ابن حزم، وابن عبد البر وابن القطان الفاسي، ... وغيرهم لا يحصون ممّا نعلم ومما لا نعلم.

وسجّلت كتب علم الحديث آثارهم في هذا العلم، وحرصت على إبراز أناقتهم وتميّزهم في مباحثه، فقد تميّزوا في الرواية لصحيح مسلم من طريق القلانسي، ورواية يحيى للموطأ، وانفردوا برواية أكبر مسند في الإسلام مسند بقي بن مخلد الأندلسي، كما انفردوا بمباحث أخرى كلفظ حاء التحويل « يجعلونها حاء مهملة ويقول أحدهم إذا وصل إليها (الحديث) »^(١)، وإطلاق « حدثنا » و « أخبرنا » على الإجازة، وغيرها من مباحث.

إلا أنّهم في مبحث الشاذ لم يميزوا عن نظرائهم من المشاركة في اصطلاحهم فيه، والتّصريح منهم على معناه قليل جدّاً، وسنحاول معرفة ذلك في هذا المبحث بأخذ أربعة نماذج من أكبر حفاظ علماء المغرب ممّا وقّفت عليه وهم ابن بطلال، وابن القطان الفاسي وابن عبد البر وابن حزم، وممّا تجدر الإشارة إليه أن ما سيتم عرضه لا يعني الاستيعاب، بل هذا ما تمّ الوصول إليه من خلال البحث في كتبهم وكتب غيرهم.

وقد حاولت أن أجمع أكبر قدر ممكن في هذا الموضوع، إلا أنّ اليد كانت قاصرة في الوصول لما ترمي إليه من بيان وتحليل واستنتاج وتوسيع لنطاق البحث؛ حتّى يشمل رأي أكبر عدد منهم.

• الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ: الحديث الشاذ عند ابن بطلال:

لم يرد عن الإمام ابن بطلال^(٢) تصريح منه في بيان معنى الشذوذ، بحكم أنّ

(١) ابن الصّلاح: المقدمة (ص ١٢٠).

(٢) هو علي بن خلف المكنى بأبي الحسن، المعروف بابن بطلال شارح صحيح البخاري، من أهل قرطبة، قال عنه =

الأولين لم يكن همهم ضبط الحدود والتعريفات كما دأب عليه المتأخرون، وهذا لا يعني أنه لم يكن عندهم معنى محدد للاصطلاحات.

ويمكن استنتاج معنى الشذوذ عند الإمام ابن بطلان من خلال تتبع بعض الأحكام التي أطلقها على بعض الأحاديث في شرحه على صحيح البخاري، والتي يمكن بواسطتها أن نفهم - ولو جزئياً - مراده من الشذوذ.

وفيما يلي هذه الأحكام:

* قال ابن بطلان رحمته الله: «أما قول أبي هريرة رضي الله عنه: «إذا جاء فلا يفطر»، فقد روي مرفوعاً من حديث عيسى بن يونس، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «من استقاء فعليه القضاء، ومن ذرعه القيء فلا قضاء عليه»، وهذا الحديث انفرد به عيسى بن يونس، عن هشام بن حسان، وعيسى ثقة، إلا أن أهل الحديث أنكروه عليه، ووهم عندهم فيه، وقال البخاري: لا يعرف إلا من هذا الطريق، ولا أراه محفوظاً...»^(١).

فوصف ابن بطلان رحمته الله انفرد عيسى بن يونس^(٢) بهذا الحديث رغم وثاقته بالنكارة، ثم أعقبه بقول البخاري فيه: بأنه غير محفوظ، مما يعني أن الحديث يصدق عليه وصف المتأخرين بالشذوذ، ويدل أيضاً أن ابن بطلان لا يفرق في الاصطلاح بين مصطلحي النكارة والشذوذ بمعنى أنهما شيء واحد، فلو كان ممن يفرق بينهما لصرح بوصف الشذوذ لأن المتفرد بالحديث ثقة.

* «... رواه مالك، عن أبي ليلى بن عبد الله عن سهل بن أبي حثمة وهو قوله ﷺ»

= ابن بشكوال: «كان من أهل العلم والمعرفة والفهم، مليح الخط، حسن الضبط. عني بالحديث العناية التامة، وأتقن ما قيد منه. وشرح صحيح البخاري في عدة أسفار»، توفي سنة (٤٤٩ هـ) الموافق لـ (١٠٥٧ م). ينظر ترجمته في: الصلة، لابن بشكوال، تحقيق: إبراهيم الإياري، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني (ط ١)، (١٤١٠ هـ / ١٩٨٩ م)، (٣ / ٦٠٣).

(١) ابن بطلان: شرح صحيح البخاري، كتاب الصيام، باب الحجامة والقيء للصائم، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، دط (١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م)، (٤ / ٧٩).

(٢) عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، أبو عمرو ويقال: أبو محمد، الكوفي أخو إسرائيل بن يونس، نزل الشام مرابطاً، من أتباع التابعين، توفي (١٨٧ هـ) وقيل: (١٩١ هـ) بالشام، ثقة مأمون. تقريب التهذيب (١ / ٧٧٦).

للأنصار: «إِذَا يَدُوا صَاحِبَكُمْ أَوْ تَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ...» وقالوا: ومعنى قوله ﷺ في حديث يحيى بن سعيد، عن بشير بن يسار: «تستحقون دم صاحبكم». يعني به: دية دم قتلكم؛ لأن اليهود ليس بصاحب لهم، فإذا جاز أن يضمروا فيه؛ جاز أن يضمر فيه دية دم صاحبكم...».

«... فكان من حجة أهل المقالة الأولى عليهم، أن قالوا: إِنَّ قَوْلَهُ ﷺ: «إِذَا يَدُوا صَاحِبَكُمْ» معارض لقوله: «تستحقون دم صاحبكم»، فلما تعارض اللفظان وجب طلب الدليل على أي المعنيين أولى بالصواب، فوجدنا قوله: «إِذَا يَدُوا صَاحِبَكُمْ». انفرد به أبو ليلى في حديثه. وقد قال أهل الحديث: إن أبا ليلى لم يسمع هذا الحديث من سهل ابن أبي حثمة.

وقيل: إنَّه مجهول لم يرو عنه غير مالك، ولم يرو عنه مالك غير هذا الحديث، وقد اتفق جماعة من الحفاظ على يحيى بن سعيد في هذا الحديث وقالوا فيه: «تستحقون دم قاتلكم»^(١).

أما مسألة عدم سماع أبي ليلى شيخ مالك من سهل بن أبي حثمة، مع جهالته أجاب عن ذلك الحافظ ابن عبد البر بكلام نفيس نقله بطوله لأهميته في هذا المعنى: «... وقال القعنبى وبشر بن عمر الزهراني في عن مالك عن أبي ليلى: أنه أخبره عن رجال من كُبراء قومه، وذلك كُلُّهُ وإن اختلف لفظه يدل على سماع أبي ليلى من سهل بن أبي حثمة.

ورواية التَّنِيسِيِّ لهذا الحديث نحو رواية ابن القاسم والشافعي.

حدثنا خلف بن قاسم حدثنا عمر بن محمد بن القاسم ومحمد بن أحمد بن كامل ومحمد بن أحمد بن المسور قالوا: حدثنا بكر بن سهل، قال: حدثنا عبد الله بن يوسف، حدثنا مالك، حدثنا أبو ليلى عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل عن سهل بن أبي حثمة، أنه أخبره هو ورجال من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل ومُحَيِّصَةَ خرجا إلى خيبر، فذكر الحديث بتمامه. فلا معنى لإنكار من أنكر سماع أبي ليلى من سهل بن أبي حثمة، وقوله مع ذلك إنه مجهول لم يرو عنه غير مالك بن أنس وليس كما قال، وليس بمجهول، وقد روى عنه محمد بن إسحاق ومالك، وحديثه هذا مُتَّصِلٌ إن شاء الله صحيح، وسماع

(١) ابن بطلال: شرح صحيح البخاري، كتاب الديات، باب القسامة (٨ / ٥٣٨).

أبي ليلي من سهل صحيح ...»^(١).

فاتفاق جماعة من الحفاظ على معنى معين، فيخالفهم راوٍ بمعنى آخر هو الشذوذ عينه، فمخالفة أبي ليلي^(٢) لجماعة الحفاظ يجعل حديثه مردوداً ويوصف بالنعارة أو الشذوذ.

* «... لأنّه انفرد به عبد الرحمن بن أبي عمار عن جابر، وليس بمشهور بنقل العلم ولا هو حجة إذا انفرد، فكيف إذا خالفه مَنْ هو أثبت منه؟...»^(٣).

* «... وجاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «أنّه فرض للفرس سهمين ولصاحبه سهماً»، وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مثله، ولا مخالف لهما في الصحابة، وهو قول عامة العلماء في القديم والحديث غير أبي حنيفة؛ فإنّه خالف السنة وجماعة الناس، فقال: لا يسهم للفرس إلا سهم واحد. وقال: أكره أن أفضل البهيمة على مسلم. وخالفه أصحابه، فبقي منفرداً شاذّاً...»^(٤).

* «... والجمهور حجة على مَنْ خالفهم لا يجوز عليهم جهل ما عليه الشاذ المنفرد...»^(٥).

«... ورواية ثلاثة حفاظ أولى من رواية واحد خالفهم...»^(٦).

رواية الجماعة الأكثر عدداً ترجح روايتهم على الواحد المخالف، فهذا الأخير هو مَنْ يصدق عليه وصف الشاذ بمصطلح المتأخرين.

(١) ابن عبد البر: التمهيد (٢٤ / ١٥٢).

(٢) أبو ليلي بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل الأنصاري الحارثي المدني، روى عنه مالك في الموطأ، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال عنه: عبد الله بن سهل بن عبد الرحمن بن سهل أحد بني حارثة، كنيته أبو ليلي، وكذا قال مسلم والنسائي والدولابي وغيرهم.

وقال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن ابن أبي ليلي بن عبد الله بن عبد الرحمن الحارثي فقال أيضاً: ثقة. ترجمته في: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥ / ٦٧) وفي (٩ / ٤٣١)، محمد بن أحمد الدولابي: الكنى والأسماء، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم، بيروت، دط (١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م)، (٣ / ٩٤٢)، الثقات لابن حبان (٥ / ٢٧).

(٣) ابن بطال: شرح صحيح البخاري، كتاب الذبائح، باب: أكل كلّ ذي ناب من السباع (٥ / ٤٣٩).

(٤) المصدر السابق، كتاب الجهاد، باب سهام الفرس (٥ / ٦٧).

(٥) المصدر السابق، كتاب تقصير الصلاة، باب ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفرض (٣ / ٢١٤).

(٦) المصدر السابق، كتاب الخمس، باب من لم يجمع الأسلاب، ومن قتل قتيلاً فله سلبه من غير الخمس وحكم الإمام فيه (٥ / ٣١٥).

* «... وقد رواه يحيى بن سعيد، عن ابن شهاب كما رواه مالك، ورواه كذلك أيضًا طائفة عن ابن عيينة، عن الزهري، وإذا اتفق مالك ويحيى بن سعيد وابن عيينة فهو حجة على مَنْ خالفهم...»^(١).

فيعطى وصف الشذوذ لهذا المخالف؛ لأنهم أئمة في الحديث لا يضرهم من خالفهم.

«... فإن قيل: فقد روى يزيد بن أبي زياد، عن مقسم، عن ابن عباس رضي الله عنه، قال: «كفن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب: قميصه الذي مات فيه، وحلة نجرانية».

قيل: هذا حديث انفرد به يزيد بن أبي زياد، وهو لا يحتج به لضعفه، وحديث عائشة رضي الله عنها أصح، الذي نفت عنه القميص...»^(٢).

فمن خلال هذه الأقوال يمكن أن نستخلص أن الشذوذ عنده هو: إما التفرد غير المقبول أو المخالفة لمن هو أولى حفظًا أو عددًا، سواء كان هذان (التفرد أو المخالفة) من الثقة أو الضعيف، فهي أوصاف يصدق عليها حد المتأخرين في الشذوذ، وإن لم يقع منه تصريح بذلك.

• المطلب الثاني: الحديث الشاذ عند ابن حزم:

يعدّ الإمام ابن حزم الظاهري من الأئمة الذين جمعوا بين الفقه والحديث، وكان له إسهام وتأثير كبير في هذا الأخير، حتى تفرّد بمنهج تميّز به، فكثرت آراؤه الحديثية في هذا العلم مخالفة وموافقة لسائر أئمة هذا الفن.

ورغم إسهامه الوافر في علم المصطلح إلا أنّه لم يرد عنه - في حدود علمي - تعريف منه لمبحث الشذوذ في الحديث ومذهبه فيه، رغم سعة ما كتبه وأصله، والمشهور عنه شبه تعريف لهذا المعنى بصفة عامة.

* فقد قال في بيان ذمّ الشذوذ: «الباب السابع والعشرون في الشذوذ:

قال أبو محمد: الشذوذ في اللغة التي خوطبنا بها هو: الخروج عن الجملة، وهذه

(١) ابن بطال: شرح صحيح البخاري، كتاب الرجم، باب قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا...﴾ [النساء: ٢٥]، (٨ / ٤٧١).

(٢) المصدر السابق: كتاب الجنائز، باب الثياب البيض للكفن (٣ / ٢٦٠)، قال الألباني في تعليقه على سنن ابن ماجه (١ / ٤٧٢): ضعيف، ونقل عن النووي قوله: بأن الحديث ضعيف لا يصح الاحتجاج به.

اللفظة في الشريعة موضوعة باتفاق على معنى ما، واختلف الناس في ذلك المعنى:

فقال طائفة: الشذوذ هو: مفارقة الواحد من العلماء سائرهم، وهذا قول قد بينّا بطلانه في باب الكلام في الإجماع من كتابنا هذا والحمد لله رب العالمين، وذلك أنّ الواحد إذا خالف الجمهور إلى حقّ فهو محمود ممدوح، والشذوذ مذموم بإجماع، فمحال أن يكون المرء محمودًا مذمومًا من وجه واحد في وقت واحد، وممتنع أن يوجب شيء واحد الحمد والذمّ معًا في وقت واحد من وجه واحد، وهذا برهان ضروري وقد خالف جميع الصحابة رضي الله عنهم أبا بكر رضي الله عنه في حرب أهل الردّة، فكانوا في حين خلافهم مخطئين كلّهم، فكان هو وحده المصيب، فبطل القول المذكور.

وقال طائفة: الشذوذ هو: أن يجمع العلماء على أمر ما، ثم يخرج رجل منهم عن ذلك القول الذي جامعهم عليه، وهذا قول أبي سليمان - يقصد داود الظاهري - وجمهور أصحابنا، وهذا المعنى لو وجد نوع من أنواع الشذوذ وليس حدًّا للشذوذ ولا رسمًا له، وهذا الذي ذكروا لو وجد شذوذ وكفر معًا لما قد بينّا في باب الكلام في الإجماع أنّ مَنْ فارق الإجماع وهو يوقن أنّه إجماع فقد كفر، مع دخول ما ذكر في الامتناع والمحال، وليت شعري متى تيقنا إجماع جميع العلماء كلّهم في مجلس واحد، فيتفقون ثم يخالفهم واحد منهم.

والذي نقول به وبالله تعالى التوفيق: إنّ حدّ الشذوذ هو: مخالفة الحق، فكلّ مَنْ خالف الصواب في مسألة ما فهو فيها شاذّ، وسواء كانوا أهل الأرض كلّهم بأسرهم أو بعضهم والجماعة والجملة هم أهل الحق، ولو لم يكن في الأرض منهم إلا واحد فهو الجماعة وهو الجملة.

وقد أسلم أبو بكر وخديجة رضي الله عنهما فقط، فكانا هم الجماعة، وكان سائر أهل الأرض غيرهما وغير رسول الله ﷺ أهل الشذوذ وفرقة، وهذا الذي قلنا لا خلاف فيه بين العلماء، وكلّ مَنْ خالف فهو راجع إليه ومقر به شاء أو أبى، والحقّ هو: الأصل الذي قامت السموات والأرض به. قال الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَإِنَّ السَّاعَةَ لَآتِيَةٌ فَاصْفَحِ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ﴾ [الحجر: ٨٥]، فإذا كان الحقّ هو الأصل فالباطل خروج عنه وشذوذ منه، فلمّا لم يجز أن يكون الحقّ شذوذًا وليس إلا حق أو باطل؛ صحّ أنّ الشذوذ هو الباطل، وهذا تقسيم أوله ضروري وبرهان قاطع كافٍ

ولله الحمد، ويسأل من قال: إنَّ الشذوذ هو: مفارقة الواحد للجماعة ما تقول في خلاف الاثنين للجماعة؟ فإن قال: هو شذوذ، سئل عن خلاف الثلاثة للجماعة ثم يزداد واحداً واحداً هكذا أبداً، فلا بدّ له من أحد أمرين: إمّا أن يجد عدداً ما بأنّه شذوذ، وإنّ ما زاد عليه ليس شذوذاً، فيأتي بكلام فاسد لا دليل عليه فيصير شاذاً على الحقيقة، أو يتمادى حتّى يخرج عن المعقول وعن إجماع الأمة فيصير شاذاً على الحقيقة أيضاً، ولا بدّ له من ذلك، وبالله تعالى التوفيق»^(١).

* وقال في موضع آخر: « وإذا خالف واحد من العلماء جماعة فلا حجة في الكثرة؛ لأنّ الله تعالى يقول وقد ذكر أهل الفضل: ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ [ص: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩]، ومنازعة الواحد منازعة توجب الردّ إلى القرآن والسنة، ولم يأمر الله تعالى قطّ بالردّ إلى الأكثر، والشذوذ هو: خلاف الحقّ ولو أنّهم أهل الأرض لا واحد، برهان ذلك: أنّ الشذوذ مذموم والحقّ محمود، ولا يجوز أن يكون المذموم محموداً من وجه واحد، ويسأل من خالف هذا عن خلاف الاثنين للجماعة، ثمّ خلاف الثلاثة لهم ثمّ الأربعة وهكذا أبداً، فإنّ حدّ حدّا كان متحكماً بلا دليل، فقد خالف أبو بكر رضي الله عنه جمهور الصحابة - رضوان الله عليهم - وشذّ عن كلّهم في حرب أهل الردّة، وكان هو المصيب ومخالفه مخطئاً، برهان ذلك القرآن الشاهد بقوله ثمّ رجوع جميعهم إليه»^(٢).

فمما يستشف من خلال هذين القولين:

أنّ الإمام ابن حزم ينفي أن يكون الشذوذ هو مجرد المخالفة فقط، إنّما هو مخالفة الحقّ فيما يقول، وعليه، فلم يتعرض لبيان حكم المنفرد ممّا قد يعني أنّه ليس شذوذاً، وقد سبق القول: أنّ هذا القول منه ليس اصطلاحاً إنّما هو بيان عام؛ لأنّ صنيعه في الردّ بالتفرد أمر معلوم، وصناعته التطبيقية تنفيه أو تثبته.

وبما أنّه لم يصرح بتعريف دقيق لماهية الشذوذ يمكن أن نستخلصه من خلال موقفه

(١) ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: أحمد محمد شاكر، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت (ط ١)، (١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م)، (٥/ ٨٦).

(٢) ابن حزم: النبهة الكافية في أحكام أصول الدين، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت (ط ١)، (١٤٠٥هـ)، (ص ٤٩).

من تفرد الثقة بالحديث ومخالفته وزيادته؛ إذ إنه الأصل في الشذوذ. أما بالنسبة للتفرد من الثقة فهو مقبول مطلقاً، وعلى هذا سار في أغلب مصنفاته، والأمثلة على هذا كثيرة منها قوله^(١):

* « ثم نظرنا في قولنا فوجدنا ما رُوينا من طريق أحمد بن شعيب أنا عيسى بن محمد ... وعيسى بن يونس الفأخوري عن ضمرة بن سعيد عن سفيان الثوري عن عبد الله ابن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: « مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ عَتَقَ ». فهذا خبر صحيح كُلُّ رواته ثقات تقوم به الحجة، وقد تعلَّل فيه الطوائف المذكورة بأن ضمرة انفرد به وأخطأ فيه، فقلنا: فكان ماذا إذا انفرد به؟ ومتى لحقتم بالمعتزلة في أن لا تقبلوا ما رواه الواحد عن الواحد^(٢).

* وقوله: « وأما إيجابنا القضاء فلما حدَّثناه عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا أحمد بن عيسى عن ابن وهب عن جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها قالت: أصبحت صائمة أنا وحفصة، أُهْدِيَ لَنَا طَعَامٌ فَأَعْجَبْنَا فَأَفْطَرْنَا، فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَبَدَّرْتَنِي حَفْصَةَ فَسَأَلْتَهُ، فَقَالَ: « صُومًا يَوْمًا مَكَانَهُ ». قَالَ عَلِيٌّ: لَمْ يَخْفَ عَلَيْنَا قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنْ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ أَخْطَأَ فِي هَذَا الْخَبَرِ، إِلَّا أَنْ هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ جَرِيرًا ثَقَّةً، وَدَعَايَ الْخَطَأَ بَاطِلٌ، إِلَّا أَنْ يَقِيمَ الْمَدْعَى لَهُ بَرَهَانًا عَلَى صِحَّةِ دَعْوَاهُ، وَلَيْسَ أَنْفَرَادُ جَرِيرٍ بِإِسْنَادِهِ عِلَّةٌ لِأَنَّهُ ثَقَّةٌ^(٣).

فظهر من خلال هذه الأمثلة أنه يقبل تفرد الثقة مطلقاً، فهذا يترتب عليه عدم رد أي حديث إذا كان راويه ثقة.

أما بالنسبة لموقفه من مخالفة الثقة، فإنه يحكم عليه بالصحة في الغالب، ولا يتوقف فيها إلا إذا ثبت بالدليل الثابت أنها خطأ فيردها.

يقول: « إذا روى العدل عن مثله كذلك خبراً حتى يبلغ به النبي ﷺ فقد وجب الأخذ

(١) ذكر بعض هذه الأمثلة فضيلة الدكتور صالح عومار في: الإمام ابن حزم وأصوله في تصحيح الأحاديث وتعليقها من خلال كتابه « المحلى »، رسالة دكتوراه، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، مايو (٢٠٠٦م).

(٢) المحلى (٢٠٢/٩)، قال النسائي: « لا نعلم أن أحداً روى هذا الحديث عن سفيان غير ضمرة، وهو حديث منكر والله أعلم ». السنن الكبرى (١٧٣ / ٣).

(٣) المحلى (٢٧٠ / ٦)، وأنكر الإمام النسائي هذا الحديث في السنن الكبرى (٢٤٩ / ٢).

به، ولزمت طاعته والقطع به، سواء أرسله غيره أو وقفه سواء، أو رواه كذاب من الناس، وسواء روي من طريق أخرى أو لم يرو إلا من تلك الطريق...»^(١).

ومن الأمثلة التي يقبل فيها المخالفة من الثقة نذكر:

* « وهذه الأسانيد هي أنوار الهدى، لم يذكر أحد منهم في روايته أنه كَفَلَ بهم، ولا ذكر منهم أحد كَفَالَةً إلا إسرائيل وحده - وهو ضعيف - ولو كان ثقة ما ضَرَّ روايته مَنْ خالفها من الثقات، ولكنه ضعيف »^(٢).

* « كما روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن عبد الله بن المبارك نا أبو هشام نا أبان بن يزيد العطار نا قتادة نا النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: « مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصًا لَهُ مِنْ عَبْدٍ فَإِنَّ عَلَيْهِ أَنْ يُعْتَقَ بَقِيَّتُهُ، إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ وَإِلَّا اسْتَسْعَى الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ ». وهذا خبر في غاية الصحة، فلا يجوز الخروج عن الزيادة التي فيه. فقال قوم: قد روى هذا الخبر شعبة، وهمام، وهشام الدستوائي فلم يذكروا ما ذكر ابن أبي عروبة. قال أبو محمد: فكان ماذا؟ وابن أبي عروبة ثقة، فكيف وقد وافقه عليه جرير وأبان، وهما ثقتان »^(٣).

فهذا هو الأصل عند ابن حزم أن مخالفة الثقة في حديث مقبول منه، لما يضيفه من قداسة على وثاقة الراوي، لكن قد يحكم بخطأ تلك المخالفة، وهو ما يمكن أن نعتبره في عرف المحدثين شذوذاً^(٤)، وأن أصله في القبول قد يحدد عنه.

ويضاف إلى ما سبق من موقفه من التفرد والمخالفة موقفه من زيادة الثقة، فهي عنده مقبولة بإطلاق وقبولها فرض على الأمة.

* يقول: « إذا روى العدل زيادة على ما روى غيره، فسواء انفرد بها أو شاركه فيها غيره مثله أو دونه أو فوقه، فالأخذ بتلك الزيادة فرض، ومن خالفنا في ذلك فإنه يتناقض أقبح التناقض...، ولا فرق بين أن يروي الراوي العدل حديثاً فلا يرويه أحد غيره؛ أو يرويه غيره مرسلاً أو يرويه ضعفاء، وبين أن يروي الراوي العدل لفظاً زائدة لم يروها غيره من رواة الحديث...، وهذه الزيادة وهذا الإسناد هما خبر واحد عدل حافظ، ففرض قبولهما

(٢) ابن حزم: المحلى (٨ / ١٢١).

(١) ابن حزم: الإحكام (١ / ١٤٠).

(٣) المصدر السابق (٩ / ١٩٩).

(٤) ينظر مثاله في المحلى (٨ / ٥٢٢)، (١٠ / ١٣).

ولا نبالي روى مثل ذلك غيرهما، أو لم يروه سواهما ...»^(١).

* ويقول: « وترك الزيادة التي يرويها العدل خطأ لا تجوز، لأنها رواية عن رسول الله ﷺ ثابتة، فمن خالفها فقد خالف أمره ﷺ فهذا لا يجوز »^(٢).

وأمثلة قبوله الزيادة كثيرة^(٣)، فاعتمادًا على قبوله التفرد والمخالفة من الثقة، والزيادة منه يمكن أن نقول: إن الشذوذ عند ابن حزم هو التفرد والمخالفة من الراوي الثقة غير المقبولين، الذين دلّ الدليل على خطئهم، ودليل ذلك أنه يعلّ أحاديث الثقات بالاضطراب، وبالتفرد بما ليس له أصل، وغيرها من العلل الأخرى^(٤)، وإن لم يقل صراحة بمذهبه في الشذوذ، ولم يلتزم التقيد به كما هو عليه سائر أهل الحديث، وكأنّها ظاهرة في تصحيح الحديث وتعليله اعتمادًا على الوثاقة والاتصال.

ومن الجدير بالذكر أنّه لم يحصل أن استعمل مصطلح التعليل بالشذوذ - في حدود علمي - في كتبه، رغم أنّه في زمن شاع فيه هذا النوع من التعليل، كما عند قرينه ابن عبد البر، وهذا راجع إلى منهجه الخاص في قبول حديث الثقة مهما كان، فقد ظاهر في الحديث كما في الفقه.

• الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ: الحديث الشاذ عند ابن عبد البر:

أفاض حافظ المغرب في بيان شروط قبول الحديث، مركزًا في ذلك على اتصال السند، وثقة الرواة، فقال حاكمًا قول الإمام الشافعي بمعناه: « الذي اجتمع عليه أئمة الحديث والفقه في حال المحدث الذي يُقبَلُ نقله، ويحتجُّ بحديثه ويُجعلُ سنّةً وحكمًا في دين الله هو: - أن يكون حافظًا إن حدث من حفظه.

(١) ابن حزم: الإحكام (٢ / ٩٠).

(٢) ابن حزم: المحل (١٠ / ١٦).

(٣) ينظر (٣ / ٨٢)، (٢ / ٧٨)، (٣ / ٢٧٢)، (٤ / ٢٨)، (٨ / ١٤٨، ١٦٨)، (١١ / ٨٢)، (٦ / ١٨١).

(٤) صالح عومار: الإمام ابن حزم وأصوله... (ص ٣٢٦). وعلق الإمام ابن القيم على منهج ابن حزم في التصحيح والتعليل قائلاً: « أما تصحيح أبي محمد ابن حزم له فما أجدره بظاهريته وعدم التفاته إلى العلل والقرائن التي تمنع ثبوت الحديث، بتصحيح هذا الحديث وما هو دونه من الشذوذ والنكارة؛ فتصحيحه للأحاديث المعلولة وإنكاره لتعليلها نظير إنكاره للمعاني والمناسبات والأقيسة التي يستوي فيها الأصل والفرع من كل وجه؛ والرجل يصحح ما أجمع أهل الحديث على ضعفه، وهذا بين في كتبه لمن تأمله ». الفروسية: لابن القيم (ص ٢٤٦). وينظر: دراسات في منهج النقد عند المحدثين: محمد علي قاسم العمري (ط ١)، دار النفائس، الأردن (ص ١٢٤ وما بعدها).

- عَالِمًا بما يُحِيلُ المعاني.

- ضابطاً لِكِتَابِهِ إِنْ حَدَّثَ مِنْ كِتَابٍ، يُوَدِّي الشَّيْءَ عَلَى وَجْهِهِ مَتَّقِظًا غَيْرَ مَغْفَلٍ، وَكُلَّهُمَّ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُوَدِّيَ الْحَدِيثَ بِحُرُوفِهِ؛ لِأَنَّهُ أَسْلَمَ لَهُ، فَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْفَهْمِ وَالْمَعْرِفَةِ جَازَ لَهُ أَنْ يَحْدِّثَ بِالْمَعْنَى، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ يَجْزُ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي لَعَلَّهُ يَحِيلُ الْحَلَالَ إِلَى الْحَرَامِ وَيَحْتَاجُ مَعَ مَا وَصَفْنَا:

- أَنْ يَكُونَ ثَقَّةً فِي دِينِهِ، عَدْلًا جَائِزَ الشَّهَادَةِ مَرْضِيًّا، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَكَانَ سَالِمًا مِنَ التَّدْلِيلِ كَانَ حُجَّةً فِيمَا نَقَلَ وَحَمَلَ مِنْ أَثَرٍ فِي الدِّينِ»^(١).

يحدّد ابن عبد البرّ شروط معرفة صحة رواية الراوي بشرطين أساسيين، وليس معناه: أَنَّهُ لَا يُلْقَى عِتَابًا لِسَلَامَةِ الْحَدِيثِ، مِمَّا يَتَعَارَضُ مَعَ صِحَّتِهِ كَالشُّذُوزِ وَالْعَلَّةِ، فَتَطْبِيقُهُ الْعَمَلِي يُنْبِئُ بِذَلِكَ، فَإِنْ لَمْ يَرِدْ عَنْهُ تَصْرِيحٌ بِضَرُورَةِ انْتِفَاءِ الشُّذُوزِ وَضَبْطِ مَفْهُومِهِ عَنْهُ، لَا يَتَعَارَضُ أَسَاسًا مَعَ مَا حَكَاهُ فِي الْقَوْلِ السَّابِقِ، فَالظَّاهِرُ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ أَنَّهُ «يَرَكِّزُ عَلَى تَوْضِيحِ الشُّرُوطِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالرَّائِي لَا الْمُرَوِّي»^(٢)، لِأَنَّهُ هُوَ الْأَصْلُ فِي النُّقْلِ، لِذَلِكَ بَدَأَ مِنْهُ ذَلِكَ التَّأَكِيدَ عَلَى الشَّرْطَيْنِ السَّابِقَيْنِ، وَهَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى إِهْمَالِهِ لَشَرْطِ الشُّذُوزِ وَإِلَّا فَبِمَ يَفْسِّرُ مَوْقِفَهُ مِنَ التَّفَرُّدِ وَالْمُخَالَفَةِ؟

وهناك عنه الكثير من النصوص التي تتميز بالإيحاء إلى اشتراط انتفاء الشذوذ ومنها: فأومأ إلى أن الشذوذ هو: المخالفة للجماعة.

* «والجمهور حجة على مَنْ شَذَّ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَى جَمِيعِهِمْ جَهْلُ مَا عِلْمُهُ الشَّاذُّ الْمُنْفَرِدُ»^(٣).

فجعل الشذوذ تفرد الواحد عن الجماعة.

* «فهو شاذّ والشذوذ لا نعرّج عليه»^(٤).

* قوله في مسألة: متى نزل على النبي ﷺ الوحي: «أخبرنا عبد الوارث بن سفيان قال: حدثنا قاسم بن أَصْبَغٍ قال: حدثنا أحمد بن زُهَيْرٍ قال: حدثنا أحمد بن حنبل قال: حدثنا يحيى بن سعيد القطان قال: أخبرنا هشام قال: حدثنا عِكْرِمَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؓ قال:

(١) ابن عبد البر: التمهيد، تحقيق: سعيد أحمد أعراب، المغرب (١٤٠١هـ / ١٩٨١م)، (١ / ٢٨).

(٢) محمد عبد رب التّبي: قراءة في المقدمة والنكت (ص ٢٠).

(٣) ابن عبد البر: الاستذكار (١ / ٥٢٤). (٤) ابن عبد البر: التمهيد (١٧ / ٤٢٦).

أُنْزِلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وهو ابن ثلاث وأربعين. قال: أحمد بن زهير وأخبرني أبي قال: حدثنا جرير بن عبد الحميد قال: أحمد بن زهير وحدثنا عبيد الله بن عمر قال: حدثنا حماد ابن زيد جميعاً عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ﷺ قال: أُنْزِلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الوحي وهو ابن ثلاث وأربعين سنة، خالف القَوَارِيرِي عَارِم في هذا الخبر عن حماد ابن زيد؛ فقال فيه: أُنْزِلَ عَلَيْهِ وهو ابن أربعين سنة وأقام بمكة ثلاث عشرة سنة^(١).

* وفي سن وفاته ﷺ قال: « تُوُفِّيَ وهو ابن ثلاث وستين، ولم يختلف عن عائشة ومعاوية في ذلك، رواه جرير عن معاوية، وجاء عن أنس ﷺ ما ذكر ربيعة عنه، وذلك مخالف لما ذكره هؤلاء كلهم، وروى الزبير بن عدي، وهو ثقة، عن أنس ما يوافق ما قالوا، فقطع البخاري بذلك؛ لأن المنفرد أولى بإضافة الوهم إليه من الجماعة، وأما من طريق الإسناد فحديث ربيعة أحسن إسناداً في ظاهره، إلا أنه قد بان من باطنه ما يضعفه، وذلك مخالفة أكثر الحفاظ له، فإن لم يكن هذا وجه قول البخاري، وإلا فلا أعلم له وجهاً^(٢).

* « حديث ثانياً لعمر بن يحيى المازني: مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبي الحباب سعيد بن يسار عن عبد الله بن عمر ﷺ أنه قال: رأيت رسول الله ﷺ يُصَلِّي وهو على حمار مُتَوَجِّهٌ إلى خير، هكذا هو في « الموطأ » عند جميع الرواة، ورواه محمد بن إبراهيم بن قحطبة عن إسحاق بن إبراهيم الحنيني عن مالك عن الزهري عن أنس ﷺ قال: رأيت النبي ﷺ وهو مُتَوَجِّهٌ إلى خير على حمار، يصلي على الحمار ويومئ إيماءً، وهذا مما تفرد به ابن قحطبة عن الحنيني وهو خطأ لا شك عندهم فيه، وصواب إسناده ما في « الموطأ »: مالك عن عمرو بن يحيى عن أبي الحباب عن ابن عمر ﷺ، وهو حديث انفرد بذكر الحمار فيه عمرو بن يحيى، والله أعلم^(٣).

* « وذكرنا هناك أيضاً أن عيسى بن يونس انفرد به عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة بقوله: « كنتُ أمشي مع النبي ﷺ بالمدينة فأتى سباطة قوم فبال قائماً؛ ثم توضأ ومسح على خفيه، ولم يقل فيه أحد (بالمدينة) غير عيسى بن يونس، وهو ثقة فاضل، إلا أنه حُوْلِفَ في ذلك عن الأعمش، وسائر من رواه عن الأعمش لا يقول فيه (بالمدينة) »^(٤).

(١) ابن عبد البر: التمهيد (٣ / ١٥).

(٢) المصدر السابق (٣ / ١١).

(٣) المصدر السابق (٢٠ / ١٣١)، والحديث بإسناده الأول غير صحيح، وقد صوب ابن عبد البر إسناده الخبر.

(٤) ابن عبد البر: الاستذكار (١ / ٢١٩).

* « وهذا حديثٌ مُنْكَرٌ لَا يُعْرَفُ مِنْ مذهب عثمان ولا من مذهب علي ولا من مذهب المهاجرين، انفرد به يحيى بن أبي كثير ولم يُتَابِعْ عليه، وهو ثقة إلا أَنَّهُ جاء بما شَذَّ فيه وأنْكَرَ عليه، ونكارتة أَنَّهُ محال أن يكون عثمان سَمِعَ من رسول الله ﷺ ما يُسْقِطُ الغسل من التَّقاء الختَّانين، ثم يُفْتِي بإيجاب الغسل منه »^(١).

* « وهذا حديث انفرد به عبد الملك بن أبي سليمان العَرَزَمِيُّ، وهو ثقة، وأنكره عليه شعبة؛ وقال: لو جاء عبد الملك بحديث آخر مثل هذا لأسقطت حديثه وما حَدَّثْتُ عنه بشيء »^(٢).

* « وهذا حديث انفرد به حماد بن سلمة دون أصحاب أيوب، وأنكره عليه وخطأوه فيه؛ لأن سائر أصحاب أيوب يروونه عن أيوب، قال: أَذَّنْ بلال مرة بليل، فذكره مقطوعاً... »^(٣).

* « هذا الحديث يقولون: إِنَّهُ انفرد برفعه رَقَبَةُ بن مَصْقَلَةَ، وإن أصحاب أبي إسحاق الثقات يُوقِفُونَهُ على أَبِي بن كعب، ورقبة بن مصقلة ثقة، فصحيح عاقل، كان أحمد بن حنبل ويحيى بن معين يُثْنِيَانِ عليه، وقد تابعه عبد الجبار بن عباس على رفعه، وعبد الجبار ابن العباس رجل كوفي روى عنه جماعة من جُلَّةِ أهل الكوفة... »^(٤).

* « قال أبو عمر: يقولون: إن هذا الإسناد انفرد به ابن عيينة عن يحيى بن سعيد لم يروه عن يحيى بن سعيد غيره، ويخشون أن يكون خطأ، وإنما يُعْرَفُ بهذا الإسناد حديث التفليس، ويروى هذا الحديث عن عمر بن عبد العزيز عن أبي سلمة، وأما بهذا الإسناد عن يحيى بن سعيد، فلم يروه غير ابن عيينة، والله أعلم »^(٥).

فبالنظر إلى هذه الأقوال، ثُمَّ إلى تطبيقه العملي^(٦)، يمكن أن نخلص إلى: أن الشاذ عند ابن عبد البر لا يخرج عن أحد أمرين اثنين:

الأول: مخالفة الراوي لغيره من الرواة، من هم أكثر منه حفظاً، وأكثر عددًا.

الثاني: انفراده بحديث لم ينقله غيره وكان حاله لا يحتمل ذلك التّفرد.

والملاحظ أنّ الحافظ ابن عبد البر لم يقيّد التّفرد والمخالفة من الراوي بالوثاقة؛ لأنّه

(١) ابن عبد البر: الاستذكار (١ / ٢٦٨).

(٢) ابن عبد البر: التمهيد (١٠ / ٥٨).

(٣) المصدر السابق (١٨ / ١٠٦).

(٤) المصدر السابق (١٩ / ١٢٣).

(٥) المصدر السابق (٧ / ٦٩).

(٦) في الفصل التطبيقي.

لم يلتزم ذلك في عمله التطبيقي في حكمه على بعض الأحاديث بالشذوذ متبعاً في ذلك منهج الأئمة السابقين له في عدم اعتبار التفريق في التفرد والمخالفة بين الثقة والضعيف^(١).

• المطلب الرابع: الحديث الشاذ عند ابن القطان الفاسي:

إن معرفة رأي أيّ إمام في أيّ مسألة كانت من مسائل المصطلح لا يتأتى إلا بأحد طريقين:

الأول: وهو الاعتماد المباشر لتنظير ذلك الإمام في المسألة، بحيث يمكن معرفة مقصوده من ذلك التنظير.

الثاني: اعتماد الاستقراء بنوعيه: وذلك بالانتقال من مسائل جزئية للوصول إلى نتائج كلية، من خلالها يمكن صياغة اصطلاح ذلك الإمام في ذلك المصطلح.

فبالنسبة لابن القطان لم يرد عنه في حدود معرفتي المتواضعة تعريف خاص يُبين فيه حدّ الشاذّ والشذوذ عنده، حتّى وإنّ تطبيقه العملي لهذا المصطلح بذات اللفظ قليل جداً^(٢)، أمّا بالنسبة للألفاظ التي استقر عليها بعض المتأخرين بأنّها مرادفة ومقاربة للشاذ؛ فإنّها لا تصلح للوصول إلى نتائج جدّ مضبوطة لسبب واحد، أنّه لم يرد نص من أيّ إمام من المتقدمين أو المتأخرين يصرّح فيه تصريحاً جازماً أن هذا المرادف لا يتعدى إلى غيره من أنواع الخطأ الأخرى كالمنكر والمعلل والمضطرب وغيرها، وبالتالي لا يمكن الاعتماد المباشر لمعرفة المراد من الشذوذ عند الإمام ابن القطان الفاسي على مثل هذه المرادفات وإن كثرت.

والسبيل إلى معرفة اصطلاحه في الشاذ هو رأيّه في المسائل المتعلقة تعلقاً وطيداً بمبحث الشاذ، كزيادة الثقة وتعارض الوصل والإرسال والوقف والرفع، فمن خلالهما يمكن أن نلمس وضعه في الشاذ.

أولاً: رأيّه في مسألة تعارض الوصل والإرسال، والرفع والوقف:

عند ابن القطان: إنّ الثقة إذا روى الحديث فوقه مرة، ووصله أخرى؛ فإنّه لا يعتبر

(١) ينظر في ذلك المثال الرابع من الفصل التطبيقي عند ابن عبد البر؛ فإنّه سمّى مخالفة الضعيف شذوذاً (ص ٢١٦).

(٢) سيأتي في المبحث الثاني من الفصل الثالث وأنه صرح بمثال واحد حكم عليه بالشذوذ (ص ٢١٨).

أحد الروايتين خطأ منه، إنّما هو تفنّن من الراوي الثقة في أداء الرواية، وعليه؛ فلا يحكم على الرواية المخالفة من الثقة بالرد، فما دام الراوي ثقة فإنّ حديثه يقبل دائماً بالرفع أو الوقف أو الإرسال أو الوصل ونصوصه مستفيضة في بيان ذلك، ومنها^(١):

* ذكر أبو محمّد عبد الحق الإشبيلي حديث ابن عمر رضي الله عنهما في عرك العارضين في الوضوء وقال: الصّحيح أنه من فعل ابن عمر رضي الله عنهما غير مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وآله.

* قال ابن القطان: « وقد يظنّ أنّ تعليله إيّاه، هو ما ذكر من وقفه ورفعته، وليس ذلك بصحيح، فإنّه إنّما كان يصح أن يكون هذا علة، لو كان رافعه ضعيفاً، وواقفه ثقة، ففي مثل هذا الحال كان يصدق قوله: « الصحيح موقوف من فعل ابن عمر ». أمّا إذا كان رافعه ثقة، وواقفه ثقة، فهذا لا يضرّه، ولا هو علة فيه. وهذا حال هذا الحديث، فإنّ رافعه عن الأوزاعي، هو عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين كاتبه، وواقفه عنه، هو أبو المغيرة، وكلاهما ثقة، فالقضاء للواقف على الرّافع يكون خطأ^(٢).

* « فإذن، ليس فيه أكثر من أنّ ابن وهب وقفه، وزيد بن الحباب رفعه، وهو أحد الثّقات، ولو خالفه في رفعه جماعة ثقات فوقفته، ما ينبغي أن يحكم عليه في رفعه إيّاه بالخطأ، فكيف ولم يخالفه إلا واحد^(٣).

* هذا نصّ ما ذكر، وهو يعطي أنّ علة الخبر، هي مخالفة هؤلاء لسفيان بن حسين وسعيد بن بشير، بأن وقفوه على رجال من أهل العلم. وهذا ليس في الحقيقة بعلة، لو كان سفيان وسعيد رافعا لثقتين، فإنّه لا بُدّ في أن يكون الخبر عند الزّهرري، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وآله، وعن رجال من أهل العلم ذهبوا إليه ورأوه لأنفسهم رأياً. وإنّما علة الخبر ضعف سفيان بن حسين في الزّهرري، فقد عهد كثير المخالفة لحفاظ أصحابه، كثير الخطأ عنه، وضعف سعيد بن بشير بالجملة، ومنهم من يوثّقه. فلو كانا حافظين لم يضرّهما مخالفة من وقفه^(٤).

* « والرّافعون ثقات، فلا يضرّهم وقف الواقفين له؛ إمّا لأنّهم حفظوا ما لم يحفظوا،

(١) بعض هذه النصوص جمعها المحقق لكتاب الوهم والإيهام له.

(٢) ابن القطان الفاسي: بيان الوهم والإيهام الواقفين في كتاب الإحكام، تحقيق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض (ط ١)، (١٤١٨هـ / ١٩٩٧م)، (٣ / ٣٦٤).

(٣) المصدر السابق (٣ / ٣٧١).

(٤) المصدر السابق (٢ / ٤٨٠).

ولمّا لأنّ الواقفين رووا عن ابن عباس رضي الله عنه رأيه، والرافعين رووا عنه روايته ^(١).

* « وهذه أصول الصُّور المتصورة في ذلك، وقد تتركب منها صور كثيرة، كذلك فلا نبالي أن يكون الرّافعون جماعة، والواقفون جماعة، وأن يكون الواقفون جماعة، والرّافع واحدًا، أو أن يكون الرّافع واحدًا، والواقف واحدًا، ذلك كلّ سواء في أنّه مقبول، كما لو كان الرّافعون جماعة، والواقف واحدًا. وأضعفها أن يكون الرّافع واحدًا والواقفون جماعة، والشرط ثقة الرّافع، فلا نبالي بعد ذلك مُخالفة مَنْ خالفه، فاعلم ذلك ^(٢).

فهذه أمثلة كثيرة وغيرها أكثر، كلها تدلّ دلالة خاصة أنّ ابن القطّان لا يردّ حديث الثقة بمجرد الاختلاف في الرّفع أو الوقف أو الوصل أو الإرسال.

ثانيًا: رأيه في زيادة الثقة:

يرى ابن القطّان أن الزيادة من الثقة مقبولة، فإذا انفرد الثقة بحديث قبل منه، فكذلك انفراده بالزيادة، فعلى هذا المذهب سار ودافع وعلل، والأمثلة على قبوله الزيادة مطلقًا كثيرة منها:

* ذكر أبو محمّد حديث ابن عمر رضي الله عنه مرفوعًا: كان النّبي صلى الله عليه وآله إذا دنا من منبره يوم الجمعة...

ثم قال: لا يتابع عيسى بن عبد الله على هذا الحديث.

قال ابن القطّان: « كذا قال، وهو ليس بعلة في الحقيقة أن لا يتابع الثقة، ولا يضرّه الانفراد عند أكثر المحدثين، وهو أحدهم، وإن كان بعض النّاس يأبى ذلك ^(٣).

* « وهذا لا يضرّه إذ هو ثقة أن ينفرد بأحاديث ما لم يكن الغالب عليه ^(٤).

* « وهناك اعتلالات أخر يعتل بها أيضًا أبو محمّد على طريقة المحدثين، نذكر منها في هذا الباب ما تيسّر. فمن ذلك: انفرد الثقة بالحديث، أو بزيادة فيه... فإنّه غير ضارّ،

(١) ابن القطّان الفاسي: بيان الوهم والإيهام (٤/ ٤٥٢). والأمثلة كثيرة جدًّا، ينظر: (٢/ ٤٥٦)، رقم (٢٦٣٣)، (٤/ ٤٤٦)، رقم (٢٦٢٤)، (٤/ ٣١٥)، رقم (٢٤٩٣)، (٤/ ٣٩٨)، رقم (٢٥٦٥)، (٣/ ٢٧٧)، رقم (١٠٢٤)، (٣/ ٢٧٩)، رقم (١٠٢٥)، (٤/ ٢٩١)، رقم (٢٤٧٨).

(٢) المصدر السابق (٤/ ٤٥٦).

(٣) المصدر السابق (٣/ ٢٨٢)، وقد ضعف الألباني هذا الحديث في السلسلة الضعيفة (٩/ ٢٠٧).

(٤) المصدر السابق (٤/ ٢٦٥).

إذا كان الراوي ثقة، وأصعب ما فيه الانفراد بزيادة لم يذكرها رواية الخبر الثقات، وأخفها أن يجيء بحديث لا نجده عند غيره»^(١).

* « وهو ترجيح رواية بعض الرواة على بعض بغير حجة، فإن الذي أسنده إذا كان ثقة، لم يضره مخالفة من خالفه »^(٢).

* « التّفرد، وعدم المتابعة، وهو عند المحققين لا يضرّ الثقة. فاعلم ذلك »^(٣).
فهذه بعض النصوص التي يصرّح فيها بقبول الزيادة من الثقة، وعلى هذا المذهب سار في كتابه.

فمن خلال ما سبق يمكن أن نقول: إن ابن القطّان لا يردّ تفرد الثقة، بل يقبله بإطلاق، فإن انفرد الثقة بإرسال حديث أو وصله أو وقفه أو رفعه أو زيادة فيه، فذلك كلّ مقبول منه، فإذا قبل منه الحديث إذا انفرد به، فلماذا لا تقبل زياداته؟

أما إذا خالف الثقة في شيء مما سبق فإنّه يقبل منه ذلك، اللهم إلا إذا ثبت بالقرينة القاطعة التي لا شكّ فيها أنّ ذلك الثقة قد خالف مخالفة منافية لا يمكن الجمع بينها وبين رواية الأحفظ أو الجماعة، خصوصاً إذا كانت تلك المخالفة في المتن حيث يتعذر الجمع^(٤)، حينئذ تردّ تلك الرواية المخالفة وهي عين الشذوذ.

ومنه فإنّه يمكن أن نحدد الشذوذ عند ابن القطّان الفاسي بأنّه: مخالفة الراوي لغيره مخالفة منافية يلزم من قبولها ردّ رواية الأحفظ أو رواية الجماعة. ويتوسع في ذلك فيشمل مخالفة الضعيف، فإن ردّت مخالفة الثقة بالقرينة فمن باب أولى تردّ مخالفة الضعيف بها.



(١، ٢) ابن القطّان الفاسي: بيان الوهم والإيهام... (٤ / ٤٠٣).

(٣) المصدر السابق (٣ / ٣٩٦).

(٤) ويظهر هذا في التعليل بالاضطراب عنده، ينظر: إبراهيم بن الصديق الغماري، علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام، وزارة الأوقاف المغربية، دط (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م)، (٢ / ١٦٣).

الفَصْلُ الثَّانِي

أنواع الشذوذ

وعلاقته بمباحث المصطلح الأخرى

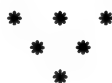
ويشتمل على أربعة مباحث:

- * المبحث الأول: الشذوذ في الإسناد.
- * المبحث الثاني: الشذوذ في المتن.
- * المبحث الثالث: علاقة الشاذ بمباحث المصطلح الأخرى.
- * المبحث الرابع: المصطلحات المقاربة للشاذ.

تمهيد

تتميز مباحث علم المصطلح بالوحدة الموضوعية في الغالب، ممّا يؤكد منهجية هذا العلم، وقيامه على أسس سليمة لا تتعارض مع قواعد المنهج العلمي، لذلك فإنّ الترابط الموجود بين مباحث هذا العلم يجعلها تتكامل فيما بينها، وسيبرز هذا في هذا الفصل فيما يتعلق بأنواع الشذوذ التي تطرأ على سند الحديث ومنتنه، كما يبرز هذا أيضًا في صنيع الأئمة من خلال أحكامهم النقدية على الأحاديث، والتي قد يظنّها مَنْ لا ممارسة له أنها شيء واحد بمسمّيات متعددة، لكن دقة هذا العلم هي ما يوحى بمثل هذا.

كما يمكن أن تبرز في هذا الفصل نوع العلاقة بين مباحث الشاذ مع سائر المباحث الأخرى؛ كعناصر مقارنة له في المعنى والحكم. كالمعلل والمنكر... وغيرهما، ثم النظر فيما كان يستعمله الأئمة من مصطلحات مقارنة له في المعنى للدلالة على الشذوذ.



الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ

الشذوذ في الإسناد

ينقسم الشذوذ من حيث موضعه في الحديث إلى قسمين، شذوذ في الإسناد وشذوذ في المتن، أما القسم الثالث الذي يكون فيه الشذوذ في الإسناد والمتن، فليس بقسم ثالث في الحقيقة؛ لأن تركيبة الحديث تتشكل من قسمين سند ومتن، فمعناه أن للشذوذ نوعين، فالثالث فمن جهة النظر إلى سنده فهو قسم، ومن جهة النظر إلى متنه فهو قسم، وإن وجد هذا النوع حقيقة فليس معناه إقراره كقسم مستقل، ثم إن احتمالات هذا القسم كثيرة جداً قد يصدقها الواقع الحديثي وقد ينفىها من حيث الوجود الفعلي لهذه الاحتمالات النظرية؛ كأن يكون الشذوذ قلباً في السند وإدراجاً في المتن، أو يكون تصحيحاً في السند وزيادة في المتن،... وهكذا، لأجل هذا سيتم التركيز على القسمين الأولين، أما القسم الثالث فالكلام الذي يقال فيهما يصلح أن يقال في القسم الثالث، من حيث نوع الشذوذ كأن يكون قلباً أو زيادةً أو إدراجاً أو تصحيحاً...، وستتكلم عن هذه الأنواع بالتفصيل.

• الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ: الزيادة أو النقص في الإسناد:

قد يعتمد الراوي في روايته للحديث إلى زيادة أو نقص في السند؛ فيخالف غيره من الرواة الثقات في تلك الزيادة أو ذلك النقص، أو ينفرد، في حين يسكت الباقون عن نقل أحدهما، ويكون خطأ منه يشذ به عن الرواية الصحيحة، فإذا تبين بجمع القرائن أن تلك الزيادة أو ذلك النقصان الذي في السند، بإضافة راوٍ فيه أو حذفه، أنه خطأ حكم على الحديث بشذوذه.

وتكون هذه الزيادة أو النقص المتكلم عنهما بإدراج اسم لراوٍ ليس من ذلك السند، ويدخل فيهما وصل المرسل أو رفع الموقوف، فالجامع بين كل هذه الأنواع هي الزيادة أو النقصان في الإسناد.

فإذا كانت هذه الزيادة أو ذلك النقص وارداً وصحيحاً، فلا يحكم على الحديث بالشذوذ والخطأ، خاصة إذا تبين أن الحديث روي بالطريقين بالزيادة وبدونها، أما إذا ثبت غير ذلك خطئ الحديث، « وبذلك يندرج هذا المزيد تحت المعلول عموماً أو الشاذ

أو المنكر أو المدرج خصوصاً»^(١).

أمثلة عن الزيادة في السند:

ومن الأمثلة التي وردت فيها الزيادة في الإسناد المتصل، وحكم عليها بأنها خطأ وهم فيها أحد الرواة، فخالف، أو تفرد، فهو «المزيد في متصل الأسانيد»، وإن كان غالب صنيع الأئمة المتقدمين ما يصفون مثل هذا النوع بإطلاق كلمة «وهم»، «خطأ»، «غير محفوظ»، «منكر»، «غير معروف»... ونادراً ما يستخدمون مصطلح الشاذ في الحكم على الخطأ، لكن تنطبق عليها المعايير التي حددت لمعرفة معنى الشذوذ.

المثال الأول:

ما رواه الترمذي^(٢) قال: حدثنا هناد حدثنا عبد الله بن المبارك عن عبد الرحمن ابن يزيد بن جابر، حدثني بسر بن عبيد الله، سمعت أبا إدريس يقول: سمعت وائلة ابن الأسقع، يقول: سمعت أبا مرثد الغنوي^(٣) يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها».

فقد زاد عبد الله بن المبارك في هذا الإسناد أبا إدريس، وخالف بذلك الرواة عن عبد الرحمن بن يزيد، كالوليد بن مسلم^(٣)، وعيسى بن يونس^(٤)، وبشر بن بكر وصدقة ابن خالد^(٥)، ومحمد بن شعيب وأيوب بن سويد^(٦)، كلهم روه عن عبد الرحمن بن يزيد عن بسر بن عبيد الله عن وائلة بن الأسقع عن أبي مرثد^(٧)، وتفرد ابن المبارك^(٧) بالزيادة

(١) المليباري: زيادة الثقة في كتب المصطلح (ص ٩٣).

- علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد، هامش (ص ١٦٨).

(٢) الترمذي: السنن، كتاب الجنائز عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في كراهية المشي على القبور والجلوس عليها والصلاة إليها (٢ / ٢٥٧).

(٣) مسلم: الصحيح، كتاب الجنائز، باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه (٢ / ٦٦٨).

(٤) أبو داود: السنن، كتاب الجنائز، باب في كراهية القعود على القبر (٢ / ١٩٤).

(٥) الحاكم: المستدرک، كتاب معرفة الصحابة، ذكر مناقب أبي مرثد الغنوي (٣ / ٢٢٠).

(٦) العلل: الدارقطني، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض (ط ٢)، (١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م)، (٧ / ٤٣).

(٧) عبد الله بن المبارك، من أتباع التابعين ولد سنة (١١٨هـ) وتوفي سنة (١٨١هـ) وصفه الذهبي بشيخ الإسلام، وقال فيه الحافظ: «ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير». سير أعلام النبلاء (٨ / ٣٣٣)، تهذيب السير (١ / ٢٩٩)، تقريب التهذيب (١ / ٥٢٧).

في السند، فذكر أبا إدريس بين بسر وواثلة.

* قال الترمذي: « سألت محمداً - يعني البخاري - عن هذا الحديث، فقال: حديث الوليد بن مسلم أصح، وهكذا روى غير واحد عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن بسر بن عبيد الله، عن واثلة بن الأسقع. قال محمد: وبسر بن عبيد الله سمع من واثلة، وحديث ابن المبارك خطأ؛ إذ زاد فيه عن أبي إدريس الخولاني »^(١).

* وقال ابن خزيمة بعد رواية الوليد بن مسلم: « أدخل ابن المبارك بين بسر بن عبيد الله وبين واثلة، أبا إدريس الخولاني في هذا الخبر »^(٢).

* وقال الإمام أبو داود: « قلت لأحمد: حديث بسر بن عبيد الله: سمعت واثلة - أعني حديثه - عن أبي مرثد الغنوي أن النبي ﷺ قال: « لا تُصَفُّوا على القبور ولا تُصلُّوا إليها »، قال: ليس واثلة بذلك القديم، ينبغي أن يكون هذا من ابن جابر، يعني: رواية ابن المبارك، عن ابن جابر، عن بسر بن عبيد الله، عن أبي إدريس، عن واثلة، يعني: إدخال أبي إدريس بين واثلة وبسر »^(٣).

فالإمام أحمد جعل الوهم من ابن جابر، لكن خالفه غيره، فجعلوا الوهم من ابن المبارك.

* أما الحاكم فحكم عليه بالصحة فقال: « صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وقد تفرد به عبد الله بن المبارك بذكر أبي إدريس الخولاني فيه بين بسر بن عبيد الله وواثلة »^(٤).

* وقال الدارقطني عن هذا الحديث: « يرويه عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، واختلَف عنه: فرواه الوليد بن مسلم وصدقة بن خالد وبكر بن يزيد الطويل ومحمد بن شعيب وأيوب بن سويد وغيرهم، عن ابن جابر عن بسر بن عبيد الله عن واثلة بن الأسقع عن أبي مرثد، وخالفهم عبد الله بن المبارك وبشر بن بكر، فروياه عن ابن جابر عن بسر عن

(١) الترمذي: العلل الكبير، ترتيب: أبي طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي وآخرين، عالم الكتب، بيروت (ط ١)، (١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م)، (ص ١٥١).

(٢) ابن خزيمة: الصحيح، جماع أبواب المواضع التي تجوز الصلاة عليها، والمواضع التي زجر عن الصلاة عليها، باب النهي عن الصلاة خلف القبور (٢ / ٨).

(٣) مسائل الإمام أحمد: رواية أبي داود، تحقيق: طارق عوض الله، مكتبة ابن تيمية، القاهرة (ط ١)، (١٤٢٠هـ).

(٤) الحاكم: المستدرک (٣ / ٢٢١).

أبي إدريس الخولاني عن وائلة بن الأسقع عن أبي مرثد^(١).

* وَوَهْمُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ ابْنَ الْمُبَارَكِ فِي زِيَادَتِهِ فِي الْإِسْنَادِ بِقَوْلِهِ: « وَهَمَ ابْنُ الْمُبَارَكِ فِي زِيَادَتِهِ أَبَا إِدْرِيسَ؛ لِأَنَّ بَسْرَ بْنَ عِيْدٍ اللَّهَ رَوَى عَنْ وَائِلَةَ وَلَقِيَهُ، وَلَا أَعْلَمُ أَبَا إِدْرِيسَ رَوَى عَنْ وَائِلَةَ شَيْئًا، وَأَهْلُ الشَّامِ أَضْبَطُ لِحَدِيثِهِمْ مِنَ الْغُرَبَاءِ »^(٢).

وقال في موضع آخر: « يرون أنَّ ابنَ المباركِ وهم في هذا الحديث، وكثيرًا ما يحدث بسر عن أبي إدريس، فغلط ابن المباركِ، وظنَّ أنَّ هذا ممَّا روى عن أبي إدريس عن وائلة، وقد سمع هذا الحديث بسر من وائلة نفسه »^(٣).

فبهذا تبيَّن شذوذ رواية عبد الله بن المباركِ في مخالفته للرواية عن عبد الرحمن ابن يزيد لهذا الحديث.

المثال الثاني:

أخرج الترمذي في العلل الكبير^(٤) عن جرير بن حازم عن ابن إسحاق عن الزَّهْرِي عن عمر بن عبد العزيز عن الرَّبِيعِ بن سَبْرَةَ عن أبيه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَتْعَةِ يَوْمَ الْفَتْحِ. ففي هذا الحديث خالف جرير بن حازم^(٥) جملة من الرواة الذين رووه عن الزَّهْرِي في سند الحديث؛ وذلك بزيادته عمر بن عبد العزيز، فشذَّ في روايته مخالفًا، فقد رواه: صالح بن كيسان^(٦)، ومعمر^(٧)، وسفيان بن عيينة^(٨)، وعمر بن الحارث^(٩)، وإسماعيل

(١) العلل: الدارقطني (٧ / ٤٣).

(٢، ٣) العلل: ابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين، فهرسة الملك فهد، السعودية (ط ١)، (١٤٢٧هـ)، (٢ / ٥٧).

(٤) الترمذي: العلل الكبير (١ / ١٦٢).

(٥) جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي ثم العتكي، وقيل: الجهضمي أبو النضر البصري، توفي (١٧٠هـ)، قال عنه الحافظ: « ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف وله أوهام إذا حدث من حفظه ». تقريب التهذيب (١ / ١٥٨).

(٦) مسلم: الصحيح، كتاب النكاح، باب نكاح المتعة (٢ / ١٠٢٦).

(٧) البيهقي: السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب نكاح المتعة (٧ / ٢٠٤).

(٨) الطبراني: المعجم الكبير، من اسمه سبرة (٧ / ١١٢).

- الدارمي: المسند، كتاب النكاح، باب النهي عن متعة النساء، دار الفكر، دط، دت (١ / ١٤٠).

(٩) ابن جبان: الصحيح مع الإحسان، كتاب النكاح، باب نكاح المتعة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الفكر (ط ١)، (١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م)، (٢ / ١٧٧).

ابن أمية^(١)، وأيوب السخيتاني^(٢)، كلهم لم يذكروا فيه عن عمر بن عبد العزيز، وعزا الإمام البخاري الخطأ إلى جرير بن حازم؛ فقد قال الترمذي: سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: « هذا حديث خطأ، والصحيح عن الزهري، عن الربيع بن سبرة، عن أبيه ليس فيه عمر بن عبد العزيز، وإنما أتى هذا الخطأ من جرير بن حازم ».

ولعل سبب الخطأ أن ما ورد أن الزهري سمع الحديث من الربيع عند عمر بن عبد العزيز، كما في رواية الإمام أحمد قال: حدثنا عبد الصمد ثنا أبي ثنا إسماعيل بن أمية عن الزهري قال: تذاكرنا عند عمر بن عبد العزيز المتعة - متعة النساء -، فقال ربيع بن سبرة: سمعت أبي يقول: سمعت رسول الله ﷺ في حجة الوداع ينهى عن نكاح المتعة^(٣)، فظنه جرير من رواية الزهري عن عمر بن عبد العزيز.

ومن الأمثلة التي فيها نقص من السند، كإرسال أو وقف فيرويه أحد الرواة موصولاً أو مرفوعاً مخالفاً لغيره من الثقات، أو متفرداً بالرواية التي تبين القرائن والأدلة أنها خطأ وهم ويتحقق فيها معنى الشذوذ نذكر:

المثال الثالث:

حديث: صَلَّى بنا رسول الله ﷺ، وخلفه رجل يقرأ؛ فنهاه رجلٌ من أصحاب رسول الله ﷺ، فلمّا انصرف تنازعا، فقال: أتنهاني عن القراءة خلف رسول الله ﷺ، فتنازعا حتّى بلغ رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: « مَنْ صَلَّى خَلْفَ إِمَامٍ فَإِنَّ قِرَاءَتَهُ لَهُ قِرَاءَةٌ ».

فروى هذا الحديث كلٌّ من منصور المعتمر، وشعبة بن الحجاج، وسفيان بن سعيد الثوري، وإسرائيل بن يونس، وسفيان بن عيينة، وأبو عوانة، وأبو الأحوص، وجرير ابن عبد الحميد^(٤)، عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد بن الهاد عن جابر ابن عبد الله.

(١) أبو داود: السنن، كتاب النكاح، في نكاح المتعة (١ / ٤٧٨).

(٢) ابن عبد البر: التمهيد (١٠ / ١٠٣).

(٣) أحمد بن حنبل: المسند، دار الفكر، دط، دت (٣ / ٤٠٤).

(٤) البيهقي: السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب مَنْ قَالَ: لَا يقرأ خلف الإمام على الإطلاق (٢ / ١٦٠).

كلّهم مرسلًا وخالفهم أبو حنيفة^(١) فرواه موصولًا.

وزاد في الإسناد زيادة ليس من أصله فشذّ عن أصحاب موسى بن أبي عائشة بهذه الرواية.

* قال البيهقي: «... وأما قصّة (من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة) فرواها منصور ابن المعتمر وشعبة بن الحجّاج وسفيان بن سعيد الثوري وسفيان بن عيينة وأبو عوانة وشريك بن عبد الله النخعي وزائدة بن قدامة وأبو إسحاق الفزاري وجريير وغيرهم؛ عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن رسول الله ﷺ مرسلًا».

وأضاف « وذكر جابر في هذا الخبر خطأً فاحشاً، قال أحمد: وكذلك ذكر أبو الوليد قبله، إنّما الخبر عن عبد الله بن شداد عن النبي ﷺ، كما رواه أهل العلم وحفاظهم ومتقنوه وأهل المعرفة بالأخبار عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن النبي ﷺ مرسلًا، شعبة بن الحجّاج عالم أهل زمانه بالحديث، وسفيان الثوري إمام أهل العراق في الحديث ومتقنهم وحافظهم، ولم يكن بالعراقيين في عصرهما مثلهما في حفظ الحديث وإتقانه، وابن عيينة حافظ أهل الحرم ولم يكن بحرم الله مكة في زمانه أحفظ منه، رروا هذا الخبر وجماعة غيرهم ليس فيه ذكر جابر».

وقال: «... هكذا رواه جماعة عن أبي حنيفة موصولًا، ورواه عبد الله بن المبارك عنه مرسلًا دون ذكر جابر، وهو المحفوظ»^(٢).

* وقال الدارقطني: « وروى هذا الحديث سفيان الثوري وشعبة وإسرائيل بن يونس وشريك وأبو خالد الدالاني وأبو الأحوص وسفيان بن عيينة وجريير بن عبد الحميد وغيرهم عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد مرسلًا عن النبي ﷺ، وهو الصواب »^(٣). وحمل الخطأ لكل من أبي حنيفة والحسين بن عماره بسبب ضعفهما؛ فقال: « لم يسنده عن موسى بن أبي عائشة غير أبي حنيفة والحسن بن عماره وهما ضعيفان »^(٤).

(١) الحاكم: معرفة علوم الحديث، معرفة أسامي الحديثين (ص ١٧٧).

(٢) البيهقي: السنن الكبرى (٢ / ١٦٠).

(٣) الدارقطني: السنن، كتاب الصلاة، باب ذكر قوله: مَنْ كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة (١ / ٣٢٥).

(٤) المصدر السابق (١ / ٣٢٤).

المثال الرابع:

قال أبو داود: ثنا محمد بن إسحاق المسيبي نا عبد الله بن نافع عن الليث بن سعد عن بكر بن سودة عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: خرج رجلان في سفر فحضرت الصلاة وليس معهما ماء... الحديث ^(١).

فحكم أبو داود على الزيادة التي زادها عبد الله بن نافع ^(٢) في سند هذا الحديث ووصله، بأنها غير محفوظة؛ وأن إرسال الحديث أولى من وصله؛ فقال: « وغير ابن نافع يرويه عن الليث عن عميرة بن أبي ناجة عن بكر بن سودة عن عطاء بن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال أبو داود: « وذكُرَ أبي سعيد الخدري في هذا الحديث ليس بمحفوظ، وهو مرسل ».

ثم ساق إسناداً آخر ليدل على ما يقول: « حدثنا عبد الله بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن بكر بن سودة عن أبي عبد الله مولى إسماعيل بن عبيد عن عطاء بن يسار: أن رجلين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بمعناه » ^(٣).

• المطلب الثاني: القلب في الإسناد:

ثم قد يهم الراوي فيروي الحديث وينقلب عليه الإسناد فيغير فيه، بأن يبدل شيئاً بآخر كإبدال إسناد متن بإسناد آخر، أو يبدل راوياً براوٍ آخر، فيخطئ ويخالف غيره من الرواة الذين هم أكثر ضبطاً وحفظاً وعدداً منه، أو يتفرد بتلك الرواية الخطأ فيشذ على الجميع بها فيحكم على حديثه بالرد.

وقد بين الحافظ ابن حجر: أن المقلوب لا يخرج عن أحد أمرين: إما الشاذ أو المعلل، فقال: « كل مقلوب لا يخرج عن كونه معللاً أو شاذاً؛ لأنه إنما يظهر أمره بجمع الطرق واعتبار بعضها ببعض ومعرفة من يوافق من يخالف » ^(٤).

وقال: « فإن قيل: إذا كان الراوي ثقة فلم لا يجوز أن يكون للحديث إسنادان عند شيخه حدث بأحدهما مرة أخرى وبالأخر مرة؟

(١) أبو داود: كتاب الطهارة، باب في التيمم بمجد الماء (١ / ٨٢).

(٢) عبد الله بن نافع بن أبي نافع الصائغ القرشي المخزومي مولا هم، أبو محمد المدني، مات سنة (٢٠٦ هـ)، وثقه ابن معين، قال فيه ابن حجر: ثقة صحيح الكتاب، في حفظه لين. تقريب التهذيب (١ / ٤٥٠).

(٣) أبو داود: السنن (١ / ٨٢).

(٤) ابن حجر: النكت (٢ / ٨٧٤).

قلنا: هذا التجويز لا ننكره، لكن مبنى هذا العلم على غلبة الظن، وللحفاظ طريق معروفة في الرجوع إلى القرائن في مثل هذا، وإتّما يعول في ذلك على النقاد المطلعين منهم، ولهذا كان كثير منهم يرجعون عن الغلط إذا نبهوا عليه^(١).

ومن الأمثلة التي قلب فيها أحد الرواة في سند الحديث ما يلي:

المثال الأول:

ما ورد عن إسحاق بن عيسى الطباع قال: حدثنا جرير بن حازم عن ثابت عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني»^(٢).

فالحديث بهذا الإسناد خطأ ووهم، شدّ فيه جرير بن حازم فانقلب عليه السند، فتفرد عن مَنْ هُمْ أحفظ منه وأكثر عددًا في رواية الحديث من أصحاب ثابت.

وقد روي الحديث من عدة طرق المدار فيها على يحيى بن أبي كثير^(٣)، فتبيّن أن هذا الإسناد الذي أورده جرير بن حازم خطأ منه وهو من الثقات، قال فيه الإمام الذهبي: «الإمام، الحافظ، الثقة»^(٤).

* وقال فيه ابن حجر: «ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه»^(٥).

* قال البخاري: «... وجرير بن حازم ربّما يهّم في الشيء وهو صدوق... وهم جرير بن حازم في حديث ثابت عن أنس عن النبي ﷺ قال: «إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني».

قال محمد: ويروى عن حماد بن زيد قال: كنّا عند ثابت البناني فحدث حجاج الصّوّاف عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «إذا أقيمت الصلاة فلا

(١) ابن حجر: النكت (٢ / ٨٧٥).

(٢) العقيلي: الضعفاء، تحقيق: عبد المعطي قلعي، دار الكتب العلمية، بيروت (ط ١)، (١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م)، (١ / ١٩٨).

(٣) البخاري: الصحيح، كتاب الأذان، باب متى يقوم الناس إذا رأوا الإمام عند الإقامة (١ / ١٥٦).

- مسلم: الصحيح، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب متى يقوم الناس للصلاة (١ / ٤٢٢).

(٤) الذهبي: سير أعلام النبلاء (٧ / ٩٨).

(٥) ابن حجر: تقريب التهذيب (١ / ١٥٨)، وقال: وهو ابن زيد بن عبد الله الأزدي ثم العتكي، وقيل: الجهمي، أبو النضر البصري، مات سنة (١٧٠هـ).

تقوموا حتى تروني» فوهم جرير، فظن أن ثابتاً حدثهم عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ ^(١).

* وقال الترمذي في موضع آخر بعد هذا الحديث: «وفي الباب عن أنس وحديث أنس غير محفوظ» ^(٢).

* ومما زاد الأمر تأكيداً وبيانا ما نقله العقيلي عن إسحاق بن عيسى الطباع قال: حدث حماد بن زيد بحديث جرير بن حازم، عن ثابت عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني»، فأنكره. وقال: إنما سمعته من حجاج الصواف عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه في مجلس ثابت، وظن أنه سمعه من ثابت ^(٣).

وبه يتبين شذوذ رواية جرير هذه ومخالفتها لما رواه غيره عن يحيى بن أبي كثير.

المثال الثاني:

روى ابن حبان في صحيحه: عن مصعب بن المقدام عن سفيان الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يمسه الرجل ذكره بيمينه» ^(٤).

فقد أخطأ فيه مصعب بن المقدام ^(٥) في سند هذا الحديث فانقلب عليه، وإنما هو عن سفيان الثوري عن معمر بن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي ﷺ.

* قال أبو حاتم وأبو زرعة: «هذا خطأ إنما هو الثوري عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي ﷺ والوهم من مصعب بن المقدام» ^(٦).

(١) الترمذي: السنن، كتاب الجمعة، باب ما جاء في الكلام بعد نزول الإمام من المنبر (١٥ / ٢).

(٢) الترمذي: السنن، أبواب السفر، باب كراهية أن ينتظر الناس الإمام وهم قيام عند افتتاح الصلاة (٥٢ / ٢).

(٣) العقيلي: الضعفاء (١٩٨ / ١).

(٤) ابن حبان: كتاب الطهارة، باب الاستطابة (٣٥١ / ٢).

- ابن الأعرابي: المعجم، تحقيق: عبد المحسن الحسيني، دار ابن الجوزي، السعودية (١٦)، (١٤١٨هـ / ١٩٩٧م)، (٦١٣ / ٢).

(٥) مصعب بن المقدام الخثعمي مولاهم، أبو عبد الله الكوفي، توفي (٢٠٣هـ)، قال فيه ابن حجر: صدوق له أوهام، قال أبو داود: لا بأس به، قال ابن أبي حاتم: هو صالح الحديث. تهذيب التهذيب (١٥٠ / ١٠)، ميزان الاعتدال (٤ / ١٢٢)، لسان الميزان (٣ / ٣٠٨)، الجرح والتعديل (٨ / ٣٠٨).

(٦) ابن أبي حاتم: العلل (١ / ٤٤١).

فقد رواه كل من سفيان بن عيينة^(١)، وهشام الدستوائي^(٢)، وأيوب السخيتاني^(٣)، وأبان بن يزيد^(٤)، والأوزاعي^(٥)، والحجاج بن أبي عثمان الصواف^(٦)،... وغيرهم عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي ﷺ. ولم يرد ذكر لهذا الحديث بإسناد عن أبي الزبير عن جابر إلا من طريق مصعب مما دلّ على أنه أخطأ فيه.

• الْمُطَلَبُ الثَّالِثُ: التَّصْحِيفُ فِي الْإِسْنَادِ:

إنَّ التَّصْحِيفَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي قَدْ تَطَرَّأَ عَلَى حَدِيثِ الرَّاويِ فَتَنْتَرَعُ مِنْهُ الصَّحَّةُ، فَيَكُونُ مُخَالَفًا لِمَا رَوَاهُ غَيْرُهُ، وَيَقَعُ هَذَا فِي الْإِسْنَادِ، كَمَا يَقَعُ فِي الْمَتْنِ، فَيُؤَدِّي بِالْحَدِيثِ إِلَى الْخَطَأِ فَيَحْكُمُ عَلَيْهِ النَّقَادُ بِأَنَّهُ وَهْمٌ وَخَطَأٌ مِنْ رَاوِيهِ، تَصَحَّفَ عَلَيْهِ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ رِوَاةِ الْإِسْنَادِ، فَيَكُونُ بِذَلِكَ شَاذًا عَنْ رِوَايَةِ الْأَكْثَرِ وَالْأَحْفَظِ، فَإِنْ كَثُرَ هَذَا الْأَمْرُ فِي حَدِيثِ الرَّاويِ دَلَّ عَلَى ضَعْفِهِ وَخُطْأِ حَدِيثِهِ مِنْ دَرَجَاتِ الْقَبُولِ إِلَى دَرَكَاتِ الضَّعْفِ^(٧).

والتَّصْحِيفُ: هُوَ «تَحْوِيلُ الْكَلِمَةِ مِنَ الْهَيْئَةِ الْمَتَعَارِفَةِ إِلَى غَيْرِهَا»^(٨)، فَالْإِمَامُ السَّخَاوِيُّ عَرَّفَ تَصْحِيفَ الْمَتْنِ، وَيُمْكِنُ سَحْبُ كَلَامِهِ عَلَى تَصْحِيفِ الْإِسْنَادِ بِأَنَّهُ يَحُولُ الْمَصْحُوفُ اسْمُ الرَّاويِ إِلَى اسْمِ آخَرَ أَعْرَفَ مِنْهُ، وَيَعْرِفُ بِالْجَمْعِ بَيْنَ طَرُقِ الْحَدِيثِ وَمُقَارَنَةِ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ، فَيُمِيزُ النَّاقِدُ السَّنَدَ الصَّحِيحَ مِنَ السَّنَدِ السَّقِيمِ بَعْلَةَ التَّصْحِيفِ فِيهِ، قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «هَذَا مِنْ جَلِيلٍ إِنَّمَا يَنْهَضُ بِأَعْبَائِهِ الْحَذَّاقُ مِنَ الْحِفَاطِ»^(٩).

ولكثرة وقوعه في أسماء الرجال عمد المحدثون إلى بيان المؤتلف والمختلف من هذه الأسماء، فُيْرَدُ كُلُّ اسْمٍ إِلَى سَنَدِهِ الصَّحِيحِ حَتَّى لَا يَشْتَبِهَ بِغَيْرِهِ فَيُخْلَطَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ فِي

(١) الترمذي: السنن، كتاب الطهارة، باب ما جاء في كراهة الاستنجاء باليمين (١ / ١٢).

(٢) البخاري: الصحيح، كتاب الوضوء، باب التَّهْيِ عَنْ الْأَسْتَنْجَاءِ بِالْيَمِينِ (١ / ٤٧).

(٣) مسلم: الصحيح، كتاب الطهارة، باب التَّهْيِ عَنْ الْأَسْتَنْجَاءِ بِالْيَمِينِ (١ / ٢٢٥).

(٤) أبو داود: السنن: كتاب الطهارة، باب كراهية مسِّ الذَّكَرِ بِالْيَمِينِ فِي الْأَسْتَبْرَاءِ (١ / ٧).

(٥) ابن ماجه: السنن، كتاب الطهارة وسننها، باب كراهية مسِّ الذَّكَرِ بِالْيَمِينِ وَالْأَسْتَنْجَاءِ بِالْيَمِينِ، تحقيق: محمَّد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، دط، دت (١ / ١١٣).

(٦) أحمد بن حنبل: المسند (٥ / ٣١١).

(٧) للمزيد ينظر: أسطيري جمال: التصحيف وأثره في الحديث والفقه، دار طيبة، الرياض (ط ٢) (١٤١٨هـ / ١٩٩٧م)، (ص ٤٥) وما بعدها.

(٨) السَّخَاوِيُّ: فَتَحُ الْمَغِيثِ (٣ / ٧٢).

(٩) ابن الصَّلَاحِ: الْمَقْدِمَةُ (ص ١٦٤).

الحكم على روايته، قال علي بن المديني: «أشدّ التصحيف ما يقع في الأسماء»^(١).

والسبب في وقوع التصحيف في أسماء الإسناد: أن الراوي قد يروي من صحيفته فيشكل عليه معرفة الاسم معرفةً صحيحةً؛ فيصحفه فيخطئ فيه، ولا يسلم منه حتى حذاق الحفاظ من النقاد.

* قال الإمام أحمد متعجباً ممن لا يقع فيه: «ومن يعرى من الخطأ والتصحيف ... ١٩»^(٢).

ثم بين ابن الصلاح سبيل عدم الوقوع فيه: «... وأما التصحيف: فسيبيل السلامة منه الأخذ من أفواه أهل العلم والضبط، فإنَّ مَنْ حُرِّمَ ذلك، وكان أخذه وتعلُّمُهُ من بطون الكتب، كان من شأنه التحريف، ولم يُقْلَبْ من التبديل والتصحيف، واللَّه أعلم»^(٣).

* وقال ابن كثير: «وأما التصحيف، فدواؤه أن يتلقاه من أفواه المشايخ الضابطين. واللَّه الموفق»^(٤).

ومن الأمثلة التي أخطأ فيها بعض الرواة فصَحَّفُوا في الإسناد ممَّا

جعله غير معروف، فأدَّى ذلك إلى الشذوذ في القول، نذكر ما يلي:

المثال الأول:

روى مالك بن أنس عن ابن شهاب الزهري عن علي بن حسين عن عمر بن عثمان

ابن عفان عن أسامة بن زيد أن رسول الله ﷺ قال: «لا يرث المسلم الكافر»^(٥).

صحَّف الإمام مالك في سند الحديث فقال: «عمر بن عثمان»، وخالف غيره الذين

رووه عن «عمرو بن عثمان» -هم: ابن جريج^(٦)، ومحمد بن أبي حفصة^(٧)، وسفيان

ابن عيينة^(٨)، ويونس بن يزيد^(٩).....

(١) السخاوي: فتح المغيث (٣ / ١٨٢).

(٢) المصدر السابق (٣ / ٧٣).

(٣) ابن الصلاح: المقدمة (ص ١٢٦).

(٤) ابن كثير: اختصار علوم الحديث (٤٠٧ /).

(٥) مالك بن أنس: الموطأ، كتاب الفرائض، باب ميراث أهل الملل (٢ / ٥٤٠).

(٦) البخاري: الصحيح، كتاب الفرائض، باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (٨ / ١١).

(٧) البخاري: الصحيح، كتاب المغازي، باب أين ركز النبي ﷺ الرأية يوم الفتح (٥ / ٩٣).

(٨) أبو داود: السنن، كتاب الفرائض، باب هل يرث المسلم الكافر (٢ / ١١٣).

(٩) ابن ماجه: السنن، كتاب الفرائض، باب ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك (٢ / ٩١٢).

وهشيم بن بشير^(١)، ومعمر^(٢)، والأوزاعي^(٣)، وعبد الله بن بُديل بن ورقاء الخزاعي، وعقيل بن خالد، ويزيد بن عبد الله بن الهاد، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وسفيان ابن حسين، وصالح بن كيسان^(٤).

فكل هؤلاء خالفوا الإمام مالك فقالوا عن « عمرو بن عثمان »، فهذا يدل على أن مالكاً صحّف الاسم فشدّ بذلك عن جماعة الثقات.

فرواية مالك تعتبر معلولة بهذا الإسناد الذي فيه عُمر بن عثمان؛ لأنّه مجهول لا يُعرف.

* قال الترمذي: « ولا يعرف عمر بن عثمان »^(٥).

وليس مراد الترمذي أنه مجهول، إنما غير معروف بهذا الإسناد، فعمر بن عثمان هو: أخو عمرو بن عثمان، قال ابن عبد البر: « أما أهل النسب فلا يختلفون أن لعثمان ابن عفان ابناً يسمى عمر، وله أيضاً ابن يسمى عمراً؛ وله أيضاً أبان والوليد وسعيد وكلهم بنو عثمان بن عفان »^(٦).

* وقال الإمام الشافعي: « صحّف مالك في عُمر بن عثمان وإنما هو عمرو بن عثمان »^(٧).

* وقال الترمذي: « وفي الباب عن جابر وعبد الله بن عمرو. وهذا حديث حسن صحيح هكذا رواه معمر وغير واحد عن الزهري نحو هذا. وروى مالك عن الزهري عن علي بن حسين عن عمر بن عثمان عن أسامة بن زيد عن النبي ﷺ نحوه، وحديث مالك وهم، وهم فيه مالك وقد رواه بعضهم عن مالك، فقال: عن عمرو بن عثمان، وأكثر أصحاب مالك قالوا: عن مالك عن عمر بن عثمان، وعمرو بن عثمان بن عفان هو مشهور من ولد عثمان

(١) الترمذي: السنن، كتاب الفرائض، باب ما جاء في إبطال الميراث بين المسلم والكافر (٣ / ٢٨٦).

(٢) الدارمي: السنن، كتاب الفرائض، باب في ميراث أهل الشرك وأهل الإسلام (٢ / ٣٧٠).

(٣) عبد الرزاق: المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، منشورات المجلس العلمي، بيروت، دط، دت (٢ / ١٤).

(٤) الطبراني: المعجم الكبير، مسند أسامة بن زيد (١ / ١٦٣).

(٥) الترمذي: السنن (٣ / ٢٨٦).

(٦) ابن عبد البر: التمهيد (٩ / ١٦٠).

(٧) الحاكم: المعركة (ص ١٥٠).

ولا يعرف عمر بن عثمان»^(١).

* وقال الإمام النسائي: « والصواب من حديث مالك عمرو بن عثمان، ولا نعلم أن أحداً من أصحاب الزهري تابعه على ذلك، وقد قيل له: فتثبت منه، قال: هذه داره »^(٢). وبهذا يتبين مخالفة رواية الإمام مالك المصحفة للأكثرين.

المثال الثاني:

حديث شعبة، عن العوام بن مَرَجَم (بالراء والجيم)، عن أبي عثمان النهدي، عن عثمان بن عفان، قال: قال رسول الله ﷺ: « لتؤدَّن الحقوق إلى أهلها حتى يُقْتَصَّ للشاة الجماء »^(٣) من الشاة القرناء نَطَحَتْهَا الحديث^(٤).

ففي هذا الإسناد صحف الإمام يحيى بن معين في اسم العوام بن مَرَجَم فقال: « ابن مزاحم » (بالزاي والحاء)، وقد ذكر الإمام الدارقطني حكاية ذلك فقال: « حدثنا أبو علي بن الصَّوَّاف، قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل إجازةً، حدثني أبي، ثنا أبو قطن، عن شعبة عن العوام بن مَرَجَم. فقال له يحيى بن معين: إنما هو ابن مزاحم، فقال أبو قطن: عليه وعليه، أو قال: ثيابه فيءُ المساكين إن لم يكن ابن مَرَجَم. فقال يحيى: حدثنا به وكيع وقال: ابن مزاحم، فقلت أنا - يعني أحمد - : حدثنا به وكيع فقال: ابن مَرَجَم، فسكت يحيى.

فقال أبي: حدثنا يحيى عن شعبة عن العوام بن مَرَجَم، وهو الصَّوَاب »^(٥).

* وذكر الإمام البخاري في التاريخ الكبير « عوام بن مَرَجَم القيسي عن خالد بن سيحان، روى عنه شعبة ويزيد بن هارون حديثه في البصريين، وقال بعضهم: مزاحم ولا يصح »^(٦). فتعتبر رواية الإمام يحيى بن معين - رغم إمامته ووثاقته - رواية شاذة مخالفة لغيره

(١) الترمذي: السنن (٣ / ٢٨٦).

(٢) النسائي: السنن الكبرى، كتاب الفرائض، مواريث المجوس (٦ / ١٢٣).

(٣) التي لا قرن لها، ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث (١ / ١٩٩)، عصفاء جلحاء، لا قرن لها. الزنجشري: الفائق في غريب الحديث (١ / ٢٠١).

(٤) ابن حبان: الصحيح، كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة، ذكر الإخبار عن وصف أداء الحقوق إلى أهلها في القيامة (٩ / ٢٢٨).

(٥) الدارقطني: العلل (٣ / ٦٤).

(٦) البخاري: التاريخ الكبير (٧ / ٦٧).

من الحفاظ في إيراد اسم العوام بن مراحم، فلا يمكن اعتبار أن الرواية وردت براوين ابن مزاحم وابن مراحم، وفي ترجمة ابن مراحم قال الإمام يحيى بن معين: ثقة لم أسمع أحداً يحدث عنه إلا شعبة^(١).

• المطلب الرابع: الإدراج في الإسناد:

عندما يضيف الراوي إلى الإسناد إضافة موهماً أنها منه، فإن تلك الإضافة إذا كانت مخالفة لسائر طرق ذلك الإسناد، فإنها تعتبر زيادة مدرجة في السند ليست منه، فتعتبر زيادة شاذة، خاصة مع درجة وثاقة راويها وحفظه إذا وهم؛ لأن ذلك الوهم يقع للحفاظ الكبار، ومن دونهم في الحفاظ والضبط.

فإذا عُرف الإدراج في السند بأنه: « ما ذكر ضمن سند الحديث متصلاً به من غير فصل وليس منه »^(٢)، وأن الزيادة في الإسناد المتصل هي: زيادة راوٍ في إسناد حديث متصل وهماً منه وغلطاً.

ويمكن أن يعرف الإدراج بأن يُذكر المدرج في الروايات الأخرى الصحيحة، مفصلاً عن أصل الحديث، أو لا يذكر فيها أصلاً، أو تضمّ الرواية الصحيحة ما يدلّ على أن الراوي لم يسمع المدرج من شيخه، أو يستحيل صدور ذلك المدرج من النبي ﷺ، أو نحو ذلك من القرائن التي تؤكد بأن ذلك مدرج في الحديث، فإذا أدرج الراوي فيما يرويه عن شيخه ما ليس منه، وجعله طرفاً من حديثه، فإنه أصبح بتصرفه هذا مخالفاً الواقع الحديثي، أو متفرداً بما ليس له أصل في الواقع^(٣).

ومن أمثلة الشذوذ الذي يطرأ على الحديث بسبب الإدراج في السند ما يلي:

المثال الأول:

أخرج أبو داود: حدثنا سليمان بن داود المهري، أخبرنا ابن وهب، أخبرني جرير

(١) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ترجمة عوام بن مراحم القيسي (٧ / ٢٢).

- ابن حجر: تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، دار الكتاب العربي، بيروت، دط، (ص ٣٢٢).

(٢) نور الدين عتر: منهج النقد في علوم الحديث (ص ٤٣٩). فعرف الإدراج: ما ذكر في ضمن الحديث متصلاً به من فصل وليس منه، وعرفه الدكتور عبد الحميد قوفي وشرف القضاة بأنه: « ما أُذْخِلَ في الحديث وليس منه، موهماً أنه منه ». المدرج وعلاقته بمباحث المصطلح الأخرى: أبحاث اليرموك، العدد الثاني، (٢٠٠٣)، (١٩ / ٦٠٩).

(٣) حزمة الملياري: علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد (ص ١٥٢).

ابن حازم وسمي آخر، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة والحارث الأعور، عن علي عليه السلام عن النبي ﷺ ببعض أول هذا الحديث قال: « فإذا كانت لك مائتا درهم، وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم، وليس عليك شيء - يعني - في الذهب حتى يكون لك عشرون ديناراً، فإذا كان لك عشرون ديناراً وحال عليها الحول، ففيها نصف دينار فما زاد فبحساب ذلك »^(١).

ففي هذا المثال أدرج جرير بن حازم في الإسناد ما ليس منه، إذ إن عاصم بن ضمرة روى هذا الحديث موقوفاً على علي عليه السلام، ورفع الحديث من رواية عاصم خطأً ووهماً وشدوذاً عن ما رواه غيره، إذ إن الرواية المرفوعة لهذا المتن هي رواية الحارث الأعور، فرواية جرير ابن حازم للمتن بإسناد واحد خطأ؛ لأنه جمع بين من رفع الحديث ووقفه في سياق واحد مع عدم بيان الاختلاف بين الإسنادين، فالتأظر على عجل إلى ظاهر الإسناد يتبين له أن كليهما روى متن الحديث مرفوعاً عن علي عليه السلام.

أما الأئمة الحفاظ النقاد ببصيرتهم يدركون أن هذا خطأ؛ لأن سبيل معرفة ذلك الحفاظ والمعرفة والفهم لا غير.

* قال أبو داود: ورواه شعبة، وسفيان، وغيرهما عن أبي إسحاق عن عاصم عن علي عليه السلام، ولم يرفعه^(٢)، وأخرجه ابن حزم في المحلى عن معمر عن أبي إسحاق عن عاصم موقوفاً على علي عليه السلام^(٣).

* وقال ابن حزم: « هذا حديث رواه وهب عن جرير بن حازم عن أبي إسحاق عن عاصم، والحارث عن علي، فقرن أبو إسحاق فيه بين عاصم، والحارث، والحارث كذاب، وكثير من الشيوخ يجوز عليه مثل هذا، وهو أن الحارث أسنده، وعاصم لم يسنده، فجمعهما جرير، وأدخل حديث أحدهما في الآخر، وكل ثقة رواه موقوفاً، فلو أن جريراً أسنده عن عاصم، ويين ذلك أخذنا به »^(٤).

(١) أبو داود: السنن، كتاب الزكاة، باب في زكاة السائمة (١ / ٣٦٢).

(٢) الزيلعي: نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية، كتاب الزكاة (٢ / ٣٢٨).

(٣) ابن حزم: المحلى (٦ / ٦١).

(٤) المصدر السابق (٦ / ٧٠). عبد الحق الإشيلي: الأحكام الوسطى، تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، دط (١٤١٦هـ / ١٩٩٥م).

* وقال الحافظ: إنه قد اختلف في رفع الحديث^(١).

* وقال ابن حزم: «هو عن الحارث عن علي عليه السلام مرفوع، وعن عاصم بن ضمرة عن علي عليه السلام موقوف، كذا رواه شعبة وسفيان ومعر عن أبي إسحاق عن عاصم موقوفًا قال: وكذا كل ثقة رواه عن عاصم»^(٢).

فتبين أن جريراً^(٣)، قد وهم في جعل الحديث مرفوعاً من رواية عاصم، فأدرجها مع رواية الحارث، فشدّ عن شعبة وسفيان.

المثال الثاني:

حديث عثمان بن عمر عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عبد الرحمن السلمي، وعبد الله بن حلام عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من بيت سودة رضي الله عنها، فإذا امرأة على الطريق قد تشوّفت^(٤)، ترجو أن يتزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم... الحديث، وفي هذا الحديث: «إذا رأى أحدكم امرأة تعجبه فليات أهله، فإن معها مثل الذي معها»^(٥).

* وسئل الدارقطني عن حديث عبد الله بن حلام عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا رأى أحدكم امرأة أعجبه فليات أهله فإن الذي معها مثل الذي معها»، فقال: «يروي أبو إسحاق السبيعي، واختلف عنه فرواه الثوري فرفعه قبيصة ومعاوية بن هشام عن الثوري، ووقفه أبو نعيم وأبو حذيفة، ورواه إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد الله بن حبيب - وهو أبو عبد الرحمن السلمي - عن ابن مسعود فرفعه عنه، ورواه معاوية بن هشام عن الثوري عن أبي إسحاق عن أبي عبد الرحمن مرسلًا، والموقوف عن الثوري أصح، وقيل: عن موسى بن عقبة عن أبي إسحاق عن أبي عبد الرحمن السلمي عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا»^(٦).

* قال الحافظ ابن حجر: «فظاهر هذا السياق يؤهم أن أبا إسحاق رواه عن أبي عبد الرحمن وعبد الله بن حلام جميعاً عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وليس كذلك، وإنما رواه أبو إسحاق عن أبي عبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا، وعن أبي إسحاق عن

(١) ابن حجر: بلوغ المرام من أدلة الأحكام، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار النهضة، مصر، دط، دت (ص ١٢١).

(٢) ابن حجر: التلخيص الحبير، كتاب الزكاة، باب زكاة الذهب والفضة (٢ / ١٨٤).

(٣) جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي: سبقت ترجمته (ص ١٢٢).

(٤) أي: طمّحت وتشرّفت. النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة شوف (٢ / ٣٦١).

- السيوطي: الدر النثير تلخيص نهاية ابن الأثير، المطبعة الخيرية، مصر (١٣١٨هـ)، (٢ / ٣٦١).

(٥) ابن حجر: النكت (٢ / ٨٣٣).

(٦) الدارقطني: العلل (٥ / ١٩٦).

عبد الله بن حلام عن ابن مسعود رضي الله عنه متصلاً، بيّنه عبيد الله بن موسى وقُبيصة ومعاوية ابن هشام عن الثوري متصلاً^(١).

فُعُرف من هذا أنّ حديث إسرائيل^(٢)، حديث شاذّ لمخالفته بالإدراج، حينما جعل الإسناد المرسل متصلاً، بحيث جمَعَ بين رواية أبي عبد الرحمن المرسل مع رواية عبد الله بن حلام المتصلة، مُوهِمًا أنّ الرواية الأولى متصلة أيضًا، فشذّ بهذه الرواية عن رواية سفيان الثوري.



(١) ابن حجر: النكت (٢ / ٨٣٣).

(٢) إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني، أبو يوسف الكوفي، وعدّه أبو حاتم من أتقن أصحاب أبي إسحاق، مات سنة (١٦٠ هـ). السير (٧ / ٣٥٥). ثقات العجلي، ترتيب الهيثمي والسبكي، مكتبة الدار، المدينة المنورة (ط ١)، (١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م)، (١ / ٢٢٢).

المبحث الثاني

الشذوذ في المتن

• المطلب الأول: الزيادة في المتن:

كما مرّ في المطلب السابق عند الحديث عن الزيادة في الإسناد، وأنّ الحديث قد يشذّ بها، فالكلام نفسه ينطبق على الزيادة من الراوي في متن الحديث الذي يخالف راويه بتلك الزيادة أو النقص، أو يتفرد بزيادة أو نقص.

والسبيل إلى معرفة تلك المخالفة في المتن هي الجمع بين الطرق المتعددة للحديث؛ حتّى تُعلم الزيادة أو النقص.

فالمقصود بالزيادة في المتن هي: تلك التي يزيدها الراوي ويكون حكمها الردّ، كزيادة جملة أو كلمة ثبت أنّها مخالفة لما رواه غيره، وليست من قبيل زيادة الثقة المقبولة، «أما إن كانت الزيادة لا منافاة فيها بحيث تكون كالحديث المستقل فلا، اللهم إن وضع بالدلائل القوية أنّ تلك الزيادة مدرجة في المتن من كلام بعض رواه، فما كان من هذا القسم فهو مؤثّر»^(١).

فإذا دلّت القرائن مجتمعة على أنّ الزيادة أو النقص اللذين صدرا عن ذلك الراوي، يخالفان ما هو معروف عن ذلك الشيخ، حكم عليهما بأنّهما من قبيل الشاذّ المردود، وأنّ الراوي قد أخطأ بتلك الإضافة في المتن أو النقص منه متوهماً أنّها من صلب متن الحديث، فهذا الذي يسمّيه المحدثون «غير المحفوظ» أو «الوهم» أو «الخطأ».

فكل هذه الألفاظ إنما هي دلالات على مرجوحية أحد المتّنين على الآخر.

ومن الأمثلة الدالة على الزيادة في متن الحديث

وحكم عليها بأنّها غير مقبولة؛ نذكر ما يلي:

المثال الأول:

حديث زائدة عن عاصم بن كليب عن أبيه أنّ وائل بن حجر الحضرمي أخبره قال: قلت: لأنظرنّ إلى رسول الله ﷺ كيف يصلي. قال: فنظرت إليه قام فكبر ورفع يديه حتّى

(١) ابن حجر: مقدمة الفتح (ص ٥٠٧).

حاذتا أذنيه، ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد، ثم قال: لما أراد أن يركع رفع يديه مثلها ووضع يديه على ركبتيه، ثم رفع رأسه فرفع يديه مثلها ثم سجد فجعل كفيه بحذاء أذنيه، ثم قعد فافترش رجله اليسرى فوضع كفه اليسرى على فخذه وركبته اليسرى، وجعل حدّ مرفقه الأيمن على فخذه اليمنى، ثم قبض بين أصابعه فحلق حلقة ثم رفع إصبعه فرأيت أنه يحركها يدعو بها، ثم جئت بعد ذلك في زمان فيه برد فرأيت الناس عليهم الثياب تحرك أيديهم من تحت الثياب من البرد^(١).

ففي هذا الحديث خالف زائدة بن قدامة أبو الصلت غيره من الحفاظ في زيادة « يحركها »، فقد رواه كل من: سفيان الثوري^(٢)، وسفيان بن عيينة^(٣)، وشعبة بن الحجاج^(٤)، وزهير ابن معاوية، وقيس بن الربيع^(٥)، وبشر بن المفضل^(٦)، وأبو الأحوص سلام بن سليم^(٧)، وعبد الله بن إدريس^(٨)، وخالد بن عبد الله الواسطي^(٩)، والوضاح أبو عوانة^(١٠).

فكل هؤلاء ذكروا الحديث بغير الزيادة التي زادها زائدة بن قدامة بقوله: « يحركها ».

* قال ابن خزيمة: « ليس في شيء من الأخبار « يحركها » إلا في هذا الخبر زائدة

ذكره^(١١).

(١) أحمد بن حنبل: المسند (٤ / ٣١٨). النسائي: السنن، كتاب الافتتاح، باب موضع اليمين من الشمال في الصلاة (٢ / ١٢٥).

(٢) أحمد: المسند (٤ / ٣١٨).

(٣) الطبراني: المعجم الكبير، كُتِبَ بن شهاب أبو عاصم الجرمي عن وائل بن حجر (٢٢ / ٣٣).

(٤) أحمد بن حنبل: المسند (٤ / ٣١٩).

(٥) الطبراني: المعجم الكبير، كليب بن شهاب أبو عاصم الجرمي عن وائل بن حجر (٢٢ / ٣٣).

(٦) أبو داود: السنن، كتاب الصلاة، باب رفع اليدين في الصلاة (١ / ١٦٧).

(٧) الخطيب البغدادي: الفصل للوصل المدرج في النقل، تحقيق: محمد بن مطر الزهراني، دار الهجرة، السعودية (ط ١)، (١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م)، (١ / ٤٣١).

(٨) ابن خزيمة: الصحيح، كتاب الصلاة، باب التحليق بالوسطى والإيهام عند الإشارة بالسبابة في التشهد (١ / ٣٥٣).

(٩) الطحاوي: شرح معاني الآثار، كتاب الصلاة، باب صفة الجلوس في الصلاة، تحقيق: محمد زهري النجار، محمد جاد الحق، عالم الكتب (ط ١)، (١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م)، (١ / ٢٥٩).

(١٠) الخطيب: الفصل (١ / ٤٢٩).

(١١) ابن خزيمة: الصحيح، كتاب الصلاة، باب صفة وضع اليدين على الركبتين في التشهد وتحريك السبابة عند الإشارة بها (١ / ٣٥٤).

* وقال الخطيب: «... وروى سفيان الثوري و.... روى الحديث كلهم وهم أحد عشر رجلاً عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل؛ ولم يذكر أحد منهم قصة تحريك الأيدي تحت الثياب»^(١).

فزائدة رغم وثاقته^(٢)، فقد خالف الأجلة الأثبات الحفاظ في روايتهم عن عاصم ابن كليب، فتبين شذوذ زيادته التي زادها.

المثال الثاني:

أخرج الإمام البيهقي في السنن الكبرى حديثاً من طريق أبي عبد الله الحافظ وأبي نصر أحمد بن علي بن أحمد الفامي قالاً: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا محمد بن عوف ثنا علي بن عياش ثنا شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: « مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِحَقِّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ وَابْعَثْهُ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ الَّذِي وَعَدْتَهُ، إِنَّكَ لَا تَخْلِفُ الْمِعَادَ حَلَّتْ لَهُ شِفَاعَتِي »^(٣). ونسبه إلى الإمام البخاري عن علي بن عياش^(٤).

لكن هذه الرواية مخالفة لما رواه غير محمد بن عوف عن علي بن عياش لورود زيادة: « إِنَّكَ لَا تَخْلِفُ الْمِعَادَ ».

* قال ابن حجر: « زاد في رواية البيهقي: إِنَّكَ لَا تَخْلِفُ الْمِعَادَ »^(٥).

لكن قد رواه كل من: علي بن المديني كما في مستخرج الإسماعيلي، والإمام أحمد

(١) الخطيب: الفصل (١ / ٤٢٩).

(٢) زائدة بن قدامة الثقفي، أبو الصلت الكوفي، ثقة صاحب سنة، توفي (١٦٠ هـ). البخاري: التاريخ الكبير، (مج ٣)، (١ ق)، (٢ / ٤٣٢).

- يوسف بن حسن بن عبد الهادي: بحر الدم، تحقيق: وصي الله بن عباس، دار الراية، الرياض (١ ط)، (١٤٠٩ هـ / ١٩٩٨ م)، (ص ١٥٥).

(٣) البيهقي: السنن الكبرى، كتاب الصلاة، جماع أبواب الإقامة والأذان (١ / ٤١٠).

(٤) قال الألباني عن هذه الزيادة: « وهي شاذة؛ لأنها لم ترد في جميع طرق الحديث عن علي بن عياش، اللهم إلا في رواية الكشميهني لصحيح البخاري خلافاً لغيره، فهي شاذة أيضاً لمخالفتها لروايات الآخرين للصحيح، وكأنه لذلك لم يلتفت إليها الحافظ فلم يذكرها في « الفتح » على طريقته في جمع الزيادات من طرق الحديث ». الإرواء (١ / ٢٦١).

(٥) ذكر ذلك الحافظ في الفتح، كتاب الأذان، الدعاء عند النداء (١ / ١٢٤).

ابن حنبل عنه^(١)، وعبد الرحمن بن عمرو الدمشقي (أبي زرعة)^(٢)، ومحمد بن يحيى، والعبّاس بن الوليد الدمشقي، ومحمد بن أبي الحسين^(٣)، والإمام البخاري^(٤)، وعمرو ابن منصور^(٥)، ومحمد بن سهل بن عسكر البغدادي، وإبراهيم بن يعقوب^(٦)، وموسى ابن سهل الرملي^(٧).

فكل هؤلاء الأحد عشر رَوَوْه عن عَلِي بن عِيَّاش، دون زيادة: « إِنَّكَ لَا تَخْلَف الميعاد »، التي زادها محمد بن عوف^(٨)، فتبيّن بذلك شذوذ زيادته لمخالفته الأفاذ كابن المديني والإمام أحمد والإمام البخاري وغيرهم من الحفاظ.

المثال الثالث:

في حديث البخاري عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيّب وأبي سلمة ابن عبد الرحمن أنّهما أخبراه عن أبي هريرة أَنَّ النَّبِي ﷺ قال: « إِذَا آمَنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ ».

* وقال ابن شهاب: وكان رسول الله ﷺ يقول: « آمين »^(٩).

* قال ابن حجر في شرح الحديث:

« فائدة: وقع في أمالي الجُرْجَانِي عن أبي العبّاس الأصمّ عن بَحْرِ بن نصر عن ابن وهب عن يونس في آخر هذا الحديث: « وما تأخر »، وهي زيادة شاذّة، فقد رواه ابن الجارود في

(١) الإمام أحمد: المسند (٣ / ٣٥٤).

(٢) الطحاوي: شرح معاني الآثار، كتاب الصلاة، باب ما يستحبّ للرّجل أن يقول إذا سمع الأذان (١ / ١٤٦).

(٣) ابن ماجه: السنن، كتاب الأذان والسنة فيه، باب ما يقال إذا أذّن المؤذّن (١ / ٢٣٩).

(٤) البخاري: الصحيح، كتاب الأذان، الدعاء عند الأذان (١ / ١٥٢).

- البخاري: خلق أفعال العباد، باب أفعال العباد، شركة الشهاب، الجزائر، دط، (ص ٥٠).

(٥) التّسائي: السنن بشرح السيوطي، كتاب الأذان، الدعاء عند الأذان، المطبعة المصرية، الأزهر، دط، (٢ / ٢٧).

(٦) الترمذي: السنن، كتاب الصلاة، باب ما يقول الرّجل إذا أذّن المؤذّن من الدعاء (١ / ١٣٦).

(٧) ابن خزيمة: الصحيح، كتاب الصلاة، باب صفة الدعاء عند مسألة الله (١ / ٢٢٠).

(٨) محمد بن عوف بن سفيان الطائي، أبو جعفر ويقال: أبو عبد الله، الحمصي الحافظ، ثقة حافظ، مات (٢٧٣هـ)، ابن حبان: الثّقات (٩ / ١٤٣).

- الذهبي: تذكرة الحفاظ (٢ / ٥٨١). لسان الميزان (٥ / ٣٢٩).

(٩) البخاري: الصحيح، كتاب الأذان، باب جهر الإمام بالتأمين (١ / ١٩٠).

المنتقى^(١)، عن بحر بن نصر بدونها، وكذا رواه مسلم عن حرملة^(٢)، وابن خزيمة^(٣) عن يونس بن عبد الأعلى كلاهما عن ابن وهب، وكذلك في جميع الطرق عن أبي هريرة إلا أنني وجدته في بعض النسخ من ابن ماجه^(٤)، عن هشام بن عمار وأبي بكر بن أبي شيبة^(٥)، كلاهما عن ابن عيينة بإثباتها، ولا يصح؛ لأن أبا بكر قد رواه في مسنده ومصنّفه بدونها، وكذلك حفاظ أصحاب ابن عيينة: الحميدي، وابن المديني^(٦)، وغيرهما.

وله طريق أخرى ضعيفة من رواية أبي فروة محمد بن يزيد بن سنان عن أبيه عن عثمان والوليد ابني ساج عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه^(٧).

فبهذا التفصيل من الحافظ يتبين شذوذ الزيادة في: «وما تأخر»، وأن الرواية المحفوظة دون ذكرها، فحكم عليها بالشذوذ.

• المطلب الثاني: القلب في المتن:

إضافة إلى القلب في الإسناد - كما مرّ - قد يحدث القلب في المتن أيضًا، وينشأ عنه الشذوذ، فإذا روى الراوي حديثًا فأخطأ في متنه فقلبه على غير ما رواه غيره من الرواة الآخرين؛ الأقوى منه حفظًا أو الأكثر عددًا، فإنه يحكم على ذلك الحديث بالمخالفة، وبالتالي يكون حكمه الرد؛ لأنه أتى - أي: الراوي - بما لا يوافق عليه.

والقلب في المتن: «أن يكون الحديث على وجه فينقلب بعض لفظه على الراوي فيتغير معناه»^(٨)، وهذا النوع منه قليل مقارنة بالقلب في الإسناد، ولقد بين أئمة الحديث وحفاظهم في كتب العلل أغلب الأحاديث التي وقع فيها قلب في متونها من بعض رواياتها،

(١) ابن الجارود: المنتقى، كتاب الصلاة، باب القراءة وراء الإمام، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت (ط ١)، (١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م)، (ص ٨٩).

(٢) مسلم: الصحيح، كتاب الصلاة، باب التسميع والتحميد والتأمين (١ / ٣٠٧).

(٣) ابن خزيمة: الصحيح، كتاب الإمامة في الصلاة، جماع أبواب قيام المأمومين خلف الإمام وما فيه من السنن (٣ / ٣٧).

(٤) ابن ماجه: السنن، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب الجهر بالتأمين (١ / ٢٧٧).

(٥) ابن أبي شيبة: المصنف، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض (ط ١)، (١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م)، (٢ / ١٨٧).

(٦) البيهقي: السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب التأمين (٢ / ٥٥).

(٧) ابن حجر: فتح الباري، كتاب الأذان، باب جهر الإمام بالتأمين (٢ / ٣٤٣).

(٨) طاهر الجزائري: توجيه النظر، ونسب التعريف لشمس الدين ابن الجزري (٢ / ٥٨١).

فبهذا حفظت السنة من أن يدخلها الدخيل مما ليس منها، أو ممّا تحرّف كأوهام بعض الرواة، حتّى تميّز المحفوظ من غيره، والراجح من المرجوح، والصواب من الخطأ.

وهذه بعض الأمثلة تمثّل ما أخطأ فيه بعض الرواة

بقلب متون خالفوا وشذّوا عمّا رواه غيرهم:

المثال الأول:

حديث من طريق علي بن عثمان اللّاحقيّ، عن حمّاد بن سلمة، عن محمّد بن زياد، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ذُرُونِي مَا تَرَكَتُكُمْ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ اختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء فأتوه، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ما استطعتم»^(١).

فهذا الحديث مقلوب المتن مخالف للروايات الأخرى، فقد وَهَمَ فيه علي بن عثمان اللّاحقيّ^(٢) في المتن فقال: «فإذا أمرتكم بشيء فأتوه، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ما استطعتم»، أما غيره فقالوا: «فإذا أمرتكم بأمر فاتّبِعوه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه».

فقد روى هذا المتن كلّ من: شعبة بن الحجاج^(٣)، والربيع بن مسلم^(٤)، فروياه عن محمّد بن زياد وتابعاً حمّاد بن سلمة في حين خالفهم علي بن عثمان اللّاحقي في روايته فشذّ عنهم.

المثال الثاني:

أخرج الترمذي^(٥) قال: حدثنا بندار - محمّد بن بشار -، حدثنا يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي قالوا: حدثنا سفيان عن سلمة بن كهيل عن حُجر بن عَنَسٍ عن وائل بن حُجر رضي الله عنه قال: سمعتُ النبي ﷺ قرأ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، فقال: «آمين» ومدّ بها صوته.

(١) الطبراني: المعجم الأوسط (٣ / ٣٤٦).

(٢) علي بن عثمان بن عبد الحميد بن لاحق الرقاشي من أهل البصرة، قال فيه أبو حاتم: ثقة. ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (٦ / ١٩٦).

- ابن حبان: الثقات (٨ / ٤٦٥).

(٣) أحمد بن حنبل: المسند (٢ / ٤٥٧).

(٤) مسلم: الصحيح، كتاب الحج، باب فرض الحجّ مرّة في العمر (٢ / ٩٧٥).

(٥) الترمذي: السنن، كتاب الصلاة، باب ما جاء في التأمين (١ / ١٥٧).

* ثم بيّن الإمام الترمذي أنّ الإمام شعبه قد انقلب عليه المتن، فقال: « خفّض بها صوته »، وحكم الإمام البخاري على رواية شعبه بالخطأ لمخالفته سفيان في هذا الحديث، فقال: « حديث سفيان أصحُّ من حديث شعبه في هذا، وأخطأ شعبه في مواضع من هذا الحديث فقال: عن حُجر أبي العنبر وإنّما هو حُجر بن عنبس ويكنّى أبا السّكن.

وزاد فيه عن علقمة بن وائل، وليس فيه عن علقمة، وإنّما هو حُجر بن عنبس عن وائل ابن حُجر، وقال: وخفّض بها صوته، وإنّما هو: ومدّ بها صوته »^(١).

* أمّا الإمام أبو زرععة الرّازي فقال حينما سأله الإمام الترمذي عن حديث شعبه: « حديث سفيان في هذا أصحُّ من حديث شعبه.

قال: وروى العلاء بن صالح الأسدي عن سلمة بن كهيل نحو رواية سفيان »^(٢).

* وقال الإمام مسلم في التّمييز^(٣): « أخطأ شعبه في هذه الرواية حين قال: وأخفى صوته ».

ثم ساق رواية سفيان المخالفة لها.

* وقال الإمام البيهقي عن هذا الحديث وذكر متابعي سفيان فيه: « رواه العلاء بن صالح ومحمّد بن سلمة بن كهيل عن سلمة بن كهيل، وخالفهم شعبه في إسناده ومتنه »^(٤)، وساقه بسنده.

* وقال أبو بكر الأثرم: « اضطرب فيه شعبه في إسناده ومتنه، ورواه سفيان فضبطه ولم يضطرب في إسناده ولا في متنه »^(٥).

* أما الدارقطني فقال: « أشدّ شيء فيه أنّ رجلاً كان يسأل سفيان عن هذا الحديث، فأظنّ سفيان تكلم ببعضه خالفه شعبه في إسناده ومتنه »^(٦).

فمن كل هذا نعرف أن رواية الإمام شعبه رواية شاذّة مقلوبٌ متنها، فهي إذن مردودة بحكم المخالفة.

(١) الترمذي: السنن (١ / ١٥٧).

(٢) المصدر السابق (١ / ١٥٨).

(٣) مسلم: التّمييز، مع منهج النقد عند المحدثين للأعظمي، مكتبة الكوثر، السعودية (ط ٣)، (١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م)، (ص ١٨٠).

(٤) البيهقي: السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب جهر الإمام بالتأمين (٢ / ٥٧).

(٥) ابن حجر: التلخيص الحبير (١ / ٢٥٢).

(٦) الدارقطني: السنن، كتاب الصلاة، باب التأمين في الصلاة بعد فاتحة الكتاب والجهر بها (١ / ٣٣٤).

المثال الثالث:

قال أبو داود: حدثنا نصر بن علي حدّثني أبي حدثنا عبد العزيز بن أبي رَوَادٍ عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله كَانَ يَتَخَتَّمُ فِي يَسَارِهِ وَكَانَ فَصُّهُ فِي بَاطِنِ كَفِّهِ ^(١).

فهذا الحديث انقلب متنه على عبد العزيز بن أبي رَوَادٍ ^(٢)، فجعل يساره بدل يمينه فخالف بذلك الرواة عن الإمام نافع كابن إسحاق، وجويرية بنت أسماء، وأسامه بن زيد ^(٣)، الذين قالوا بأنه صلى الله عليه وآله كَانَ يَتَخَتَّمُ فِي يَمِينِهِ.

* قال أبو داود: « قال ابن إسحاق وأسامه - يعني ابن زيد - عن نافع بإسناده (في يمينه) » ^(٤).

* قال الحافظ ابن حجر: « رواية اليسار في حديث نافع شاذّة، ومن رواها أقلّ عدداً وألين حفظاً ممّن روى اليمين » ^(٥).

فبان بذلك شذوذ رواية عبد العزيز بن أبي رَوَادٍ عن نافع في التّختم في اليسار.

• الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ: التّصْحِيفُ فِي الْمَتْنِ:

حينما يقع التّحريف والتّبديل من الراوي في متن الحديث يؤدي ذلك - حتماً - إلى المخالفة لما يرويه غيره من الرواة، فينشأ عن ذلك الشذوذ الذي تُردّ به كثير من الأحاديث على هذه الشاكلة، فبالجمع بين مختلف المتون المروية عن ذلك المخرج في ذلك الموضوع يمكن التمييز لما تصحّف من المتن الأصلي لذلك الحديث، وعندها يحكم عليه التّقاد بالخطأ والوهم وغير المحفوظ، وتكون الرواية مصحّفة المتن مرجوحة في مقابل الرواية السليمة من ذلك فهي الراجعة المقبولة.

ويؤدّي هذا النوع من التّصحيح إلى تغيير المعنى ما يجعل الحديث يساق في غير بابه، ويدخل فيه ما ليس منه، وقد يؤهم بوقوع التّعارض بين الأحاديث مع أنّ الرواية

(١) أبو داود: السنن، كتاب الخاتم، باب ما جاء في التّختم في اليمين أو اليسار (٢ / ٤٠٨).

(٢) عبد العزيز بن أبي رواد المكي، مولى المهلب بن أبي صفرة الأزدي، صدوق عابد ربها وهم، توفي (١٥٠ هـ). تهذيب التهذيب (٦ / ٣٠١).

(٣) البيهقي: الجامع لشعب الإيمان، فصل في اليد التي يجعل فيها الخاتم (٥ / ٢٠٢).

(٤) أبو داود: السنن (٢ / ٤٠٨).

(٥) أبو الطيب محمد شمس الحق آبادي: عون المعبود شرح سنن أبي داود، كتاب الخاتم، باب ما جاء في التّختم في اليمين أو اليسار، دار الكتب العلمية، بيروت (ط ١)، (١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م)، (٥ / ١٩٤).

مصحفة المتن في حكم العدم.

وهذه أمثلة يمكن سوقها لبيان هذا النوع من التصحيف:

المثال الأول:

ذكر الإمام مسلم في التمييز^(١) حديثاً صحّف متنه ابن لهيعة^(٢)، فقال: حدثنا زهير ابن حرب، ثنا إسحاق بن عيسى، ثنا ابن لهيعة قال: كتب إليّ موسى بن عقبة يقول: حدثني بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت: أنّ رسول الله ﷺ احتجم في المسجد. قلت لابن لهيعة: مسجد في بيته؟ قال: مسجد الرسول ﷺ.

* وأضاف الإمام مسلم: « وهذه رواية فاسدة من كلّ جهة، فاحش خطؤها في المتن والإسناد جميعاً. وابن لهيعة المصحّف في متنه المغفّل في إسناده. وإنّما الحديث أنّ النبي ﷺ احتجر في المسجد بخوصة أو حصير يصليّ فيها ».

وأردف ذلك بالرواية الصحيحة غير المصحفة عن وهيب التي خالف فيها ابن لهيعة: « حدثني محمّد بن حاتم، ثنا بهز بن أسد، ثنا وهيب، حدثني موسى بن عقبة قال: سمعت أبا النضر يحدث عن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت ﷺ: أنّ النبي ﷺ اتّخذ حجرة في المسجد من حصير فصلّى رسول الله ﷺ فيها ليالي حتّى اجتمع إليه أناس ثمّ فقدوا صوته ليلة وظنّوا أنّه قد نام فجعل بعضهم يتنحّج بأن يخرج إليهم وساقه ».

* وعلّق قائلاً: « الرواية الصحيحة في هذا الحديث ما ذكرنا عن وهيب، وذكرنا عن عبد الله بن سعيد عن أبي النضر، وابن لهيعة إنّما وقع في الخطأ من هذه الرواية؛ أنّه أخذ الحديث من كتاب موسى بن عقبة إليه فيما ذكر، وهي الآفة التي نخشى على من أخذ الحديث من الكتب من غير سماع من المحدث، أو عرض عليه، فإذا كان أحد هذين - السماع أو العرض - فخليق أن لا يأتي صاحبه التصحيف القبيح، وما أشبه ذلك من الخطأ الفاحش، إن شاء الله ».

(١) مسلم: التمييز (ص ١٨٧) ما بعدها.

(٢) عبد الله بن لهيعة بن عتبة الحضرمي الأعدولي، ويقال: الغافقي، أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو النضر، المصري الفقيه القاضي، صدوق، خلط بعد احتراق كتبه، توفي (١٧٤ هـ). تقريب التهذيب (١ / ٥٢٦). سبط ابن العجمي: التبيين لأسماء المدلسين، تحقيق: يحيى شفيق، دار الكتب العلمية، بيروت (ط ١)، (١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م)، (ص ٣٦).

- ابن حجر: طبقات المدلسين، المطبعة الحسينية، مصر (ط ١)، (١٣٢٢ هـ)، (ص ١٩).

المثال الثاني:

حديث: عبد الرزاق، عن معمر، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «العجماء جُرْحُهَا جُبَارٌ، والمَعْدِنُ جُبَارٌ، والنَّارُ جِبَارٌ، وفي الرَّكَازِ الحُمُسُ»^(١).

وقع في هذا المتن تصحيف في قوله صلى الله عليه وسلم: «النَّارُ جِبَارٌ»، فهي خطأ.

* فلقد بَوَّبَ الإمام البيهقي باباً سماه: «باب علة الحديث الذي روي فيه النَّارُ جِبَارٌ» ليدلِّل على أنَّ الحديث بهذا اللفظ خطأ وَوَهْمٌ.

* وجاء عن الإمام أحمد بن حنبل كما عند الدارقطني: نا حمزة بن القاسم الهاشمي نا حنبل ابن إسحاق قال: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول في حديث عبد الرزاق في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «والنَّارُ جِبَارٌ» ليس بشيء، لم يكن في الكتب، باطل ليس هو بصحيح. ثم بيَّن كيف حدث التَّصحيف: «أهل اليمن يكتبون النَّارَ النَّيرَ ويكتبون البير يعني مثل ذلك وإِثْمًا لَقْن عبد الرزاق النار جِبَارٌ»^(٢).

وظاهر أنَّ الإمام أحمد عزا الخطأ في الحديث لعبد الرزاق^(٣)، وأنَّه حصل منه بسبب التلقين، وقال الأثرم: «سمعت أبا عبد الله - يعني أحمد بن حنبل - يُسأل عن حديث: «النَّارُ جِبَارٌ»؟ فقال: هذا باطل؛ ليس من هذا شيء.

ثم قال: وَمَنْ يُحَدِّثْ به عن عبد الرزاق؟ قلت: حدَّثني أحمد بن شُبويه.

قال: هؤلاء سمعوا بعد ما عَمِيَ، كان يُلقَن فَلَقَّنَه، وليس هو في كتبه، وقد أسندوا عنه أحاديث ليست في كتبه، كان يلقيها بعدما عَمِيَ»^(٤).

* وقال الإمام الذهبي: «أظنها تصحفت عليهم؛ فإنَّ «النَّارَ» قد تكتب: «النير» على الإمالة بياء على هيئة: «البير»؛ فوقع التَّصحيف»^(٥).

(١) البيهقي: السنن الكبرى، كتاب الأشربة والحد فيها، باب علة الحديث الذي روي فيه: النار جبار (٨ / ٣٤٤).

(٢) الدارقطني: السنن، كتاب الحدود والديات (٣ / ١٥٣).

(٣) عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولا هم، الياني، أبو بكر الصنعاني، ثقة حافظ. تقريب التهذيب (١ / ٥٩٩).

- أبو يعلى: طبقات الخنابلة، دار المعرفة، بيروت، دط، دت (١ / ٢٠٩).

(٤) المزي: تهذيب الكمال، ترجمة عبد الرزاق (١٨ / ٥٧).

(٥) الذهبي: السير (٩ / ٥٦٩).

والدليل على التصحيف الواقع هو إجماع الحفاظ الناقلين عن أبي هريرة رضي الله عنه على ذكر « البئر »، قال الحافظ ابن حجر: « ويؤيده ما قال ابن معين: اتفاق الحفاظ من أصحاب أبي هريرة على ذكر « البئر »، دون « النار »؛ وقد ذكر مسلم: أن علامة المنكر في حديث المحدث: أن يعمد إلى مشهور بكثرة الحديث والأصحاب، فيأتي عنه بما ليس عندهم؛ وهذا من ذلك، ويؤيده أيضاً أنه وقع عند أحمد من حديث جابر بلفظ: « والجُبُّ جُبَّارٌ » - بجيم مضمومة وموحدة ثقيلة - وهي البئر ^(١).

فبانت مخالفة عبد الرزاق للناقلين عن أبي هريرة رضي الله عنه، وأن رواية عبد الرزاق شاذة بهذا التصحيف في متنها، لذلك حكم عليها كل من الإمام أحمد بن حنبل، والإمام البيهقي، والإمام الذهبي، والحافظ ابن حجر، بأنها خطأ وهم.

• المطلب الرابع: الإدراج في المتن:

إذا ذكر الراوي في ضمن متن الحديث من قول بعض الرواة - الصحابي أو من دونه - موصولاً، من غير فصل بين الحديث وبين ذلك الكلام، أي: من غير أن يذكر قائله، فيؤدي عدم الفصل إلى الالتباس على من لا يعلم حقيقة الحال، ويتوهم أن الجميع من أصل الحديث ^(٢)، فيوصف ما رواه بالشذوذ إذا تفرد وخالف ما رواه غيره من غير ذكر للإدراج في المتن، وهو كثير بالنسبة لما يقع منه في الإسناد، وقد يكون في أول المتن وهو نادر، أو في وسطه وهو قليل، أو في آخره وهو الأكثر.

ولا يعرف خطأ الإدراج في الحديث إلا بالجمع والمقارنة والحفظ والمعرفة، إضافة إلى رصد معتبر من الخلفيات الحديثية، فإذا وجدت الروايات الأخرى الصحيحة متفقة على فصل القدر المدرج عن بقية الحديث، أو على تركه وإسقاطه منه، أو على تصريح الصحابي بأنه لم يسمعه من النبي ﷺ، أو على تصريح الراوي الذي المدار عليه بأنه لم يسمعه من شيخه، أو استحالة إضافته إلى النبي ﷺ، أو نحو ذلك من القرائن التي تدل على أن ذلك القدر من الحديث مدرج فيه، فيحكم بالإدراج وخطأ الراوي ووهمه في جعله طرفاً منه ^(٣).

(١) ابن حجر: فتح الباري، كتاب الديات، باب المعدن جبار والبئر جُبَّار (١٢ / ٣١٨).

(٢) نور الدين عتر: منهج النقد (ص ٤٤٠).

(٣) المليباري: الحديث المعلوم (ص ١٠٦).

ومن أمثلة مدرج المتن المحكوم عليها بالخطأ ولها حكم الشاذ ما يأتي:

المثال الأول:

قال الخطيب: أخبرنا الحسن بن أبي بكر أنا دَعْلَجُ بن أحمد نا محمد بن يوسف الأزدي نا الحسن بن محمد - هو الزَّعْفَرَانِيُّ - نا أبو قَطْنٍ نا شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال أبو القاسم عليه السلام: «أَسْبِغُوا الوضوءَ وَيْلٌ للأعقاب من النار»^(١).

* قال الخطيب: وهم أبو قَطْنٌ عمرو بن الهيثم القطعي وشبابة بن سَوَّار الفزاري في روايتهما هذا الحديث عن شعبة على ما سَقَّناه، وذلك أن قوله: «أَسْبِغُوا الوضوء» كلام أبي هريرة رضي الله عنه.

وقوله: «وَيْلٌ للأعقاب من النار» كلام النبي صلى الله عليه وسلم^(٢).

وسائر الذين رووه عن شعبة يَبْنُوا أن الزيادة من كلام أبي هريرة رضي الله عنه، فقد رواه آدم ابن أبي إياس^(٣)، وحجاج بن محمد^(٤)، وعاصم بن علي وأبو داود الطيالسي، ومعاذ ابن معاذ والنضر بن شميل وهشيم بن بشير ووهب بن جرير^(٥)، وهاشم بن القاسم^(٦)، ووکیع بن الجراح^(٧)، ويحيى بن يزيد^(٨).

فكل هؤلاء التفر رووه دون إدراج منهم، بل يَبْنُوا الكلام المدرج مخالفين بذلك لأبي قطن^(٩)، وشبابة بن سوار^(١٠)، اللذين شذَّا في إدراجهما لكلام أبي هريرة رضي الله عنه.

المثال الثاني:

حديث زهير بن معاوية، عن الحسن بن الحر، عن القاسم بن مخيمرة، قال: أخذ علقمة

(١) الخطيب البغدادي: الفصل للوصل المدرج (١ / ١٥٨).

(٢) المصدر السابق (١ / ١٥٩).

(٣) البخاري: الصحيح، كتاب الوضوء، باب غسل الأعقاب (١ / ٤٩).

(٤) أحمد بن حنبل: المسند (٢ / ٤٣٠).

(٥) الخطيب البغدادي: الفصل للوصل المدرج في النقل (١ / ١٥٩) وما بعدها.

(٦) الدارمي: السنن، كتاب الطهارة، باب ما جاء في إسباغ الوضوء (١ / ١٧٩).

(٧) أحمد بن حنبل: المسند (٢ / ٤٧١). (٨) المصدر السابق (٢ / ٤٣٠).

(٩) عمرو بن الهيثم بن قطن بن كعب الزبيدي القطعي، أبو قطن البصري، ثقة، مات سنة (٢٠٠ هـ) تقريباً. التقريب (١ / ٧٤٨).

(١٠) شبابة بن سوار الفزاري مولا هم، أبو عمرو المدائني، قيل: اسمه مروان، وإنما غلب عليه شبابة، أصله من خراسان، ثقة حافظ، مات بين (٢٠٤ و ٢٠٦ هـ)، التقريب (١ / ٤١٠).

بيدي وحدثني: أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أخذ بيده، وحدثه: أن رسول الله ﷺ أخذ بيد عبد الله بن مسعود فعلمه التَّشَهُّد في الصَّلَاة: «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ». - قال زهير: حفظت عنه - إن شاء الله - : أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، قال: «فإذا قضيت هذا أو قال: فإذا فعلت هذا فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد».

فقد أخطأ زهير بن معاوية^(١) في إدراج كلام ابن مسعود رضي الله عنه من كلام النبي ﷺ، وشذّب بذلك عن الذين رَوَوْه مفصّلاً مبينين أنه من كلام ابن مسعود رضي الله عنه، فقد رواه: يحيى ابن آدم^(٢)، وعبد الله بن محمد النّفيلي^(٣)، وأبو نعيم - الفضل بن دكين^(٤)، وشبابه ابن سوار وموسى بن وردان^(٥).

كلّهم عن زهير بن معاوية بهذا الإسناد. وجعلوا قوله: «إذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد». متّصلاً بالحديث من كلام النبي ﷺ.

* قال الدارقطني: «ورواه زهير بن معاوية عن الحسن بن الحرّ فزاد في آخره كلاماً وهو قوله: «إذا قلت هذا - أو فعلت هذا - فقد قَضَيْتَ صلاتك، فإن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد». فأدرجه بعضهم عن زهير في الحديث ووصله بكلام النبي ﷺ، وفصله شابة عن زهير، وجعله من كلام عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وقوله أشبه بالصواب من قول مَنْ أدرجه في حديث النبي ﷺ؛ لأنّ ابن ثوبان رواه عن الحسن بن الحرّ كذلك، وجعل آخره من قول ابن مسعود، ولا تفاق حسين الجعفيّ ومحمد بن عجلان ومحمد بن أبان في روايتهم عن الحسن بن الحرّ على ترك ذكره في آخر الحديث؛ مع اتّفاق كلّ من روى التَّشَهُّد عن علقمة وعن غيره عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه على ذلك. والله أعلم^(٦).

(١) زهير بن معاوية بن حديج بن الرحيل بن زهير بن خزيمة، أبو خزيمة الجعفي الكوفي، ثقة ثبت، مات بين (١٧٢ و ١٧٤ هـ). تقريب التهذيب (١ / ٣١٧).

(٢) أحمد: المسند (١ / ٤٢٢).

(٣) أبو داود: السنن، كتاب الصلاة، باب التَّشَهُّد (١ / ٢٢٢).

(٤) الدارمي: السنن، كتاب الصلاة، باب في التَّشَهُّد (١ / ٣٠٩).

(٥، ٦) الدارقطني: السنن، كتاب الصلاة، باب صفة التشهد (١ / ٣٥٣).

* أمّا الإمام الحاكم فقال: « هكذا رواه جماعة عن زهير وغيره، عن الحسن بن الحرّ وقوله: (إذا قلت هذا) مدرج في الحديث من كلام عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، فإنّ سنده عن رسول الله ﷺ ينقضي بانقضاء التشهد. والدليل عليه ما حدثناه علي بن حمّشاذ العدل ثنا عبد الله بن محمّد بن غزير ثنا غسان بن الربيع ثنا عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن الحسن بن الحرّ عن القاسم بن مخيمرة قال: أخذ علقمة بيدي وأخذ عبد الله بيد علقمة وأخذ النبي ﷺ بيد عبد الله؛ فعلمه التشهد في الصلّة وقال: « قل: التّحيات لله ... » فذكر الحديث إلى آخر التشهد فقال: قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: إذا فرغت من هذا فقد قضيت صلاتك، فإن شئت فاقعد، وإن شئت فقم ^(١).

فعلم من هذا الكلام أنّ من روى كلام عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ضمن كلامه ﷺ فقد أخطأ، والرواية المحفوظة أنّه ليس من كلامه ﷺ، فتمّ بذلك فصل الوصل للمدرج من كلام ابن مسعود رضي الله عنه، وميّز بين الشاذّ والمحفوظ.



(١) الحاكم: معرفة علوم الحديث، النوع الثالث عشر: معرفة المدرج (ص ٣٩).

وأدّى هذا الإدراج إلى الاختلاف بين الفقهاء. ينظر: أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء: ماهر ياسين الفحل، دار عمار، الأردن (ط ١)، (١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م)، (ص ٢٩٩).

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ

علاقة الشاذ بمباحث المصطلح الأخرى

تمهيد:

إنَّ التكامل المنهجي لأسس أيِّ علم يتجلى في الترابط الحاصل بين وحداته المركبة له، التي تضمن المحافظة على خصوصيته من أن يتعرى عن ميزاته الخاصّة به، وعلم مصطلح الحديث أحد علوم السّنة التي برز فيها هذا النوع من التكامل والترابط حتى أفضى إلى وحدة موضوعية متناسقة في مفرداتها.

ففي هذا المبحث يمكن أن نعرف هذه العلاقة القائمة بين مباحث المصطلح، بين مصطلح الشاذ وغيره من المصطلحات الأخرى التي تدلل على دقّة منهج الأئمة المتقدمين منهم، قبل المتأخرين، في أحكامهم النّقديّة لما يظهر فيها من تداخل بمصطلحات مقارنة.

• الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ: علاقة الشاذ بالمنكر:

إنَّ الضّابط في معرفة كلّ من الشاذّ والمنكر عند المحدثين هو أحد أمرين:

- إما المخالفة.

- أو التّفرد.

فإذا انفرد الرّاي بالحديث أو خالفه غيره فيعتبر ذلك الحديث إمّا شاذّاً أو منكراً.

ولقد درج الأئمة المتقدمون على عدم الفصل بين الاصطلاحين، باعتبار أنّ الحكم بينهما لا يفترق في كون كليهما له حكم الردّ، فإن انفرد الثّقة أو الضّعيف بحديث، أو خالف أحدهما الجماعة الأكثر منه حفظاً أو عدداً كان حديثه من حيث الحكم مردود، فيندرج ضمن أنواع الحديث الضعيف.

أما الأئمة المتأخرون فيعمدون للفصل بين الروايتين، فإن كانت الرواية للثّقة وهِمَ فيها، كان حديثه شاذّاً، وإن كان الرّاي ضعيفاً كان حديثه منكراً مردوداً.

فالجامع بين الشاذّ والمنكر هو المخالفة؛ لأنّ الثّقة إذا انفرد بالحديث ولم يخالف قد يُقبل حديثه ويحتج به، خصوصاً إذا كان أهلاً لذلك أو اعتضد بقرائن وأوجه أخرى،

أما الضَّعيف إذا انفرد فحديثه مردود، فمن باب أولى إذا خالف.

* قال الحافظ ابن حجر: «إن وقعت المخالفة مع الضَّعيف فالرَّاجح يقال له: المعروف، ومقابله يقال له: المنكر، وعُرف بهذا أنَّ بَيْنَ الشاذِّ والمنكر عمومًا وخصوصًا من وجه؛ لأنَّ بينهما اجتماعًا في اشتراط المخالفة واقتراحًا في أنَّ الشاذَّ راويه ثقة أو صدوق، والمنكر راويه ضعيف، وقد غفل من سوى بينهما»^(١).

فالعموم والخصوص اللذين يقصدهما الحافظ: أنَّ الحديث المنكر أوسع مجالًا من الحديث الشاذِّ، فكلَّ حديث شاذٍّ منكر، والعكس - في اصطلاحه - غير صحيح، فالذي حققه الحافظ وارتضاه كثير ممَّنْ جاء بعده هو: أنَّ المنكر والشاذَّ يُعْتَبَرُ فيهما بالمخالفة ويفترقان في كون الراوي مجروحًا وغير مجروح^(٢).

ويؤكد الحافظ قدر هذه العلاقة بين الشاذِّ والمنكر في اشتراطهما في حدِّ الصحيح أنَّ انتفاء الشاذِّ يلزم منه اشتراط انتفاء المنكر؛ لأنَّ الشاذَّ أخصُّ من المنكر «لأنَّ المنكر على قسميه عند مَنْ يخرج الشاذَّ هو أشدَّ ضعفًا من الشاذِّ، فنسبة الشاذِّ من المنكر نسبة الحسن من الصحيح، فكما يلزم من انتفاء الحسن عن الإسناد انتفاء الصَّحَّة، كذا يلزم من انتفاء الشذوذ عنه انتفاء النَّكارة»^(٣).

وقال في موضع آخر لبيان سبب نشوء الشذوذ والنَّكارة: «... وأما المخالفة وينشأ عنها الشذوذ والنَّكارة، فإذا روى الضَّابط والصدوق شيئًا فرواه مَنْ هو أحفظ منه أو أكثر عددًا بخلاف ما روى؛ بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين فهذا شاذٌّ، وقد تشتدَّ المخالفة أو يضعف الحفظ، فيحكم على ما يُخالف فيه بكونه منكرًا، وهذا ليس في الصحيح منه إلا نزر يسير»^(٤).

وتتحدَّد هذه العلاقة فقط عند من يفرِّق بين الشاذِّ والمنكر، أمَّا بالنسبة للذين لا يفرقون بينهما، فلا يحسن الكلام عن أوجه العلاقة بينهما؛ إذ هما بمثابة المصطلح الواحد،

(١) ابن حجر: النزهة (ص ٩٩).

- القاسمي: قواعد التحديث (ص ١٣٥).

(٢) اللكنوي: ظفر الأمان شرح مختصر الجرجاني (ص ٣٦٢).

- عبد الكريم إسماعيل صباح: الحديث الصحيح ومناهج العلماء في التصحيح، مكتبة الرشد، الرياض (١ ط)، (١٤١٩هـ / ١٩٩٨م)، (ص ١٥١).

(٣) ابن حجر: النكت (١ / ٢٣٧).

(٤) ابن حجر: هدي الساري (ص ٥٤٩).

فمجرد البحث عن الرّابط الجامع معناه: اعتراف بوجود فاصل بينهما، فالمحدثون يطلقون المنكر على الخطأ والوهم أيّا كان مصدره وأيّاً كان موضعه، ومنه يظهر أيضاً أنه ليس هناك فرق جوهرى بين الشاذّ والمنكر كما صرّح به الحافظ ابن الصّلاح، ولم يرضه الحافظ ابن حجر... والواقع النّقدي التطبيقي عند المحدثين يؤيد ما ذهب إليه ابن الصّلاح^(١).

فالحديث المنكر عند المتقدمين أوسع مما يحصره المتأخرون في مجرد مخالفة الضّعيف؛ لأنّ تصرّفهم العملي يثبت ذلك؛ لذا فلا فرق بينه وبين الشاذّ.

* قال الشّيخ طاهر الجزائري: « وأما المنكر فقد اختلف أيضاً في حدّه، والمعتمد فيه بحسب الاصطلاح أنّه ما يرويه غير الثّقة مخالفاً لمن هو أرجح منه، فهما متباينان لا يصدق أحدهما على شيء ممّا يصدق عليه الآخر، وهما يشتركان في اشتراط المخالفة، ويمتاز الشاذّ عنه بكون راويه ثقة، ويمتاز المنكر عن الشاذّ بكون راويه غير ثقة »^(٢).

فبعد أن استقر الاصطلاح على وجود فرق بينهما تحتمّ إيجاد نوع العلاقة بينهما وأنهما: مشتركان في كون كل منهما على قسمين، وإنّما اختلافهما في مراتب الرّواة، فالشاذّ قسمان^(٣):

الأول: أن يتفرد الصّدوق بما لا متابع له ولا شاهد ولم يكن عنده من الضّبط ما يشترط في حدّ الصّحيح والحسن، فإن خولف من هذه صفته مع ذلك كان أشدّ في شذوذه، وربّما سمّاه بعضهم منكراً.

الثاني: أن يبلغ تلك الرتبة في الضّبط، لكن خالفه من هو أرجح منه في الثّقة والضّبط، هذا القسم الثّاني من الشاذّ وهو المعتمد في تسميته.

وأما المنكر فهو قسمان أيضاً:

الأول: أن ينفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو المضعّف في بعض مشايخه

(١) أبو بكر كافي: الحديث المنكر عند ابن حجر، دراسة نقدية، مجلة جامعة الأمير، قسنطينة (ع ١٠)، سبتمبر (٢٠٠١م)، (ص ٦٨).

(٢) طاهر الجزائري: توجيه النظر (١ / ٥١٥).

(٣) السّخاوي: فتح المغيث (١ / ٢٢٣). الغاية شرح منظومة الهداية: دار الكتب العلمية، بيروت (ط ١)، (١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م)، (ص ١٠٨).

دون بعض، لا متابع له ولا شاهد، فهذا أحد قسمي المنكر، وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث.

الثاني: أن يخالف من هذه صفته وهو المعتمد على رأي الأكثرين.

فبان بهذا فصل المنكر عن الشاذ، وأنّ كلّاً منهما قسمان يجتمعان في مطلق التفرد أو مع المخالفة، ويفترقان في أنّ الشاذ راويه ثقة أو صدوق غير ضابط، والمنكر راويه ضعيف بسوء الحفظ أو جهالته أو نحو ذلك. وهذا أفضل وأدقّ ما وجد في حدّ كل منهما والتمييز بينهما.

والمتبع لتعليلات الأئمة المتقدمين منهم والمتأخرين يلحظ وجه العلاقة بينهما في حكمهم على الأحاديث؛ بأن يحكم عليها المتقدم بالنكارة، ويحكم عليها المتأخر بالشذوذ، فهذا كلّه يبيّن أنه لا فاصل بين المنكر والشاذّ إلا في حدود الاصطلاح، أمّا من الناحية التطبيقية فكلاهما على درجة واحدة من الرد.

ومن أمثلة ذلك:

* أنّ الإمام أبا داود رحمته الله قال عن حديث همام بن يحيى عن ابن جريج عن الزّهرى عن أنس رضي الله عنه في وضع الخاتم عند دخول الخلاء.

قال أبو داود: حديث منكر، وإنّما يُعرف عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزّهرى عن أنس رضي الله عنه أنّ النبي صلى الله عليه وآله اتخذ خاتماً من ورق ثم ألقاه، والوهم فيه من همام ولم يروه إلا همام^(١).

فهنا عدّ أبو داود مخالفة همام من المنكر، مع أنّ همام بن يحيى ثقة^(٢)، روى له الشّيخان، ولذلك لما مثل العراقي في «التقييد والإيضاح» بهذا المثال للمنكر تعقبه ابن حجر في النكت فقال: فإنّه شاذّ في الحقيقة؛ إذ المنفرد به من شرط الصّحيح^(٣).

* ومن هذا الباب أيضاً حديث أخرجه النسائي في الكبرى^(٤)، من طريق أبي الأحوص عن

(١) أبو داود: السنن، كتاب الطهارة، باب الخاتم يكون فيه ذكر الله يدخل به الخلاء (١ / ٥).

(٢) همام بن يحيى بن دينار العوذى المحلى، أبو عبد الله، ويقال: أبو بكر، البصري مولى بني عوذ بن سود بن الحجر بن عمرو، من كبار أتباع التابعين، ثقة ربّما وهم، توفي سنة (١٦٤ أو ١٦٥ هـ). الجرح والتعديل (٩ / ١٠٨)، التقريب (٢ / ٢٧٠).

(٣) ابن حجر: النكت (٢ / ٦٧٧).

(٤) النسائي: السنن الكبرى، كتاب الأشربة، ذكر الأخبار التي اعتل بها من أباح شرب الخمر (٥ / ١٠٥).

سِمَاكٍ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ نِيَارٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اشربوا في الظُّرُوفِ وَلَا تَسْكُرُوا».

قال أبو عبد الرحمن (النسائي): وهذا حديث منكر، غلط فيه أبو الأحوص سلام ابن سليم، ثم نقل عن الإمام أحمد قال: كان أبو الأحوص يخطئ في هذا الحديث، خالفه شريك في إسناده ولفظه.

وسلام بن سليم أبو الأحوص الكوفي، ثقة متقن صاحب حديث كما في التقريب^(١).
فحكم الإمام النسائي على مخالفة أبي الأحوص بالنكارة مع أن اصطلاح المتأخرين أنه شاذ.

فُخْلاصة العلاقة بين الشاذ والمنكر:

- الاجتماع في اعتبار المخالفة في ضبط حدّ كل منهما.
- الافتراق في اعتبار الوثاقة والضعف بينهما؛ أي: درجة راويهما.
- حكم الرد جامع بينهما، وأنهما من جملة الحديث الضعيف.
- الْمُطْلَبُ الثَّانِي: علاقة الشاذ بزيادة الثقة:

يُعتبر مبحث زيادة الثقة من أشكال المباحث التي كثر الحديث حولها، لا من حيث تحديد مفهومها، إنما من حيث مسألة قبولها من عدمه، وليس الغرض هنا الخوض في تفاصيل مذاهب المحدثين والأصوليين في هذه المسألة إنما هو محاولة لالتماس وجه العلاقة بين الزيادة من الثقة والشاذ من الحديث.

أما الزيادة: «فصورتها أن يروي جماعة حديثاً واحداً بإسناد واحد ومتن واحد، فيزيد بعض الرواة فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة... ولا فرق في الزيادة بين الإسناد والمتن»^(٢).

* وفسر ذلك الحافظ فقال: «سواء أكان ذلك في السند أم كان في المتن أم كان في كليهما، ولذا فإن هذه المسألة تشمل جميع صور الزيادة التي تقع من الثقة، سواء أكان الثقة واحداً أم أكثر، وسواء أكانت الزيادة صحيحة أم ضعيفة، وسواء أكانت في السند

(١) ابن حجر: التقريب (١ / ٢٦١). مات سنة (١٧٩ هـ).

(٢) ابن رجب: شرح العلل، تحقيق: صبحي السامرائي (ص ٢٤٣).

والمتن أم في أحدهما، ويُستثنى منها ما يذكره الصحابي من الزيادات، فإنّها مقبولة دون خلاف^(١).

أما الحديث الشاذ فإنه لا يعدو أن يكون أحد أمرين عند أهل الفن: مخالفة الراوي لغيره من الثقات، وخصه الحافظ بالثقة، أو الحديث الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابراً لما يوجهه التّفرد.

فمن خلال التدقيق في مفهومي هذين الاصطلاحين يتجلى وجه العلاقة بينهما في: أنّ الجامع هو المخالفة من الراوي الثقة لغيره من الثقات؛ بزيادة سكت عنها غيره ممن هم أحفظ منه أو أكثر عدداً.

فحكم الزيادة من الثقة دائر بين القبول والردّ، فإن دلت القرائن المحيطة بالرواية على أنّ الثقة حفظ ما لم يحفظه غيره ثبت بذلك قبول زيادته، أمّا إن ثبت بالدليل أنّ الزيادة مخالفة فحكمها الردّ، وهي: الشاذّ المُعبرّ عنه في جزئه الخاص بالزيادة، على اعتبار أنّ الشاذّ زيادة أو نقص.

فإذا انقسمت الزيادة من الثقة إلى زيادة مقبولة وأخرى مردودة، وانقسم الحديث الشاذّ إلى زيادة من الراوي الثقة أو نقص، بان وجه الاتصال بينهما، بأنّ كل شاذّ بالزيادة زيادة ثقة مردودة.

* ولقد عبّر الإمام ابن الصّلاح عن وجه العلاقة بين الشاذّ وزيادة الثقة حينما عمد إلى تقسيم أنواع الزيادة، وجعل النوع الأول منها هو الشاذّ فقال: «وقد رأيت تقسيم ما ينفرد به الثقة إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يقع مخالفاً منافياً لما رواه سائر الثقات، فهذا حكمه الردّ كما سبق في نوع الشاذّ»^(٢).

* وبناءً على أثر التداخل الحاصل بين المصطلحين اعترض الحافظ ابن حجر على الإمام ابن الصّلاح في تناقضه في اشتراط انتفاء الشذوذ من الحديث؛ حتّى يحكم عليه بالصّحة

(١) ابن حجر: النكت (٢ / ٦٩١). للمزيد ينظر:

- نور الله شوكت بيكر، زيادة الثقات وموقف المحدثين والفقهاء منها، دار ابن حزم (ط ١) (١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م)، (١ / ١٤٣) وما بعدها.

(٢) ابن الصّلاح: المقدمة (ص ٥٠).

- ابن جماعة: المنهل الروي (ص ٥٨).

وبين إطلاق القبول في زيادة الثقة لما في ذلك من أثر في الحكم على الأحاديث فقال: «وهنا شيء يتعيّن التنبيه عليه وهو: أنّهم شرطوا في الصحيح أن لا يكون شاذًّا، وفسّروا الشاذّ بأنه: ما رواه الثقة فخالفه مَنْ هو أضبط منه أو أكثر عددًا، ثمّ قالوا: تقبل الزيادة من الثقة مطلقًا، فلو اتّفق أن يكون مَنْ أرسل أكثر عددًا أو أضبط حفظًا أو كتابًا على مَنْ وصل أيقبلونه أم لا؟ أم هل يسمّونه شاذًّا أم لا؟ لا بُدّ من الإتيان بالفرق أو الاعتراف بالتناقض»^(١).

وقال: «وهذا (يعني قبول زيادة الثقة مطلقًا) قول جماعة من أئمة الفقه والأصول، وجرى على هذا الشيخ محيي الدين التّووي في مصنّفاته. وفيه نظر كثير؛ لأنّه يرد عليهم الحديث الذي يتحد مخرجه، فيرويه جماعة من الحفاظ الأثبات على وجه، ويرويه ثقة دونهم في الضبط والإتقان على وجه يشتمل على زيادة تخالف ما رواه إمّا في المتن وإمّا في الإسناد، فكيف تقبل زيادته وقد خالفه مَنْ لا يغفل مثلهم عنها لحفظهم أو لكثرتهم - هو الشاذّ -؟؟. ولا سيما إن كان شيخهم ممن يُجمع حديثه ويعتنى بمروياته، كالزهري وأضرابه، بحيث يقال: إنّه لو رواها لسمعها منه حفاظ أصحابه، ولو سمعوها لرووها ولما تطابقوا على تركها، والذي يغلب على الظنّ في هذا وأمثاله تغليط راوي الزيادة»^(٢).

ففي هذين النّصين يؤكّد الحافظ على الصّلة الوثيقة بين مسألة زيادة الثقة ومسألة الشاذّ، لا سيما حين ألزمهم في آخر كلامه من القول الأول أحد أمرين: الاعتراف بالتناقض بين قبولهم زيادة الثقة مطلقًا، وبين شرطهم في الصحيح أن لا يكون شاذًّا، أو أن يأتوا بالفرق بينهما... ويتبيّن مما سبق أنّ الحديث الذي وقع فيه الاختلاف بين رواته الثّقات بسبب زيادة أحدهم في سنده أو في متنه ينطوي عليه مفهوم الشاذّ؛ إذا كانت الزيادة خطأ أو وهمًا، إذن، فلا يطلق القبول فيما زاده الثقة، وهنا حاول الحافظ ابن حجر أن يجيب عن ذلك التناقض بأنّ الذين يشترطون في الصحيح أن لا يكون شاذًّا هم المحدثون، والذين يقبلون الزیادات التي قد تكون شاذّة عند المحدثين هم أهل الفقه والأصول^(٣).

(١) ابن حجر: النكت (٢ / ٦١٢).

(٢) المصدر السابق (٢ / ٦٨٨).

(٣) المليباري: زيادة الثقة في كتب المصطلح (ص ٩٦).

فزيادة الثقة يربطها بالشاذ الزيادات التي يزيد بها الثقة فيخالف الأحفظ أو الأكثر، ممّا يعني أنّ بينهما تداخلاً، فإن كانت زيادة الثقة مخالفة لَمَنْ هو أوثق فهو من الشاذ، وأما إن كانت الزيادة غير مخالفة، فليست من الشاذ ولا المحفوظ، وإن كانت مخالفة من وجه فعدها بعضهم من الشاذ ولم يعدّها بعضهم كذلك^(١).

ويرجع نوع العلاقة بينهما إلى طبيعة التداخل الحاصل بين مباحث المصطلح التي تشكل فيما بينها وحدة موضوعية، الفصل بين مركّباتها أمر اقتضته ضرورة الإفهام لعلوم المصطلح، وإلا فإنّها ليست مستقلة عن بعضها حتّى يُبحث عن الفروق الجوهرية بينها، فإن كانت معظم مباحث هذا العلم تدور حول التفرد والمخالفة، كان لازماً وجود نوع من الترابط بين مسائله المتعددة، كزيادة الثقة والشاذ « فالشاذ عند بعض المحدثين هو المخالف، وعند البعض هو التفرد بمتن منكر، فهو إذن يشترك مع زيادة الثقة، لكنّه أدقّ وأخصّ منها؛ حيث إن المخالفة أو الغرابة ألزم له، فقد تكون مخالفته أو انفراده بزيادة تنقض أصل الرواية وتُنافيها، بحيث يلزم من إثبات أحدهما نفي الآخر، وقد تكون المخالفة دون زيادة بل بذكر لفظ يخالف ما رواه الآخرون عن الشيخ وينافيه، أو برواية حديث مستقل كذلك^(٢) ».

فلذلك اشترط المحدثون لقبول الحديث السلامة من الشذوذ، ثمّ قرّروا أنّ قبول الزيادة ليس على إطلاقه؛ لأنّ هذا يتنافى مع اشتراط انتفاء الشذوذ، فإذا قبلت الزيادة دائماً لم يكن لاشتراط السلامة من الشذوذ معنى.

* قال العتر في هذا المعنى: « وهذا التقسيم - يقصد تقسيم ابن الصلاح للزيادة - هو الذي نرجّحه ونأخذ به؛ لأنه يُوافق قواعد المحدثين في أنه يشترط لقبول الحديث ألا يكون شاذّاً، فالزيادة المنافية ما دامت دون روايات الحديث في القوة فهي غير مقبولة، فلا بدّ من تقييد قبول الزيادة بكونها غير منافية، كما حقّقه الحافظ ابن حجر في شرح النّخبة^(٣) ».

فهذا يعني حتمية وجود العلاقة بينهما، والفرق الملموس بين الشاذ وزيادة الثقة

(١) ينظر: شرف القضاة: المنهاج الحديث في علوم الحديث، الأكاديميون للنشر، عمان (٢٠٠٤م)، (ص ١٥٦).

(٢) أحمد بن صالح الزهراني: نقد مجازفات المليباري (ص ١٨٠).

(٣) نور الدين عتر: منهج النقد (ص ٤٢٦، ٤٢٧).

أنّ الحديث الشاذّ مردود بإطلاق، بينما الزيادة تتردد بين القبول والردّ حسب القرائن المفضية لذلك، إضافة إلى اشتراكهما في المخالفة.

• الْمُطْلَبُ الثَّالِثُ: علاقة الشاذّ بالحديث المعلول:

لقد قرن المحدثون في شروط معرفة الحديث الصحيح بين شرطي سلامة الحديث من العلّة القادحة المخرجة له من حال الصّحة إلى حال الضّعف، وبين شرط انتفاء الشذوذ منه، فهل تعتبر العلاقة بين الحديث الشاذّ والحديث المعلول باعتبار هذا الاقتران؟ علاقة ترادف بينهما، أم أنّها علاقة تمايز وتنوع بين المصطلحين؟

فيحسّن قبل الإجابة عن هذا تحديد مراد المحدثين من الحديث المعلول. حينما عرّف الإمام ابن الصّلاح العلّة والمعلول قال^(١): « وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه.

فالحديث المعلّل هو: الحديث الذي اطلّع فيه على علّة تقدح في صحته، مع أنّ الظاهر السّلامة منها ».

فقد جعل الإمام ابن الصّلاح كلّ الأنواع الخفية القادحة في الحديث علّة، فإذا نظرنا إلى الشذوذ وجدنا أنّه أحد الأسباب التي تمنع من القول بصحة الحديث، تبين لنا وجه من وجوه العلاقة بين الشاذّ والمعلول، أنّهما قادحين في صحة الحديث، لكن ما الفاصل بينهما؟

إنّ الفرق الذي يمكن أن نتلمّسه بين الاصطلاحين:

- أنّه إذا أُريد بالشاذّ المخالفة فقط عُلم أنّ الشاذّ جزء من المعلول على اعتبار أنّ العلّة تشمل المخالفة والتّفرد معاً اللذين يدلّان على الخطأ في الحديث، فكلّ شاذّ معلول وعكسه غير صحيح.

- وإن أُريد بالشاذّ التّفرد والمخالفة تبين أنّه لا فرق بين الشاذّ والمعلول؛ إلا من ناحية التسمية فقط، فكلّ شاذّ معلول، والعكس صحيح.

أضف إلى ذلك أنّ ابن الصّلاح بيّن وسائل معرفة ذلك بقوله: « ويُسْتَعان على إدراكها بتفرد الرّواي وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك، تنبه العارف بهذا الشأن على

(١) ابن الصّلاح: المقدمة (ص ٥٢).

إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم وإهم غير ذلك، بحيث يغلب على ظنه ذلك، فيحكم به، أو يتردد فيتوقف فيه. كل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه.»

وهذه القرائن نفسها يُعرف بها الشذوذ، مما يؤكد على أنه لا فرق بين الشاذ والمعلول.

أما حينما اعتبر الحافظ ابن حجر، أن الشاذ هو مخالفة الثقة لغيره من الثقات، فإن هذا أدق من مخالفة الضعيف أو تفرد تبيين أن الشاذ أحص من المعلول؛ لأن المعلول علله ظاهرة كإرسال الموصول أو رفع الموقوف أو دخول حديث في حديث، أما الشاذ فإن علته خفية؛ لأن مصدر خطئها الثقة الذي خالف.

* قال الحافظ: «وهو - أي: الشاذ - على هذا أدق من المعلل بكثير فلا يتمكن من الحكم به إلا من مارس الفن غاية الممارسة، وكان في الذروة العليا من الفهم الثاقب، ورسوخ القدم في الصناعة، ورزقه الله نهاية الملكة»^(١).

* وأقره الحافظ السخاوي على ذلك فقال: «والشاذ لم يُوقَفْ له على علة؛ أي: معينة، وهذا يُشعرُ باشتراك هذا مع ذاك (المعلول) في كونه ينقدح في نفس الناقد أنه غلط، وقد تقصر عبارته عن إقامة الحجّة على دعواه وأنه من أغمض الأنواع وأدقها، ولا يقوم به إلا مَنْ رزقه الله الفهم الثاقب، والحفظ الواسع والمعرفة التامة بمراتب الرواة، والملكة القوية بالأسانيد والمتون، وهو كذلك بل الشاذ - كما نُسب لشيخنا - أدق من المعلل بكثير»^(٢).

فقد أجمع كل من الحافظ ابن حجر وتلميذه الحافظ السخاوي على أن الشاذ أدق من المعلول من ناحية خفاء علته، التي يعسر معرفتها إلا على الناقد المتمرس الذي سبر أغوار هذا الفن، وعرف أدق مكنوناته.

* أما الإمام الحاكم عندما حدّد أدق نوع من الشاذ وهو تفرد الثقة، ثم قارنه بالمعلول على إطلاقه؛ تبيّن له أن الشاذ أدق منه؛ لشدة خفاء ذلك التفرد قال: «هذا النوع منه: معرفة الشاذ من الروايات، وهو غير المعلول، فإن المعلول ما يُوقَفْ على علته، أنه دَخَلَ حديثاً في حديث، أو وَهَمَ فيه راوٍ أو أرسله واحد، فوصله وإهم، فأما الشاذ فإنه

(١) السيوطي: التدريب (١ / ٢٣٣).

(٢) السخاوي: فتح المغيب (١ / ٢١٩).

حديث يتفرّد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة»^(١).

وعليه، إن حُصر الشاذّ في المخالفة ظهر الفرق بينه وبين المعلول على سبيل العموم والخصوص، أمّا إن ضُبط بالتّفرد والمخالفة مع مطلق الراوي فإنّه لا فرق بينهما.

* وفي ذلك يقول الملياري: «ومن الجدير بالذكر أنّه لا يوجد فرق بين الشاذّ والمعلول حسب تعريف الشاذّ الذي استقرت عليه كتب المصطلح، إمّا أن يكون كلاهما مخالفاً للصواب، أو غريباً ليس له أصل في حديث الراوي الذي أُضيف إليه وبالتالي يكون كل منهما مردوداً غير مقبول»^(٢).

فبناءً على هذا: ما مقصود ابن الصّلاح في تحديده لشروط الحديث الصّحيح في قوله: «أن لا يكون شاذّاً»؟

فإذا نظرنا إلى قوله السّابق في العلّة تبيّن أنّها لفظ عام يشمل كل خطأ من الراوي الثقة خصوصاً، بناءً على اشتراط الخفاء فيها، فمعنى هذا أن لا فرق عنده بين المعلول والشاذّ، لكن عند التأمّل في صنيعه في ضبط معنى الشاذّ يتبيّن مُرادُه هنا، فقد حدّد معنى الشاذّ في الحديث الفرد المخالف، وفي الفرد الذي ليس في روايه من الثقة والضبط ما يقع جابراً لما يوجبه التّفرد من الشذوذ والنكارة.

أمّا الثّاني فأمر معرفته بالنسبة للنّاقد واضح؛ إذ ضعف روايه دليل على وجود العلّة فيه.

أمّا الأول فهو الذي تعسر معرفته على غير المتمرّس خاصّة إذا كان المنفرد به ثقة خالف.

إذن فـ «... المسألة التي حرّرها الإمام ابن الصّلاح في مبحث الشاذّ متّصلة بزيادة الثقة وتفرده، والعلّة عموماً، ويرجع أساسها إلى حالتين، وهما حالة التّفرد، وحالة المخالفة»^(٣).

وعليه، يتبيّن أن ابن الصّلاح أراد أن يجمع بينهما ليؤكد على العموم والخصوص بينهما، ثمّ ليعترض على الفقهاء في عدم اعتدادهم بمخالفة الراوي الثقة لغيره من الثقات.

(١) الحاكم: معرفة علوم الحديث (ص ١١٩).

(٢) الملياري: سؤالات حديثة، ملتنقى أهل الحديث، مكة المكرمة (ط ١)، (١٤٢٦هـ)، (ص ١١٣).

(٣) الملياري: نظرات جديدة في علوم الحديث، دار ابن حزم، بيروت (ط ٢)، (١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م)، (ص ٤٢).

وعلى كل حال، يمكن إجمال وجه العلاقة بين الشاذ والمعلول في كونهما لم يطلع على علتها، وأما الردّ فهما مشتركان فيه^(١)، وأنّ العلاقة بينهما عموم وخصوص.

أما من الناحية التطبيقية في كتب العلل فإنّ كثيراً ما يحكم الأئمة على الخطأ في الحديث مهما كان نوعه، وإن كان مخالفة من ثقة أو تفرّداً، فكلاًهما سواء في ميزان الردّ والقبول عند المحدثين، فما وجه المفاصلة بين الشاذ والمعلول بما أنّ كليهما حديث مردود لا يقبل إلا من ناحية الاصطلاح، من أجل تمايز هذه المفردات قصد إفهامها لطالب علم الحديث، وإلا فإنّ العلّة بمعناها اللّغوي شاملة لكلّ أنواع الوهم والخطأ الحاصلين، فالجرح علّة، والضعف علّة، والانقطاع علّة، والتدليس علّة، والشذوذ علّة، ... وغيرها.

أي: أنّ العلّة أوسع من الشذوذ في تطبيقات الأئمة المحدثين.

• المطلب الرابع: علاقة الشاذ بالمدرج:

لم يرد عن علماء المصطلح تعريف دقيق لمعنى الإدراج في الحديث، إنّما الموجود من تعريفات اقتصر على تعريف المدرج من ناحية المتن أو من ناحية الإسناد، فالمتبع لما ورد في كتب المصطلح كمقدمة ابن الصلاح، وما جاء بعدها يلحظ ذلك.

فابن الصلاح لم يعرفه تعريفاً دقيقاً إنّما أعطى أقسامه قال: « النوع العشرون: معرفة المدرج في الحديث وهو أقسام: منها: ما أدرج في حديث رسول الله ﷺ من كلام بعض رواه بأن يذكر الصحابي ... »، وكذلك الذهبي قال: « ألفاظ تقع من بعض الرواة متصلة بالمتن ولا يبين للسامع إلا أنّها من صلب الحديث، ويدلّ دليل على أنّها من لفظ راوٍ، بأن يأتي الحديث من بعض الطرق بعبارة تفصل هذا من هذا، وهذا طريق ظني، فإن ضعف توقفنا أو رجحنا أنّها من المتن »، فواضح أنّه حصر الإدراج في المتن دون الإسناد.

وينبغي أن يكون التعريف شاملاً المدرج بنوعيه، مدرج السند ومدرج المتن.

(١) قاله الشيخ عطية الله الأجهوري: وهو فقيه شافعي له حاشية على شرح الزرقاني على منظومة البيهقي، توفي سنة (١١٩٠هـ)، ترجمته في الأعلام للزركلي (٤ / ٢٣٧).

- الحاشية على شرح الزرقاني للبيهقي، مطبعة التقدم العلمية، مصر (ط ١)، (١٣٢٢هـ)، (ص ٥٧).

وبهذا عرّفه نور الدين عتر^(١)، ورجّحه بعض المعاصرين^(٢)، قال: «ما ذُكِرَ ضمن الحديث متّصلاً به من غير فصل وليس منه».

وهذا التعريف وغيره «... يتّفق في بيان معنى المدرج بقسميه - السند والمتن - ويتّفق في بيان شرط تسمية المدرج وهو أن يكون مما ليس من الحديث، احترازاً من زيادة الثقة».

وكذلك يتّفق في عمومته في اشتراط اتصال اللفظ المدرج بالحديث؛ اتصالاً يوهّم أنّه منه، فتحصل ثلاثة معاني مجتمعة:

الأول: أن المدرج يكون في الإسناد والمتن.

الثاني: أن لا يكون اللفظ المدرج من الحديث الذي أدرج فيه.

الثالث: أن يساق سياقاً واحداً مع الحديث بلا فصل بحيث يوهّم أنّه منه «^(٣)» اهـ.

وإذا عرف الشذوذ بأنّه مخالفة الراوي لغيره أو تفردّه بما لم يسمح حاله بذلك بالتفرد،

وأن الإدراج ما ذكر زيادة في الحديث وليست منه، فما وجه العلاقة بين الشاذ والمدرج؟

إن أساس الحكم على الحديث بأنّه مدرج هو المخالفة من ذلك الراوي الذي أضاف في الحديث ما ليس منه سواء في السند أو في المتن، فمجرّد مخالفة منه لغيره من الرواة بتلك الزيادة تجعل الحكم على الحديث بأنّه من المدرج، فإذا تمّ النّظر وفق منهج المتأخّرين إلى حال الذي زاد، فإن كان راوياً ثقة حكم على حديثه هذا بالشذوذ، أمّا بالنسبة للمتقدّمين فلا وجه للاعتبار بحال من زاد، إذّا فالجامع بين المدرج والشاذ هو المخالفة في أداء تلك الرواية؛ لأنّ تفرد الراوي بالحديث دون أن يذكره غيره؛ يجعل المجال مسموحاً لنفي أن يكون الحديث مدرجاً فكيف يعرف الإدراج في ذلك الحديث وراويّه متفرد به؟

وفي المدرج لا يعتبر بحال من أدرج؛ لأنّ المهم بيان الرواية الصحيحة وتبيين الحكم فيها أنّها مردودة، طالما وجدت الرواية الصحيحة، وكذلك الحال في الشذوذ وفق

(١) نور الدين عتر: منهج النقد (ص ٤٣٩).

(٢) وعرفه الدكتور عبد الحميد قوفي بأنّه: «ما أدخل في الحديث وليس منه، موهماً أنّه منه». المدرج وعلاقته بمباحث المصطلح الأخرى: أبحاث اليرموك، العدد الثاني (٢٠٠٣)، (١٩ / ٦٠٩).

(٣) المرجع السابق (١٩ / ٦٠٩).

منهج النقاد المتقدمين، أمّا المتأخرون منهم فيقيّدون الشذوذ كما سبق بوثاقة الراوي، فالمخالفة من الضّعيف في رواية بزيادة في المتن أو السند ليست شذوذاً بالنسبة لهم، وشذوذ وإدراج بالنسبة للمتقدمين.

ووجه آخر في العلاقة بين الشاذ والمدرج: أنّهما من قبيل المردود كليهما، ممّا يعني أنّ الحكم فيهما واحد وهو الردّ، فإن أدرج ثقة أو ضعيف، في سند أو متن، خالف أو تفرّد، فالحكم في ذا كلّه سيات.

وعليه، يتلخص وجه العلاقة بين الشذوذ والإدراج:

- الاجتماع في المخالفة من الراوي بغض النظر عن حال الراوي جرحاً وتعديلاً.

- الاجتماع في الحكم لكلّ منهما وهو عدم القبول؛ إذ كليهما من صنف الضّعيف.

• المطلب الخامس: علاقة الشاذ بشروط تقوية الحديث الضّعيف:

لا بدّ عند إرادة تحديد نوع العلاقة بين الحديث الشاذ وبين مسألة تقوية الحديث الضّعيف معرفة هذه الأخيرة من خلال نصوص الأئمة المتقدمين، ثمّ بيان موقع اشتراط عدم الشذوذ في الحديث كي يتقوى بغيره:

* قال الإمام النووي: «إذا روي الحديث الضّعيف من وجوه ضعيفة لا يلزم أن يحصل من مجموعها حسنٌ، بل ما كان ضعفه لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين، زال بمجيئه من وجه آخر، وصار حسناً، وكذا إذا كان ضعفه بالإرسال زال بمجيئه من وجه آخر، وأمّا الضّعف لفسق الراوي فلا يؤثر فيه موافقة غيره، واللّه أعلم»^(١).

* وقال الزركشي: «والحاصل أنّ الذي يحتاج إلى مجيئه من غير وجه، ما كان راويه في درجة المستور ومن لم تثبت عدالته»^(٢).

* وقال الإمام ابن الصلاح في هذه المسألة: «... ليس كلّ ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت، فمنه ضعف يُزيله ذلك بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه، مع كونه من أهل الصدق والديانة، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنّه مما قد حفظه، ولم يختل ضبطه له، وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك،

(١) السيوطي: تدريب الراوي (١ / ١٧٦).

(٢) الزركشي: النكت على ابن الصلاح (١ / ٣٠٩).

كما في المرسل الذي يُرسله إمام حافظ، إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر. ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف، وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهمًا بالكذب، أو كون الحديث شاذًا واللّه أعلم»^(١).

* وقال الحافظ ابن حجر: «ومتى توبع السيئ الحفظ بمُعْتَبَرٍ، كأن يكون فوقه أو مثله أو دونه، وكذا الْمُخْتَلِطُ الذي لم يتميز، والمستور، والإسناد المرسل، وكذا المدلس إذا لم يُعرف المحذوف منه، صار حديثهم حسنًا لا لذاته، بل وَصْفُهُ بذلك باعتبار المجموع من المتابع والمتابع؛ لأنّ مع كل واحد منهم احتمال كون روايته صوابًا أو غير صواب على حدّ سواء، فإذا جاءت من الْمُعْتَبَرَيْنِ رواية موافقة لأحدهم، رَجَحَ أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين، ودلّ ذلك على أنّ الحديث محفوظ، فارتقى من درجة التوقف إلى درجة القبول، واللّه أعلم»^(٢).

* أمّا الإمام السيوطي فقال: «ولا بدّ في الاحتجاج بحديث له طريقان، لو انفرد كل منهما لم يكن حجة، كما في المرسل إذا ورد من وجه آخر مسندًا أو وافقه مرسل آخر بشرطه»^(٣).

ومعروف أن الشروط التي وضعها الإمام الترمذي للحديث الحسن هي شروط الحسن لغيره، معناه الضعيف بتعدد الطرق.

* قال الإمام الترمذي: «كلّ حديث يُروى لا يكون في إسناده متهم بالكذب، وأن لا يكون الحديث شاذًا ويروى من غير وجه نحو ذلك»^(٤).

فمن خلال مجموع هذه الأقوال تتلخص الشروط لتقوية الحديث الضعيف وهي^(٥):

- أن لا يكون في إسناده متهم، ولا مغفل كثير الخطأ.

- أن لا يكون الحديث شاذًا.

- أن يروى من غير وجه.

(٢) ابن حجر: نزهة النظر (ص ١٣٩).

(٤) الترمذي: السنن (٥ / ٤١٣).

(١) ابن الصلاح: المقدمة (ص ٢١).

(٣) السيوطي: التدريب (١ / ١٦٠).

(٥) المرتضى الزين أحد: مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة، مكتبة الرشد، الرياض (ط ١)،

(١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م)، (ص ٨١).

* وجمع الإمام ابن الصّلاح هاته الشّروط في قوله: « الحديث الذي لا يخلو رجالُ إسناده من مُسْتَوِرٍ لم تتحقّق أهليته، غير أنّه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث - أي: لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسّق - ويكون متن الحديث مع ذلك قد عُرِفَ، بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر، حتّى اعتضد بمتابعة من تابع رَاوِيَه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذّاً ومنكراً، وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزّل»^(١).

ونظّمها الحافظ زين الدّين العراقي في ألفيته قائلاً^(٢):

فإن يُقْل: يُحتجُّ بالضعيف	فَقُل: إذا كان من الموصوف
رَوَاتُهُ بسوء حفظٍ يُجبرُ	بكونه من غير وجهٍ يُذكرُ
وإن يكنْ لكذبٍ أو شذّا	أو قَوِي الضّعف فلم يُجبرْ ذّا

وعليه، يتبيّن موقع اشتراط انتفاء الشذوذ من الحديث حتّى يكون صالحاً للاعتبار، إذ إنّ الحديث الشاذّ يعتبر في حكم الحديث المعدوم وجوده، فلا معنى للتّقوية بحديث أصله الخطأ، سواء كان هذا الشاذّ تفرّداً من الرّاي لا يسمح حاله بقبول حديثه، أو بمخالفته لغيره « وإنّما لم يعتد أهل العلم بالرّوايات الشاذّة والمنكرة ولم يلتفتوا إلى طرقها وإن تعدّدت؛ لأنّ شذوذ الرّواية ونكارتها إسناداً أو متناً، يحقّق كون راويها قد أخطأ فيها، وحينئذٍ يقوى جانب الرّد على جانب القبول؛ لأنّه والحالة هذه لا يكون لهذه الرّواية وجود في الواقع؛ إلا في ذهن ومخيلة ذلك الرّاي الذي أخطأ فيها، فكيف يتصوّر أو يغفل أن تتقوى رواية برواية لا وجود لها في الواقع بل وجودها وعدمها سواء؟ »^(٣).

فالأحاديث الصّالحة للاعتبار بها ما كان فيها الضّعف صالحاً للانجبار والتّقوية،

(١) ابن الصّلاح: المقدمة (ص ٢٠).

(٢) أبو زكريا محمّد الأنصاري: فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، تحقيق: حافظ ثناء الله الزاهدي، دار ابن حزم، بيروت (ط ١)، (١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م)، (ص ٩٧).

(٣) طارق عوض الله: من كتابه الإرشادات في تقوية الحديث بالشواهد والمتابعات، مكتبة ابن تيمية، القاهرة (ط ١)، (١٤١٧هـ / ١٩٩٨م)، (ص ١٠) وما بعدها.

- جاسم بن محمّد آل علي: المحجّة البيضاء في الدّفاع عن منهج النّقد عند المحدثين القدماء، فهرسة الملك فهد (ط ١)، (١٤٢٧هـ)، (ص ٢٠١).

بأن لا يكون في أسانيدها من هو متروك أو متهم أو هي واهية شديدة الضعف، أضف إلى ذلك أن لا يكون الحديث شاذًا حتّى يتقوى به غيره.

فيعتبر هذا الأخير - شرط زوال الشذوذ - ذا أهمية بالغة لتقوية الحديث الضعيف بمجموع الطرق؛ ليرتفع من دركات الضعف والردّ إلى درجات التحسين والقبول.



المَبْحَثُ الرَّابِعُ

المصطلحات المقاربة للشاذ

تمهيد:

إنَّ المتأمل في استعمالات النَّقاد بغرض تعليل حديث ما أو رواية بأنَّها شاذة، يجد أنَّ استعمال مصطلح « شاذ » أو أحد اشتقاقاته نادر جدًّا، خصوصًا لدى النَّقاد المتقدمين، ممَّا يعني أنَّهم قد يستخدمون مصطلحات أخرى تعبّر عن مثل هذا النوع من التعليل.

والأكيد أنَّ المصطلحات المستخدمة في هذا كثيرة جدًّا، لا تضبطها قاعدة خاصة، إنَّما لكل رواية وصف خاص بها يدل على نوع الخطأ فيها، ويصعب تتبع كل مصطلح على حدة، والذي اشتهر لدى المتأخرين أنَّ استعمال المتقدمين لمصطلح « غير محفوظ » هو الشاذ بعينه، لكن هذا ليس على إطلاقه كما سيأتي، وسنحاول تتبع المصطلحات الأكثر شيوعًا في كتب العلل قصد إعطاء تمثيل لهذه الحالات لا حصرها.

ومصطلحات التعليل كثيرة، الجامع بينها: أنَّها تدلّ على أنَّ الرواية مجانبة للصواب، ومن بين المصطلحات التي استخدمها النَّقاد للدلالة على وصف الشذوذ نذكر مصطلح: « غير محفوظ »، « غريب »، « خطأ »، « وهم »، « ليس له أصل »، ...

فهذه نماذج فقط؛ إذ قد يرد التعليل بمصطلحات أخرى مشابهة ومقاربة.

• المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: مصطلح « غير محفوظ »:

لا شك أنَّ الحافظ ابن حجر هو أول من قرّر أنَّ مصطلح « غير محفوظ » هو الشاذ في عُرْف المتقدمين، فقد قال: « فإن خولف بأرجح فالراجح المحفوظ، ومقابله الشاذ »^(١)، لكن المتأمل والمتتبع لصنيع الأئمة في هذا الشأن سيجد أنَّ المتقدمين لم يقصروا مصطلح « غير محفوظ » أو ما شاكله على نوع الشاذ فقط، فقد أطلقوه على معاني متعدّدة يصدق عليها مصطلح الشذوذ، كما تصدق عليها معاني أخرى لعلل متنوعة، تعبّر عن مخالفة الراوي لغيره أو تفرّده عنهم تفرّدًا غير مقبول.

فاستعمال الأئمة المتقدمين لهذا المصطلح كان واسعًا جدًّا، لا تنأى عنه إلا الدراسة

(١) ابن حجر: نزهة النظر مع النكت (ص ٩٧).

التطبيقية لتبيين المراد الحقيقي لهذا الاستعمال، ولا ينبغي الاقتصار على تقرير الحافظ ابن حجر بأن هذا المصطلح مقتصر على معنى الشذوذ، وإن كان كلام الحافظ لا يوحى بذلك، بحكم أنه أراد أن يبرر قلة استعمال المتقدمين لمصطلح الشذوذ، فحاول أن يجد بديلاً له، من خلال استقراء بعض الأمثلة التي يصدق عليها وصف الشذوذ، وهذا يعني - ضرورة - أن هذا المصطلح كما يصلح لأن يكون مرادفاً للشاذ؛ يصلح أن يكون مرادفاً لمصطلحات أخرى، ويدعم هذا الكلام عدم الوقوف على أي كلام سابق للحافظ ابن حجر يؤيد هذه الدعوى، ولا يمكن نفيها، لأنها متحققة في صنيع الأئمة المتقدمين والمتأخرين بعدهم.

فقد استعملها كل من الإمام البخاري، وأبو حاتم، والترمذي والنسائي ومسلم، وأبو داود ... وغيرهم؛ لمعانٍ كثيرة لا تسع هذه الدراسة تتبعها كلها حتى نقف على الاستعمال الحقيقي:

* أما الإمام البخاري: فقد نقل عنه تلميذه الترمذي بعض الأحاديث التي وصفها بمصطلح « غير محفوظ »، وما هو في حكمه كـ « ليس بمحفوظ، لا أراه محفوظاً، لا أعلمه محفوظاً، ... »، ففيما ينقل عنه أنه وَصَفَ حديثاً عن علي بن حُجْرٍ قال: حَدَّثَنَا عَيْسَى ابْنُ يُونُسَ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: « مَنْ ذَرَعَهُ الْقِيءُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قِضَاءٌ ... »^(١).

* قال الترمذي: وقال محمد: « لا أراه محفوظاً ».

* فقد وصف الإمام البخاري تفرد هشام بن حسان بهذا الحديث بأنه غير محفوظ. وفي حديث آخر عن عبد الله بن أبي زياد الكوفي حدثنا زيد بن حُبَابٍ عن سفيان عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه: « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَجَّ ثَلَاثَ حَجَجٍ، حَجَّتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَهَاجِرَ وَحِجَّةً بَعْدَ مَا هَاجَرَ ... »^(٢).

* قال الترمذي: ناقلاً وصف البخاري للحديث بعدم الحفظ بسبب أن المحفوظ هو الرواية المرسلة التي جاء بها الثوري عن أبي إسحاق عن مجاهد: « هذا حديث غريب من حديث سفيان، لا نعرفه إلا من حديث زيد بن حُبَابٍ ورأيت عبد الله بن عبد الرحمن روى هذا الحديث في كتبه عن عبد الله بن أبي زياد، قال: وسألت محمداً عن هذا فلم يعرفه

(١) الترمذي: السنن، كتاب الصوم، باب ما جاء فيمن استقاء عمداً (٢ / ١١١).

(٢) الترمذي: السنن، كتاب الحج، باب ما جاء: كم حج النبي ﷺ؟ (٢ / ١٥٥).

من حديث الثوري عن جعفر عن أبيه عن جابر عن النبي ﷺ، ورأيته لم يعد هذا الحديث محفوظاً، وقال: إنما يروى عن الثوري عن أبي إسحاق عن مجاهد مرسلًا.

فأشار الإمام الترمذي إلى أنّ الخطأ محتمل من زيد بن حباب^(١)؛ لأنه ضعيف في الثوري، لذلك وصف الإمام البخاري روايته بأنها غير محفوظة، فوضح أنّه يطلق هذا الوصف على مخالفة الضعيف لغيره في هذا المثال.

* أما الإمام مسلم: فقد أطلقه على مخالفة الصدوق لغيره من الثقات، وذلك لما خالف أبو قيس جماعة الرواة عن هزيل بن شُرْحَبِيل في حديث: «أن رسول الله ﷺ توضأ ومسح على الجوربين والنعلين»^(٢).

قال مسلم: «ذكر خبر ليس بمحفوظ المتن»، ثم ساق أسماء من خالفهم أبو قيس عن شرحبيل عن المغيرة وقال بأنّ «... الحمل فيه على أبي قيس أشبه، وبه أولى منه بهزيل؛ لأنّ أبا قيس قد استنكر أهل العلم من روايته أخبارًا غير هذا الخبر، سنذكرها في مواضعها - إن شاء الله -»^(٣).

وفي موضع آخر أطلقه أيضًا على مخالفة الثقة حينما خالف الإمام الزهري الأخبار الصحاح في أنّه ﷺ لم يسجد حين لقنه الناس بعد سهوه في الصلاة، قال الإمام مسلم: «قال ابن شهاب: وأخبرني ابن المسيّب، عن أبي هريرة، وأبو سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف وأبو بكر بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله».

سمعت مسلمًا يقول: وخبر ابن شهاب هذا في قصة ذي اليدين وهم غير محفوظ؛ لتظاهر الأخبار الصحاح عن رسول الله ﷺ في هذا»^(٤).

وفي موضع آخر أطلقه على مخالفة الضعيف لغيره عندما خالف عمر بن عبد الله ابن أبي خثعم^(٥) الرواة في حديث أبي هريرة ؓ في ذكر المسح على الخفين. قال الإمام مسلم: «وفيها خبر آخر غير محفوظ الإسناد».

(١) هو زيد بن الحباب بن الريان، وقيل: ابن رومان التميمي، أبو الحسين العكلي، الكوفي خراساني الأصل، سكن الكوفة، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة (٢٣٠ هـ)، قال فيه الحافظ: صدوق يخطئ في حديث الثوري، التقريب (٣٢٧ / ١).

(٢) المصدر السابق (ص ١٨٣).

(٣) مسلم: التمييز (ص ٢٠٢).

(٤) ابن حجر: التقريب (١ / ٧٢١).

« حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا زيد بن حباب، ثنا عمر بن عبد الله بن أبي خثعم، حدثني يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رجلاً قال: يا رسول الله، ما الطهور بالخفين؟ قال: « للمقيم يوم وليلة، وللمسافر ثلاثة أيام وليلتين ». هذه الرواية في المسح عن أبي هريرة ليست بمحفوظة «، ثم ساق ما يخالف ذلك عن أبي هريرة رضي الله عنه وقال: « ... فجمع هذه الروايات ومقابلة بعضها ببعض، يتميز صحيحها من سقيمها، وتبين رواة ضعاف الأخبار من أصدادهم من الحفاظ. ولذلك أضعف أهل المعرفة بالحديث عمر بن عبد الله بن أبي خثعم وأشباههم من نقلة الأخبار؛ لروايتهم الأحاديث المستنكرة التي تخالف روايات الثقات المعروفين من الحفاظ »^(١).

فواضح من هذا أن الإمام مسلم يطلق على مخالفة الثقة لفظ « غير محفوظ » وهو الشاذ في عرف الحفاظ ابن حجر وفي عرف المتأخرين، كما يطلقه أيضاً على مخالفة الضعيف وهو المنكر في عرفهم.

* أما الإمام الترمذي: فقد أطلقه على مواضع متعددة منها على الحديث المنقطع الإسناد، كما في حديث عمارة بن غزيرة عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فيمن صلى لله أربعين يوماً يدرك التكبير الأولى، قال الإمام الترمذي: « ... وروى إسماعيل بن عياش هذا الحديث عن عمارة بن غزيرة عن أنس بن مالك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو هذا. وهذا حديث غير محفوظ، وهو حديث مرسل، وعمارة بن غزيرة لم يدرك أنس بن مالك رضي الله عنه »^(٢).

وأطلقه على مخالفة الثقة لغيره من الثقات عندما خالف حماد بن سلمة في حديث أن بلالاً أذن بليل فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن ينادي أن العبد نام، قال الترمذي في ذلك: حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوها تأذين ابن أم مكتوم ».

قال أبو عيسى: وفي الباب عن ابن مسعود وعائشة وأنيسة وأنس وأبي ذر وسمرة. قال أبو عيسى: حديث ابن عمر رضي الله عنه حديث حسن صحيح. وقد اختلف أهل العلم في الأذان بالليل، فقال بعض أهل العلم: إذا أذن المؤذن بالليل أجزأه ولا يعيد. وهو قول مالك

(١) مسلم: التمييز (ص ٢٠٨).

(٢) الترمذي: السنن، كتاب الصلاة، باب ما جاء في فضل التكبير الأولى (١ / ١٥٣).

وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق. وقال بعض أهل العلم: إذا أذن بليل أعاد.
وبه يقول سفيان الثوري. وروى حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن
بلاًلاً أذن بليل فأمره النبي ﷺ أن ينادي: «إنَّ العبد نام». قال أبو عيسى: هذا حديث غير
محفوظ. قال علي بن المديني: حديث حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه
عن النبي ﷺ هو غير محفوظ، وأخطأ فيه حماد بن سلمة^(١).

فواضح من استعمالات الأئمة المتقدمين منهم خصوصاً والمتأخرين لمصطلح « غير محفوظ » وما هو على شاكلته أنها مختلفة ومتنوعة، يصدق عليها مفهوم الحديث الشاذ كما حصره المتأخرون، كما تصدق عليها أنواع التعليل الأخرى، وفي ذلك سعة لمعاني الاصطلاح.

أما الحصر في أن مصطلح « غير محفوظ » المراد منه: الحديث الشاذ فقط، فهذا ليس على إطلاقه؛ لأنه يقدح فيه صنيع الأئمة في ذلك، ويبقى مصطلحاً مقارباً له في الاستعمال.

• المطلب الثاني: مصطلح « غريب »:

سبق القول أن أئمة الحديث حينما يعبرون عن علة في الحديث تتنوع تعابيرهم في ذلك، ومن المصطلحات التي كان المتقدمون على وجه الخصوص يصفون بها الشذوذ في الحديث « مصطلح غريب »، وإن كان هذا المصطلح يتداخل مع مدلولات أخرى له.
* وعبر عنه الإمام أحمد رحمته الله بقوله: « شر الأحاديث الغرائب التي لا يُعْمَلُ بها ».

فيتضح أن الإمام أحمد يقصد نوعاً خاصاً من الغرائب كالشذوذ مثلاً، فحكمه الرد لأنه لا يُعْمَلُ به، وقد يطلق هذا المصطلح على الأفراد، وتخرج بذلك من قول الإمام أحمد، ثم قرن الإمام أبو داود بين مصطلحي الشاذ والغريب في رسالته إلى أهل مكة، حينما صرح أن فحوى كتابه السنن خالٍ من الحديث الذي يكون شاذاً غريباً.

وقال: « لا يحتج بحديث غريب، ولو كان من رواية مالك، ويحيى بن سعيد، والثقات، من أئمة العلم، ولو احتج رجل بحديث غريب وجدت من يطعن فيه، ولا يحتج بالحديث الذي قد احتج به، إذا كان الحديث غريباً شاذاً »^(٢).

(١) الترمذي: السنن، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الأذان بالليل (١ / ١٣١).

(٢) أبو داود: رسالة أبي داود إلى أهل مكة (ص ٤٧).

وكثرت أقوال الأئمة في ذمّ تتبع الحديث الغريب:

* ومن ذلك ما جاء عن أبي حنيفة رحمته الله قوله: « من طلب المال بالكيمياء أفلس، ومن طلب الدين بالجدال تزندق، ومن طلب غريب الحديث كذب ».

* وقال ابن رجب وهو ينقل كلام السلف في ذمّ الغريب^(١): « وقد كان السلف يمدحون المشهور من الحديث، ويذمون الغريب منه في الجملة ».

* ومنه قول ابن المبارك: « العلم هو الذي يجيئك من ههنا ومن ههنا »، يعني: المشهور.

* وعن علي بن الحسين: « ليس من العلم ما لا يعرف، إنّما العلم ما عرف وتواطأت عليه الألسن ».

* وعن مالك: « شرّ العلم الغريب، وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس ».

* وعن الأعمش: « كانوا يكرهون غريب الحديث وغريب الكلام ».

* وعن أبي يوسف: « من طلب غرائب الحديث كذب ».

* وقال أبو نعيم: « كان عندنا رجل يصلي كلّ يوم خمسمائة ركعة، سقط حديثه في الغرائب ».

* وقال عمرو بن خالد: « سمعت زهير بن معاوية، يقول لعيسى بن يونس: ينبغي للرجل أن يتوقّى رواية غريب الحديث، فإنّي أعرف رجلاً كان يصلي في اليوم مائتي ركعة ما أفسده عند الناس إلا رواية غريب الحديث ».

* وذكر مسلم: في مقدّمة كتابه من طريق حمّاد بن زيد أنّ أيوب قال لرجل: « لزمتم عمراً؟ قال: نعم، إنّّه يجيئنا بأشياء غرائب!! قال: يقول له أيوب: إنّما نفرّ أو نفرّق من تلك الغرائب »^(٢).

* وقال رجل لخالد بن الحارث: « أخرج لي حديث الأشعث لعلّي أجد فيه شيئاً غريباً ».

فقال: « لو كان فيه شيء غريب لمحوته ».

* ونقل علي بن عثمان النّفيلي عن أحمد قال: « شرّ الحديث الغرائب التي لا يعمل بها ولا يعتمد عليها ».

* وقال المروزي: سمعت أحمد يقول: «تركوا الحديث وأقبلوا على الغرائب، ما أقلّ الفقه فيهم؟!».

* ونقل محمد بن سهل بن عسكر عن أحمد قال: «إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون: هذا الحديث غريب أو فائدة، فاعلم أنّه خطأ أو دخل حديث في حديث، أو خطأ من المحدث، أو ليس له إسناد، وإن كان قد روى شعبة، وسفيان. وإذا سمعتم يقولون: لا شيء، فاعلم أنّه حديث صحيح».

* وقال أحمد بن يحيى: سمعتُ أحمد غير مرّة يقول: «لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنّها مناكير وعامتها عن الضّعفاء».

* قال أبو بكر الخطيب: «أكثر طالبي الحديث في هذا الزّمان يغلب عليهم كتب الغريب دون المشهور، وسماع المنكر دون المعروف، والاشتغال بما وقع فيه السّهو والخطأ من رواية المجروحين والضّعفاء، حتّى لقد صار الصّحيح عند أكثرهم مجتنبًا، والثابت مصدوفًا عنه مطرَحًا، وذلك لعدم معرفتهم بأحوال الرّواة ومحلّهم، ونقصان علمهم بالتمييز، وزهدهم في تعلّمه، وهذا خلاف ما كان عليه الأئمّة المحدثون، والأعلام من أسلافنا الماضين» اهـ.

فهذه نقول كثيرة في ذمّ الحديث الغريب المردود، يدخل ضمنها الحديث الشاذ، وأوّل نوع ذكره الحافظ ابن رجب قال: «ومن جملة الغرائب المنكرة الأحاديث الشاذة المطرحة وهي نوعان ...» ليثبت العلاقة بين الشذوذ والغربة.

واستعمال الأئمّة لهذا المصطلح لا ينحصر في الشذوذ فقط، إنّما هو أحد مدلولاته الكثيرة في كتب العلل، وليس الغرض جمع الأنواع التي يوصف بها هذا الوصف؛ لأنّ هذا ليس مجاله، إنّما فقط محاولة إعطاء صورة عن هذا الاستعمال.

* ومن ذلك حديث قتيبة الذي أورده الإمام الحاكم مثلاً للشذوذ، وصفه الإمام الترمذي بقوله: «وحديث معاذ حديث حسن غريب تفرّد به قتيبة، لا نعرف أحدًا رواه عن اللّيث غيره. وحديث اللّيث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطّفيل عن معاذ حديث غريب»^(١). ممّا يعني أنّه قد يطلق مصطلح «غريب» ويراد به «شاذ».

* ومن ذلك أيضًا حديث: «ثلاثة يهلكون عند الحساب: جَوَادٌ وشجاع وعالم». قال فيه

(١) الترمذي: السنن، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين (١ / ١٢١).

الإمام الحاكم: « هذا حديث صحيح الإسناد وعلى شرطهما؛ وهو غريب شاذ »^(١)، فجمع بين الاصطلاحين مما يعني الترادف بينهما في هذا الموضع.

* أما الاستعمالات الأخرى لمصطلح « غريب » فقد أطلقه الإمام الترمذي على تفرد الضعيف، على حديث ابن لهيعة: « الدعاء مخ العبادة ».

قال الترمذي: « هذا حديث غريب من هذا الوجه لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة »^(٢) والمعروف أن ابن لهيعة ضعيف اختلط بعد حرق كتبه^(٣).

* كما أطلقه الإمام الدارقطني على الحديث الموضوع وذلك على حديث: « من وسع على عياله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته »، قال: غريب من حديث الزهري عن سالم، وإنما يروى هذا عن ابن عيينة عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر من قوله، ويعقوب ابن خزيمة رواه عن ابن عيينة عن الزهري عن سالم، وهو ضعيف الحديث^(٤).

فهذا الحديث حكم عليه الإمام الذهبي بالبطلان^(٥)، ووافقه الحافظ ابن حجر^(٦).

* وأطلقه الإمام أبو داود على الحديث الفرد وذلك على حديث عائشة رضي الله عنها قالت: شكّا الناس إلى رسول الله ﷺ فحُوط المطر، فأمر بمنبر، فوُضِعَ له في المصلّى ووعد الناس يومًا يخرجون فيه، قالت عائشة: فخرج رسول الله ﷺ حين بدا حاجب الشمس، فقعد على المنبر فكبر ﷻ وحمد الله ﷻ، ثم قال: « إنكم شكوتم جذب دياركم، واستخار المطر عن إتيان زمانه عنكم، وقد أمركم الله ﷻ أن تدعوه ووعدكم أن يستجيب لكم ».

ثم قال: « ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ﴿ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ ﴿ مَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ [الفاتحة: ٢ - ٤] لا إله إلا الله يفعل ما يريد، اللهم أنت الله لا إله إلا أنت الغني ونحن الفقراء،

(١) الحاكم: المستدرک (١ / ١٨٩).

(٢) الترمذي: السنن، كتاب الدعوات، باب منه (الدعاء مخ العبادة) (٥ / ١٢٥).

(٣) عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي الأعدولي، ويقال: الغافقي، أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو النضر، المصري الفقيه القاضي، من كبار أتباع التابعين، مات سنة (١٧٤ هـ)، العلائي: جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق: هادي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت (ط ٢)، (١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م)، (ص ٢١٥)، ابن الكيال: الكواكب النيرات فيمن اختلط من الرواة، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، دار المأمون، بيروت (ط ١)، (١٩٨١ م)، (١ / ٤٨١).

(٤) المقدسي: أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني (٣ / ٣٧٠).

(٥) الذهبي: ميزان الاعتدال (٤ / ٣١٢).

(٦) ابن حجر: لسان الميزان (٦ / ٣٧٥).

أنزل علينا الغيث، واجعل ما أنزلت لنا قوةً وبلاغاً إلى حين». ثم رفع يديه فلم يزل في الرفع حتى بدا بياض إبطيه، ثم حوّل على الناس ظهره وقلب أو حول رداءه؛ وهو رافع يديه، ثم أقبل على الناس ونزل فصلّى ركعتين، فأنشأ الله سحابةً فرعدت وبرقت ثم أمطرت بإذن الله، فلم يأت مسجده حتى سألت السيول، فلما رأى سرعتهم إلى الكين ضحك ﷺ حتى بدت نواجذه فقال: «أشهد أن الله على كل شيء قدير وأني عبد الله ورسوله».

قال أبو داود: وهذا حديث غريب، إسناده جيّد، أهل المدينة يقرؤون (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ)، وإن هذا الحديث حجة لهم^(١).

فهذا يبيّن أن الأئمة يستعملون مصطلح «غريب» ويريدون به الحديث الشاذ، كما استعملوه لأنواع أخرى من التعليل، فمعناه واسع، ففي كلّ حديث له معنى خاص وليس له قاعدة عامة يقيّد بها، ويتّضح بذلك أن هذا المصطلح يصلح أن يكون مقارباً لمعنى الشاذ، لكن استعماله بهذا المعنى قليل جداً لدى المتأخّرين باعتبار اختصاص الاصطلاحات، كالشاذ والمنكر والفرد ... وغيرها، فالمراد منه عند المتقدّمين قد يختلف من المراد منه عند المتأخّرين.

• الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ: مصطلحا «وَهُم» و«خطأ»:

أكثرُ التعليل في كتب العلل يكون بأحد هذين الاصطلاحين، وشاع هذا الأمر عند الأئمة المتقدّمين خاصّة، فلما قلّ استعمال مصطلح «الشاذ» في كتب العلل، حتم وجود مصطلحات مقاربة له في المعنى والدلالة، ولعل هذين الاصطلاحين من بين الاصطلاحات القريبة التي يعبر بواسطتهما الإمام النّاقذ عن وجود علّة في الرواية، ولا يمكن القول أنّهما لا يتعدّيان لغيره، فهذا الكلام باطل في ذاته، فأنواع التعليل كثيرة سواء بالتفرد أو المخالفة، والتعبير عنه يكون بمعانٍ أخرى تترادف مع معنى الشاذ، لذلك يصعب حصر الأحاديث التي علّلت بأحد الاصطلاحين، إنّما يمكن إعطاء نماذج حكم عليها الأئمة المتقدّمون بالوهم والخطأ ولها صفة الشذوذ، أو صرح المتأخّرون بعدهم أنّها أحاديث شاذّة؛ للدلالة على أنّ المعنى بين هذه المصطلحات متقارب في التنبيه على الشذوذ.

(١) أبو داود: السنن، كتاب الاستسقاء، باب رفع اليدين في الاستسقاء (١ / ٣٠٤).

ومن بين الأمثلة التي وُصِفَتْ بالخطأ والوهم ويصدق عليها وصف الشذوذ؛ لأنَّ المخطئ فيها ثقة خالف أو تفرّد ما يلي:

- ما جاء في العلل برواية عبد الله: سمعت أبي يقول في حديث حسين بن محمد عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن عمرو ذي مرّ أنّ عليّاً عليه السلام لما بلغه قول أنس قال أبي: هذا خطأ من حسين خالفوه ليس فيه ذكر أنس يعني حديث: «وَالْأَمْرُ لِلَّهِ وَالْأَمْرُ لِلَّهِ وَغَادَ مِنْ غَادَاهُ»^(١).

* فوصف الإمام أحمد رواية حسين بن محمد بأنها «خطأ»؛ لأنه خالف غيره بقوله عن أنس، وحسين هذا ثقة^(٢) خالف فيصلح إطلاق وصف الشذوذ على روايته.

- ومن ذلك أيضًا ما ورد في سؤالات الأجرى للإمام أبي داود: سألت أبا داود عن حديث يونس عن أبي معشر عن إبراهيم عن علقمة قال: دخلنا على عثمان فقال: خرج رسول الله ﷺ على فتية عزّاب.

فقال: هذا خطأ، الحديث حديث الأعمش وإبراهيم عن علقمة عن عبد الله.

قلت: ممّن الخطأ؟

قال: من أبي معشر^(٣).

* فوصف الإمام أبو داود رواية أبي معشر بالخطأ؛ لأنّه خالف في إسناد الحديث كلّاً من الأعمش وإبراهيم، فهذه المخالفة بهذا المعنى من أبي معشر مع وثاقته^(٤) شذوذ، لذلك وُصِفَتْ بالخطأ.

- ومنه أيضًا ما جاء في المنتخب من العلل: أخبرنا المروزي أنّه قال لأبي عبد الله: أتعرف: عن الوليد، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن

(١) أحمد بن حنبل: العلل (٣ / ٢٦٢).

(٢) الحسين بن محمد بن بهرام التميمي، أبو أحمد، ويقال: أبو علي، المؤدّب المروزي سكن بغداد، من صغار أتباع التابعين، مات سنة (٢١٣ هـ) وقيل: (٢١٤ هـ) وقيل: (٢١٥ هـ)، قال محمد بن سعد: كان ثقة، وقال النسائي: ليس به بأس. تهذيب الكمال (٦ / ٤٧٢).

(٣) سؤالات الأجرى لأبي داود: تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة دار الاستقامة، السعودية (ط ١)، (١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م)، (١ / ٢٢١).

(٤) زياد بن كليب التميمي الحنظلي، أبو معشر الكوفي، من الذين عاصروا صغار التابعين، مات سنة (١١٩ هـ) وقيل: (١٢٠ هـ)، قال أحمد بن عبد الله العجلي: كان ثقة في الحديث، قديم الموت. وقال النسائي: ثقة. تهذيب الكمال: (٩ / ٥٥٥).

النبي ﷺ: « متى كنتُ نبياً؟ ».

قال: هذا منكراً، هذا من خطأ الأوزاعي، يخطئ كثيراً على يحيى بن أبي كثير^(١).

* فالإمام أحمد يصف: حديث الأوزاعي بالنكارة والخطأ رغم تحقق صفة الشذوذ، وفيه دليل على عدم التفريق بين النكارة والشذوذ، فالأوزاعي رغم ثقته وحفظه^(٢) أنكر عليه الإمام أحمد هذه الرواية ووصفها بالخطأ.

- وسئل الإمام الدارقطني عن حديث عبد الله بن عامر بن ربيعة عن عمر « أنه قرأ في صلاة الفجر بسورة يوسف وسورة الحج ». فقال: هو حديث يرويه هشام بن عروة عنه، واختلف عنه:

فرواه مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، ويقال أن مالكا رحمه الله وهم في قوله: « عن أبيه » عن عبد الله بن عامر، وتابع مالكا يحيى بن سعيد الأموي، وكذلك رواه مؤمل عن الثوري، وخالفهم ابن عيينة وابن أبي حازم وابن إدريس ويحيى القطان ووكيع وابن نمير وأبو معاوية وابن مسهر فرووه عن: هشام أنه سمعه من عبد الله بن عامر، والقول قولهم، ورواه حاتم بن إسماعيل عن هشام أنه سمعه من عبد الله بن عامر، وزاد فيه حديثاً آخر أسنده عن عمر عن النبي ﷺ أنه طلع له أحد فقال: « هذا جبلٌ يُحبُّنا ونحبه ». وحاتم ثقة وزيادته مقبولة^(٣).

* فوهم الإمام الدارقطني الإمام مالك ومن تابعه: في زيادة « أبيه » في الإسناد، وهي زيادة شاذة لا تصح، وصفها الإمام الدارقطني بالوهم، وتحقق فيها معايير الشذوذ، لأنها مخالفة من ثقة خالف الأكثر منه عدداً ك: ابن عيينة، وابن أبي حازم، وابن إدريس، ويحيى القطان، ووكيع، وابن نمير، وأبي معاوية، وابن مسهر. وصوب روايتهم بقوله: « والقول قولهم ».

- وسئل - أي: الإمام الدارقطني - عن حديث رُوِيَ عن: فراس عن عبد خير عن عليٍّ

(١) ابن قدامة المقدسي: المنتخب من العلل، دار الراجعية، الرياض (١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م)، (ص ١٧٣).

(٢) هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو: يحمّد الشاميّ الدمشقيّ، أبو عمرو الأوزاعي، إمام أهل الشام في زمانه في الحديث والفقه، من كبار أتباع التابعين، مات سنة (١٥٧ هـ) ببيروت، قال أبو عبيد عن عبد الرحمن بن مهدي: ما كان بالشام أحداً أعلم بالسنة من الأوزاعي، وقال أبو حاتم: إمام متبع لما سمع. تهذيب الكمال (١٧ / ٣١٣).

(٣) الدارقطني: العلل (٢ / ١٦٨).

خير هذه الأئمة... الحديث. فقال: يرويه خالد بن نزار عن إبراهيم بن طهمان عن الحسن ابن عُمارة عن حبيب بن أبي ثابت عن فراس عن عبد خير عن عليّ، وفي إسناده وَهْمٌ، ولعله أراد أن يقول: عن حبيب بن أبي ثابت وفراس عن عبد خير، فقال: عن فراس، وهذا حديث محفوظ عن حبيب بن أبي ثابت أنّه سمعه من عبد خير، كذلك رواه الحفاظ عن حبيب منهم: سفيان الثوري وشعبة والأعمش ومالك بن مغول والعلاء بن عبد الكريم وعبيد بن أبي أمية الطنافسي وفطر بن خليفة وسعيد بن مسروق وجهم بن واقد، وقال في حديثه: أتيت عبد خير فسمعتة يحدث عن عليّ، وقولهم هو الصواب عن حبيب عن عبد خير عن عليّ وذكر فراس في الإسناد وَهْمٌ^(١).

فواضح سبب حكم الإمام الدارقطني على الحديث بذكر فراس فيه بالوهم؛ لأنّ خالد ابن نزار^(٢) أخطأ في ذكره، فبين الإمام الدارقطني أنّ تلك الرواية غير محفوظة أي: شاذة، والصواب ما رواه غيره، فالصفة صفة شذوذ والوصف وصف بالوهم.

فمن خلال هذه الأمثلة وغيرها يتضح أنّ الأئمة يصفون روايات بالخطأ والوهم، وإذا طبقت عليها معايير المتأخرين توصف بالشذوذ، ذلك أنّ منهج المتقدمين هو تعليل الرواية بغض النظر عن تحديد نوع العلة، وهذا واضح في الكثير من الأمثلة.

ومعنى ذلك: أنّ مثل هذه المصطلحات هي مصطلحات مقارنة في الدلالة على الخطأ والوهم بالشذوذ، فكما علّلوا بهذين الاصطلاحين: الانقطاع والإرسال والإعضال والتصحيف... وصفوا الشذوذ أيضًا بهذا الوصف لتتسع العبارات الدالة عليه.

• المَطْلَبُ الرَّابِعُ: مصطلح « ليس له أصل »:

يستخدم النقاد مصطلح « ليس له أصل » لتعليل رواية ما، وتختلف دلالة هذا المصطلح حسب كلّ حالة، فليس له إطلاق واحد يستقرّ عليه، فقد يرد للدلالة على أنّ الحديث موضوع، أو أنّه بهذا الإسناد خطأ، أو غير ذلك من أنواع التعليل.

والمتتبع لإطلاق هذا المصطلح يجد أنّ له دلالات أوسع تشمل الوصف بالشذوذ،

(١) الدارقطني: العلل (٤ / ٤٢).

(٢) خالد بن نزار بن المغيرة بن سليم الغساني مولاهم، أبو يزيد الأيلي والد طاهر بن خالد بن نزار، من صغار أتباع التابعين، مات سنة (٢٢٢ هـ)، ذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ٢٢٣). وقال مسلمة بن قاسم: وثقه محمد ابن وضاح، روى له أبو داود والتسائي. تهذيب الكمال (٨ / ١٨٦)، تهذيب التهذيب (٣ / ١٤١).

فقد يطلق النّاقِد هذا المصطلح على رواية وهو يقصد أنّها شاذة - وإن كان الاستعمال قليلاً - إمّا بالتّفرد غير المقبول أو بمخالفة الثّقات، ممّا يدلّ على أنّ هذا المصطلح من المصطلحات التي تشترك في الوصف بالشّدوذ مع المصطلحات الأخرى، أي: أنّه مصطلح مرادف في بعض الاستعمالات لحالة الشّدوذ.

ومن بين الأمثلة الّتي تدلّ على هذا الكلام نذكر:

- قال ابن أبي حاتم: سألتُ أبي عن حديث رواه وهب بن جرير عن شعبة عن أبي حصين عن يحيى بن وثّاب عن أبي عبد الرحمن السّلمي عن أم حبيبة أنّ النّبي ﷺ كان يصلّي على الخمرة^(١).

* قال أبي: هذا حديث ليس له أصلٌ، لم يروه غير وهب^(٢).

فمعنى هذا الكلام أنّ وهب بن جرير وهو من كبار الثّقات^(٣)، تفرّد بهذا الحديث؛ إذ لم يروه غيره، فشذّ به مما جعل أبا حاتم يصفه بأن ليس له أصل، ومعنى الشّدوذ فيه متحقّق.

- قال ابن أبي حاتم: وسمعتُه يقول: روى عبد الرّزاق عن معمر عن الزّهري عن سالم عن أبيه عن النّبي ﷺ أنّه رأى على عمر ؓ ثوباً غسيلاً أو جديداً. فقال: عشت حميداً.

* فقال أبي: هذا حديث ليس له أصل من حديث الزّهري، قال أبي: ولو لم يرْضَ عبد الرّزاق حتّى أتبع هذا بشيء أنكر من هذا. فقال: حدّثنا الثّوري عن عاصم بن عبيد الله عن سالم عن ابن عمر ؓ عن النّبي ﷺ بمثله، وليس لشيء من هذين أصل. قال أبي: وإنّما هو معمر عن الزّهري مرسل أن النّبي ﷺ...^(٤).

(١) الخمرة: هي السجادة الصغيرة من الحصير؛ لأنها مرملة مخمرة خيوطها بسعفها، منسوجة من سعف النخل وترمل بالخيوط، وهي صغيرة على قدر ما يسجد عليها المصلي أو فوق ذلك. الفائت في غريب الحديث والأثر (١ / ٣٤٣).

- أبو عبيد القاسم الهروي: غريب الحديث، تحقيق: محمّد عبد المعيد خان، مطبوعات دائرة المعارف العثمانية، الهند (١ ط)، (١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م)، (١ / ٢٧٧).

(٢) ابن أبي حاتم: العلل (١ / ١٢٢).

(٣) وهب بن جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله بن شجاع الأزدي، أبو العباس البصري، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة (٢٠٦ هـ) بالنجشانية ودفن بالبصرة، قال عثمان بن سعيد الدارمي، عن يحيى بن معين: ثقة. وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: صدوق. وقال التّسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في كتاب «الثّقات» (٩ / ٢٢٨)، تهذيب الكمال (٣١ / ١٢٣)، تهذيب التهذيب (١١ / ١٤١).

(٤) ابن أبي حاتم: العلل (١ / ٤٨٦).

تفرّد عبد الرزاق صاحب المصنّف في ذكر هذا الحديث بهذا الإسناد، ممّا جعل الإمام أبا حاتم يصف هذه الرواية بأنّها ليس لها أصل بذلك الإسناد، فكون عبد الرزاق شدّ وتفرّد بها ولم يوافقه أحد عليها وصفها أبو حاتم بنفي الأصل عنها، وليست هذه فقط، فقد أضاف له إسنادًا آخر لهذه الرواية لا يثبت؛ لأنّ المحفوظ - كما قال - معمر عن الزّهري مرسلًا.

فوصف حالة شدوذ بأن ليس لها أصل، ممّا يثبت أنّ هذا المصطلح مقارب في الدّلالة لوصف « الشّدوذ ».

فمن خلال هذه الأمثلة يتّضح أنّ استعمالات النّقاد لوصف حالة الشّدوذ يتّسع الأمر فيه باستخدام اصطلاحات تدلّ على المعنى، ممّا يعني أنّ مصطلح « ليس له أصل » والمصطلحات السّابقة له قد تدلّ على حالة الشّدوذ.



الفصل الثالث

الجانب التطبيقي عند المتقدمين والمتأخرين

ويشتمل على مبحثين:

- * المبحث الأول: الجانب التطبيقي عند المتقدمين.
- * المبحث الثاني: الجانب التطبيقي عند المتأخرين.

تمهيد

لا تنفك أيّ دراسة لمصطلح معيّن من مصطلحات علم الحديث عن الدّراسة التّطبيقية لممارسة أئمة الحديث في كتب العلل وغيرها؛ لمعرفة مدى حصول التّطابق من عدمه، بين التّنظير والتّطبيق؛ لأنّه لا يحكم على معنى معيّن من معاني الاصطلاح إلا إذا قورن بالتّطبيق العملي، حتّى يصل المفهوم المراد صياغته إلى إطار يسع النّظرية والتّطبيق.

وفي مصطلح الشاذّ ظهر التّباين بين الصّياغة النّظرية وبين التّنزيل العملي في استعمال الأئمة لهذا المصطلح، ففي هذا الفصل تعمّدتُ الاختصار على لفظ الشاذّ، أو أحد اشتقاقاته اللّغوية لسببين:

أولهما: حتّى لا يخرج إطار الدّراسة عن موضوعه المحدّد بحكم العلاقة المرتبطة بين هذا المصطلح وما سبق الحديث عنه.

ثانيهما: اتّساع رُقّع الاستعمال في المصطلحات المقاربة له في صنيع الأئمة، ممّا يجعل مجال الحصر غير ممكن، فمثلاً استخدام أئمة الحديث ألفاظ: الوهم والخطأ وغير محفوظ،... تشمل غالب أنواع التّعليل، وهذا ليس بمقصود في هذا الفصل.

وللوصول إلى نتائج أقرب إلى الدّقة تمّ استقراء أغلب استعمالات ذلك الإمام لهذا المصطلح في حدود ما توفّر، ابتداء بالأئمة المتقدّمين ثمّ المتأخّرين منهم.



الْبَحْثُ الْأَوَّلُ

الجانب التطبيقي عند المتقدمين

• الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ: عند الإمام أحمد بن حنبل:

لم يرد عن الإمام أحمد بن حنبل رحمته الله تصريح واضح في معرفة الحديث الشاذ، إلا أنّ المواضع التي حكم عليها بالشذوذ قليلة جداً ونادرة، بحكم أنّ الأئمة المتقدمين لم تكن غايتهم التفريق في اصطلاح الضعيف، منكرًا كان أو شاذًا...، لذلك نذكرت الأحاديث التي حكم عليها الإمام أحمد بالشذوذ، إلا في موضع واحد نقله عنه الكوسج في مسائله.

مثال:

حديث أسماء بنت عميس قالت: دخل عليّ رسول الله ﷺ اليوم الثالث من قتل جعفر ابن أبي طالب رضي الله عنه، فقال: « لا تحدّي بعد يومك »^(١).

وفي رواية أخرى قالت: لما أصيب جعفر رضي الله عنه أتاننا النبي ﷺ، فقال: « تسليبي^(٢) ثلاثًا ثم اصنعي ما شئت ».

* فهذا الحديث حكّم عليه الإمام أحمد بقوله: « هذا الشاذ من الحديث الذي لا يؤخذ به، وروي عن النبي ﷺ من كذا وجهًا خلاف هذا الشاذ »^(٣).

وحديث أسماء بنت عميس أخرجه كلّ من الإمام أحمد - كما سبق -، وابن سعد^(٤)، وابن حبان^(٥)، وصحّحه، ولعلّ وجه تصحيحه له أنّه رواه بلفظ « تسلمي » أي: من التسليم لأمر الله ﷻ، فتصحّف عليه لفظ: « تسليبي » فتأوّله، ولا وجه لهذا التصحيح مع

(١) أحمد: المسند (٦ / ٣٦٩).

(٢) معناه: البي السي السلاب: وهو ثوب الإحداد، وقيل: هو ثوب أسود تغطي به رأسها. الشوكاني: نيل الأوطار (٦ / ٣٥٥).

(٣) مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، رواية إسحاق بن منصور المروزي، نشر عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (١ ط)، (١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٢ م)، (٩ / ٤٧٣١).

(٤) ابن سعد: الطبقات الكبرى، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت (١ ط)، (١٩٦٨ م)، (٤ / ٤١).

(٥) ابن حبان: كتاب الجنازات، فصل في النياحة ونحوها (٥ / ٦٠).

وروء رواءة أءرى وهى قولها: « فأمرنى رسول الله ﷺ أن أنسلب ثلاثاً » عىء البىهقى فءبىن خطؤه كما قال الءافظ.

وأءرج الءءىء أىضاً الإمام الطءاوى^(١)، والطبرانى^(٢)، والبىهقى^(٣).

فهنا تصرىء من الإمام أءمء رءءه بالءكم على الءءىء بالشءوء، فقء نقل عىء الءافظ ابن ءجر: « أنه مءالف للأءاءىء الصءىءة فى الإءاءاء »^(٤). وعقب بقوله: « قلت: وهو مصىر منه إلى أنه يعلّه بالشءوء ».

ولأنّ هذا الءءىء مءالف للأءاءىء الصءىءة الثابءة فى الإءاءاء منها ءءىء أم ءببءة، وزىنب بنت ءءش، قال رسول الله ﷺ: « لا يءل لامرأة ءؤمن بالله والىوم الآخر أن ءءء على مىء فوق ثلاث، إلا على زوج أربعة أشهر وعشرًا »^(٥).

ومنها ءءىء أم عطىة أنّ رسول الله ﷺ قال: « لا ءءء امرأة على مىء فوق ثلاث، إلا على زوج أربعة أشهر وعشرًا، ولا ءلبس ءوبًا مصبوعًا، إلا ءوب عصب ولا ءءءل، ولا ءمس طبياً إلا إذا طهرء، نبءة »^(٦) من قسط أو أظفار »^(٧).

* وقال العىنى: « هذا الءءىء مءالف للأءاءىء الصءىءة فى الإءاءاء فهو شاء لا عمل عىءه للإءماء إلى ءلافه »^(٨).

فوجه ءكم الإمام أءمء على الءءىء بالشءوء أنّه مءالفه من أءء الرّواء لظاهر

(١) شرح معانى الآثار: ءاب الطلاق، باب المءوفى عىءها زوجها هل لها أن ءافر فى عءءها؟ (٣ / ٧٥).

(٢) الطبرانى: المعجم الكبىر (٢٤ / ١٣٩).

(٣) السنن الكبرى: ءاب العءء، باب العءء من الموء والطلاق والزوء ءائب (٧ / ٤٣٨).

(٤) ابن ءجر: الفءء، ءاب الطلاق، باب مراءعة الءافض (٩ / ٦٠٣).

(٥) البءارى: الصءىء، ءاب الطلاق، باب ءءء المءوفى عىءها زوجها أربعة أشهر وعشرًا (٦ / ١٨٥).

(٦) قال الإمام ءوى: « ءبءة بضم ءون، القطعة والءىء السىر، أما القسط فبضم القاف وىقال: فىه ءست بكاف مضمومة بءل القاف وباء بءل الطاء، وهو الأظفار نوعان معروفاً من البءور، ولبس من مقصوء الطىب رءص فىه للمءءسلة من الءىض لإزالة الرّاءة الكرىة ءبع فىه أثر الءم لا للءطىب والله أعلم ». شرح ءوى على صءىء مسلم: ءاب الطلاق، باب وءوب الإءاءاء فى عءة الوفاة، ءار الفكر، ءط، ءء (١٤٠١هـ / ١٩٨١م)، (١٠ / ١١٩).

(٧) البءارى: الصءىء، ءاب الءىض، باب الطىب للمرأة عىء ءسلها من المءىض (١ / ٨٠). عى أم عطىة.

(٨) بءر الءىن العىنى: عمءة القارى، ءاب الءناز، باب ءء المرأة على ءىر زوجها، ءار الفكر، ءط، ءء (٨ / ٦٧).

الأحاديث الصحيحة في الإحداذ على الزوج المتوفى.

* والإمام أبو حاتم ردّ الحديث لأجل هذه المخالفة، قال ابنه عبد الرحمن: « سألت أبي عن حديث رواه محمد بن طلحة بن مُصَرِّف عن الحكم عن عبد الله بن شدّاد عن أسماء بنت عميس قالت: لما أصيب جعفر بن أبي طالب أمرني النبي ﷺ قال: « تسلي ثلاثاً ثم اصنعي ما شئت ». قال أبي: فسروه على معنيين: أحدهما: أنّ الحديث ليس هو عن أسماء، وغلط محمد بن طلحة، وإنّما كانت امرأة سواها، وقال آخرون: هذا قبل أن ينزل العِدْدُ. قال أبي: أشبه عندي - والله أعلم - أنّ هذه كانت امرأة سوى أسماء وكانت من جعفر بسبيل قرابة، ولم تكن امرأته؛ لأنّ النبي ﷺ قال: « لا تُحدّ امرأة على أحد فوق ثلاث إلا على زوج »^(١).

فأبو حاتم جعل الوهم من محمد بن طلحة أنّ المرأة ليست أسماء، إنّما هي أخرى لها قرابة بجعفر بن أبي طالب، وحاول أن يجمع بين هذا الحديث وما خالفه من روايات بأنّه كان قبل أن ينزل العدد.

* ورد الإمام ابن القيم الحديث فقال عنه: « ... ومن طريق حمّاد بن سلمة حدثنا الحجاج بن أرطاة عن الحسن بن سعد عن عبد الله بن شدّاد أنّ أسماء بنت عميس استأذنت النبي ﷺ أن تبكي على جعفر وهي امرأته، فأذن لها ثلاثة أيام، ثم بعث إليها بعد ثلاثة أيام أن تطهري واكتحلي.

قالوا: وهذا ناسخ لأحاديث الإحداذ؛ لأنّه بعدها، فإنّ أم سلمة رضي الله عنها روت حديث الإحداذ، وأنّه ﷺ أمرها به إثر موت أبي سلمة رضي الله عنه، ولا خلاف أنّ موت أبي سلمة كان قبل موت جعفر رضي الله عنه، وأجاب الناس عن ذلك بأنّ هذا حديث منقطع، فإنّ عبد الله ابن شدّاد بن الهاد لم يسمع من رسول الله ﷺ ولا رآه، فكيف يُقدّم حديثه على الأحاديث الصحيحة المسندة التي لا مطعن فيها؟ وفي الحديث الثاني: الحجاج ابن أرطاة ولا يُعارض بحديثه حديث الأئمة الأثبات الذين هم فرسان الحديث »^(٢).

(١) ابن أبي حاتم: العلل (٤ / ١٤١).

(٢) ابن القيم: زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق: شعيب وعبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت (١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م)، (٥ / ٦٩٣) وما بعدها.

فخلاصة الكلام: أَنَّ الإمامَ أحمدَ أطلقَ الحكمَ بالشُّذُوزِ عَلَى المَخَالَفَةِ لِمَا صَحَّ مِنْ أَحَادِيثٍ أُخْرٍ.

• الْمَطْلَبُ الثَّانِي: عِنْدَ أَبِي جَعْفَرِ الطَّحَاوِيِّ:

أطلقَ الإمامُ أبو جعفرَ الطَّحَاوِيُّ لفظَ الشُّذُوزِ فِي مَوَاضِعٍ قَلِيلَةٍ جَدًّا - مَوَاضِعِينَ - فِيمَا وَقَفْتَ عَلَيْهِ، وَسَنَحَاوِلُ أَنْ نَتَّبِعَهَا لَنَعْرِفَ مَرَادَهُ مِنْ ذَلِكَ الْإِطْلَاقِ.

المثال الأول:

* قَالَ الطَّحَاوِيُّ: حَدَّثَنَا يُونُسُ قَالَ: ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَنَّ مَالَكًا حَدَّثَهُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ ابْتِاعَ مَتَاعًا، فَأُفْلِسَ الَّذِي ابْتِاعَهُ، وَلَمْ يَقْبُضْ الَّذِي بَاعَهُ مِنْ ثَمَنِهِ شَيْئًا، فَوَجَدَهُ بَعِينَهُ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ، فَإِنْ مَاتَ الْمُشْتَرِي، فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَسْوَأُ الْغَرَمَاءِ»^(١).

قَالَ الإمامُ الطَّحَاوِيُّ عَقِبَ هَذَا الْحَدِيثِ: «... وَيَكُونُ هَذَا الْحَدِيثُ الثَّانِي، حَدِيثًا مُنْقَطِعًا شَاذًا، لَا يَقُومُ بِمِثْلِهِ حُجَّةٌ، فَيَجِبُ تَرْكُ اسْتِعْمَالِهِ».

فَأُطْلِقَ ﷺ عَلَى الْحَدِيثِ الْمُرْسَلِ لَفْظَ الشُّذُوزِ؛ إِذْ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّ مَوْلَدَهُ كَانَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ^(٢)، وَأَنَّ الرِّوَايَةَ الْمُتَّصِلَةَ هِيَ مَا ذَكَرَهُ الطَّحَاوِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ قَالَ: ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَنَّ مَالَكًا حَدَّثَهُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ أَفْلَسَ فَأَدْرَكَ رَجُلٌ مَالَهُ بَعِينَهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ».

فَحَدِيثُ الزَّهْرِيِّ فِيهِ مَخَالَفَةٌ مِنْ جِهَتَيْنِ:

- إِرْسَالُ الْحَدِيثِ وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَصِلُهُ بِأَبِي هُرَيْرَةَ ؓ.

- أَنَّهُ جَعَلَ أَخَذَ الْمَالَ بِسَبَبِ التَّقْلِيلِ وَالْمَوْتِ، أَمَّا حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَيَجْعَلُهُ فِي التَّقْلِيلِ.

(١) الطَّحَاوِيُّ: شَرْحُ مَعَانِي الْأَثَارِ، كِتَابُ الْقَضَاءِ وَالشَّهَادَاتِ، بَابُ الرَّجُلِ يَتَّاعُ سُلْعَةً فِي قَبْضِهَا ثُمَّ يَمُوتُ وَثَمَنُهَا عَلَيْهِ دِينَ (٤ / ١٦٦).

(٢) تَرْجَمَتْهُ فِي تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ (٢ / ٦٢٣).

فلهذا حكم عليه الإمام الطحاوي بالشذوذ لأجل المخالفة.

المثال الثاني:

* قال الإمام الطحاوي^(١): حدثنا يونس قال: ثنا يحيى بن عبد الله بن بكير قال: حدثني الليث بن سعد عن عبد الله بن يحيى الأنصاري عن أبيه عن جده، أن جدته أتت إلى رسول الله ﷺ، بحلي لها فقالت: إني تصدقت بهذا.

فقال رسول الله ﷺ: «إنه لا يجوز للمرأة في مالها أمر، إلا بإذن زوجها، فهل استأذنت زوجك؟» فقالت: نعم.

فبعث رسول الله ﷺ فقال: «هل أذنت لامرأتك أن تصدق بحليها هذا؟» فقال: نعم. فقبله منها رسول الله ﷺ.

حكم الإمام الطحاوي على الحديث بالشذوذ فقال: «... كيف يجوز لأحد ترك آيتين من كتاب الله ﷻ، وسنن ثابتة عن رسول الله ﷺ، متفق على صحة مجيئها إلى حديث شاذ، ولا يثبت مثله؟».

فَوَجْهُ حُكْمِ الإمام الطحاوي على هذا الحديث بالشذوذ لأنه مخالف لما ورد في القرآن من آيات تهب للمرأة الحرية في التصرف في مالها كقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَنَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَيْئًا مَرِيئًا﴾ [النساء: ٤].

فأباح الله للزوج ما طابت له به نفس امرأته.

وبقوله ﷻ: ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُوَا﴾ [البقرة: ٢٣٧].

فأجاز عفوهن عن مالهن، بعد طلاق زوجها إياها بغير استثمار من أحد.

فدل ذلك على جواز أمر المرأة في مالها، وعلى أنها في مالها، كالرجل في ماله^(٢).

قال الألباني: «وعلى عبد الله بن يحيى الأنصاري ووالده، فإنتهما مجهولان...»^(٣).

(١) الطحاوي: شرح معاني الآثار: كتاب الزیادات، باب حكم المرأة في مالها (٤ / ٣٥١).

- ابن ماجه: السنن، كتاب الهبات، باب عطية المرأة بغير إذن زوجها (٢ / ٧٩٨).

(٢) الطحاوي: شرح معاني الآثار (٤ / ٣٥٢).

(٣) الألباني: السلسلة الصحيحة، مكتبة المعارف، الرياض، دط (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م)، (٢ / ٤٧٣).

كما أنّ هذا الحديث مخالف لجملته من الأحاديث الواردة عنه ﷺ ذكرها الإمام الطحاوي ومنها:

- حديث ابن عباس ؓ، قال: شهدت الصلاة مع رسول الله ﷺ، ومع أبي بكر، وعمر، وعثمان ؓ، فكلهم يصلونها قبل الخطبة، ثم يخطب بعد.

قال: ونزل نبي الله ﷺ، فكأنني أنظر إليه يجلس الرجل بيده، ثم أقبل يشقههم حتى أتى النساء، ومعه بلال ؓ، فقال ﷺ: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ بِبِاعْنِكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَتَرَفَّنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَدَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبِأَعْيُنِنَ آسَافِرُهُنَّ اللَّهُ إِنْ اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المتحنة: ١٢].
فقال حين فرغ: «أَنْتُنَّ عَلَى ذَلِكَ؟».

فقلت امرأة واحدة لم تجبه غيرها: نعم يا رسول الله. قال: «فَتَصَدَّقْنَ». فبسط بلال ؓ ثوبه، ثم قال لهن: ألقين، فجعلن يلقين الفتخ^(١)، والخواتيم في ثوب بلال ؓ^(٢).

- وحديث حرام بن حكيم بن حزام ؓ قال: خطب النبي ﷺ النساء ذات يوم، فأمرهن بتقوى الله ﷻ، والطاعة لأزواجهن، وأن يتصدقن^(٣).
فظاهر هذه الأحاديث لا يوجب أخذ الإذن من الزوج حتى تتصدق المرأة من مالها. فدلّ هذا على شذوذ حديث الباب لأجل هذه المخالفة.
ومنه أطلق الطحاوي مصطلح الشاذ على المخالفة للقرآن والثابت من الأحاديث.
• الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ: عند الإمام الحاكم:

سبق بيان اصطلاح الإمام الحاكم في الحديث الشاذ حيث اعتبره: كل حديث يتفرّد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة.
ولقد أكثر الإمام الحاكم من إطلاق لفظ الشذوذ مقارنة بغيره من المتقدمين، وبلغ عدد المواضع التي صرح فيها باللفظ سبع مرات في «المستدرک على الصحيحين»، وثلاث

(١) حلق من فضة يكون في أصابع الرجلين. لسان العرب: مادة «ف ت خ» (٥ / ٣٣٣٩).

(٢) البخاري: الصحيح، كتاب التفسير، باب ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ بِبِاعْنِكَ﴾ (٥ / ٦٢).

(٣) الطحاوي: شرح معاني الآثار: كتاب الزيادات، باب حكم المرأة في مالها (٤ / ٣٥٣).

مرات في « المعرفة »، ومرة واحدة في « المدخل »، وأخرى نقلها الإمام البيهقي في « شعب الإيمان »، وسنقوم بدراسة هذه المواضع ليتبين مُراد الإمام الحاكم من هذه الإطلاقات.

المثال الأول:

* قال الحاكم: حدثنا أبو بكر محمد بن حيويه بن المؤمل الهَمْدَانِي، ثنا إسحاق بن إبراهيم ابن عباد، أنا عبد الرزاق بن هَمَّام، حدثني أبي عن مِيناء بن أبي مِيناء مولى عبد الرحمن ابن عوف، قال: خُذُوا عَنِّي قَبْلَ أَنْ تُشَابَ الْأَحَادِيثُ بِالْأَبَاطِيلِ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَنَا الشَّجَرَةُ، وَفَاطِمَةُ فَرْعُهَا، وَعَلِيٌّ لِقَاحُهَا، وَالْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ ثَمَرَتُهَا، وَشِيعَتُنَا وَرَقُهَا، وَأَصْلُ الشَّجَرَةِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ، وَسَائِرُ ذَلِكَ فِي سَائِرِ الْجَنَّةِ»^(١). ثُمَّ حَكَمَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «هَذَا مَتَنٌ شَاذٌ، وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّ إِسْحَاقَ الدَّبْرِي صَدُوقٌ، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ، وَأَبُوهُ، وَجَدَّه ثِقَاتٌ، وَمِينَاءُ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، قَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ وَسَمِعَ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فالإمام الحاكم يوثق رجال الإسناد، ويجعل مِيناء صحابياً سمع من النبي ﷺ، ممَّا يجعل الحديث ظاهره الصَّحَّة، ويحكم على المتن بالشذوذ، ولم يبين وجه هذا الحكم عليه، في حين حكم عليه الإمام الذهبي بالوضع، فقال عن هذا الحديث: «موضوع، ومِيناء تابعي ساقط»^(٢).

* وقال ابن الجوزي: «هذا حديث موضوع، وقد اتَّهَمُوا بوضعه مِيناء»^(٣)، وكان غالباً في التَّشْييع»^(٤)، وذكره السيوطي في «اللائي»^(٥)، وابن عراق في «تنزيه الشريعة»^(٦)، والشوكاني

-
- (١) الحاكم: المستدرک، کتاب معرفة الصحابة، ذکر مناقب فاطمة بنت رسول الله ﷺ (٣ / ١٦٠).
- (٢) الذهبي: حاشية المستدرک (٣ / ١٦٠)، مختصر استدرک الذهبي على مستدرک الحاكم: ابن الملقن، تحقيق: عبد الله اللحيان، دار العاصمة، الرياض (١ ط)، (١٤١١هـ)، (٣ / ١٦٢٧).
- (٣) مِيناء بن أبي مِيناء القرشي الزهري الخزاز، مولى عبد الرحمن بن عوف، من كبار التابعين. قال أبو حاتم: منكر الحديث. روى أحاديث في أصحاب النبي ﷺ مناكير لا يعاب بحديثه، كان يكذب. تهذيب الكمال (٢٩ / ٢٤٦).
- (٤) ابن الجوزي: الموضوعات، تحقيق: توفيق حمدان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (١ ط)، (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م)، (١ / ٣٢١).
- ابن الجوزي: العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق: خليل المسيس، دار الكتب العلمية، بيروت (١ ط)، (١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م)، (١ / ٢٥٩). الذهبي: ترتيب الموضوعات، تحقيق: كمال زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، (١ ط)، (١٤١٥هـ / ١٩٩٤م)، (ص ١٣٤).
- (٥) السيوطي: اللآلئ المصنوعة، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت (١ / ٤٠٥).
- (٦) ابن عراق: تنزيه الشريعة، دار الكتب العلمية، بيروت (٢ ط)، (١٤٠١هـ / ١٩٨١م)، (١ / ٤٠٠).

في « الفوائد المجموعة »^(١).

إذن، فهذا الحديث مجمع على وضعه وقد صرح الأئمة بذلك والآفة فيه من ميناء، والحاكم يصفه بالشذوذ.

أطلق الحاكم لفظ الشاذ على الموضوع: ووجه هذا الوصف أن الحديث الموضوع يكون متنه ممّا يتفرد به واضعه ويخالف سائر ما يعرف عن النبي ﷺ، لذا وصفه الحاكم بالشذوذ من وجه تفرد واضعه به.

المثال الثاني:

* قال الحاكم: حدثنا أحمد بن كامل القاضي، ثنا أحمد بن محمد بن عيسى البرقي، ثنا إسحاق بن بشر الكاهلي، ثنا محمد بن فضيل، عن سالم بن أبي حفصة، عن جميع بن عمير الليثي قال: أتيت عبد الله بن عمر رضي الله عنه، فسألته عن علي رضي الله عنه، فانتهرني، ثم قال: ألا أحدثك عن علي؟ هذا بيت رسول الله ﷺ في المسجد، وهذا بيت علي رضي الله عنه، إن رسول الله ﷺ بعث أبا بكر وعمر رضي الله عنهما ببراءة إلى أهل مكة فانطلقا، فإذا هما براكب، فقالا: من هذا؟

قال: أنا علي يا أبا بكر، هات الكتاب الذي معك، قال: وما لي؟ قال: والله ما علمت إلا خيراً، فأخذ علي رضي الله عنه الكتاب فذهب به، ورجع أبو بكر وعمر رضي الله عنهما إلى المدينة فقالا: ما لنا يا رسول الله؟ قال: « ما لكما إلا خير، ولكن قيل لي: إنه لا يبلغ عنك إلا أنت أو رجل منك »^(٢).

ثم حكم عليه بقوله: « هذا حديث شاذ، والحمل فيه على جميع بن عمير وبعده على إسحاق بن بشر ». فمفهوم كلام الإمام الحاكم أنه يضعف الحديث ويرجع سبب ضعفه إلى جميع بن عمير^(٣)، وإسحاق بن بشر^(٤)، وكلاهما فيه مقال.

أطلق الحاكم لفظ الشاذ على تفرد الضعيف.

(١) الشوكاني: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، المكتب الإسلامي، بيروت (ط ٢)، (١٣٩٢هـ)، (ص ٣٨٠).

(٢) الحاكم: المستدرک، کتاب المغازي والسرايا (٣ / ٥١).

(٣) جميع بن عمير بن عفاق التيمي، أبو الأسود الكوفي، من بني تيم الله بن ثعلبة، صدوق يخطئ ويتشيع. تهذيب التهذيب (٢ / ١١٢).

(٤) لم أقف على ترجمته.

المثال الثالث:

* قال الحاكم: أخبرنا أبو النضر محمد بن محمد بن يوسف الفقيه، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا أبو توبة الربيع بن نافع الحلبي، ثنا الهيثم بن حميد، حدثني أبو معبد حفص ابن غيلان، عن طاوس، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ الْأَيَّامَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى هَيَاتِهَا، وَيَبْعَثُ الْجُمُعَةَ زَهْرَاءَ مَنِيرَةٍ، أَهْلِهَا يَحْفُونَ بِهَا كَالْعُرُوسِ تُهْدَى إِلَى كَرِيمِهَا تَضِيءُ لَهُمْ، يَمْشُونَ فِي ضَوْئِهَا، أَلْوَانُهُمْ كَالثَلَجِ بَيَاضًا، وَرِيحُهُمْ يَسْتَطْعُ كَالْمَسْكِ، يَخُوضُونَ فِي جِبَالِ الْكَافُورِ، يَنْظُرُ إِلَيْهِمُ الثَّقَلَانُ لَا يَطْرُقُونَ تَعْجَبًا حَتَّى يَدْخُلُوا الْجَنَّةَ، لَا يَخَالُطُهُمْ أَحَدٌ إِلَّا الْمُؤَذِّنُونَ الْمُحْتَسِبُونَ»^(١).

وحكم عليه بقوله: « هذا حديث شاذّ صحيح الإسناد، فإنّ أبا معبد من ثقات الشّاميين الذين يُجْمَعُ حديثهم، والهيثم بن حميد من أعيان أهل الشّام غير أنّ الشّيخان لم يخرجاه عنهما ».

* أمّا أبو حاتم فقال فيه: « روى هذا الحديث أبو معبد، عن طاوس، عن أبي موسى، وكلاهما مرسل؛ لأنّ أبا معبد لم يُدرِك طاوسًا، وعبيدة بن حسان لم يُدرِك طاوسًا، وهذا الحديث من حديث محمد بن سعيد الشّامي، وهو متروك الحديث »^(٢).

قال الذهبي: خبر شاذّ صحيح السّند والهيثم وحفص ثقتان^(٣).

وقال ابن خزيمة: إن صحّ الخبر فإنّ في النّفس من هذا الإسناد^(٤).

فوجه حكم الإمام الحاكم على الحديث بالشّدوذ إنّما هو باعتبار التّفرد، فلم يرو إلا من هذا الطّريق، والمتفردان به حفص وهيثم؛ لذا وصفه بالشّدوذ. أطلق الحاكم لفظ الشّدوذ على الحديث الفرد.

(١) المستدرك: كتاب الجمعة (١ / ٢٧٧).

- البيهقي: شعب الإيمان، فضل الصلاة على النّبي ﷺ (٣ / ١١٣).

- ابن خزيمة: الصحيح: كتاب الجمعة، جماع أبواب فضل الجمعة، باب صفة يوم الجمعة وأهلها إذا بعثوا يوم القيامة (٣ / ١١٦).

(٢) ابن أبي حاتم: العلل (٢ / ٥٦٥).

(٣) الذهبي: حاشيته على المستدرك (١ / ٢٧٧).

(٤) ابن خزيمة: الصحيح (٣ / ١١٦).

المثال الرابع:

* قال الحاكم: أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد بن عقبة الشيباني بالكوفة، ثنا محمد بن الحسين بن أبي الحسين، ثنا الفضل بن دكين، ثنا جعفر بن برقان، عن ميمون ابن مهران، عن ابن عمر رضي الله عنه قال: سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في السفينة، فقال: كيف أصلي في السفينة؟ قال: « صل فيها قائماً إلا أن تخاف الغرق »^(١).

ثم قال: « هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم، ولم يخرجاه، وهو شاذ بمرّة ». ووجه حكم الإمام الحاكم على الحديث بالشذوذ؛ لكونه حديث فرد لا يعرف إلا من هذا الإسناد، وفي هذا:

* قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، ولا نعلم هذا الكلام يُروى عن النبي صلى الله عليه وسلم متصلاً من وجه من الوجوه إلا من هذا الوجه، ولا نعلم له إسناداً إلا هذا الإسناد، ولا نعلم أحداً سمى الشيخ الذي روى عنه عبد الله بن داود، ورأيت بعض أصحابنا يذكر هذا الحديث عن عمرو بن عبد الغفار عن جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران عن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لجعفر، وأحسب أنه غلط فيه، وإنما هو عندي عن ابن عمر رضي الله عنه كما رواه ابن داود^(٢).

* وذكره ابن الجوزي في « العلل المتناهية »^(٣)، وحسنه الإمام البيهقي بقوله: « وحديث أبي نعيم الفضل بن دكين حسن »^(٤).

* وأقره العراقي على هذا التحسين^(٥)، ولعل المتفرد به جعفر بن برقان^(٦).

أطلق الإمام الحاكم لفظ الشذوذ على الحديث الفرد.

(١) المستدرک: کتاب الإمامة وصلاة الجماعة (١ / ٢٧٥).

- الدارقطني: السنن، کتاب الصلاة، باب صفة الصلاة في السفر والجمع بين الصلاتين من غير عذر (١ / ٣٩٤).

(٢) البزار: المسند، مسند جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط (١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م)، (٤ / ١٥٨).

(٣) ابن الجوزي: العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (١ / ٤١٣).

(٤) البيهقي: السنن، کتاب الصلاة، باب القيام في الفريضة وإن كان في السفينة مع القدرة (٣ / ١٥٥).

(٥) المناوي: فيض القدير (٤ / ١٩٨).

(٦) جعفر بن برقان الكلبي مولاهم، أبو عبد الله الرقي، صدوق يهيم في حديث الزهري، توفي (١٥٠هـ) وقيل:

بعدها. التقريب (١ / ١٦٠).

المثال الخامس:

* قال الإمام الحاكم: حديث حدثناه أبو جعفر محمد بن محمد بن عبد الله البغدادي، ثنا المقدّام بن داود بن تليد الرّعيّني، ثنا عبد الغفّار بن داود الحرّاني، ثنا حمّاد بن سلمة، عن عبيد الله بن أبي بكر، وثابت، عن أنس رضي الله عنه، أنّ رسول الله ﷺ قال: «إذا توضأ أحدكم ولبس خُفَيْهِ فليصلّ فيهما، وليمسح عليهما، ثم لا يخلعهما إن شاء إلا من جنابة» ^(١).

قال: «وقد روي هذا الحديث عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ، بإسناد صحيح رواه عن آخرهم ثقات إلا أنّه شاذّ بمرّة» ثمّ أورد الحديث السّابق وقال بعده: «هذا إسناد صحيح على شرط مسلم، وعبد الغفّار بن داود ثقة؛ غير أنّه ليس عند أهل البصرة عن حمّاد».

بعد ما صرّح الحاكم بشذوذ هذا الحديث برّر سبب هذا الشذوذ وهو تفرد عبد الغفّار ابن داود عن حمّاد بن سلمة؛ إذ حمّاد بصري وحديثه معروف؛ ممّا يجعل النّاقِد يتوقّف في رواية عبد الغفّار، رغم وثاقته إذ إنه ليس ببصري ^(٢)، فكيف يتفرد عن حمّاد بن سلمة بحديث لا يعرفه البصريون المكثرون عنه؟ فلهذا؛ فالحاكم لا يحكم على الحديث بالصّحة، كما نُقل عنه، إنّما لأنّ السّند ظاهره الصّحة توقّف فيه؛ لذا وافقه الذّهبي بقوله: «تفرد به عبد الغفّار، وهو ثقة، والحديث شاذّ».

ووجد لعبد الغفّار بن داود متابع من رواية أسد بن موسى كما عند الإمام البيهقي ^(٣).

* قال ابن صاعد: «وما علمت أحدًا جاء به إلا أسد بن موسى».

* فتعقّب البيهقي بقوله: «وقد تابعه في الحديث المسند عبد الغفّار بن داود الحرّاني، وليس عند أهل البصرة عن حمّاد وليس بمشهور، والله أعلم».

ممّا يعني أنّ الحديث غير محفوظ؛ لمخالفته للأحاديث التي ورد فيها التّوقيت في المسح على الخفين، فثبت بذلك شذوذ هذا الحديث.

أطلق الحاكم لفظ الشذوذ على التّفرد غير المحفوظ من الرّاي.

(١) المستدرک: کتاب الطهارة (١ / ١٨١).

(٢) عبد الغفّار بن داود بن مهراّن بن زياد بن رداد بن ربيعة بن سليمان بن عمير البكري، أبو صالح الحرّاني، ولد: (١٤٠ هـ) بأفريقية، وتوفي (٢٢٤ هـ) بمصر، ثقة ثبت، تهذيب التهذيب (٦ / ٣٢٦).

(٣) البيهقي: السنن الكبرى، جامع أبواب المسح على الخفين، باب ما ورد في ترك التوقيت (١ / ٣٨٠).

المثال السادس:

* قال الحاكم: أخبرني أبو بكر بن إسحاق الفقيه، من أصل كتابه، أنبأنا عبيد بن محمّد ابن حاتم الحافظ المعروف بالعجل، ثنا إبراهيم بن زياد سبّان، ثنا عباد بن عباد، ثنا يونس وهو ابن عبيد، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة يُهلكون عند الحساب: جواد، وشجاع، وعالم»^(١).

وقال في حكمه عليه: «هذا حديث صحيح الإسناد على شرطهما، وهو غريب شاذّ، إلا أنّه مختصر من الحديث الأول شاهد له».

فهذا المتن بهذا الإسناد غير معروف، إنّما المعروف حديث أبي هريرة رضي الله عنه في أول النَّاسِ يقضى فيه يوم القيامة ثلاثة...، وهو حديث طويل أخرجه الحاكم قبل هذا الحديث، وكأنّه اختصار له من رواية أبي هريرة رضي الله عنه، إلا أنّه ليس له أصل فهو غير محفوظ عنه.

* فوصفه الحاكم بالشذوذ، ووافقه الذهبي عليه^(٢).

* وحكم عليه الألباني بالضعف^(٣).

ولعلّ المتفرّد به عباد بن عباد لسوء حفظه^(٤).

* قال الألباني رحمته الله: «وهذا الحديث ممّا يدلّ على سوء حفظه؛ فإنّه حديث طويل في نحو صفحة لم يحفظ منه إلا هذا القدر! وبالمعنى لا باللفظ»^(٥).

أطلق الحاكم مصطلح الشذوذ على تفرّد الراوي بالحديث.

المثال السابع:

* قال الإمام الحاكم: حدثني علي بن حمّشاذّ العدل، ثنا عبيد بن عبد الواحد، وأخبرني أحمد بن محمّد العنزيّ، ثنا عثمان بن سعيد الدّارمي، قال: ثنا محمّد بن أبي السّريّ

(١) الحاكم: المستدرک، کتاب العلم (١ / ١٠٨).

(٢) الذهبي: الحاشية على المستدرک (١ / ١٠٨).

(٣) الألباني: السلسلة الضعيفة، مكتبة المعارف، الرياض (ط ١)، (١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م)، (٧ / ٤٥٧).

(٤) عباد بن عباد الرملي الأرسوفي، أبو عتبة الخواص، فارسي الأصل، صدوق بهم، وذكره ابن حبان في «الضعفاء والمجروحين» (٢ / ١٨٠)، فقال: كان ممن غلب عليه التقشف والعبادة حتى غفل عن الحفظ والضبط، فكان يأتي بالشيء على حسب التوهم، حتى كثرت المناكير في روايته فاستحق الترك.

(٥) الألباني: السلسلة الضعيفة (٧ / ٤٥٧).

العسقلاني، ثنا الوليد بن مسلم، ثنا ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: « إِنَّ لِلْإِسْلَامِ ضَوْءًا ^(١)، ومَنَارًا كَمَنَارِ الطَّرِيقِ » ^(٢).

ثم قال بعده: « هذا حديث صحيح على شرط البخاري، فقد روي عن محمد بن خلف العسقلاني، واحتج بثور بن يزيد الشامي، فأما سماع خالد بن معدان، عن أبي هريرة رضي الله عنه، فغير مستبعد، فقد حكى الوليد بن مسلم، عن ثور بن يزيد عنه أنه قال: لقيت سبعة عشر رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ، ولعل متوهمًا يتوهم أن هذا متن شاذ، فليُنظر في الكتابين ليجد من المتون الشاذة التي ليس لها إلا إسناد واحد ما يتعجب منه، ثم ليقس هذا عليها، حديث آخر بهذا الإسناد ».

هذا الحديث أخرجه أبو نعيم ^(٣).

أما محمد بن أبي السري فهو ضعيف ^(٤)، ولعل الحاكم توهمه باسم محمد بن خلف العسقلاني ظناً منه أن البخاري أخرج له في الصحيح؛ ليستدل على تصحيحه وهو خطأ من الحاكم، كما قال الألباني: « لقد انتقل ذهن الحاكم رحمته الله من محمد بن أبي السري العسقلاني إلى محمد بن خلف العسقلاني، ومع أن ابن خلف ليس له دخل في هذا الحديث، فلم يرو عنه البخاري ».

وأما صاحب الحديث فهو ابن أبي السري كما هو مصرح به في سنده، فهو ضعيف، وهو محمد بن المتوكل بن عبد الرحمن أبو عبد الله بن أبي السري ^(٥). اهـ.

فاحتمال الخطأ منه، وذلك بتفرده مع إقرار الحاكم بهذا التفرّد في قوله: « ... فليُنظر في الكتابين ليجد من المتون الشاذة التي ليس لها إلا إسناد واحد ما يتعجب منه ... »،

(١) في روايات أخرى كما في الحلية: صوى، جمع صوة، قال أبو عمرو: الصوى أعلام من حجارة منصوبة في الفياض والمفازة المجهولة يستدل بها على الطريق، وعلى طرفيها، أراد أن للإسلام طرائق وأعلاماً يهتدى بها. لسان العرب مادة « ص و ي » (٣ / ٢٥٣١).

(٢) الحاكم: المستدرک، کتاب الإیمان (١ / ٢١).

(٣) أبو نعيم: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار الكتاب العربي، بيروت (ط ٤)، (١٤٠٥ هـ)، (٥ / ٢١٨).

(٤) هو محمد بن المتوكل العسقلاني سمع الفضيل بن عياض، توفي (٢٣٨ هـ)، وقال أبو حاتم: لين الحديث، وقال ابن عدي: كثير الغلط. ميزان الاعتدال (٤ / ٢٣).

(٥) الألباني: السلسلة الصحيحة (١ / ٥٨٧). وبين صحة بعض طرق هذا الحديث في: حكم تارك الصلاة، دار الجلالين، الرياض (ط ١)، (١٤١٢ هـ)، (١ / ٦٥).

لذا حكم عليه بالشذوذ باعتبار التّفرد، وليس معنى هذا أنّه يضعّفه، فقد صرّح بصحّته، ما يعنى أنّه يقصد بقوله: « هذا متن شاذّ » أي: فرد.

أطلق الحاكم لفظ الشاذّ على الحديث الصّحيح الغريب.

المثال الثامن:

* قال الحاكم: حدثنا أبو الحسين عبد الرحمن بن نصر المصري الأصمّ، ببغداد، قال: ثنا أبو عمرو بن خزيمة البصري بمصر، قال: ثنا محمّد بن عبد الله الأنصاري، قال: حدثنا أبي، عن ثمامة، عن أنس رضي الله عنه قال: « كان قيس بن سعد من النّبي صلى الله عليه وآله بمنزلة صاحب الشّرط من الأمير، يعنى ينظر في أموره ». وحدثنا جماعة من مشايخنا، عن أبي بكر محمّد بن إسحاق قال: حدثني أبو عمرو محمّد بن خزيمة البصري بمصر، وكان ثقة، فذكر الحديث بنحوه.

قال أبو عبد الله (الحاكم): وهذا الحديث شاذّ بمرة، فإنّ رواته ثقات، وليس له أصل عن أنس رضي الله عنه، ولا عن غيره من الصّحابة بإسناد آخر ^(١).

فالحاكم وصفه - كما سبق في القسم النظري - بالشذوذ لاعتبار التّفرد.

* قال ابن حجر: « وهذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه من هذا الوجه، والحاكم موافق على صحّته إلا أنّه يسمّيه شاذّا، ولا مشاحة في التسمية » ^(٢).

والحديث أخرجه كلّ من البخاري ^(٣)، والترمذي ^(٤).

المثال التاسع:

* قال الحاكم: حدثنا أبو العباس محمّد بن أحمد المخبّوبي بمرو، الثّقة المأمون من أصل كتابه قال: حدثنا أبو الحسن أحمد بن سيّار قال: ثنا محمّد بن كثير العبدي قال: ثنا سفيان الثوري قال: حدثني أبو الزبير، عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله في صلاة الظهر يرفع يديه إذا كبّر، وإذا ركع، وإذا رفع رأسه من الرّكوع. قال أبو عبد الله: « وهذا الحديث شاذّ الإسناد والمتن؛ إذ لم نقف له على علّة، وليس

(١) الحاكم: معرفة علوم الحديث (ص ١٢٢).

(٢) ابن حجر: النكت (٢ / ٦٧٠).

(٣) البخاري: الصحيح، كتاب الأحكام، باب الحاكم يحكم بالقتل (٨ / ١٠٨).

(٤) الترمذي: السنن، كتاب المناقب، باب في مناقب قيس بن سعد بن عبادة (٥ / ٣٥٣).

عند الثوري، عن أبي الزبير هذا الحديث، ولا ذكر أحد في حديث رفع اليدين أنه في صلاة الظهر، أو غيرها، ولا نعلم أحدًا رواه عن أبي الزبير غير إبراهيم بن طهمان، وحده، تفرد به إلا حديثًا يحدث به سليمان بن أحمد المَلْطِيّ من حديث زياد بن سُوْقَةَ، وسليمان متروك يضع الحديث، وقد رأيت جماعة من أصحابنا يذكرون أن علته أن يكون عن محمد بن كثير، عن إبراهيم بن طَهْمَانَ، وهذا خطأ فاحش، وليس عند محمد بن كثير، عن إبراهيم بن طهمان حرف فيتوهمون قياسًا أن محمد بن كثير، يروي عن إبراهيم ابن طهمان كما روى أبو حذيفة؛ لأنهما جميعًا رويًا عن الثوري، وليس كذلك، فإنّ أبا حذيفة قد روى عن جماعة لم يسمع منهم محمد بن كثير، منهم إبراهيم بن طهمان، وشبل بن عباد، وعكرمة بن عمار، وغيرهم من أكابر الشيوخ^(١).

فالإمام الحاكم حكم على الحديث بالشذوذ من جهتين، جهة المتن؛ إذ لا يعرف تقييد الصلاة التي رفع فيها رسول الله ﷺ بصلاة الظهر، ومن جهة السند أن الحديث غير معروف عن الثوري عن أبي الزبير؛ إذ لو كان له أصل من حديث الثوري لعرفه أصحابه المكثرون عنه، ثم عزا الإمام الحاكم التفرد إلى إبراهيم بن طهمان تفرد به عن أبي الزبير وتابعه سليمان بن أحمد المَلْطِيّ، وهو متهم بوضع الحديث، وردّ على الذين ألصقوا آفة الحديث بمحمد بن كثير بأنّ محمدًا ليس له سماع من إبراهيم بن طهمان.

أطلق الحاكم مصطلح الشذوذ على التفرد غير المقبول.

المثال العاشر:

* قال الحاكم: ما حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بَالَوَيْهِ، قال: ثنا موسى بن هارون، قال: ثنا قتيبة بن سعيد، قال: ثنا الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل رضي الله عنه: « أن النبي ﷺ كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل زيف الشمس، أخر الظهر حتّى يجمعها إلى العصر فيصلحها جميعًا، وإذا ارتحل بعد زيف الشمس، صلّى الظهر والعصر جميعًا، ثم سار.

وكان إذا ارتحل قبل المغرب، أخر المغرب حتّى يصلحها مع العشاء، وإذا ارتحل بعد المغرب، عجّل العشاء فصلاها مع المغرب ».

(١) الحاكم: معرفة علوم الحديث (ص ١٢١).

قال أبو عبد الله (الحاكم): « هذا حديث رواه أئمة ثقات، وهو شاذ الإسناد والمتن، لا نعرف له علّة نعلّله بها؛ ولو كان الحديث عند الليث عن أبي الزبير عن أبي الطفيل، لعللنا به الحديث.

ولو كان عند يزيد بن أبي حبيب عن أبي الزبير، لعللنا به. فلمّا لم نجد له العلتين، خرج عن أن يكون معلولاً، ثمّ نظرنا فلم نجد ليزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل رواية، ولا وجدنا هذا المتن - بهذه السّياقة - عند أحد من أصحاب أبي الطفيل، ولا عند أحد ممن رواه عن معاذ بن جبل رضي الله عنه عن أبي الطفيل. فقلنا: الحديث شاذّ، وقد حدّثونا عن أبي العباس الثّقفي قال: كان قتيبة بن سعيد يقول لنا: على هذا الحديث علامة أحمد ابن حنبل وعلي بن المديني ويحيى بن معين وأبي بكر بن أبي شيبة وأبي خيثمة، حتّى عدّ قتيبة أسامي سبعة من أئمة الحديث كتبوا عنه هذا الحديث ».

قال أبو عبد الله (الحاكم): فأئمة الحديث إنّما سمعوه من قتيبة تعجباً من إسناده ومنتنه، ثمّ لم يبلغنا عن أحد منهم أنّه ذكر للحديث علّة. وقد قرأ علينا أبو علي الحافظ هذا الباب، وحدّثنا به عن أبي عبد الرحمن النّسائي - وهو إمام عصره - عن قتيبة بن سعيد، ولم يذكر أبو عبد الرحمن ولا أبو علي للحديث علّة. فنظرنا فإذا الحديث موضوعٌ، وقتيبة بن سعيد ثقة مأمون! حدّثني أبو الحسن محمّد بن موسى بن عمران الفقيه قال: ثنا محمّد بن إسحاق ابن خزيمة، قال: سمعت صالح بن حفصويه النّيسابوري قال: أبو بكر وهو صاحب حديث يقول: سمعت محمّد بن إسماعيل البخاري، يقول: قلت لقتيبة بن سعيد: « مع من كتبت عن الليث بن سعد حديث يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل؟ ».

فقال: « كتبت مع خالد المدائني »، قال البخاري: « وكان خالد المدائني يُدخِلُ الأحاديث على الشيوخ »^(١). اهـ.

فمن خلال كلام الحاكم يتضح أنّه يصف الحديث بالشذوذ لتفرّد قتيبة به؛ إذ لم يتابعه أحد من أصحاب أبي الطفيل، إضافة إلى ذلك عدم وجود رواية ليزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل، ثمّ يبيّن الحاكم أنّه ليس وحده من يردّ هذا الحديث؛ إذ عليه علامة أئمة كبار من أمثال أحمد بن حنبل وابن المديني وابن معين، ... وغيرهم، ممّا يدعّم قوله فيه.

* وقال أبو حاتم: « كتبت عن قتيبة حديثاً عن الليث بن سعد - لم أصبه بمصر عن

الليث -، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل، عن معاذ، عن النبي ﷺ أنه كان في سفر فجمع بين الصلاتين، لا أعرفه من حديث يزيد، والذي عندي: أنه دخل له حديث في حديث، حدثنا أبو صالح حدثنا الليث عن هشام بن سعد، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل ؓ، عن النبي ﷺ بهذا الحديث^(١).

* وقال الترمذي: « وحديث الليث عن يزيد عن أبي حبيب، عن أبي الطفيل حديث غريب، والمعروف عند أهل العلم حديث معاذ من حديث أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ ؓ أن النبي ﷺ جمع في غزوة تبوك بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء، رواه قرّة بن خالد وسفيان الثوري وغير واحد عن أبي الزبير المكي^(٢) ».

وقال الخطيب البغدادي: « لم يرو حديث يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل، عن الليث غير قتيبة، وهو منكر جداً من حديثه، ويرون أن خالد المدائني أدخله على الليث وسمعه قتيبة معه، والله أعلم^(٣) ».

* وقال البيهقي في « سننه الكبرى »: « تفرد به قتيبة بن سعيد عن ليث عن يزيد »، ثم نقل اتّهام البخاري لخالد المدائني بوضع الحديث، وقال: « وإنما أنكروا من هذا رواية يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل (التي رواها قتيبة عن الليث عن يزيد)، فأما رواية أبي الزبير عن أبي الطفيل فهي محفوظة صحيحة^(٤) ».

* وقال أبو داود في « سننه »: « لم يرو هذا الحديث إلا قتيبة وحده^(٥) ».

فمن خلال هذه الأقوال وغيرها يتبيّن ردّ المتقدّمين لهذا الحديث بسبب التفرد؛ لذا وصّفه الحاكم بالشذوذ، ولقد صحّح هذا الحديث بعض المتأخّرين بأنّ قتيبة ثقة لا يضرّ تفردّه^(٦).

(١) ابن أبي حاتم: العلل (٢ / ١٠٤).

(٢) الترمذي: السنن، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين (٢ / ٣٣).

(٣) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد (١٢ / ٢٦٧).

(٤) البيهقي: السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين في السفر (٣ / ١٦٣).

(٥) أبو داود: السنن، كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين (١ / ٢٧٨).

(٦) ممن صحّح الحديث نذكر: ابن القيم في زاد المعاد (١ / ١٨٧)، والعلامة أحمد شاکر في هامشه على سنن الترمذي، والألباني في الإرواء (٣ / ٢٩) وما بعدها، ولقد درس المليباري الحديث دراسة وافية، جمع فيها أقوال الفريقين في كتابه الموازنة (ص ١٣٥).

المثال الحادي عشر:

* قال الحاكم: حديث أبي أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت: طُبَّ رسول الله ﷺ حتَّى كان يُخَيَّلُ إليه أنه يفعل الشيء ولا يفعله.

قال أبو عبد الله: « هذا حديث مخرَّج في الصحيح وهو شاذٌّ بمرّة »^(١).

والحديث صحيح أخرجه الإمام البخاري^(٢)، ومسلم^(٣)، فلقد روي الحديث عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها، وعنه اشتهر الحديث فرواه عنه جمع منهم: سفيان ابن عيينة^(٤)، ويحيى بن سعيد وعبد الله بن نُمير^(٥)، ومعمر وُوَهيْب^(٦)، وأبو أسامة حمّاد ابن أسامة^(٧)، وعيسى بن يونس^(٨)، وأنس بن عياض^(٩).

وسبب إطلاق الحاكم عليه لفظ الشذوذ لأنه حديث فرد غريب لم يُعرف إلّا من طريق هشام عن عروة عن عائشة.

استعمل الإمام الحاكم لفظ الشاذّ استعمالاً لغويّاً على الحديث الفرد، ولم يرد به الاستعمال الاصطلاحي لأنّه مقرّر بصحته ووجوده في كتب الصحيح.

المثال الثاني عشر:

* قال البيهقي: وقرأت بخطّ الحاكم أبي عبد الله، وهو فيما أنبأني إجازة، نا بكر ابن محمّد بن عبدان الصّيرفي، بمرو من أصل كتابه، نا أحمد بن بشر بن سعد المرثدي، نا خالد بن خدّاش، نا حمّاد بن زيد، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: « في التّوراة مكتوب: مَنْ بلغت ابنته اثنتي عشرة سنة فلم يُزوّجها فأصابَتْ إثمًا فإثم ذلك عليه »^(١٠).

(١) الحاكم: المدخل إلى معرفة الإكليل (ص ٦٣).

(٢) البخاري: الصحيح، كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده (٤ / ٩١).

(٣) مسلم: الصحيح، كتاب السلام، باب السحر (٤ / ١٧١٩).

(٤) الحميدي: المسند، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، دط، (١ / ١٢٦).

(٥) أحمد بن حنبل: المسند (٦ / ٥٧).

(٦) المصدر السابق (٦ / ٦٣، ٩٦).

(٧) البخاري: الصحيح، كتاب الطب، باب السحر (٧ / ٣٠).

(٨) التّسائي: السنن الكبرى، كتاب الطب، باب السحر (٧ / ١٠٠).

(٩) البخاري: الصحيح، كتاب الدعوات، باب تكرير الدعاء (٧ / ١٦٤).

(١٠) البيهقي: شعب الإيمان، باب في حقوق الأولاد والأهلين (٦ / ٤٠٢).

* قال الحاكم: هذا وجدته في أصل كتابه، وهذا إسناد صحيح والمتن شاذ بمرة.

ونقل البيهقي قول الإمام أحمد: إنما يرويه بالإسناد الأول (يقصد أبا عبد الرحمن السلمي، عن أحمد بن محمد بن عبدوس، عن عثمان بن سعيد، عن سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، عن بشر بن بكر، عن أبي بكر بن أبي مريم الغساني، عن المجاشع الأزدي، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه) عن رسول الله ﷺ، وهو بهذا الإسناد منكر.

فصحح الإمام الحاكم إسناد هذا الحديث، ووصف متنه بالشذوذ، في حين أن الإمام أحمد بن حنبل أنكر هذا الإسناد، وقال: بأنه يُعرفُ بالإسناد الأول، فمعنى هذا: أن اعتراضه على الإسناد لا على المتن كما هو شأن الحاكم.

والحديث انفرد بإخراجه الإمام البيهقي كما في « كنز العمال » للمتقي الهندي^(١)، وضعفه الشيخ الألباني في « الجامع الصغير »^(٢)، ولعل وجه وصف الحاكم لمتن الحديث بالشذوذ هو التفرد بأصل هذا المتن مع مخالفته لظاهر القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ [فاطر: ١٨] فأصل الشريعة ثابت في ذلك لا يتغير.

المثال الثالث عشر:

حديث: عن سفيان بن وكيع حدثنا حفص بن غياث، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ: « السَّكِينَةُ مَغْنَمٌ وَتَرْكُهَا مَغْرَمٌ ».

* قال الحاكم: « هذا أعجب من كل ما أنكر على سفيان بن وكيع^(٣)، فإنه صحيح الإسناد شاذ المتن »^(٤).

(١) علاء الدين المتقي الهندي: كنز العمال، مؤسسة الرسالة، بيروت، دط (١٤١٣هـ / ١٩٩٣م)، (١٦ / ٤٥٦)، رقم (٤٥٤١٢).

- المناوي: الإنحافات السننية بالأحاديث القدسية، تحقيق: محمد عفيف الزغبى، مؤسسة الرسالة، لبنان (ص ١٠٥) رقم (٢٤٣).

(٢) الألباني: الجامع الصغير وزيادته، المكتب الإسلامي (ص ١٢٠٥) رقم (١٢٠٥٠).

(٣) سفيان بن وكيع بن الجراح أبو محمد الرواسي الكوفي كان صدوقاً؛ إلا أنه ابتلي بوراقه فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنصح فلم يقبل فسقط حديثه، قال البخاري: يتكلمون فيه لأشياء لقنوه إياها، وقال أبو زرعة: يتهم بالكذب، وقال ابن أبي حاتم: أشار أبي عليه أن يغير وراقه، فإنه أفسد حديثه وقال له: لا تحدث إلا من أصولك. فقال: سأفعل. ثم تمادى وحدث بأحاديث أدخلت عليه. ميزان الاعتدال (٢ / ١٧٣). تقريب التهذيب (١ / ٣٧٢).

(٤) المناوي: فيض القدير (٤ / ١٤١). السيوطي: الجامع الصغير، دار الفكر، بيروت، (ط ١)، (١٤٠١هـ / ١٩٨١م)، (٢ / ٦٨).

وعزا المناوي الحديث إلى الإسماعيلي في مستخرجه والدّيلمي في مسنده.

صَحَّح الإمام الحاكم إسناده الحديث، بينما وصف متنه بالشذوذ؛ لأنّ سفيان تفرد بخلاف أصحاب الأعمش بزيادة «السَّكِينَة ...» في الحديث المعروف: «الصَّوْمُ لي وأنا أجزي به ...».

* قال الإمام الدارقطني: عندما سئل عن حديث أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: «الصَّوْمُ لي وأنا أجزي به، وللصَّائِمِ فرحتان، والصَّيَّامِ جَنَّةٌ، ولخُلُوفِ الصَّائِمِ ...» الحديث، وفيه: «السَّكِينَة مغنم وتركها مغرم».

فقال: يرويه الأعمش، واختلف عنه، فرواه سفيان بن وكيع عن حفص بن غياث عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، وزاد فيه قوله: «والسَّكِينَة مغنم»^(١).
* وضعفه الألباني^(٢).

فحديث «الصَّوْمُ لي ...» رواه مسلم^(٣) والنسائي^(٤)، والإمام أحمد^(٥)، عن أبي صالح عن أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله عنهما، ولم يرد ذكر لزيادة: «السَّكِينَة ...» التي زادها سفيان بن وكيع.

أطلق الإمام الحاكم لفظ الشذوذ على تفرد الراوي الضعيف لغيره.

فمن خلال النظر والتأمل في الأمثلة السابقة، أساندها ومتونها، ومن خلال التدقيق في أوجه وصف الإمام الحاكم لهذه الأحاديث بالشذوذ يتبيّن أنّه لم يحد عن اصطلاحه في اعتبار التفرد من الراوي شذوذاً، سواء باعتباره الاصطلاحي إذا كان غير مقبول منه، إمّا أن لا يحتمل منه ذلك التفرد بأن يكون ضعيفاً حاله غير مرضي أو يحتمل منه ذلك لكتّه يخالف فيما يرويه - والأمثلة السابقة تدلّ على ذلك؛ إذ حكم عليها بالشذوذ بسبب التفرد -، أو باعتباره اللّغوي إذ أطلق المعنى على أحاديث صحيحة.

ومن خلال التدقيق أيضًا في تعريفه النظري للشذوذ: بأنّه حديث يتفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة، يتبيّن أنّه كان يتحدث عن أولى

(١) الدارقطني: العلل (١٠ / ١٦٢).

(٢) الألباني: السلسلة الضعيفة (رقم ٣٧٣٢)، (٨ / ٢١٠).

(٣) مسلم: الصحيح، كتاب الصيام، باب فضل الصيام (٢ / ٨٠٦).

(٤) النسائي: السنن، كتاب الصيام، باب فضل الصيام (٤ / ١٥٩).

(٥) أحمد: المسند (٢ / ٢٣٢).

الحالات وصفًا بالشذوذ.

ومن هنا يمكن القول أنّ الإمام الحاكم قد طابق بين اصطلاحه النظري وممارسته العملية لمفهوم الشذوذ، والله أعلم.

• المَطْلَبُ الرَّابِعُ: عند الإمام الخليلي:

قد سبق الكلام أنّ الإمام الخليلي قد صرّح باصطلاحه في الشاذّ، وأنّه ما ليس له إلاّ إسناد واحد، يشدّ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة، فما كان عن غير ثقة فمتروك، لا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقّف فيه، ولا يحتجّ به، واعتبر أنّ التفرد وجه من وجوه الشذوذ كالمخالفة بما أنّه أورد كلام الإمام الشافعي واعتبره مذهباً له، فليس هذا يدلّ على أنّه يعترض على ما ذهب إليه الشافعي وأهل الحجاز.

فإضافة إلى ما ذكره من اعتبار المخالفة في ذلك أضاف الإمام الخليلي متبّعاً لشيخه الحاكم ومفصّلاً لكلامه؛ أنّ التفرد من مطلق الرّاي إذا دلّت القرينة على خطئه في ذلك شذوذ أيضاً، فهل في صنيعة العملي ما يثبت ذلك؟ بأنّه يصف فرد كلّ من الثقة والضعيف بالشذوذ^(١)، وقد أطلق الإمام الخليلي لفظ الشاذّ على حديثين في الإرشاد - فيما عثرت عليه - وهما:

المثال الأول:

* قال الخليلي^(٢): نوع آخر من الأفراد لا يحكم بصحّته، ولا بضعفه، ويتفرد به شيخ لا يُعرفُ ضعفه، ولا توثيقه، فمثله: حديث حدّثناه الحسين بن حَلْبَسٍ، حدّثنا عثمان ابن جعفر اللّبان، حدّثنا حفص بن عمر الزُّباليّ، حدّثنا أبو زُكَيْرٍ يحيى بن محمّد بن قيس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: «كُلُوا البلح بالتمر فإنّ الشيطان إذا رأى ذلك غَاظَهُ، ويقول: عاش ابن آدم حتّى أكل الجديد بالخلق»^(٣).

ثمّ قال: «وهذا فردٌ شاذّ، لم يروه عن هشام غير أبي زكير، وهو شيخ صالح، ولا يحكم

(١) ينظر المبحث الثاني من الفصل الأول (ص ٨٠) وما بعدها.

(٢) الخليلي: الإرشاد (١ / ١٧٢).

(٣) ابن ماجه: السنن، كتاب الأطعمة، باب أكل البلح بالتمر (٢ / ١١٠٥).

- النسائي: السنن الكبرى، أبواب الأطعمة، البلح بالتمر (٦ / ٢٥٠).

- أبو يعلى الموصلي: المسند، مسند عائشة (٧ / ٣٦٥).

بصحته، ولا بضعفه، ويستدلّ بهذا على نظائره من هذا النوع ».

أطلق الخليلي لفظ شاذّ على حديث تفرّد به أبو زكير^(١)، عن هشام.

* وقال العقيلي: لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به^(٢)، وقال النسائي: هذا منكر^(٣)، وقال الذهبي: هذا حديث منكر^(٤).

* وذكره الإمام السيوطي في «اللائئ المصنوعة»^(٥)، وابن الجوزي في «الموضوعات»^(٦)، وابن عراق في «تنزيه الشريعة»^(٧).

فالحديث مُصرّح بوضعه ونكارتة ووجه إطلاق الإمام الخليلي عليه الشذوذ من جهة تفرّد أبي زكير بروايته.

ومنه أطلق الخليلي لفظ الشاذّ على الحديث الفرد.

المثال الثاني:

* قال الإمام الخليلي: حدثنا محمّد بن عبد الله الحافظ، حدثنا عبد الباقي بن قانع، حدثنا إسماعيل بن الفضل البلخي، حدثنا المعافى بن سليمان الجزري، حدثنا زهير، عن محمّد بن جُحادة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وآله خرج من الخلاء فَأَتَيْ بِطعام، فَأَتَيْته بماء فردّني، وقال: «لا أريد الصلاة»^(٨).

قال الخليلي: تفرّد به زهير، وهو ثقة، مُخرّج، لكنّ هذا من الشواذ.

حكم الإمام الخليلي على هذا الحديث بكونه من الأحاديث الشاذّة، وأنّ المتفرّد به ثقة^(٩).

(١) هو يحيى بن محمّد بن قيس البصري المحاربي الضرير، أبو محمّد المدني، لقبه أبو زكير، نزل البصرة، صدوق يخطئ كثيراً. تهذيب التهذيب (١١ / ٢٤٠).

(٢) العقيلي: الضعفاء، ترجمة: يحيى بن محمّد أبو زكير (٤ / ٤٢٧).

(٣) ابن حجر: النكت على ابن الصلاح (٢ / ٦٨٠).

(٤) الذهبي: ميزان الاعتدال (٤ / ٤٠٥).

(٥) السيوطي: اللائئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية (٢ / ٢٤٣).

(٦) ابن الجوزي: الموضوعات (٢ / ٢٢٦).

(٧) ابن عراق: تنزيه الشريعة عن الأحاديث الموضوعية (٢ / ٢٥٥).

(٨) الخليلي: الإرشاد (١ / ٣٣٢)، لم أقف عليه برواية أبي هريرة، وإنما عن ابن عباس عند مسلم: الصحيح، كتاب الحيض، باب جواز أكل المحدث الطعام (٣ / ١٨٥).

- الترمذي: السنن، كتاب الأطعمة، باب في ترك الوضوء قبل الطعام (٣ / ١٨٥).

(٩) زهير بن معاوية بن حديج بن الرحيل بن زهير بن خيثمة، أبو خيثمة الجعفي الكوفي، أخو حديج بن معاوية، =

* أمّا الإمام محمّد بن طاهر المقدسي بيّن أنّ المتفرّد به هو محمّد بن جحادة قال: «تفرّد به ابن جحادة عن عمرو عن عطاء عن أبي هريرة رضي الله عنه والصّواب عن عمرو عن سعيد بن الحويرث عن ابن عباس رضي الله عنه»^(١). وهو عند مسلم في الصّحيح^(٢).

وقال الترمذي بعد رواية ابن عباس: «هذا حديث حسن صحيح، وقد رواه عمرو ابن دينار عن سعيد بن الحويرث عن ابن عباس».

ولم يشير إلى رواية أبي هريرة رضي الله عنه.

وعلى كلّ فإنّ الحديث فرد سواء تفرّد به زهير بن معاوية أو محمّد بن جحادة، حكّم عليه الخليلي أنّه من الشّواذ.

ومنه أطلق الخليلي لفظ الشاذّ على الحديث الفرد مرة أخرى، ولم يخالف اصطلاحه.

• الْمَطْلَبُ الْخَامِسُ : عند الإمام البيهقي:

يُعتبر الإمام البيهقي من الأئمة المتقدمين الذين كان استعمالهم مصطلح الشاذّ في الحكم على الأحاديث قليلاً جداً، ولقد حاولت تتبّع المواضع التي صرّح فيها الإمام البيهقي باصطلاح الشاذّ، أو أحد اشتقاقاته فظفرت بثلاث مواضع، أحدها في كتاب «الأسماء والصفات»، وثانيها في «السنن»، أمّا ثالثها فقد ذكره الزيلعي في «نصب الرّاية»، وفيما يلي مثالان:

المثال الأول:

* قال الإمام البيهقي: «أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أنا عبد الرحمن بن الحسن القاضي، ثنا إبراهيم بن الحسين، ثنا آدم بن أبي إياس، ثنا شعبة، عن عمرو بن مَرْءَةَ، عن أبي الصّحى، عن ابن عباس رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وآله: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢]، قال: في كلّ أرض نحو إبراهيم عليه السلام»^(٣).

= قال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين: ثقة، وقال أبو زرعة: ثقة إلا أنّه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط. وقال النسائي: ثقة ثبت. تهذيب الكمال (٩ / ٤٢٤).

(١) محمّد بن طاهر المقدسي: أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، ٢٣٠ / ٥.

(٢) مسلم: الصّحيح، كتاب الحيض، باب جواز أكل المحدث الطعام وآنه لا كراهة في ذلك وأنّ الوضوء ليس على الفور (١ / ١٩٤).

(٣) البيهقي: الأسماء والصفات، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دط، دت (ص ٣٨٩).

ثم وصفه بالشذوذ فقال: إسناده هذا عن ابن عباس رضي الله عنه صحيح، وهو شاذ بمرة، لا أعلم لأبي الضحى عليه متابعا، والله أعلم.

* وقال الذهبي: « ما رواه البيهقي في « الصفات » من طريق آدم بن أبي إياس أيضا حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي الضحى عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ [الطلاق: ١٢] قال: « في كل أرض نحو إبراهيم عليه السلام »، رواه ثقات، ورؤي عن عطاء بن السائب مطولا بزيادة، غير أننا لا نعتقد ذلك أصلا... شريك وعطاء فيهما لين لا يبلغ بهما رد حديثهما، وهذه بليّة تحير السامع كتبها استطرادا للتعجب، وهو من قليل اسمع واسكت ^(١).

* والحديث أخرجه الإمام الحاكم وقال: « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي » ^(٢).

* أما الإمام السيوطي فقال: « ولم أزل أتعجب من تصحيح الحاكم له، حتى رأيت البيهقي قال: إسناده صحيح ولكنه شاذ بمرة » ^(٣).

وقال: « هذا من البيهقي في غاية الحسن، فإنه لا يلزم من صحة الإسناد صحة المتن لاحتمال صحة الإسناد مع أن في المتن شذوذا أو علة تمنع صحته » ^(٤).

* وقال الخلال: أخبرني أحمد بن أصرم المزني أن أبا عبد الله - يعني الإمام أحمد - سئل عن هذا الحديث، فقال: هذا رواه شعبة، عن عمرو بن مرة، عن أبي الضحى، عن ابن عباس، لا يذكر هذا، إنما يقول: « يتنزل العلم والأمر بينهما ». وعطاء بن السائب اختلط، وأنكر أبو عبد الله الحديث. وعن قتادة قال: في كل سماء وكل أرض خلق من خلقه، وأمر من أمره، وقضاء من قضائه ^(٥).

= ابن أبي حاتم: التفسير، تحقيق: أسعد محمد الطيب (ط ٢)، (١٩٩٩ م)، المكتبة العصرية، بيروت (١٠ / ٣٣٦١).
(١) الذهبي: العلل للعلي الغفاري، تحقيق: أشرف بن عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف، الرياض (ط ١)، (١٩٩٥ م)، (ص ٧٥).

(٢) الحاكم: المستدرک، کتاب التفسير، تفسير الطلاق (٢ / ٤٩٣).

(٣) السيوطي: تدريب الراوي (١ / ٢٣٣).

(٤) نقله عنه: العجلوني: كشف الخفاء ومزيل الإلباس، دار إحياء التراث العربي (ط ٢)، (١٣٥١ هـ)، (١ / ١١٣).

(٥) الخلال: المنتخب من العلل (ص ١٢٥).

* وقال الحافظ السخاوي: فهو محمول إن صحّ نقله عنه، أي: عن ابن عباس رضي الله عنه على أنّه أخذه عن الإسرائيليات، وذلك وأمثاله، إذا لم يخبر به ويصحّ سنده إلى معصوم؛ فهو مردود على قائله^(١). وقال المعلّم اليماني: ليس سنده صحيحاً؛ لأنه من طريق شريك عن عطاء بن السائب عن أبي الصّحى عن ابن عباس، وشريك يخطئ كثيراً ويدّلس، وعطاء بن السائب اختلط قبل موته بمدة، وسماع شريك منه بعد الاختلاط^(٢).

فالظاهر ممّا سبق أنّ الإمام البيهقي وصف الحديث بالشذوذ لمخالفة عطاء بن السائب لعمر بن مرة عن أبي الصّحى عن ابن عباس رضي الله عنه، فإنّه روى الحديث ولم يذكر ما ذكره عطاء من قوله: «بينهنّ نبيّ كنيّكم، ونوح كنوحكم وآدم كآدمكم»، وإنّما قال: «يتنزل العلم والأمر بينهنّ». ولعلّ سبب هذه المخالفة أنّ عطاء قد اختلط، فكان هذا ممّا رواه في اختلاطه، قال ابن هانئ: «قلت لأبي عبد الله: حديث عطاء بن السائب فيه: محمّد كمحمّدكم وآدم كآدمكم وإبراهيم كإبراهيم؟»، قال: ليس حديثه في هذا بشيء، اختلط عطاء بن السائب، ليس فيها شيء من آدم كآدم ولا نبيّ كنيّكم»^(٣).

أطلق الإمام البيهقي لفظ الشذوذ على المخالفة.

المثال الثاني:

* قال الإمام البيهقي: أخبرنا أبو علي الرّوذباريّ أنا إسماعيل بن محمّد الصّفار ثنا أحمد بن الوليد الفحام ثنا أبو أحمد الزّبيرى ثنا كثير بن زيد عن الوليد بن رابع عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يسومن أحدكم على سوم أخيه، ولا يخطب على خطبته».

ثمّ قال: وبهذا اللفظ رواه الأوزاعي عن أبي كثير عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقد قيل: إنه لا يستام الرّجل على سوم أخيه - وهذا الحديث حديث واحد، واختلف الرّواة في لفظه؛

(١) السخاوي: المقاصد الحسنة، تحقيق: عبد الله محمّد الصديق، مكتبة الخانجي، مصر، دط (١٣٧٥ هـ / ١٩٥٦ م)، (ص ٥٠).

(٢) المعلّم: الأنوار الكاشفة، عالم الكتب، بيروت، دط (١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م)، (ص ١٢٧).

(٣) مسائل الإمام أحمد: رواية ابن هانئ النيسابوري (١ ط)، المكتب الإسلامي، بيروت، (١٣٩٤ هـ)، رقم (١٨٩١).

- موسوعة أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل: أبو المعاطي النوري، أحمد عبد الرزاق عيد، محمود محمّد خليل، بيروت، عالم الكتب (١٩٩٧ م)، (٢ / ٤٠٦).

لأنّ الذي رواه على أحد هذه الألفاظ الثلاثة من البيع والسّوم والاستيـام لم يذكر معه شيئاً من اللَّفْظَتَيْنِ الْأُخْرَيَيْنِ، إلّا في رواية شاذّة ذكرها مسلم بن الحجاج عن عمرو النّاقـد عن سفيان عن الزّهرى عن سعيد عن أبي هريرة ؓ، ذكر فيها لفظ البيع والسّوم جميعاً، وأكثر الرّواة لم يذكروا عن ابن عيينة فيه لفظ السّوم، إمّا أن يكون معنى ما رواه ابن المسيّب عن أبي هريرة ؓ ما فسّره غيره من السّوم والاستيـام، وإمّا أن ترجّح رواية ابن المسيّب على رواية غيره، فإنّه أحفظهم وأفقههم ومعه من أصحاب أبي هريرة ؓ عبد الرّحمن الأعرج وأبو سعيد مولى عامر بن كُريب وعبد الرّحمن بن يعقوب في بعض الرّوايات عن العلاء عنه^(١)، وبأنّ روايته توافق رواية عبد الله بن عمر ؓ عن النّبي ﷺ^(٢).

حكم الإمام البيهقي على الرّواية بالشّدوذ؛ وقال: بأنّ الإمام مسلم ذكرها عن عمرو النّاقـد عن سفيان عن الزّهرى عن سعيد عن أبي هريرة ؓ؛ فيها الجمع بين لفظي البيع والسّوم، ولم أقف على هذه الرّواية لا في الصّحيح ولا في التّمييز بالإسناد المذكور، والموجود عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة ؓ عن النّبي ﷺ: «لا يسم المسلم على سوم أخيه ولا يخطب على خطبته».

وذكر ابن ماجه في «سننه» رواية فيها الجمع بين البيع والسّوم؛ قال: حدثنا هشام بن عمار حدثنا سفيان عن الزّهرى عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة ؓ عن النّبي ﷺ قال: «لا يبيع الرّجل على بيع أخيه ولا يسوم على سوم أخيه»^(٣).

ثمّ بيّن الإمام البيهقي أنّ هذه الرّواية تحتل أحد احتمالين:

الأول: أنّ الذين رَوَوْه عن ابن المسيّب جمعاً بين اللَّفْظَتَيْنِ رَوَوْه بالمعنى تفسيراً للسّوم والاستيـام، فيحمل بذلك وصف البيهقي لها بالشّدوذ على أنّه استعمال لغوي للمصطلح.

الثّاني: مخالفة سائر الرّوايات عن ابن عيينة، ومن تابعه عليها من أصحاب أبي هريرة ؓ كعبد الرّحمن الأعرج، وأبي سعيد مولى عامر بن كريب، وعبد الرّحمن

(١) مسلم: الصحيح، كتاب النّكاح، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك (٢ / ١٠٣٣).

(٢) البيهقي: السّنن الكبرى، كتاب البيوع، باب لا يسوم أحدكم على سوم أخيه (٥ / ٣٤٥).

(٣) ابن ماجه: السّنن، كتاب التجارات، باب لا يبيع الرّجل على بيع أخيه ولا يسوم على سومه (٢ / ٧٣٤).

ابن يعقوب، وابن سيرين^(١)، ولرواية سعيد بن المسيّب^(٢) عن أبي هريرة ؓ؛ لأنّه الأحفظ والأفقه، أضف إلى كلّ هذه الروايات عن أبي هريرة ؓ التي لا يجمع فيها بين البيع والسّوم، توجد رواية عن ابن عمر ؓ^(٣) موافقة لرواية أبي هريرة ؓ لا ذكر للجمع فيها، فبأنّ بذلك أنّ الرواية التي عزاها البيهقي إلى مسلم بن الحجاج عن عمرو الناقد عن سفيان عن الزّهرري عن سعيد عن أبي هريرة ؓ رواية شاذّة لأجل المخالفة.

أطلق الإمام البيهقي مصطلح الشّدوذ على المخالفة.

• الْمَطْلَبُ السَّاسُ: عند الإمام ابن عبد البر:

لم يرد عن حافظ المغرب الإمام ابن عبد البر تصريح منه في معنى الشّدوذ، ومع ذلك فإنّ استعماله لهذا المصطلح من النّاحية الاصطلاحية الحديثة يعتبر قليلاً جداً؛ إذا ما اعتُبر بما استعمله في الحكم على الأقوال الفقهية المخالفة أو المنفردة بالشّدوذ، سواء كان ذلك في « الاستذكار »، أم في « التمهيد »، أم فيما سواهما من كتب الفقه والحديث، ففي حدود الاستقراء النّاقص الذي تمّ القيام به محاولة لإحصاء كلّ ما أطلق عليه الحافظ كلمة « شاذّ » أو إحدى اشتقاقاتها اللّغوية، فقد تمّ الحصول على بضعة مواضع كان التّصريح منه واضحاً في ذلك، وهي:

المثال الأول:

* قال أبو عمر عن حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنّ عطاء ابن يسار أخبره أنّ زيد بن خالد الجهني أخبره أنّه سأل عثمان بن عفّان ؓ، قال: قلت: رأيت إذا جامع الرّجل امرأته ولم يُمنّ؟ قال عثمان: يتوضّأ كما يتوضّأ للصّلاة ويغسل ذكره، سمعته من رسول الله ﷺ.

قال: وسأل عن ذلك عليّاً والزّبير وطلحة وأبيّ بن كعب فأمرّوه بذلك.

قال أبو عمر: وهذا حديث منكر لا يُعرف من مذهب عثمان، ولا من مذهب عليّ ولا من مذهب المهاجرين، انفرد به يحيى بن أبي كثير ولم يتابع عليه، وهو ثقة إلا أنّه جاء بما شدّ فيه وأنكر عليه، ونكارتة أنّه مُحال أن يكون عثمان سمع من رسول الله ﷺ.

(١) مسلم: الصحيح، كتاب النكاح، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح (٢ / ١٠٢٩).

(٢) المصدر السابق، كتاب النكاح، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك (٢ / ١٠٣٣).

(٣) المصدر السابق، كتاب النكاح، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك (٢ / ١٠٣٢).

ما يُسْقِطُ الغسل من التقاء الختانين ثم يُفْتِي بإيجاب الغسل منه^(١).

* فمن خلال حكم الحافظ ابن عبد البرّ الذي يصف فيه الحديث بالنكارة والشذوذ من رواية يحيى بن أبي كثير يتبيّن أنّه يردّ هذا الحديث لمخالفة يحيى بن أبي كثير، لما روي عن عثمان بن عفّان رضي الله عنه في إيجاب الغسل إذا التقى الختانان، ومن ذلك حديث مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيّب أنّ عمر بن الخطاب وعثمان بن عفّان وعائشة زوج النبي ﷺ كانوا يقولون: إذا مسّ الختان الختان فقد وجب الغسل^(٢)، ولحديث مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبّيد الله عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنّه قال: سألت عائشة زوج النبي ﷺ ما يوجب الغسل؟ فقالت: هل تدري ما مثلك يا أبا سلمة مثل الفروج يسمع الديكة تصرخ فيصرخ معها، إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل^(٣).

ووجه الشذوذ والنكارة أنّ يحيى بن أبي كثير مع وثاقته^(٤)، إلا أنّه انفرد بخلاف ما كان عليه الصحابة، فقد أخرج عبد الرزاق في «مصنّفه»: عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيّب قال: كان عمر وعثمان وعائشة والمهاجرون الأوّلون يقولون: إذا مسّ الختان الختان فقد وجب الغسل^(٥).

* وقال أبو بكر الأثرم: قلت لأحمد بن حنبل: حديث حسين المعلم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عطاء بن يسار عن زيد بن خالد. قال: سألت عنه خمسة من أصحاب رسول الله ﷺ عثمان وعليّ وطليحة والزبير وأبيّ بن كعب، فقالوا: الماء من الماء أفیه علّة تدفعه بها؟ قال: نعم، ما يروى من خلافه عنهم. قلت: عن علي وعثمان وأبيّ بن كعب. قال: نعم^(٦).

(١) ابن عبد البرّ: الاستذكار، كتاب الطهارة، باب واجب الغسل إذا التقى الختانان (١ / ٢٧٠).

(٢) مالك بن أنس: الموطأ، كتاب الطهارة، باب واجب الغسل إذا التقى الختانان (١ / ٥١).

(٣) المصدر السابق (١ / ٥٢).

(٤) يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم، أبو نصر الهمامي، اسم أبي كثير صالح بن المتوكل، وقيل: يسار، وقيل: غير ذلك، من صغار التابعين، توفي (١٣٢ هـ) وقيل: قبل ذلك. قال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: يحيى بن أبي كثير من أثبت الناس، قال العجلي: ثقة، كان يعد من أصحاب الحديث. تهذيب الكمال (٣١ / ٥٠٨)، تهذيب التهذيب (١١ / ٢٣٥).

(٥) عبد الرزاق: المصنف، كتاب الطهارة، باب ما يوجب الغسل، رقم (٩٣٦)، (١ / ٢٤٥).

(٦) ابن عبد البرّ: الاستذكار (١ / ٢٧٠).

* وقد حكم على هذا الحديث بالشذوذ من قبل الإمام علي بن المديني فيما نقل عنه يعقوب ابن شيبة، قال يعقوب بن شيبة: سمعت علي بن المديني، وذكر هذا الحديث فقال: إسناد حسن ولكنه حديث شاذ غير معروف^(١).

وجاء عنه قوله: قد روي عن علي وعثمان وأبي بن كعب بأسانيد جيد أنهم أفتوا بخلاف ما في هذا الحديث^(٢).

* ولمح ابن عبد البر في موضع آخر إلى شذوذ هذه الرواية بقوله: « ولا يصح فيه دعوى إجماع الصحابة، وقد يقرب فيه دعوى إجماع من دونهم إلا من شذم ممن لا يعدّ خلافاً عليهم، ويلزمهم الرجوع إليهم والقول بأن لا غسل من التقاء الختانيين شذوذ، وقول عند جمهور الفقهاء مهجور مرغوب عنه ومعيب، والجماعة على الغسل، وبالله التوفيق »^(٣). وقال أيضاً: « ورواه حسين المعلم كما رواه شيبان عن يحيى سواء، وهو حديث انفرد به يحيى بن أبي كثير، وقد جاء عن عثمان وعلي وأبي بن كعب ما يدفعه من نقل الثقات الأثبات ويعارضه، وقد دفعه جماعة منهم أحمد بن حنبل، وغيره وقال علي وأبي بخلافه »^(٤).

من خلال كل ما سبق يظهر شذوذ رواية يحيى بن أبي كثير لمخالفتها نقل الثقات الأثبات، لذا وصفها الإمام ابن عبد البر بالشذوذ جمعاً مع النكارة. أطلق الحافظ ابن عبد البر مصطلح الشذوذ على تفرد الراوي بشيء يخالف فيه من هو أوثق منه.

المثال الثاني:

* قال ابن عبد البر: عن حديث نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما: كنّا نُقاتل على عهد رسول الله ﷺ فيقول: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم يسكت فلا يفضل أحداً. قال: وكان أفهم الناس - أي الإمام مالك - لنافع وأعلمهم بحديثه، وكان نافع عنده أحد الذين يُقتدى بهم في دينه، فلو كان هذا الحديث عنده صحيحاً من حديث نافع عن

(١) ابن رجب: فتح الباري، كتاب الغسل، باب غسل ما يصيب من فرج المرأة، تحقيق: مجموعة من المحققين، مؤسسة الرسالة (ط ١)، (١٤١٧هـ / ١٩٩٦م)، (١ / ٣٧٥).

(٢) ابن عبد البر: التمهيد (٢٣ / ١١٧).

(٣) المصدر السابق (٢٣ / ١١٠).

ابن عمر رضي الله عنه ما قال قوله هذا، وهو حديث شاذّ، لا يعضّده شيء من الأصول، وكلّ حديث لا أصل له لا حجّة فيه^(١).

ثم سرد مجموعة من الآثار ليدلّل على شذوذ هذا القول منها^(٢):

- ما أخرجه بسنده عن يحيى بن معين يقول: مَنْ قال: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وعرف لعلي سابقته وفضله فهو صاحب سنّة، ومن قال: أبو بكر وعمر وعلي وعثمان وهو عارف لعثمان سابقته وفضله فهو صاحب سنّة، فذكرتُ له هؤلاء الذين يقولون أبو بكر وعمر وعثمان ويسكتون، فتكلّم فيهم بكلام غليظ.

- وأسند إلى الزبير بن بكار قال: حدثنا إسماعيل بن أبي أُويّس عن مالك بن أنس قال: ليس من أمر النَّاس الذين مضوا التّفضيل بين النَّاس.

- وبسنده عن عبد الوارث بن سفيان قال: حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا أحمد ابن زهير قال: سمعت مصعب بن عبد الله الوليدي يقول: لم يكن أحد من مشايخنا الذين أدركتُ ببلدنا يفضّل بين أحد من العشرة لا مالك ولا غيره.

وختمها بعبارة فائقة الجمال في الإنصاف: جماعة أهل السنّة، وهم أهل الفقه والآثار على تقديم أبي بكر وعمر وتولي عثمان وعلي وجماعة أصحاب النّبي صلّى الله عليه وآله، وذكر محاسنهم ونشر فضائلهم والاستغفار لهم، وهذا هو الحقّ الذي لا يجوز عندنا خلافه. والحمد لله. وكلّ هذا يدلّ على شذوذ ما رُوِيَ عن ابن عمر رضي الله عنه.

أطلق ابن عبد البر مصطلح الشذوذ على تفرد الراوي بشيء يخالف الأصول.

المثال الثالث:

* قال ابن عبد البر: حديث حدثناه سعيد وعبد الوارث، قالوا: حدثني قاسم، قال: حدثني محمّد، قال: حدثني أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثني أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده»^(٣).

(١) ابن عبد البر: الاستذكار، كتاب الحج، باب الشهداء في سبيل الله (٥ / ١٠٨).

(٢) المصدر السابق (٥ / ١١٠).

(٣) ابن عبد البر: الاستذكار: كتاب الحدود، باب ما يجب فيه القطع (٧ / ٥٣٦). والحديث في البخاري: الصحيح، كتاب الحدود، باب لعن السارق إذا لم يسم (٨ / ١٥).

وعقّب عليه بقوله: وهذا حديث شاذّ.

أما الدّاعي الذي جعل الحافظ ابن عبد البرّ يصف الحديث بالشّدوذ هو: الأحاديث المروية بخلافه في تحديد المقدار الذي تقطع فيه يد السّارق، ومن ذلك قوله ﷺ: « لا قطع إلّا في ربع دينار فصاعداً »^(١).

أمّا هذا الحديث فيحدّده بسرقة البيضة؛ لذا استشكله ابن عبد البرّ لا من حيث الثّبوت؛ إذ هو حديث صحيح، إنّما من حيث المخالفة في الظّاهر بينه وبين حديث ربع دينار.

ثمّ حاول أن يجمع بين الحديثين بقوله: « وقد قيل إنّ حديث أبي هريرة رضي الله عنه هذا كان في حين نزول الآية، ثمّ أحكمت الأمور بعد، أحكمها الله تعالى بأن سنّ رسول الله ﷺ ويّسن مراد الله من كتابه »^(٢).

* وقال ابن حبان: « يشبه أن يكون أراد به ﷺ بخطابه هذا بيضة الحديد أو بيضة النّعامه التي قيمتها تبلغ ربع دينار فصاعداً، وكذلك الحبل، أراد به الحبال الكبار التي تكون للآبار العميقة القعر، أو للمراكب العمالة في البحر، وذلك أنّ أهل الحجاز الغالب عليهم الآبار العميقة القعر، وعليها بكرات لهم بحبال الدّلاء تدور، فتترك بالليل على حالها، وهكذا حبال المراكب؛ لأنّ المركب إذ أرسى ربّما طرحت المراسي بحالها برّاً، فتمرّ به السّابله، فزجر رسول الله ﷺ بهذا الخطاب مَسَّ شيء منها على سبيل الاستحلال دون الانتفاع بها »^(٣).

أطلق ابن عبد البرّ مصطلح الشّدوذ على الحديث الذي تظهر بينه وبين حديث آخر مخالفة. وهو لا يقصد بذلك تعليل الحديث من حيث الصّحة إنّما من حيث العمل به على اعتبار تحديد مقدار حدّ القطع ربع دينار.

المثال الرابع:

حديث رُوي عن ابن شهاب الزّهري عن أنس بن مالك أنّ رسول الله ﷺ اتّخذ خاتماً من ورق، ثمّ نبذه ونبذ النّاس خواتمهم.

(١) مسلم: الصحيح، كتاب الحدود، باب حد السرقة ونصابها (٣ / ١٣١٢).

(٢) ابن عبد البر: الاستذكار (٧ / ٥٣٦).

(٣) ابن حبان: الصحيح (٧ / ٥٠٠).

* قال فيه ابن عبد البر: وهذا عند أهل العلم وَهُمْ وغلط وشذوذ من الرواية^(١).
ثم قال مبيِّناً الرواية المحفوظة: « وأما الذي نبذه رسول الله ﷺ خاتم الذهب على ما في حديث ابن عمر ؓ؛ حدثني عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثني قاسم، قال: حدثني بكر بن حماد، قال: حدثني مسدد عن يحيى بن سعيد، قال: حدثني عبيد الله بن عمر، قال: حدثني نافع عن عبد الله بن عمر ؓ، أن رسول الله ﷺ: اتخذ خاتماً من ذهب وجعل فصّه مما يلي كفّه فاتّخذّه الناس فرمى به واتخذ خاتماً من ورق^(٢).
والحديث الذي حكم عليه بالشذوذ أخرجه أبو داود وقال: هذا حديث منكر^(٣)، وابن ماجه^(٤)، والترمذي^(٥)، والنسائي^(٦)، كلّهم من طريق همّام عن ابن جريج عن الزهري عن أنس به.

* قال ابن حجر: « إنَّ الشَّيْخِينَ لم يخرّجا من رواية همّام عن ابن جريج شيئاً؛ لأنَّ أخذه عنه كان لما كان ابن جريج بالبصرة، والذين سمعوا من ابن جريج بالبصرة في حديثهم خلل من قبله، والخلل في هذا الحديث من جهة أنّ ابن جريج دلّسه عن الزهري بإسقاط الواسطة؛ وهو: زياد بن سعد، وَوَهْم همّام في لفظه على ما جزم أبو داود وغيره، هذا وجه حكمه عليه بكونه منكراً، وحكم النسائي عليه بكونه غير محفوظ أصوب، فإنّه شاذّ في الحقيقة؛ إذ المنفرد به من شرط الصحيح، لكنّه بالمخالفة صار حديثه شاذّاً^(٧).
ووجه وصف الإمام ابن عبد البر لهذا الحديث بالشذوذ من أجل التّفرد والمخالفة كما جزم الإمام أبو داود من همّام^(٨).

أطلق الحافظ ابن عبد البر وصف الشذوذ على مخالفة الثقة لغيره من الثقات.
يتجلّى من خلال هذا العرض أنّ استعمال الأئمة المتقدمين لمصطلح الشاذ لم يكن له إطلاق واحد يمكن اعتباره قاعدة عامة، إنّما أطلقوه على محض المخالفة والتّفرد من الرّاي، فإن وجدت مخالفة سواء لأصل من الأصول، أو لمن هم أحفظ أو أفقه أو أكثر،

(١، ٢) ابن عبد البر: الاستذكار، كتاب صفة النبي ﷺ، باب ما جاء في لبس الخاتم (٨ / ٣٩٣).

(٣) أبو داود: السنن، كتاب الطهارة، باب الخاتم يكون فيه ذكر الله تعالى يدخل به الخلاء (١ / ٥).

(٤) ابن ماجه: السنن، كتاب الطهارة، باب ذكر الله ﷻ على الخلاء والخاتم في الخلاء (١ / ١١٠).

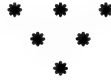
(٥) الترمذي: السنن، كتاب اللباس، باب ما جاء في لبس الخاتم في اليمين (٣ / ١٤٣).

(٦) النسائي: السنن، كتاب الزينة، باب نزع الخاتم عند دخول الخلاء (٨ / ١٧٨).

(٧) ابن حجر: النكت (٢ / ٦٧٧). (٨) سبقت ترجمته (ص ١٥٣).

أو وجد تفرّد لا يمكن قبوله، سواء ذلك جميعه من راو ثقة كان أو ضعيفاً وصفوا ذلك الحديث بالشذوذ.

فكلّ هذه الاستعمالات تقف أمام وضع اصطلاح خاص بالمتقدّمين لمعنى الشذوذ؛ لأنّ الغاية كانت بيان الصّحيح من السّقيم، دون المبالغة في تحديد تسمية نوع الوهم والخطأ، وعلى هذا سار أغلب المتقدّمين ومن انتهج نهجهم، فحفظوا بذلك السنّة وصانوها من التّحريف والتّزييف.



الْمَبْحَثُ الثَّانِي

الجانب التطبيقي عند المتأخرين

• الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ: عند ابن القطان الفاسي:

في حدود التتبع والتقصي الذي قمت به على « كتاب الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام »، وكتب التخريج، لم يتسن لي الظفر إلا على موضع واحد يصف فيه حديثاً بالشذوذ، وآخر استعماله فيه لغوي أكثر منه اصطلاحياً.

مثال:

* أخرج الإمام ابن عبد البر في التمهيد بسنده عن عبد الله بن محمد بن يوسف، أخبرنا أحمد بن محمد بن إسماعيل بن الفرّج، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا الحسن بن سليمان قُبَيْطَةَ، حدثنا عثمان بن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، حدثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى عن البُتَيْرَاء أن يصلي الرجل ركعة واحدة يوتر بها^(١).

* ووصف الإمام ابن القطان الفاسي هذا الحديث بالشذوذ بعد ما أورد نصّ كلام الإمام أبي محمد عبد الحق الإشبيلي قال: « في إسناده عثمان بن محمد بن ربيعة بن أبي عبد الرحمن والغالب على حديثه الوهم » أعقبه بقوله: « هذا نصّ ما أورد، لم يزد عليه والحديث من شاذّ الحديث الذي لا يعرج على رواته ما لم تعرف عدالتهم، وعثمان واحد من جماعة فيه »^(٢).

* فالإمام عبد الحق الإشبيلي أعلّ هذا الحديث بأنّ في سنده عثمان بن محمد بن ربيعة، والغالب على حديثه الوهم، كما نقل عن الإمام العقيلي، فاعترض عليه ابن القطان ووصف الحديث بالشذوذ من جهة المخالفة فيه، وأنّ هذا يحمل على من دون عثمان، وهو يقصد بذلك عبد العزيز بن محمد الدراوردي، فإنّه أشدّ ضعفاً من عثمان، وإلا لما اعترض على الإمام عبد الحق في نسبة الوهم إلى عثمان، خصوصاً أنّه أورد الحديث

(١) ابن عبد البر: التمهيد (١٣ / ٢٥٤).

(٢) ابن القطان الفاسي: بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام (٣ / ١٥٤).

تحت باب « ذكر أحاديث أعلّها برجال وفيها من هو مثلهم أو أضعف أو مجهول لا يعرف »، ثم شرح ذلك بقوله: « اعلم أنّه يجب النّظر في هذا الباب، خوفًا ممّا يوهمه إعراضه عمّا يجب إعلال الحديث به: من كونه ثقة عنده، ولا سيما إذا كان مَنْ يرى ذلك من لا علم عنده بهذا الشّأن، فهذا يسرع إلى اعتقاد انحصار علّة الخبر فيمن نّبّه عليه من رواته دون من سواه، ولعلّ علّته إنّما هي فيما ترك التّنبية عليه، وقد تكون الجناية منه، لا ممّن نّبّه عليه »^(١).

ممّا يعني أنّه لا يرى أنّ الوهم من عثمان بن محمّد إنّما من الدّراوردي، فقد قال: ليس دون الدّراوردي من يُغمض عنه.

* وفي نقل آخر نقله الزّيلعي أكثر وضوحًا: « ليس دون الدّراوردي مَنْ يُغمض عنه، والحديث شاذّ لا يُعرّج عليه ما لم يُعرّف عدالة رواته وعثمان بن محمّد بن ربيعة الغالب على حديثه الوهم »^(٢).

ولعلّ وجه وصف الإمام ابن القطان للحديث بالشّدوذ أنّه خالف ما روي في تفسير البتراء، فقد أخرج الإمام البيهقي بسنده عن محمّد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي منصور مولى سعد بن أبي وقاصّ رضي الله عنه قال: سألت عبد الله بن عمر رضي الله عنه عن وتر اللّيل فقال: يا بُنيّ هل تعرف وتر النهار؟ قلت: نعم المغرب. قال: صدقت، وتر اللّيل واحدة، بذلك أمر رسول الله صلى الله عليه وآله؛ فقلت: يا أبا عبد الرّحمن، إنّ النّاس يقولون: إنّ تلك البتراء. قال: يا بُنيّ ليس تلك البتراء؛ إنّما البتراء: أن يصلي الرّجل الرّكعة التّامة في ركوعها وسجودها وقيامها، ثمّ يقوم في الأخرى فلا يتمّ لها ركوعًا ولا سجودًا ولا قيامًا، فتلك البتراء^(٣).

كما أنّه مخالف لما رواه البيهقي عن عطاء بن أبي رباح قال: صليتُ إلى جنب ابن عباس رضي الله عنه العشاء الآخرة، فلمّا فرغ قال: ألا أعلمك الوتر؟ قلت: بلى، فقام فركع ركعة^(٤).

(١) ابن القطان الفاسي: بيان الوهم والإيهام... (٣ / ٨٩).

(٢) الزّيلعي: نصب الراية، كتاب الصلاة، باب سجود السهو (٢ / ١٧٢).

(٣، ٤) البيهقي: السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب الوتر بركعة واحدة، ومن أجاز أن يصلي ركعة واحدة تطوعًا (٣ / ٢٦).

وما أخرجى ابن خزىمة: عىن مءمء بن مسكىن اليمامى؁ ثنا بشر - يعنى ابن بكر - أخبرنا الأوزاعى؁ عىن المطلب بن عبء الله المءزومى؁ قال: كان ابن عمر ؓ يوتر بركعة؁ فءاء رجل فسأله عىن الوتر؁ فأمره أن يفصل؁ فقال الرجل: إنى أخشى أن يقول الناس: إنها البتراء؁ فقال ابن عمر ؓ: أسنة الله ورسوله تريد؟ هذه سنة الله ورسوله^(١).

فثبت بذلك المءالفة فى معنى البتراء؁ وءملها ابن القطان للءراورءى^(٢).

أما عثمان بن مءمء بن ربىعة فأكثر ما قيل فىه أنه ضعيف اعءماءا على ءكم الإمام عبء الءق فى أءكامه^(٣).

أطلق الإمام ابن القطان الفاسى لفظ الشءوذ على المءالفة من الضعيف.

كما أنه أطلق فى موضع آخر لفظ الشاذ لءنه لم يقصء بها الاصطلاح الءءى؁ إنما قصد المعنى اللغوى منها؁ وذلك ءىنما علّق على كلام الإمام عبء الءق الإشبلى عىء إىراءه لءءىء ورد فى صءىء مسلم عىن أبى هريرة عىن النبى ؐ قال: « والذى نفس مءمء بىءه؁ لا يسمع بى أءء من هذه الأمة؁ يءوءى ولا نصرانى ... »^(٤).

فعزاه الإمام الإشبلى إلى مسءء عبء بن ءمىء؁ فاعترض عىله ابن القطان بأنه أبء فىه النءعة؛ أى: أبء فى عزو الءءىء وهو قرىب منه عىء مسلم؁ فلا ءاجة لعزوه لعبء ابن ءمىء؁ قال ابن القطان: وهو ءءىء صءىء عىء عبء بن ءمىء؁ قال فىه: أخبرنا عبء الرزاق؁ عىن معمر؁ عىن همّام؁ عىن أبى هريرة ؓ فذكره؁ إلا أنه أبء فىه النءعة؁ وأوهم قارئه أنه مءءاج فىه إلى شاذ ءتاب عبء بن ءمىء^(٥).

فىما أن الءءىء صءىء؁ فلماذا يعزوه إلى ءتاب بعىء المنال - بالنسبة لابن القطان -؁

(١) ابن خزىمة: الصءىء؁ ءماع أبواب ذكر الوتر وما فىه من السنن؁ باب ذكر الأخبار المنصوءة عىن النبى ؐ أن الوتر ركعة (٢ / ١٤٠).

(٢) عبء العزىز بن مءمء بن عبىء الءراورءى؁ أبو مءمء الءهنى مولا هم المءنى من أتباع التابعىن؁ ولد بالمءىنة؁ ءوفى بها سنة ١٨٦ أو ١٨٧ هـ؁ صءوق كان مءء من ءتب غىره فىءطى؁ قال النسائى: ءءىءه عىن عبىء الله العمرى منكر؁ القربىب: (١ / ٦٠٧).

(٣) ابن ءجر: لسان المىزان؁ ترجمة عثمان بن مءمء بن ربىعة بن أبى عبء الرءمن المءنى (٤ / ١٧٩).

(٤) مسلم: الصءىء؁ ءتاب الإىان؁ باب وءوب الإىان برسالة نبىنا مءمء ؐ إلى ءمىء الناس ونسخ الملى بملته (١ / ١٣٤).

(٥) ابن القطان: بىان الوهم والإىهام... (٢ / ٣٤٠).

وكتاب ابن أبي شيبة أقرب منه وأشهر وأكثر وجودًا.

فالظاهر أنه يقصد بلفظ الشاذّ المعنى اللّغوي؛ لأنّه نسب للإشيلي الإيهام بأنّ عبد بن حميد تفرّد بذكر هذا الحديث.

• الْمُطْلَبُ الثَّانِي: عند الإمام النّووي:

إنّ الإمام النّووي (ت ٦٧٦ هـ) على الرّغم من أنّه معدود من الأئمّة المتأخّرين من علماء الحديث، إلّا أنّ استخدامه لمصطلح الشّدوذ بالاصطلاح الحديثي يعدّ قليلًا جدًّا إذا ما قورن بمعاصريه، أو من جاء بعده، لذلك فإنّ ما استطعت أن أقف عليه من نماذج أطلق عليها مصطلح الشّدوذ ثلاثة مواضع، وذلك من خلال ما وصلت إليه يدي من مصادر تتعلّق بهذا الشّأن، وفيما يلي عرض هذه المواضع:

المثال الأول:

* قال النّووي: عن ابن عمر رضي الله عنه قال: رأيتُ رسول الله ﷺ يصلّي على حمار، وهو موجه إلى خير^(١).

حكم الإمام النّووي على رواية عمرو بن يحيى المازني بالشّدوذ؛ لمخالفتها لغيرها من الروايات عن ابن عمر رضي الله عنه.

قال النّووي: « وفي الحكم بتغليط رواية عمرو نظر؛ لأنّه ثقة^(٢) نقل شيئًا محتملًا، فلعله كان الحمار مرّةً والبعير مرّةً أو مرّات، لكن قد يُقال: إنّه شاذّ فإنّه مخالف لرواية الجمهور في البعير والراحلة، والشاذّ مردود، وهو المخالف للجماعة، واللّه أعلم ».

فبعد أن عرض احتمال الجمع بين الروایتين أنّه ﷺ صلّى على الحمار وعلى البعير، عاد ليستدرك أنّها شاذّة مخالفة لرواية الجمهور، ودلّل على ذلك بقول الإمام الدّارقطني وغيره: « هذا غلط من عمرو بن يحيى المازني، قالوا: وإمّا المعروف في صلاة النّبي ﷺ على راحلته أو على البعير، والصّواب أنّ الصّلاة على الحمار من فعل أنس رضي الله عنه كما ذكره

(١) النّووي: شرح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جواز صلاة النافلة على الدابة في السّفر حيث توجّهت (٥ / ٢١١).

(٢) عمرو بن يحيى بن عمار بن أبي حسن الأنصاري المازني، المدني توفي بعد (١٣٠ هـ)، قال فيه أبو حاتم والنسائي: ثقة، تهذيب التهذيب (٨ / ١٠٤).

مسلم بعد هذا، ولهذا لم يذكر البخاري حديث عمرو^(١).

أطلق الإمام النووي مصطلح الشذوذ على مخالفة الثقة لغيره من الثقات.

المثال الثاني:

* قال الإمام النووي: في حديث أخرجه الإمام مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنه قال: كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ في يوم شديد الحر، فصلّى رسول الله ﷺ بأصحابه، فأطال القيام حتى جعلوا يسخرون، ثم ركع فأطال، ثم رفع فأطال، ثم ركع فأطال، ثم رفع فأطال، ثم سجد سجدتين، ثم قام فصنع نحوًا من ذاك؛ فكانت أربع ركعات وأربع سجعات، ثم قال: «إنه عرض عليّ كلّ شيء تُولجونه، فعرضت عليّ الجنة حتى لو تناولت منها قطعًا أخذته - أو قال: تناولت منها قطعًا - فقصرت يدي عنه، وعرضت عليّ النار فرأيت فيها امرأة من بني إسرائيل تُعذب في هرة لها ربطتها، فلم تطعمها ولم تدعها تأكل من خَشَاش الأرض، ورأيت أبا ثُمَامَةَ عمرو بن مالك يجزّ قُصْبَهُ في النار، وإنهم كانوا يقولون إنّ الشمس والقمر لا يخسفان إلا لموت عظيم، وإنهما آيتان من آيات الله يريكموهما، فإذا خسفا فصلّوا حتى تنجلي»^(٢).

قال: في قوله (في رواية أبي الزبير عن جابر: ثم ركع فأطال ثم رفع فأطال ثم سجد سجدتين). هذا ظاهره أنّه طول الاعتدال الذي يلي السجود، ولا ذكر له في باقي الروايات ولا في رواية جابر من جهة غير أبي الزبير، وقد نقل القاضي إجماع العلماء أنّه لا يطوّل الاعتدال الذي يلي السجود، وحينئذٍ يُجَاب عن هذه الرواية بجوابين أحدهما: أنّها شاذة مخالفة لرواية الأكثرين فلا يُعْمَلُ بها، والثاني: أنّ المراد بالإطالة تنفيس الاعتدال ومده قليلًا، وليس المراد إطالته نحو الركوع^(٣).

فواضح من قوله أنّه يُرَدُّ هذه الإطالة في الركوع والرفع منه التي في رواية أبي الزبير، واحتج بمخالفتها لما رواه غيره عن جابر فلا يعمل بها، فوصفها بالشذوذ لأجل المخالفة.

* قال الشوكاني: وتُعَقَّب بما رواه النسائي وابن خزيمة وغيرهما من حديث عبد الله

(١) النووي: شرح مسلم (٥ / ٢١١).

(٢) مسلم: الصحيح، كتاب الكسوف، باب ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار (٢ / ٦٢٢).

(٣) النووي: شرح مسلم (٦ / ٢٠٦).

ابن عمر رضي الله عنه وفيه: «ثم ركع فأطال حتّى قيل: لا يرفع، ثم رفع فأطال حتّى قيل: لا يسجد، ثم سجد فأطال حتّى قيل: لا يرفع، ثم رفع فجلس فأطال الجلوس حتّى قيل: لا يسجد، ثم سجد.»

* وصحّ الحديث الحافظ، قال: «لم أقف في شيء من الطّرق على تطويل الجلوس بين السّجّتين إلّا في هذا»^(١).

اصطلح الإمام النووي على أنّ المخالفة للأكثرين شذوذ، رغم أنّ هذا المعنى مروي عند النسائي وابن خزيمة، ممّا يعني بأنّ للتطويل أصل وإن كان الإمام النووي يرى خلاف ذلك.

المثال الثالث:

* قال الإمام النووي رادّاً على من قال: إنّ السّاجد ليس له أن يستقبل القبلة بأصابع يديه ورجليه: «هذا شاذّ مردودٌ لمخالفٌ للأحاديث الصّحيحة، ولنصّ الشافعي»^(٢).

ومنها: ما رواه الإمام البخاري في صحيحه: عن محمّد بن عمرو بن عطاء، وحدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب ويزيد بن محمّد عن محمّد بن عمرو بن حلحلة عن محمّد بن عمرو بن عطاء رضي الله عنه أنّه كان جالساً مع نفر من أصحاب النّبي صلى الله عليه وآله، فذكرنا صلاة النّبي صلى الله عليه وآله فقال أبو حُمَيد السّاعدي: أنا كنتُ أحفظكم لصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله رأيته إذا كَبَّر جعل يديه حِذاء منكبيه، وإذا ركع أمكن يديه من ركبتيه، ثم هصر ظهره، فإذا رفع رأسه استوى حتّى يعود كلّ فقارٍ مكانه، فإذا سجد وضع يديه غير مفترش ولا قابضهما، واستقبل بأطراف أصابع رجله القبلة، فإذا جلس في الرّكعتين جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى، وإذا جلس في الرّكعة الآخرة قدّم رجله اليسرى، ونصب الأخرى وقعد على مقعدته، وسمع الليث يزيد بن أبي حبيب، ويزيد بن محمّد ابن حلحلة، وابن حلحلة من ابن عطاء. قال أبو صالح عن الليث: كلّ فقار. وقال ابن المبارك: عن يحيى بن أيوب، قال: حدّثني يزيد بن أبي حبيب أنّ محمّد بن عمرو حدّثه كلّ فقار^(٣).

(١) الشوكاني: نيل الأوطار، أبواب صلاة الكسوف، باب من أجاز في كل ركعة ثلاثة ركوعات وأربعة وخمسة (٣ / ٣٧٣).

(٢) ابن رجب: فتح الباري، كتاب الصّلاة، باب يستقبل بأطراف رجله القبلة (٧ / ٢٤٧).

(٣) البخاري: الصّحيح، كتاب الأذان، باب سنة الجلوس في التشهد (٢ / ٢٠١).

* وقال ابن رجب: « في باب فضل استقبال القبلة وذكرنا هناك الأحاديث والآثار في استقبال القبلة بأصابع اليدين والرجلين في السجود، وأن ابن عمر رضي الله عنهما كان يفعله، وكذلك الإمام أحمد، ونص عليه الشافعي ^(١) ».

فالإمام النووي أطلق وصف الشذوذ على ما خالف الأحاديث الصحيحة.

• الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ: عِنْدَ ابْنِ رَجَبِ الْحَنْبَلِيِّ:

يعتبر الحافظ ابن رجب الحنبلي الشذوذ هو: المخالفة من الثقة لغيره من الثقات ماشياً في ذلك على اصطلاح الإمام الشافعي، وقد حاولت تتبع الأحاديث التي وصفها الحافظ بالشذوذ فلم أقف إلا على مثال واحد صريح في ذلك، ذكره في كتاب الصلاة من « فتح الباري » له، وبان لي أنه وفى باصطلاحه ولم يخالفه.

مثال:

أخرج الطبراني بسنده عن الدبري، عن عبد الرزاق، عن أبي جعفر الرازي، عن عاصم، عن أنس رضي الله عنه قال: قنت رسول الله ﷺ في الصبح يدعو على أحياء من أحياء العرب، وكان قنوته قبل الركوع ^(٢).

* وصف الحافظ ابن رجب هذه الرواية بالشذوذ والنكارة وبيّن أنه لا يُعَرَّجُ عليها لخطئها بقوله: « ... ولكن هذه الرواية شاذة منكورة، لا يعرج عليها ^(٣) ».

ثم فصل رَحِمَهُ اللهُ وجه الشذوذ في هذه الرواية.

وخلاصته: أنه وقع فيها مخالفة أبي جعفر الرازي لسائر أصحاب عاصم في مداومة القنوت فقد رواه:

- عبد الواحد عن عاصم عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قنت شهراً، وهذه الرواية عند الإمام البخاري ^(٤).

(١) ابن رجب: فتح الباري (٧ / ٢٤٧).

(٢) نسبه ابن رجب إلى الطبراني ولم أقف عليه بهذا الإسناد في معاجمه، ولعله في كتب أخرى.

(٣) ابن رجب: فتح الباري، كتاب الوتر، باب القنوت قبل الركوع وبعده (٩ / ١٦٠).

(٤) البخاري: الصحيح، كتاب الوتر، باب القنوت قبل الركوع وبعده (٢ / ١٤).

- سفيان بن عيينة^(١). - معمر^(٢). - ثابت بن يزيد^(٣).
- عباد بن عباد^(٤). - أبو معاوية^(٥).

فروايتهم عن عاصم تحدّد مدة القنوت بشهر، وأنّه بعد الرّكوع خلاف رواية أبي جعفر^(٦)، وهو كما قال ابن رجب: عيسى بن ماهان، قد وثّقه يحيى وغيره؛ فإنّه من أهل الصدق ولا يتعمّد الكذب، ولكنّه سيّء الحفظ؛ فلذلك نسبته ابن معين إلى الخطأ والغلط مع توثيقه له، وقال ابن خراش: سيّء الحفظ، صدوق^(٧).

* وقال ابن المديني: هو يخلط مثل موسى بن عبيدة، وقال عمرو بن علي الفلاس: فيه ضعف^(٨).

* وقال أحمد والنسائي: ليس بالقويّ في الحديث^(٩)، وقال أبو زرعة: صدوق^(١٠)، وهو من أهل الصدق سيّء الحفظ.. وقال ابن حبان: ينفرد بالمناكير عن المشاهير، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إلا فيما وافق الثّقات، ولا يجوز الاعتبار بروايته إلا فيما لم يخالف الأثبات^(١١).

فلأجل هذه المخالفة منه وصف ابن رجب حديثه هذا بالشذوذ.

مخالفة الثّقة لغيره من الثّقات شذوذ في اصطلاح الحافظ ابن رجب.

• الْمَطْلَبُ الرَّابِعُ: عند الحافظ ابن حجر:

استقرّ اصطلاح المتأخّرين على أنّ الحديث الشاذّ: هو مخالفة الراوي المقبول لمن

(١) البيهقي: السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب الدليل على أنه يقنت بعد الركوع (٢ / ٢٠٨).

(٢) عبد الرزاق: المصنف، باب الرجل يدعو ويسمي في دعائه (٢ / ٤٤٦).

(٣) الدارمي: السنن، كتاب الصلاة، باب القنوت بعد الركوع (١ / ٣٧٤).

(٤) البخاري: الصحيح، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما ذكر النبي ﷺ وحض على اتفاق أهل العلم (٨ / ١٤٥).

(٥) ابن أبي شبة: المصنف، كتاب الصلوات، من قال: لا وتر إلا بقنوت (٢ / ٣١٠).

(٦) ترجمته في التاريخ الكبير (٦ / ٤٠٣).

(٧) المزي: تهذيب الكمال (٣٣ / ١٩٦).

(٨) الذهبي: السير (٧ / ٣٤٧).

(٩) العقيلي: الضعفاء (٣ / ٣٨٨).

(١٠) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (٥ / ١٢٧).

(١١) ابن حبان: المجروحين (٢ / ١٢٠).

هو أولى منه بالقبول، ويُعتبر الحافظ ابن حجر أول من شَهَرَ هذا القول واعتمده في مصنفاته، وكثُرَت أحكامه على الأحاديث بهذا الوصف، خصوصًا في «الفتح»، وفيما يلي عرض بعض النماذج - وهي كثيرة ويحسن أن تفرد بمصنّف خاص - لملاحظة مدى مطابقة الحافظ لاصطلاحه أو العكس من ذلك:

المثال الأول:

أخرج الإمام البيهقي قال: أخبرنا أبو الحسين بن بشران، حدثنا أبو جعفر الرِّزَّاز، حدثنا عباس بن محمّد، حدثنا محمّد بن عبيد، حدثنا الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما مثل الصلوات الخمس كمثل نهرٍ جارٍ على باب أحدكم يَغْتَسِلُ فيه كل يوم خمس مرّات ماذا يبقى من درنه؟» ^(١).

* قال الحافظ ابن حجر أثناء حديثه عن هذا المتن عند الإمام البخاري: «نعم، رُويَ من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه البيهقي في الشعب من طريق محمّد بن عبيد عنه، لكنّه شاذٌّ؛ لأنّ أصحاب الأعمش إنّما رواه عنه عن أبي سفيان عن جابر رضي الله عنه» ^(٢).

فالحافظ ابن حجر يصف هذا المتن بهذا الإسناد بالشذوذ؛ بسبب مخالفة محمّد ابن عبيد، - وهو ثقة عند الحافظ ^(٣) - لسائر أصحاب الأعمش؛ إذ يروونه من طريق أبي سفيان عن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ، فخالفهم محمّد، فرواه من طريق أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه.

فرواه يعلى بن عبيد الطَّنَافسي، وأبو معاوية ^(٤)، ومحمّد بن خازم ونُمير ^(٥)، كلّهم عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر رضي الله عنه.

(١) البيهقي: شعب الإيَّان، فصل في الصلوات وما في أدائهنّ من الكفارات (٣ / ٤١).

(٢) ابن حجر: فتح الباري، كتاب مواقيت الصلّاة، باب الصلوات الخمس كفارة (٢ / ١٦).

(٣) محمّد بن عبيد بن أبي أمية الطَّنَافسي، أبو عبد الله الكوفي الأحب، ولد سنة (١٢٤ هـ)، وتوفي سنة (٢٠٤ هـ) بالكوفة، ثقة يحفظ. قال أبو بكر الأثرم: وسألته - يعني أحمد بن حنبل - عن عمر بن عبيد، ومحمّد بن عبيد، ويعلى ابن عبيد، فوثّقهم. وقال العجلي: كوفي، ثقة، وكان عثمانيًّا، وكان حديثه أربعة آلاف حديث يحفظها. تهذيب الكمال: (٥٦ / ٢٦).

(٤) البيهقي: السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب ما جاء في فضل المشي إلى المسجد للصلاة (٣ / ٦٣).

(٥) أبو يعلى: المسند، مسند جابر بن عبد الله (٣ / ٤٤٥)، (٤ / ١٩٣).

* قال البيهقي عقب هذا الحديث: قال أبو الفضل العباس بن محمد الدوري: هذا « حديث غريب ».

قلت - البيهقي -: « وهذا لأن الجماعة إنما رَووه عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، ومحمد بن عبيد، رَواه عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، والله أعلم ^(١) ».

فظهر بذلك أن الحافظ استعمل لفظ الشاذ في مخالفة الثقة لغيره من الثقات.

المثال الثاني:

* قال الحافظ ابن حجر عن حديث أخرجه ابن خزيمة بسنده قال: حدثنا يوسف ابن موسى ثنا مهران بن أبي عمر الرازي عن سفيان الثوري قال: حدثني إبراهيم ابن عامر وحبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن المسيب ومنصور عن الزهري عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رجلاً أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر حديث المجامع في نهار رمضان ^(٢).

قال الحافظ: « ... وخالفه مهران بن أبي عمر فرواه عن الثوري بهذا الإسناد فقال: عن سعيد بن المسيب بدل حميد بن عبد الرحمن أخرجه ابن خزيمة، وهو قول شاذ والمحفوظ الأول ^(٣) ».

استناد الحافظ ابن حجر إلى مخالفة مهران بن أبي عمر لمؤمل بن منصور، وأصحاب منصور في رواية هذا الحديث هو الذي جعله يصفه بالشذوذ.

* قال ابن خزيمة إثر الحديث: « ... إلا إنه غلط في الإسناد ^(٤) ».

ومهران بن أبي خالد صدوق له أوهام ^(٥)، قد خالف في هذا الحديث، ومع أن الحافظ

(١) البيهقي: السنن الكبرى (٣ / ٤٠).

(٢) ابن خزيمة: الصحيح، كتاب الصيام، باب ذكر قدر مكيل التمر لإطعام ستين مسكيناً (٣ / ٢٢٢).

(٣) ابن حجر: الفتح، كتاب الصوم، باب المجامع في رمضان هل يُطعمُ أهلُه من الكفارة إذا كانوا محاييج (٤ / ٢٢١).

(٤) ابن خزيمة: الصحيح (٣ / ٢٢٢).

(٥) مهران بن أبي عمر العطار، أبو عبد الله الرازي، صدوق له أوهام سيئ الحفظ، قال البخاري: سمعت إبراهيم ابن يوسف يضعف مهران، وقال: في حديثه اضطراب. وقال النسائي: ليس بالقوي، قال العقيلي: روى عن الثوري أحاديث لا يتابع عليها. تهذيب الكمال (٢٨ / ٥٩٧)، تهذيب التهذيب (١٠ / ٢٩١).

في اصطلاحه لمعنى الشذوذ يجعله مخالفة المقبول لمن هو أولى منه بالقبول، فمعناه باعتبار هذا الوصف، فإن المقبول عنه يمتد ليشمل الصدوق سيئ الحفظ، وأن الحافظ لم يستقر على تحديد معنى المقبول عنده نظرًا لتوسعه في اعتبار المخالفة من الصدوق حتى درجة الحافظ.

وصف الحافظ مخالفة الصدوق لغيره بالشذوذ.

المثال الثالث:

* قال الحافظ عن حديث أخرجه الإمام أبو داود في سننه عن عبد الله بن أبي زياد قال: ثنا عبيد الله عن إسرائيل عن منصور عن عبيد أبي الحسن عن عبد الرحمن عن غالب ابن أبجر رضي الله عنه قال: أصابتنا سنة فلم يكن في مالي شيء أطعم أهلي إلا شيء من حُمُر؛ وقد كان النبي صلى الله عليه وآله حرم لحوم الحمر الأهلية، فأتيت النبي صلى الله عليه وآله، فقلت: يا رسول الله أصابتنا السنة ولم يكن في مالي ما أطعم أهلي، إلا سمان الحُمُر، وإنك حرمت لحوم الحمر الأهلية.

فقال: « أطعم أهلك من سمين حُمرك فإنما حرمتها من أجل جوال القرية » يعني الجلالة^(١).

قال - أي: الحافظ - : « وإسناده ضعيف، والمتن شاذّ مخالف للأحاديث الصحيحة »^(٢)، ولم يبين الحافظ ممّن وقع الوهم في متن هذا الحديث.

فهذا المتن مع ضعف إسناده مخالف لما صحّح من تحريم أكل لحم الحمر الأهلية، فقد أخرج البخاري عن ابن عمر رضي الله عنه: نهى النبي صلى الله عليه وآله عن لحوم الحمر الأهلية يوم خيبر^(٣).

ومسلم عن أبي ثعلبة رضي الله عنه قال: حرّم رسول الله صلى الله عليه وآله لحوم الحمر الأهلية^(٤).

وتواترت الأحاديث في إثبات حرمة أكل الحمر الأهلية، ممّا يجعل هذا الحديث شاذًا مردودًا لمخالفته؛ لذا أطلق عليه الحافظ ابن حجر لفظ الشاذّ.

الحديث الذي يخالف الأحاديث الصحيحة شاذّ عند ابن حجر.

(١) أبو داود: السنن، كتاب الأطعمة، باب في أكل لحوم الحمر الأهلية (٢ / ٣٢١).

(٢) ابن حجر: الفتح، كتاب الذبائح والصيد، باب لحوم الحمر الإنسية (٩ / ٨١١).

(٣) البخاري: الصحيح، كتاب الذبائح والصيد، باب لحوم الحمر الإنسية (٦ / ٢٢٩).

(٤) مسلم: الصحيح، كتاب الصيد والذبائح، باب تحريم أكل لحم الحمر الإنسية (٣ / ١٥٣٨).

المثال الرابع:

حديث أورده الإمام الدارقطني عن القاضي أبي عمر محمد بن يوسف، حدثنا محمد ابن إسحاق، حدثنا أبو صالح، حدثني الليث، حدثني جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن ابن هرمز الأعرج عن عمير مولى ابن عباس رضي الله عنه أنه سمعه يقول: أَقْبَلْتُ أَنَا وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ يَسَارٍ مَوْلَى مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أَبِي الْجُهَيْمِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الصَّمَّةِ الْأَنْصَارِيِّ، فَقَالَ أَبُو الْجُهَيْمِ رضي الله عنه: أَقْبَلْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ نَحْوِ بَثْرَ جَمَلٍ، فَلَقِيهِ رَجُلٌ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرِدْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى أَقْبَلَ عَلَى الْجِدَارِ، فَمَسَحَ بِوَجْهِهِ وَذِرَاعِيهِ ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ^(١).

* قال الحافظ: «... والثابت في حديث أبي جهيم أيضًا بلفظ: «يديه» لا ذراعيه فإتّها رواية شاذّة مع ما في أبي الحويرث وأبي صالح من الضعف»^(٢).

* قال ابن عبد الهادي بعد ذكره لمن روى الرواية المحفوظة: «... وكلّهم قالوا: فمسح وجهه ويديه، ولم يذكر أحد منهم في رواية الذراعين، وفي ذلك دليل على خطأ أبي صالح كاتب الليث في ذكر الذراعين، مع أن أبا صالح قد رُوِيَ عنه أنه قال: فمسح يديه ثم رَدَّ عليه السَّلَامُ لم يذكر الوجه ولا الذراعين...»^(٣).

في هذا الموضع يصرّح الحافظ بضعف أبي صالح ثم يحكم على حديثه بالشذوذ، مع أنّه في اصطلاحه يعدّ مخالفة الضّعيف منكرًا، حتّى وإن كان في ترجمة أبي صالح يعتبره صدوقًا^(٤)، إلّا أنّ الحكم الذي أورده في موضع الحديث أولى من ترجمة يجمع فيها بين اختلاف أحكام الأئمة في الراوي، فمعنى هذا أنه قد ينزل عن اعتبار اصطلاحه في معنى الشذوذ على العكس ممّا حصّره في النخبة، ولا يقدح ذلك في أصله.

أطلق الحافظ لفظ الشذوذ على مخالفة الصدوق الأقرب إلى الضعف لغيره من الثقات.

(١) الدارقطني: السنن، كتاب الطهارة، باب التيمم (١ / ١٧٦).

(٢) ابن حجر: الفتح، كتاب التيمم، باب التيمم في الحضرة إذا لم يجد الماء وخاف فوت الصلاة (١ / ٥٧٣).

(٣) ابن عبد الهادي: تعليقه على علل ابن أبي حاتم، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله (١ ط)، أضواء السلف، الرياض (١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م)، (ص ٨٣).

(٤) عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني مولا هم، أبو صالح المصري كاتب الليث بن سعد، قال الخليلي: كاتب الليث كبير، لم يتفقوا عليه لأحاديث رواها يخالف فيها، وقال ابن حبان: منكر الحديث جدًّا، يروي عن الأثبات ما ليس من حديث الثقات. تهذيب التهذيب (٥ / ٢٢٥).

المءالء الأامس:

أخرج الإمام النسائى بسنده قال: أخبرنا الفضل بن سهل، قال: حدءنا أبو النضر هاشم ابن القاسم، قال: حدءنا عبد العزىز بن عبد الله بن أبى سلمة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: « إء الذى لا يؤءى زكاة ماله يؤءل إله ماله يوم القيامة شجاعاً أقرع له زبىتان - قال - فىلترمه أو بطوقه - قال - بقول: أنا كنزك أنا كنزك »^(١).

* قال الحافظ معللاً هذه الرواية واصفاً إياها بالشذوذ: نعم الذى ءجرى على طرىقة أهل الحديث أن رواية عبد العزىز شاذة؛ لأنه سلك العجاة، ومن عدل عنها دل على مزىء حفظه^(٢).

أما الحديث فقد رواه البىهقى^(٣)، والنسائى فى « الكبرى »^(٤)، وأحمد^(٥)، وءىرهم عن عبد الله بن دينار عن أبى صالح السمان عن أبى هريرة ؓ.

واعءبر الحافظ ابن عبد البر أن رواية عبد العزىز بالنسبة له خطأ بىن، وأن طرقة الأخرى صحاح ثابتة^(٦).

* أما العقلى فقد قال عند عرضه لإسنادى الحديث: أن إسناد مالك، عن عبد الله ابن دينار، عن أبى صالح السمان، عن أبى هريرة ؓ، أولى من إسناد عبد العزىز بن أبى سلمة الماجشون، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر ؓ، ممّا ءعنى أن الحديث بهذا الإسناد واه^(٧).

وهو ما ذهب إله ابن دقى العىء فى بىانه لمخالفة عبد العزىز كما نقل عنه الزىلعى: قال الشىخ ءقى الءىن فى « الإمام »: ورواه مالك عن عبد الله بن دينار، فوقفه على أبى هريرة ؓ، ورواه عبد العزىز بن الماجشون عن عبد الله بن دينار، فءالف فى الإسناد،

(١) النسائى: السّن، كتاب الزكاة، باب مانع زكاة ماله (٥ / ٣٩).

(٢) ابن حجر: الفءح، كتاب الزكاة، باب إء مانع الزكاة (٣ / ٣٤١).

(٣) البىهقى: السّن الكبرى، كتاب الزكاة، باب ما ورد من الوعىء فىمن كثر (٤ / ٨١).

(٤) النسائى: السّن الكبرى، كتاب الزكاة، باب مانع زكاة ماله (٣ / ٢٨).

(٥) أحمد: المسند (٢ / ٢٧٩).

(٦) ابن عبد البر: التمهىء (١٧ / ١٤٥).

(٧) العقلى: الضعفاء، باب العىن، عبد الله بن دينار (٢ / ٢٤٨).

وقال فيه: عن ابن عمر رضي الله عنهما ^(١).

ثبت بهذا مخالفة رواية عبد العزيز ^(٢) فحَقَّ وصفها بالشذوذ.

اعتبر الحافظ مخالفة المقبول لَمَنْ هو أولى منه شذوذاً.

المثال السادس:

حديث أخرجه النسائي قال: أخبرنا محمد بن سلمة، قال: حدثنا ابن وهب عن يحيى بن عبد الله بن سالم، عن موسى بن عقبة، عن عبد الله بن علي، عن الحسن ابن علي، قال: علّمني رسول الله ﷺ هؤلاء الكلمات في الوتر، قال: «قُل: اللهم اهدني فيمن هديت، وبارك لي فيما أعطيت، وتولّني فيمن توليت، وقني شرّ ما قضيت، فإنك تقضي ولا يقضى عليك، وإنه لا يذل من واليت، تباركت ربّنا وتعاليت، وصلى الله على النبي محمد» ^(٣).

فأخرج الحديث أبو داود ^(٤)، والنسائي ^(٥)، والترمذي ^(٦)، وقال: هذا حديث حسن، والبيهقي ^(٧)، والطبراني في الكبير ^(٨)، كلّهم من حديث أبي الحوراء السّعدية - واسمه ربعة بن شيان ^(٩) - قال: قال الحسن بن علي رضي الله عنه: علّمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهنّ في الوتر: «اللهم اهدني فيمن هديت، وعافني فيمن عافيت، وتولّني فيمن توليت، وبارك لي فيما أعطيت، وقني شرّ ما قضيت، فإنك تقضي ولا يقضى عليك، وإنه لا يذل من واليت تباركت ربّنا وتعاليت».

فعبد الله بن علي خالف في هذا الحديث من جهتين:

(١) الزيلعي: نصب الرأية، كتاب الوصايا، باب العتق في المرض (٤ / ٤٠٩).

(٢) عبد العزيز بن أبي سلمة بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي العمري، أبو عبد الرحمن المدني من كبار الأخذين عن تبع الأتباع، وقال الدارقطني: ليس به بأس. وقال أبو بكر الخطيب: رواياته مستقيمة. تهذيب الكمال (١٨ / ١٤٢).

(٣) النسائي: السنن، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب الدعاء في الوتر (٣ / ٢٤٩).

(٤) أبو داود: السنن، كتاب الوتر، باب القنوت في الوتر (١ / ٣٢٩).

(٥) النسائي: السنن، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب الدعاء في الوتر (٣ / ٢٤٩).

(٦) الترمذي: السنن، كتاب الصلاة، باب في القنوت في الوتر (١ / ٢٨٩).

(٧) البيهقي: السنن، كتاب الصلاة، باب ما جاء في القنوت في الوتر (٢ / ٤٩٨).

(٨) الطبراني: المعجم الكبير (٣ / ٧٣).

(٩) ربعة بن شيان السّعدية، أبو الحوراء البصري، قال النسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤ / ٢٢٩).

- أسقط قوله: وعافني فيمن عافيت.

- زاد في آخر الحديث: وصلى الله على النبي محمد.

لذلك وصف الحافظ هذا الحديث بالشذوذ فقد قال: هذا حديث أصله حسن روي من طرق متعددة عن الحسن، لكن هذه الزيادة في هذا السند غريبة لا تثبت؛ لأن عبد الله ابن علي^(١) لا يُعرف، وقد جوز الحافظ عبد الغني أن يكون هو عبد الله بن علي ابن الحسين بن علي، وجزم المزي بذلك، فإن يكن كما قال فالسند منقطع، فتبين أن هذا السند ليس من شرط الحسن لانقطاعه أو جهالة راوٍ ولم يخبره بمجيئه من وجه آخر، وقد بالغ الشيخ - التتوي - في « شرح المهذب » فقال: إنه سند صحيح أو حسن. اهـ. وكذا قال في « الخلاصة »، ومع التعليل الذي ذكرته فهو شاذ^(٢).

فبين الحافظ ابن حجر انقطاع الإسناد بين عبد الله بن علي وجده الحسن بن علي، إضافة لمخالفته لأبي الحوراء في متن هذا الحديث.

أطلق الحافظ ابن حجر لفظ الشاذ على مخالفة المقبول لمن هو أولى منه بالقبول.

المثال السابع:

أخرج الطبراني في « الأوسط » قال: حدثنا موسى بن هارون، نا إسحاق بن راهويه، نا عيسى بن يونس، نا ابن جريج، نا ابن شهاب عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: صلى النبي ﷺ بالمدينة أربعاً وبذي الحليفة ركعتين، ثم بات بذي الحليفة حتى أصبح، فلما ركب راحلته واستوت به أهل^(٣).

- أشار الحافظ ابن حجر إلى أن هذا الحديث بهذا الإسناد شاذ بقوله: كذا رواه الحفاظ

من أصحاب ابن جريج عنه - عن ابن المنكدر -، وخالفهم عيسى بن يونس فقال: « عن

(١) عبد الله بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي، أخو أبي جعفر الباقر، من صغار التابعين. قال الحافظ: وصحح الترمذي حديثه، والحاكم، وهو من روايته عن أبيه، وأما روايته عن الحسن بن علي فلم تثبت، وهي عند النسائي من طريق موسى بن عقبة، عن عبد الله بن علي عن الحسن بن علي. فإن كان هو صاحب الترجمة فلم يدرك جده الحسن بن علي؛ لأن والده علي بن الحسين لما مات عمه الحسن رضي الله عنه كان دون البلوغ. اهـ. تهذيب (٢٨٤ / ٥).

(٢) ابن حجر: نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار ابن كثير، بيروت، دمشق (٢ ط)، دت (١٤٥ / ٢).

(٣) الطبراني: المعجم الأوسط (٩٣ / ٩).

ابن جريج عن الزّهري عن أنس رضي الله عنه « وهي رواية شاذّة ^(١) .

فقد رواه كلّ من مكّي بن إبراهيم ^(٢)، وعبد الرّزاق ^(٣)، ومحمّد بن بكر ^(٤)، ووهيب ^(٥)، وهشام بن يوسف ^(٦)، عن ابن جريج عن محمّد بن المنكدر عن أنس بن مالك رضي الله عنه، وخالفهم عيسى بن يونس فرواه عن ابن جريج، عن الزّهري، عن أنس رضي الله عنه سلك فيه الجادّة، فوهم فيه وخالف الأثبات في هذه الرواية، فاعتبرها الحافظ رواية شاذّة.

* وفي هذا يقول الطّبراني: « لم يرو هذا الحديث عن الزّهري إلا ابن جريج، تفرد به: عيسى بن يونس - وهو ثقة - ^(٧)، ورواه غير عيسى، عن ابن جريج، عن محمّد ابن المنكدر، وإبراهيم بن ميسرة، عن أنس رضي الله عنه » ^(٨).

ومنه اصطلاح الحافظ على مخالفة الثقة لمن هم أوثق منه بالشاذ.

المثال الثامن:

روى ابن خزيمة في صحيحه عن أحمد بن منيع، حدثنا عبدة - يعني ابن حميد -، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يؤاخذ إلى السّحر، ففعل بعض أصحابه، فنهاه، فقال: يا رسول الله، إنك تفعل ذلك؟ قال: « لستم مثلي، إنّي أظّل عند ربي يطعمني ويسقيني » ^(٩).

* اعتبر الحافظ ابن حجر أنّ هذا الحديث شاذّ، بسبب مخالفة عبدة بن حميد لأصحاب

(١) ابن حجر: الفتح، كتاب الحجّ، باب من بات بذي الحليفة حتّى أصبح (٣ / ٥١٤).

(٢) البيهقي: السنن الكبرى، كتاب الحجّ، باب من قال يهلّ إذا انبعثت به راحلته (٥ / ٣٨).

(٣) عبد الرّزاق: المصنّف، كتاب الصّلاة، باب المسافر متى يقصر إذا خرج مسافراً (٢ / ٥٢٩)، رقم (٤٣٢٠).

(٤) أبو داود: السنن، كتاب المناسك، باب في وقت الإحرام (١ / ٤١١).

(٥) الطّحاوي: شرح معاني الآثار، كتاب الصّلاة، باب صلاة المسافر (١ / ٤١٧).

(٦) البخاري: الصّحيح، كتاب الحجّ، باب من بات بذي الحليفة حتّى أصبح (٢ / ١٤٦).

(٧) عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السّبيعي، أبو عمرو، ويقال: أبو محمّد، الكوفي أخو إسرائيل بن يونس، نزل الشّام مرابطاً، من أتباع التّابعين، توفي سنة (١٨٧ هـ) وقيل: (١٩١ هـ) بالشّام، ثقة مأمون. تقريب التهذيب (٨ / ٧٧٦).

(٨) الطّبراني: المعجم الأوسط (٩ / ٩٣).

(٩) ابن خزيمة: الصّحيح، كتاب الصّيام، جماع أبواب وقت الإفطار، وما يستحبّ أن يفطر عليه، باب التّهي من الوصال إلى السّحر (٣ / ٢٨٠).

الأعمش الذين رَووه دون تقييد النّهي عن الوصال بالسّحر، فقد رَواه كلّ من:
الجراح بن مليح^(١)، وأبو معاوية^(٢)، بنفي التّقييد.

قال الحافظ: والمحفوظ في حديث أبي صالح إطلاق النّهي عن الوصال بغير تقييد بالسّحر، ولذلك اتّفق عليه جميع الرّواة عن أبي هريرة رضي الله عنه، فرواية عبيدة بن حميد هذه شاذّة، وقد خالفه أبو معاوية وهو أضبط أصحاب الأعمش فلم يذكر ذلك، أخرجه أحمد وغيره عن أبي معاوية، وتابعه عبد الله بن نُمير عن الأعمش، كما تقدّم^(٣).

فثبتت مخالفة عبيدة بن حميد^(٤)، وهو موصوف عند الحافظ بالصدّق، فشذّب بذلك عن أحفظ أصحاب الأعمش.

مخالفة المقبول لغيره شذوذ في عرف الحافظ.

فمن خلال هذه الأمثلة وغيرها كثير، يظهر استقرار الحافظ في اعتبار مخالفة المقبول ومن هو في حكمه لغيره شذوذاً، إلا في بعض الأمثلة التي يكون فيها الراوي لا يرتقي إلى درجة القبول سواء عند الحافظ، أو لدى غيره فيصفه الحافظ بالشذوذ، ولا تعتبر هذه الأمثلة خرقاً لما استقرّ عليه اصطلاحه، إنّما هي خروج عن قاعدة عامّة لديه لا تقدح في سلامة أصله في حدّ الشاذّ، فقياس الاصطلاح من حيث التّطبيق يكون بالأغلب ليُعرف مدى تطابقه مع الاصطلاح النظري.

• الْمَطْلَبُ الْخَامِسُ: عند السّخاوي:

إنّ الإمام السّخاوي من ألزم تلاميذ الحافظ ابن حجر، لذلك فهو سائرٌ على نهجه غارفٌ من بحرهِ، وهو موافق لشيخه في تسمية مخالفة المقبول لمن هو أولى منه شذوذاً، لذلك فهو يتخصّى مذهب شيخه حتّى في الأمثلة التي ضربها في مثال الشذوذ في السند والمتن، واقتصر عليها في التّمثيل لهذا النوع من الحديث - في حدود ما وجدت -، ولم تكن له إطلاقات على أحاديث آخر يصفها بالشذوذ، وهذه الأمثلة هي:

(١) الطّبراني: المعجم الكبير (٢ / ٤٦٦).

(٢) أحمد: المسند (٢ / ٥١٦).

(٣) ابن حجر: الفتح، كتاب الصّوم، باب الوصال إلى السّحر (٤ / ٢٦٦).

(٤) عبيدة بن حميد بن صهيب الكوفي، أبو عبد الرّحمن، المعروف بالحدّاء، التّيمي، وقيل: اللّثي، وقيل: الضّبي من أتباع التابعين، ولد سنة (١٠٧هـ) وقيل: (١٠٩هـ)، مات سنة (١٩٠هـ) ببغداد. تهذيب التهذيب (٧ / ٧٥).

المثال الأول:

في معرض حديثه عن الحديث الشاذّ وأنواعه مثّل له بحديث:

أخرجه ابن ماجه^(١) قال: حدثنا إسماعيل بن موسى، حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عَوْسَجَةَ عن ابن عباس رضي الله عنه قال: مات رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدع له وارثاً إلا عبداً هو أعتقه، فدفعت النبي صلى الله عليه وسلم ميراثه إليه.

* قال السخاوي مبيناً سبب شذوذ الحديث: إنّ حمّاد بن زيد رواه عن عمرو مرسلًا دون ابن عباس رضي الله عنه، ولكن قد تابع ابن عيينة على وصله ابن جريج وغيره، ولذا قال أبو حاتم: المحفوظ حديث ابن عيينة هذا؛ مع كون حمّاد من أهل العدالة والضبط، ولكنه رجّح رواية من هم أكثر عدداً منه^(٢).

فذكر السخاوي أنّ سبب شذوذ الحديث أنّ حمّاد بن زيد روى الحديث مرسلًا، في حين رواه أصحاب عمرو بن دينار عن ابن عباس رضي الله عنه مرسلًا. فقد رواه:

- سفيان بن عيينة^(٣).

- ابن جريج^(٤).

- حمّاد بن سلمة^(٥).

ثلاثتهم (سفيان بن عيينة، وابن جريج، وحمّاد بن سلمة) عن عمرو بن دينار، عن عوسجة مولى ابن عباس موصولًا.

فرواية حمّاد بن زيد - وهو ثقة -^(٦) شاذّة لمخالفتها لرواية الجماعة.

* قال ابن أبي حاتم: سألت أبي، عن حديث رواه حمّاد بن زيد، عن عمرو بن دينار عن

(١) ابن ماجه: السنن، كتاب الفرائض، باب من لا وارث له (٢ / ٩١٥).

(٢) السخاوي: فتح المغيب (١ / ٢١٨).

(٣) أحمد: المسند (١ / ٢٢١).

(٤) الطبراني: المعجم الكبير (١١ / ٤٢٦).

(٥) أبو داود: السنن، كتاب الفرائض، باب في ميراث ذوي الأرحام (٢ / ١١٢).

(٦) حمّاد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي، أبو إسماعيل البصري الأزرق، مولى آل جرير بن حازم، وكان جدّه درهم من سبي سجستان، من أتباع التابعين، ولد: (٩٨ هـ)، توفي (١٧٩ هـ)، قال الحافظ: ثقة ثبت فقيه. تقريب التهذيب (١ / ٢٣٨).

عوسجة مولى ابن عباس أنَّ رجلاً توفِّي على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثاً إلا مولى هو أعتقه ... الحديث.

فقلت له: فإنَّ ابن عيينة ومحمَّد بن مسلم الطائفي يقولان: عن عوسجة، عن ابن عباس، عن النَّبي ﷺ، فقلت له: اللذان يقولان ابن عباس محفوظ. فقال: نعم، قصر حماد بن زيد، قلت لأبي: يصحَّ هذا الحديث؟ قال: عوسجة ليس بالمشهور^(١).

وقال البيهقي بعد ذكره لحديثي سفيان وابن سلمة: « وخالفهما حماد بن زيد فرواه عن عمرو بن دينار مرسلًا »^(٢).

فمعنى هذا أنَّ السَّخاوي يعتبر مخالفة الثقة لغيره من هم أحفظ منه شدوذاً.

المثال الثاني:

مثَّل به للشَّدوذ في المتن:

حدثنا هناد حدثنا وكيع عن موسى بن علي عن أبيه عن عقبة بن عامر قال: قال رسول الله ﷺ: « يومُ عرفةَ ويومُ النحرِ وأيامُ التشريقِ عيدُنا أهلُ الإسلامِ، وهي أيامُ أكلٍ وشربٍ »^(٣).

* قال السَّخاوي: فإنَّ الحديث من جميع طرقه بدونها - يقصد زيادة يوم عرفة - وإنَّما جاء بها موسى بن علي بن رباح عن أبيه عن عقبة بن عامر كما أشار إليه ابن عبد البر^(٤). وقد روى هذا الحديث من الصَّحابة كلُّ من: علي بن أبي طالب^(٥)، وسعد بن أبي وقاص^(٦)، وأبي هريرة^(٧)، ونبيشة الهذلي^(٨)، وبشر بن سحيم^(٩)، وعبد الله بن حذافة^(١٠).

(١) ابن أبي حاتم: العلل (٢ / ٥١).

(٢) البيهقي: السنن الكبرى، كتاب الفرائض باب ما جاء في المولى من أسفل (٦ / ٢٤٢).

(٣) الترمذي: السنن، كتاب الصوم، باب ما جاء في كراهية الصوم في أيام التشريق (٢ / ١٣٥). التَّسائي في الكبرى، كتاب الحج، التَّهي عن صوم يوم عرفة (٤ / ١٥٢).

(٤) السَّخاوي: فتح المغيث (١ / ٢١٨).

(٥) الحاكم: المستدرک، كتاب الصوم، باب منع صيام أيام التشريق (١ / ٤٣٥).

(٦) الهيثمي: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٣ / ٤٦٠)، رقم (٥٢٣٣).

(٧) ابن حبان: الصَّحيح، كتاب الصوم، فصل في صوم أيام التشريق (٥ / ٢٤٥).

(٨) مسلم: الصَّحيح، كتاب الصَّيام، باب تحريم صوم أيام التشريق (٢ / ٨٠٠).

(٩) البيهقي: السنن الكبرى، كتاب الصوم، باب الأيام التي نهي عن صومها (٤ / ٢٩٨).

(١٠) الحاكم: المستدرک، كتاب الصوم، باب منع صيام أيام التشريق (١ / ٤٣٤).

وحَمْزَةُ بن عمرو الأسلمي، وكعب بن مالك^(١)، وعائِشَةُ^(٢)، ولم يذكروا فيه «يوم عرفة».

لذا حكم عليه الحافظ السخاوي بالشذوذ لأجل هذه المخالفة.

* قال الحافظ ابن عبد البر: هذا حديث في جَمْعِ يوم عرفة مع أيام التشريق في النهي عن صيامها لا يأتي إلا بهذا الإسناد^(٣).

وقال: هذا حديث انفرد به موسى بن علي^(٤) عن أبيه، وما انفرد به فليس بالقوي، وذكر «يوم عرفة» في هذا الحديث غير محفوظ، وإنما المحفوظ عن النبي ﷺ من وجوه يوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق أيام أكل وشرب^(٥).

انفراد الثقة بزيادة يُخَالَفُ فيها؛ شذوذٌ في اصطلاح الحافظ السخاوي.

يتضح ممَّا سبق من الأمثلة وغيرها وهي كثيرة: أنَّ الأئمة المتأخِرِينَ قد التزموا وصف المخالفة من الرّاي لغيره من الرّواة بالشذوذ، وهذا غالب على الرّواة الموصوفين بالوثاقة والقبول، ويعتبر هذا الأمر واقعًا عند أغلب المحدثين والنقاد، وعلى ذلك استقرّ الاصطلاح، كما حكى ذلك الحافظ ابن حجر في شرح النّخبة، ممّا يعني أنَّ مصطلح الشذوذ عند المتقدّمين لم يكن له استقرار في الإطلاق على معنى معيّن، بينما هو عند المتأخِرِينَ يطلق في الغالب على مخالفة الرّاي الموصوف بالصدق والوثاقة لغيره ممّن هم أكثر عددًا أو أقوى منه حفظًا إلا ممن كان على نهج المتقدّمين في ذلك الاستعمال، والله أعلم.



(١) مسلم: الصحيح، كتاب الصّيام، باب تحريم صوم أيام التشريق (٢ / ٨٠٠).

(٢) الطّحاوي: شرح معاني الآثار، كتاب مناسك الحج، باب المتمتع الذي لا يجد هديًا ولا يصوم في العشر (٢ / ٢٤٤).

(٣) ابن عبد البر: التمهيد (١٢ / ١٢٦).

(٤) موسى بن علي بن رباح اللّخمي، أبو عبد الرحمن المصري، وكان أمير مصر لأبي جعفر المنصور، من كبار أتباع التابعين، ولد (٨٩ أو ٩٠ هـ) بالمغرب، مات سنة (١٦٣ هـ) بالإسكندرية، وقال ابن شاهين في «الثقات»: قال أحمد بن حنبل: كان ثقة، وقال السّاجي: صدوق. قال: وقال ابن معين: لم يكن بالقوي. وقال ابن عبد البر: ما انفرد به فليس بالقوي. تهذيب التهذيب (١٠ / ٣٢٣).

(٥) ابن عبد البر: التمهيد (٢١ / ١٦٣).

خَاتِمَةٌ

استهدفت هذه الدراسة محاولة ضبط معنى الشذوذ عند المحدثين، فتناولت في بدايتها مدى عناية الصحابة - رضوان الله عليهم - بالإسناد للتحقق من ثبوت الحديث؛ لتتأصل فيما بعد شروط بها يوزن أي حديث ليقبل أو يعلل، فتفقدت القواعد من أجل التصحيح والتعليل، فكان منها عدالة الرواة واتصال السند ولزوم الضبط والسلامة من الشذوذ، وكذا الخلو من العلة الموجبة للقدح في الحديث، فأكثر الأئمة الحديث عن هذه الشروط قصد تبسيطها للدارسين.

وإيماناً منهم بأن سلامة الحديث من الشذوذ أمر لا مناص منه ليحكم عليه بالصحة أو الحسن، أعطوا تحديدات لمعنى الشذوذ ولزموا ذلك في تطبيقاتهم أثناء التعليل. فكان الإمام الشافعي أول من حدّد للشذوذ مفهوماً وعدّه مخالفة الثقة لغيره من الثقات، ثم من بعده الإمام الترمذي في حكايته عن الحديث الحسن، ثم الإمام الحاكم وتلميذه الخليلي؛ لتنشأ مذاهب في معرفة معنى الشذوذ.

ولم يجد الأئمة المغاربة عن المنهج؛ إذ بدورهم أفاضوا في الكلام عن شرط سلامة الحديث من الشذوذ، وإن لم يكن ذلك تنظيراً وإنما تطبيقاً ممارساً في تجاربهم النقدية. وللخروج من تعقيدات المسائل النظرية حاولت الدراسة تقييم تطبيقات الأئمة النظرية في حكمهم على بعض الأحاديث بالشذوذ؛ للوصول إلى مقارنة بين الجانب النظري وهذه التطبيقات، ولعلّه ومن خلال ما سبق من فقرات هذا الموضوع يمكن تلخيص أهم النتائج التي وصلت إليها هذه الدراسة فيما يلي:

- حرص الصحابة - رضوان الله عليهم - على حفظ سنة المصطفى ﷺ من الضياع، فعملوا على حفظها في الصدور، وصيانتها من أن يدخلها الدّخيل، فتضيع السنة ويضيع بضائعها الدين، فضربوا لنا بذلك أروع الأمثلة في الحرص عليها.

- وقد تبين مدى عناية أئمة المسلمين بالحديث النبوي، وتجلّى ذلك في الحرص على جمعه وتدوينه، فوضعوا لذلك الشروط وقعدوا القواعد التي تتميز بالدقة والصرامة لقبوله حتى يتميّز المقبول من المردود؛ لأنّ هذا الأمر دين، فحفظ بذلك الحديث.

- ومن الشروط التي وضعت لذلك انتفاء الشذوذ من الحديث، وهو أمر ضروري لا مناص منه، فكثرت أقوال أئمة الحديث في التحذير منه لما في ذلك من تأثير على الأحكام الفقهية.

- إن لهذا الشرط موقعاً هاماً من بين شروط الصحيح؛ إذ أساسيته تعبّر عن مدى أهميته بين هذه الشروط، وإن كانت بعض نصوص الأئمة قد توهم بالاكْتفاء باتّصال السند وثقة الراوي، وذلك طبعاً في حالة ما لم يتبيّن خطأ الراوي في روايته.

- كثرة نصوص أئمة الحديث في بيان أهمية شرط انتفاء الشذوذ من الحديث دليل على أساسية هذا الشرط.

- شرط انتفاء الشذوذ من الحديث شرط معتمد لدى أغلب علماء الحديث؛ على العكس ممّا راج بأنّ بعض الحفاظ كابن خزيمة وابن حبان لم يشترطاً هذا الشرط في بيان صحة الحديث، وقد تبين لنا العكس من ذلك من خلال أقوالهما الموثقة في كتابيهما، ومن خلال صنيعهما العملي في تصحيح الحديث.

- تعدّدت بذلك تعريفاتهم له - شرط انتفاء الشذوذ -، فكلّ عرّفه بحسب ما يراه أدق أنواع الشذوذ، فمن قائل: إنه مخالفة الثقة، إلى قائل: إنه تفرد الثقة بما لم يروه غيره، إلى قائل: إنه مطلق التفرد.

- تبرز العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للشذوذ من خلال المعنى الجامع لهما، وهو: التفرد المطلق والتفرد مع المخالفة، ومن خلال حكم كلّ منهما؛ إذ كلاهما مردود سواء لغوياً أو حديثاً.

- ينفي الإمام الشافعي أن يكون انفراد الثقة بالحديث وحده شذوذاً، بل يعدّ مخالفته لغيره أيضاً شذوذاً، أمّا الإمام الترمذي فيعتبر أنّ مخالفة الثقة لغيره من الثقات والتفرد غير المقبول من الراوي، ومخالفة أصل من الأصول يعتبر شذوذاً.

- أمّا الإمام الحاكم فإنّه اعتبر أنّ خطأ الثقة المتفرد بالحديث هو عين الشذوذ، والتزم ذلك من خلال تطبيقه العملي والأمثلة التي حكّم عليها بهذا المعنى، أمّا تلميذه الإمام الخليلي فإنّه اعتمد مذهب شيخه وفسره بأنّ التفرد من مطلق الراوي إذا دلّت القرينة على خطئه شذوذاً أيضاً.

- أمّا الإمام ابن الصلاح فإنّه يرى أنّ الحديث الفرد المخالف من الراوي هو الشذوذ،

فإن نزلت رتبة المنفرد به ما دون درجة الحافظ الضابط عدّه شاذّاً منكرًا، فجمع بذلك بين الاصطلاحين، وتبعه على الاصطلاح كلّ من الإمام النووي، وابن دقيق العيد، والحافظ ابن كثير، ... وغيرهم.

- أمّا الحافظ ابن حجر فإنّه أعطى مفهومًا للشاذّ أقرب لتعريف الإمام الشافعي؛ إذ جعله مخالفة المقبول لمن هو أولى منه بالقبول، وسار على هذا الاصطلاح كما بيّنت الدراسة التطبيقية على بعض الأمثلة التي ساقها في كتبه ووصفها بالشذوذ، ولا ينبغي أن يفهم من خلال بعض الأقوال له أن اشتراط نفي العلة من الحديث أمر كافٍ يغني عن اشتراط نفي الشذوذ، بل ينبغي أن يجمع بين كلّ النصوص التي أوردها في الموضوعين، ويجمع بين كلّ المحال والسياق التي جاءت فيه حتّى لا نتهّم الحافظ بالتناقض.

- إنّ هذا النوع من القدح في صحة الحديث يتطرق إلى الإسناد والمتن، فقد يقدح في صحّة الإسناد، كما قد يقدح في صحّة المتن، كما يقدح فيهما معًا، ويأخذ الشذوذ صورًا متعددة، فقد يكون زيادة، وقد يكون نقصًا، وقد يكون إدراجًا، وقد يكون قلبًا، وقد يكون تصحيّفًا، ... وكلّها عوامل لردّ الحديث سواء بهذا أو بذاك.

- أقوال أئمة الحديث في هذا النوع تجمع على أنه من صنف المردود الذي لا يحتجّ به. - إنّ مباحث علم المصطلح تتميّز بالوحدة الموضوعية، فغالب الوصف بالشذوذ قد يصدق عليه الوصف بنوع آخر من أنواع المصطلح الأخرى، ممّا ينمّ على التداخل الحاصل بين هذه المباحث، وأنّ الفصل بينها ليس له إلا غرض الإفهام.

- إنّ هذه الوحدة الموضوعية لمباحث علم المصطلح تُحتّم وجود علاقات متداخلة بين مباحثه، وهذا ما برز مع مصطلح الشاذ وغيره من المصطلحات الأخرى.

- للحديث الشاذ علاقة مع غيره من مباحث المصطلح، فعلاقته مع المنكر تتحدّد في اجتماع اعتبار المخالفة في ضبط حدّ كلّ منهما، وتفرّق في اعتبار الوثاقة والضعف في درجة راويهما، وكلاهما مردود، أمّا علاقته بزيادة الثقة فتتجلّى في اشتراكهما في المخالفة، رغم أنّ الشاذ مردود بإطلاق، أمّا الزيادة فتأرجح بين القبول والردّ على حسب القرائن المفضية لذلك، أمّا علاقته بالمعلول فهي علاقة عموم وخصوص، فكلّ شاذّ معلول وليس كلّ معلّل شاذّ، وأمّا علاقته بالمدرج فتظهر في اجتماعهما في المخالفة من الراوي بغض النظر عن حال الراوي جرحًا وتعديلاً واجتماعهما في الحكم لكلّ منهما،

وهو عدم القبول؛ إذ كليهما من صنف الضَّعيف.

- التعليل لبعض الأحاديث وفق مصطلح الشذوذ نادر في استعمال الأئمة المتقدمين إذا ما قورن باستعماله عند المتأخرين، ممّا يعني وجود مصطلحات مقاربة لهذا المعنى في الاستعمال، تدلّ على أنّ الحديث يصدق عليه الوصف بالشذوذ وإن بمصطلح آخر.

- لم يختلف أئمة الحديث المغاربة عن غيرهم من المشاركة في دلالة معنى الشذوذ، وأنهم بهذا متقاربون معهم، على الرغم من أنّه لم يصدر عن أحد منهم - أي المغاربة - تعريف للشذوذ كما هو دأب أئمة الحديث المشاركة، وقد مرّ معنا بيان اصطلاح كلّ من الإمام ابن حزم، وأنه يعتبر أنّ التفرد والمخالفة من الراوي الثقة غير المقبولين يعدّان من قبيل الشذوذ على الرغم من القداسة التي يفرضها على وثاقة الراوي، أمّا الحافظ ابن عبد البرّ فإنّه يمكن أن يُقال أنّ مخالفة الراوي لغيره من الرواة الذين هم أكثر منه عددًا أو حفظًا أو انفراده بحديث لم ينقله غيره، شذوذ في اصطلاحه، أمّا الإمام ابن القطّان فإنّه يعتبر أنّ مخالفة الثقة لغيره شذوذ ولا يعدّ تفرد من قبيل الشاذ؛ لأنّ تفرد هذا الأخير مقبول عنده، أمّا الإمام ابن بطّال فإنّ الشذوذ عنده هو إمّا التفرد غير المقبول أو المخالفة لمن هو أولى حفظًا أو عددًا، سواء كان هذان (التفرد أو المخالفة) من الثقة أو الضَّعيف.

- إنّ استعمال أئمة الحديث المتقدمين منهم المغاربة والمشاركة لمصطلح الشذوذ قد يتّسع ليشمل مخالفة الضَّعيف، وهو: المنكر وفق منهج المتأخرين لهذا المصطلح، كما شمل مخالفة الثقة لغيره أو تفرد به بما لا يقبل منه، وأنّ استعمالاتهم له متعدّدة.

- أمّا استعمال الأئمة المتأخرين لهذا المصطلح إنّما هو كما استقرّ عليه الاصطلاح وهو: مخالفة المقبول لمن هو أولى منه بالقبول وهو الغالب، ولا يعني هذا وجود استثناءات من بعضهم تخالف ما استقرّ عليه الاصطلاح.

كما تؤكد هذه الدراسة سعة الموضوع المدروس والذي بإمكانه أن يسحب على أقوال الفقهاء ليتناول الآراء الفقهية المبنية على أحاديث شاذة، يعدّها بعض الفقهاء أقوالاً أخرى لا تخالف سنة المصطفى ﷺ، لذا يستحسن أن توجد دراسة أخرى تتناول جملة الأحاديث الشاذة التي بنى عليها بعض الفقهاء آراءهم الفقهية؛ للخروج من الخلاف الذي قد ينشأ بين المذاهب، وسببه حديث شاذ لا ثبوت له في الواقع الحديثي.

كما يجدر التّنبية إلى أهمية العناية بالتّراث الحديثي المغاربي في هذا المجال قصد خدمته وإظهاره إلى الوجود لينشر ويستفاد منه، كما هو شأن تراث المشاركة حتّى لا يحصر فنّ علم الحديث عند المشاركة فقط، وإنّما للمغاربة فيه باع لا يستهان به.

ولئن كان ما في هذه الدّراسة من خطأ أو سوء فهم أو تحليل فإنّما ينسب للعبد الضّعيف لقلّة الممارسة.

ولئن كان فيها من صواب وجدّة وتوفيق فهو منّة من اللّهِ العليّ القدير، فله الحمد والشّكر.

والحمد للّهِ الذي بنعمته تتمّ الصّالحات

وآخر دعوانا أن الحمد للّهِ ربّ العالمين.



آَلْفَهَارُسُ

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث والآثار.
- فهرس الأعلام المترجم لهم.
- فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
سُورَةُ الْفَاتِحَةِ		
- ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ إلى قوله		
﴿مَلِكٍ يَوْمِ الدِّينِ﴾	٢ - ٤	١٧٤
- ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْعِصَايِنِ﴾	٧	١٤١
سُورَةُ الْبَقَرَةِ		
- ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمْوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ		
وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾	٢٣٧	١٨٩
سُورَةُ الْبَقَرَةِ		
- ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَتِهِنَّ نِحْلَةً﴾	٤	١٨٩
- ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾	٥٩	١٠٤
سُورَةُ الْحَجَرِ		
- ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾	٩	٢١
سُورَةُ قُطْرِ		
- ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾	١٨	٢٠٣
سُورَةُ صَافٍ		
- ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾	٢٤	١٠٤
سُورَةُ الْحَجَرِ		
- ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَ كُرْ فَاسِقٌ يَنْبِئُ فَتَحَيَّنُوا﴾	٦	٢١
سُورَةُ الْمُؤْمِنَةِ		
- ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعُنَكَ﴾	١٢	١٩٠

سُورَةُ الطَّلَاقِ

٢٠٧ - ٢٠٨

١٢

﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾



فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
حَرْفُ الْأَلِفِ		
٧٦	معاذ	- إذا ارتحل قبل زيف الشمس
٢١	أبو موسى الأشعري	- إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا
١٢٦	أنس	- إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا
١٣٩	أبو هريرة	- إذا أَمَّنَ الإمام فَأَمَّنُوا
١٩٥	أنس	- إذا توضأ أحدكم
١٣٤	ابن مسعود	- إذا رأى أحدكم امرأة تعجبه
٤٦	أبو هريرة	- إِذَا ضَنَّ النَّاسُ بِالْذِّينَارِ وَالْذَّرْهَمِ
٤٧	أبو أمامة	- الأذنان من الرأس
١٤٧	أبو هريرة	- أسبغوا الوضوء
١٥٤	بردة بن نيار	- اشربوا في الظروف
٢٢٨	غالب بن أبجر	- أطمع أهلك من سمين حُمرك
٢٢٩	أبو الجهم	- أقبل رسول الله ﷺ من نحو بئر
٣٦	أبو سعيد الخدري	- ألا أدلكم على ما يكفر الله به الخطايا
٤٢	ابن عمر	- انظروا إلى هذه الأشربة
٤٣	ابن عباس	- أو لا انتفعتم بإهابها
٢٢٣	محمّد بن عمرو	- أنا كنت أحفظكم لصلاة
١٧٠	ابن عمر	- إن بلاّ لا يؤذن بليل
٢٣٠	ابن عمر	- إن الذي لا يؤدي زكاة ماله
٢٢٧	أبو هريرة	- أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ
١٤٤	زيد بن ثابت	- أن رسول الله ﷺ احتجم
٥٦	سهل بن سعد	- أن رسول الله ﷺ اتقى هو والمُشْرِكُونَ
١٦٩	حذيفة بن اليمان	- أن رسول الله ﷺ توضأ ومسح
٢١٨	أبو سعيد	- أن رسول الله ﷺ نهى عن البتراء
٧٦	أبو هريرة	- إن للإسلام ضوءاً
٥٥	ابن عمر	- إن الله لا يجمع أمتي

- ١٩٣ أبو موسى - إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ الْأَيَّامَ
- ١٤٤ زيد بن ثابت - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اتَّخَذَ حَجْرَةَ
- ١٥٣ أنس - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اتَّخَذَ خَاتَمًا
- ٧٣ أنس - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ وَعَلَى
- ٧٦ معاذ بن جبل - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ
- ١٤٣ ابن عمر - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَخَتَّمُ
- ١٧٩ أم حبيبة - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصْلِي عَلَى الْخُمْرَةِ
- ٧٣ ابن عمر - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَبْتَهُ
- ١٢٢ سبرة - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَتْعَةِ
- ١٧٤ عائشة - إِنَّكُمْ شَكُوتُمْ جَدْبَ دِيَارِكُمْ
- ٢٢٦ أبو هريرة - إِنَّمَا مِثْلُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ
- ٢٢٢ جابر - إِنَّهُ عَرَضَ عَلَيَّ كُلَّ شَيْءٍ تَوَلَّجُونَهُ
- ٨٣ أنس - أَهْلَ الْقُرْآنِ أَهْلُ اللَّهِ وَخَاصَّتُهُ
- ١٨٨ أبو بكر بن عبد الرحمن - أَيُّمَا رَجُلٍ ابْتَاعَ مَتَاعًا
- ١٨٨ أبو هريرة - أَيُّمَا رَجُلٍ أَفْلَسَ

حَرْفُ الشَّاءِ

- ١٤٨ ابن مسعود - التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ
- ١٨٥ أسماء بنت عميس - تَسْلِي ثَلَاثًا

حَرْفُ الشَّاءِ

- ١٩٦ أبو هريرة - ثَلَاثَةٌ يُهْلِكُونَ عِنْدَ الْحِسَابِ

حَرْفُ الْجِيمِ

- ٣٧ ابن عباس - جَنَّتْ أَنَا وَغَلَامٌ

حَرْفُ الْحَاءِ

- ١٦٨ جابر بن عبد الله - حَجَّ ثَلَاثَ حَجَجٍ
- ٢٢٨ أبو ثعلبة - حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَحُومَ الْحَمْرِ

حَرْفُ الْخَاءِ

- ١٢٥ - خروج رجلان في سفر أبو سعيد
١٧٦ - خروج رسول الله ﷺ على فتية عزاب عثمان
٣٨ - خرجنا مع رسول الله ﷺ زمن الحديبية أبو قتادة

حَرْفُ الذَّالِ

- ١٤١ - ذروني ما تركتكم أبو هريرة

حَرْفُ الرَّاءِ

- ١٩٨ - رأيت رسول الله ﷺ في صلاة الظهر جابر بن عبد الله
٢٢١ - رأيت رسول الله ﷺ يُصَلِّي ابن عمر

حَرْفُ اللَّيْنِ

- ٢٠٣ - السكينة مغنم وتركها مغرم ابن مسعود
١٤١ - سمعتُ النبي ﷺ قرأ وائل بن حجر

حَرْفُ الشَّيْنِ

- ١٩٠ - شهدت الصلاة مع رسول الله ﷺ ابن عباس

حَرْفُ الصَّادِ

- ٢٣٢ - صَلَّى النبي ﷺ بالمدينة أربعًا أنس
١٩٤ - صَلَّ فيها قائمًا ابن عمر
٢٠٤ - الصَّوم لي وأنا أجزي به أبو هريرة
١٠٥ - صوما يومًا مكانه عائشة

حَرْفُ الطَّاءِ

- ٢٠٢ - طُبَّ رسول الله ﷺ عائشة

حَرْفُ الْعَيْنِ

- ١٤٥ - العجماء جرحها جُبَّار أبو هريرة

١٧٩

ابن عمر

- عشت حميدًا

حَرْفُ الْفَاءِ

١٣٣

علي بن أبي طالب

- فَإِذَا كَانَتْ لَكَ مَائَتًا دِرْهَمٍ

٨٣

عائشة

- فُتِيحَتِ الْبِلَادُ بِالسَّيْفِ

٢٠٢

أنس بن مالك

- فِي التَّوْرَةِ مَكْتُوبٌ

٢٠٧

ابن عباس

- فِي كُلِّ أَرْضٍ نَحْوُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ

حَرْفُ الْقَافِ

٢٢٤

أنس

- قُتِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الصَّبْحِ

حَرْفُ الْكَافِ

٧٨

أنس

- كَانَ قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بِمَنْزِلَةٍ

١١٣

ابن عمر

- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَنَا مِنْ مَنْبَرِهِ

١٠٢

ابن عباس

- كُفِّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ

٢٠٥

عائشة

- كُلُوا الْبَلَحَ بِالتَّمْرِ

٢١٣

ابن عمر

- كُنَّا نُقَاتِلُ عَلَى عَهْدِ

حَرْفُ اللَّامِ

٢٠٦

أبو هريرة

- لَا أُرِيدُ الصَّلَاةَ

١٨٦

أم عطية

- لَا تُحَدِّثِ امْرَأَةً

١٨٥

أسماء بنت عميس

- لَا تُحَدِّثِي بَعْدَ يَوْمِكَ

١٢٠

أبو مرثد

- لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ

١٣٦

وائل بن حجر

- لَا تُنْظَرَنَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَيْفَ يُصَلِّي

٢١٥

عائشة

- لَا قِطْعَ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ

٢١٠

أبو هريرة

- لَا يُبَاعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ

١٨٦

زينب بنت جحش

- لَا يُحَلُّ لِمَرْأَةٍ تَوْمَنُ

١٢٩

أسامة بن زيد

- لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ

٢٠٩

أبو هريرة

- لَا يُسَمُّ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ

٢٠٩

أبو هريرة

- لَا يُسَوِّمُنْ أَحَدُكُمْ

- لتؤدّن الحقوق إلى أهلها
١٣١ عثمان بن عفان
- لستّم مثلي، إني أظّل
٢٣٣ أبو هريرة
- لعن الله السارق يسرق
٢١٤ أبو هريرة
- للمقيم يوم وليلة
١٧٠ أبو هريرة
- اللهم اهدني فيمن هديت
٢٣١ الحسن بن علي

حَرْفُ الْمِيمِ

- مات رجل على عهد رسول الله ﷺ
٢٣٥ ابن عباس
- مَا لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ
٢١ أبو بكر
- ما لكما إلا خير
٧٥ ابن عمر
- من أعتق شقيصًا له
١٠٦ أبو هريرة
- من ذرعه القيء فليس عليه قضاء
١٦٨ أبو هريرة
- من سئل عن علم فكتمه
٤٠ أبو هريرة
- مَنْ صَلَّى خَلْفَ إِمَامٍ
١٢٣ جابر بن عبد الله
- من قال حين يسمع النداء
١٣٨ جابر بن عبد الله
- من ملك ذا رحم محرّم عتق
١٠٥ ابن عمر
- من وسع على عياله يوم عاشوراء
١٧٤ ابن مسعود

حَرْفُ النُّونِ

- نهى رسول الله ﷺ أن يمَسَّ
١٢٧ جابر
- نهى رسول الله ﷺ عن صيام يوم السبت
٣٧ أخت بسر
- نهى النبي ﷺ عن لحوم الحمر
٢٢٨ ابن عمر

حَرْفُ الْهَاءِ

- هل تدري ما مثلك
٢١٢ أبو سلمة
- هذا جبل يحبنا ونحبه
١٧٧ عمر

حَرْفُ الْوَاوِ

- وقت الظهر إلى العصر
٣٥ عبد الله بن عمرو

- ٢٢٠ أبو هريرة - والذي نفس محمد بيده، لا يسمع
٤٢ ابن عباس - والذي نفسي بيده للدنيا أهون على الله

حَرْفُ الْيَاءِ

- ٢٣٦ عقبة بن عامر - يوم عرفة ويوم النحر وأيام



فهرس الأعلام المترجم لهم

العلم	الصفحة	العلم	الصفحة
حَرْفُ الْأَلِفِ		حَرْفُ الْعَيْنِ	
- إبراهيم بن أدهم بن منصور	٦٠	- عباد بن عباد الرملي	١٩٦
- أحمد بن محمد شاكر	٩٦	- عبد الرزاق بن همام	١٤٥
- إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي	١٣٥	- عبد العزيز بن أبي رَوَاد المكي	١٤٣
- الأوزاعي عبد الرحمن بن عمرو	١٧٧	- عبد العزيز بن أبي سلمة	٢٣١
حَرْفُ الشَّاءِ		- عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي	٢٢٠
- ثور بن يزيد	٣٨	- عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني	٢٢٩
حَرْفُ الْجِيمِ		- عبد الله بن لهيعة	١٤٤
- جرير بن حازم	١٢٢	- عبد الله بن المبارك	١٢٠
- جعفر بن برقان الكلابي	١٩٤	- عبد الله بن نافع بن أبي نافع الصائغ القرشي	١٢٥
- جميع بن عمير	١٩٢	- عبيدة بن حميد بن صهيب الكوفي	٢٣٤
حَرْفُ الْحَاءِ		- عطية الله الأجهوري	١٦١
- الحسين بن محمد	١٧٦	- علي بن عثمان بن عبد الحميد	١٤١
- حماد بن زيد بن درهم الأزدي	٢٣٥	- عمرو بن الهيثم بن قطن	١٤٧
حَرْفُ الْخَاءِ		- عمرو بن يحيى بن عمار	٢٢١
- خالد بن نزار	١٧٨	- عوام بن مراجم القيسي	١٣١
حَرْفُ الرَّاءِ		- عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي	٩٩
- ربيعة بن شيبان السعدي	٢٣١	حَرْفُ الْمِيمِ	
حَرْفُ الزَّايِ		- محمد بن جعفر الهذلي	٣٧
- زائدة بن قدامة الثقفي	١٣٨	- محمد عبد الحي بن محمد عبد الحلیم	
- زهير بن معاوية بن حديج	١٤٨	- الأنصاري اللكنوي	٦٦
- زياد بن كليب	١٧٦	- محمد بن عبيد بن أبي أمية الطنافسي	٢٢٦
حَرْفُ السِّينِ		- محمد بن عوف بن سفيان الطائي	١٣٩
- سفيان بن وكيع بن الجراح	٢٠٣	- محمد بن المتوكل العسقلاني	١٩٧
		- محمد بن مصعب القرقيساني	٤٢

حَرْفُ الْوَاوِ

١٧٩ وهب بن جرير

حَرْفُ الْيَاءِ

٢١٢ يحيى بن أبي كثير الطائي

٢٠٦ يحيى بن محمد بن قيس البصري

١٢٧ مصعب بن المقدم الخثعمي

٢٢٧ مهران بن أبي عمر العطار

٢٣٧ موسى بن علي بن رباح اللخمي

١٩١ ميناء بن أبي ميناء القرشي

حَرْفُ الْهَاءِ

١٥٣ همام بن يحيى بن دينار العوزي



فهرس المصادر والمراجع

حَرْفُ الْمَكْرَةِ

- ١ - آبادي، أبو الطيب محمد شمس الحق: عون المعبود شرح سنن أبي داود، دار الكتب العلمية، بيروت (ط ١)، (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م).
- ٢ - آل علي، جاسم بن محمد: المحجة البيضاء في الدفاع عن منهج النقد عند المحدثين القدماء، فهرسة مكتبة الملك فهد (ط ١)، (١٤٢٧هـ).
- ٣ - ابن الأثير: جامع الأصول، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، مطبعة الملاح، دط (١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م).
- ٤ -: النهاية في غريب الحديث، المطبعة الخيرية، مصر، دط (١٣١٨هـ).
- ٥ - الأحدب، خلدون: أسباب اختلاف المحدثين، الدار السعودية للنشر (ط ١)، (١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م).
- ٦ - أحمد: العلل، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض (ط ٢)، (١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م).
- ٧ -: المسند، دار الفكر، دط، دت.
- ٨ - أحمد، المرتضى الزين: مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة، مكتبة الرشد، الرياض (ط ١)، (١٤١٥هـ / ١٩٩٤م).
- ٩ - الأجهوري، عطية: الحاشية على شرح الزرقاني للبيقونية، مطبعة التقدم العلمية، مصر (ط ١)، (١٣٢٢هـ).
- ١٠ - أسطيري، جمال: التصحيح وأثره في الحديث والفقه، دار طيبة، الرياض (ط ٢)، (١٤١٨هـ / ١٩٩٧م).
- ١١ - الإشبيلي، عبد الحق: الأحكام الوسطى، تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، دط (١٤١٦هـ / ١٩٩٥م).
- ١٢ - ابن الأعرابي: المعجم، تحقيق: عبد المحسن الحسيني، دار ابن الجوزي، السعودية (ط ١)، (١٤١٨هـ / ١٩٩٧م).
- ١٣ - الأنصاري، حسين بن محسن: البيان المكمل في تحقيق الشاذ والمعلل، تحقيق: سعد بن عبد الله السعدان، دار العاصمة، السعودية، دط (١٩٩٧م).
- ١٤ - الأنصاري، أبو زكريا محمد: فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، تحقيق: حافظ ثناء الله الزاهدي، دار ابن حزم، بيروت (ط ١)، (١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م).
- ١٥ - الألباني: إرواء الغليل، المكتب الإسلامي، بيروت (ط ٢)، (١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م).
- ١٦ -: الجامع الصغير وزيادته، المكتب الإسلامي.
- ١٧ -: حكم تارك الصلاة، دار الجلالين، الرياض (ط ١)، (١٤١٢هـ).
- ١٨ -: السلسلة الصحيحة، مكتبة المعارف، الرياض، دط (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م).
- ١٩ -: السلسلة الضعيفة، مكتبة المعارف، الرياض (ط ١)، (١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م).

حَرْفُ الْبَاءِ

- ٢٠ - البخاري: التاريخ الكبير: دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت.
- ٢١ -: خلق أفعال العباد، شركة الشهاب، الجزائر، دط، دت.
- ٢٢ -: الصحيح: دار الفكر، بيروت، دط (١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م).
- ٢٣ - البزار: المسند، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، دط (١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م).
- ٢٤ - ابن بشكوال: الصلة، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني (ط ١)، (١٤١٠ هـ / ١٩٨٩ م).
- ٢٥ - ابن بطال: شرح صحيح البخاري، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، دط (١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م).
- ٢٦ - البيهقي: الأسماء والصفات، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دط، دت.
- ٢٧ -: السنن الكبرى (١٠ أجزاء)، دار الفكر، دط، دت.
- ٢٨ -: شعب الإيمان، تحقيق: محمد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت (ط ١)، (١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م).
- ٢٩ -: معرفة السنن والآثار، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الوعي، حلب، دار قتيبة، دمشق (ط ١)، (١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م).
- ٣٠ - بيكر: نور الله شوكت: زيادة الثقات وموقف المحدثين والفقهاء منها، دار ابن حزم (ط ١)، (١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م).

حَرْفُ التَّاءِ

- ٣١ - الترمذي: السنن، دار الفكر، بيروت (ط ٢)، (١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م).
- ٣٢ -: العلل الكبير، ترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي وآخرين، عالم الكتب، بيروت (ط ١)، (١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م).

حَرْفُ الْجِيمِ

- ٣٣ - ابن الجارود: المتتقى، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت (ط ١)، (١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م).
- ٣٤ - ابن جماعة: البدر، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق (ط ٢)، (١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ م).
- ٣٥ - ابن الجوزي: العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت (ط ١)، (١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م).

- ٣٦ -: الموضوعات، تحقيق: توفيق حمدان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (ط ١)، (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م).

حَرْفُ الْحَاءِ

- ٣٧ - ابن أبي حاتم: آداب الشافعي ومناقبه، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، مكتبة الخانجي، القاهرة (ط ٢)، (١٤١٣هـ / ١٩٩٣م) التفسير، تحقيق: أسعد محمد الطيب (ط ٢)، (١٩٩٩م)، المكتبة العصرية، بيروت.
- ٣٨ -: الجرح والتعديل، دائرة المعارف العثمانية (ط ١)، (١٣٧٣هـ / ١٩٥٣م).
- ٣٩ -: العلل، تحقيق: فريق من الباحثين، فهرسة الملك فهد، السعودية (ط ١)، (١٤٢٧هـ).
- ٤٠ - الحاكم: المستدرک، دار الكتاب العربي، بيروت، دط، دت.
- ٤١ -: المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل، تحقيق: معتر عبد اللطيف الخطيب، دار الفيحاء، دمشق (ط ١)، (١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م).
- ٤٢ -: معرفة علوم الحديث، تحقيق: معظم حسين، دط، دت.
- ٤٣ - ابن حبان: الثقات، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت (ط ١)، (١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م).
- ٤٤ -: الصحيح مع الإحسان، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الفكر (ط ١)، (١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م).
- ٤٥ -: المجروحين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب (ط ٢)، (١٤٠٢هـ).
- ٤٦ - ابن حجر: بلوغ المرام من أدلة الأحكام، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار النهضة، مصر، دط، دت.
- ٤٧ -: تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، دار الكتاب العربي، بيروت، دط، دت.
- ٤٨ -: تقريب التهذيب: تحقيق: عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت (ط ٢)، (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م).
- ٤٩ -: التلخيص الحبير، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، دط، (١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م).
- ٥٠ -: تهذيب التهذيب، دار الفكر (ط ١)، (١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م).
- ٥١ -: طبقات المدلسين، المطبعة الحسينية، مصر (ط ١)، (١٣٢٢هـ).
- ٥٢ -: فتح الباري شرح صحيح البخاري: دار السلام، الرياض، دار الفيحاء، دمشق (ط ٣)، (١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م).
- ٥٣ -: لسان الميزان، تحقيق: عادل عبد الموجود، علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت (ط ١)، (١٤١٦هـ / ١٩٩٦م).
- ٥٤ -: نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار ابن كثير، بيروت، دمشق (ط ٢)، دت.
- ٥٥ -: نزهة النظر، تحقيق: علي بن حسن الحلبي، دار ابن الجوزي، السعودية (ط ٤)، (١٤١٩هـ / ١٩٩٨م).

٥٦ -: النكت على ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، دار الرّاية، الرياض (ط ٤)، (١٤١٧هـ).

٥٧ - ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: أحمد محمد شاكر، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت (ط ١)، (١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م).

٥٨ -: النبذة الكافية في أحكام أصول الدين، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت (ط ١)، (١٤٠٥هـ).

٥٩ -: المحلى، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الفكر، دط، دت.

٦٠ - الحميدي: المسند، تحقيق: جيب الرحمن الأعظمي، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، دط، دت.

٦١ -: هدي الساري، دار السلام، الرياض، دار الفيحاء، دمشق (ط ٣)، (١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م).

حَرْفُ الْخَاءِ

٦٢ - ابن خزيمة: الصّحيح، كتاب الصيام، تحقيق: مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت (ط ٢)، (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).

٦٣ - الخطابي: معالم السنن، مطبعة محمد راغب الطباخ، حلب سوريا (ط ١)، (١٣٥١هـ / ١٩٣٢م).

٦٤ - الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، دط، دت.

٦٥ -: الفصل للوصول المدرج في النقل، تحقيق: محمد بن مطر الزهراني، دار الهجرة، السعودية (ط ١)، (١٤١٨هـ / ١٩٩٧م).

٦٦ -: الكفاية، دار الكتب العلمية، بيروت، دط (١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م).

٦٧ - الخلال: السنة، تحقيق: عطية الزهراني، دار الراية، الرياض (ط ١)، (١٤١٠هـ).

٦٨ - الخليلي، أبو يعلى: الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق: محمد سعيد إدريس، مكتبة الرشد، الرياض (ط ١)، (١٤٠٩هـ / ١٩٩٨م).

حَرْفُ الدَّالِ

٦٩ - الدارقطني: السنن، عالم الكتب، بيروت (ط ٤)، (١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م).

٧٠ - الدارقطني: العلل، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض (ط ٢)، (١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م).

٧١ - الدارمي: السنن، دار الفكر، دط، دت.

٧٢ - ابن دريد: جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت (ط ١)، (١٩٨٧م).

٧٣ - ابن دقيق العيد: الاقتراح في بيان الاصطلاح، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية (ط ١)، (١٤١٧هـ / ١٩٩٦م).

٧٤ - أبو داود: رسالة إلى أهل مكة، مع ثلاث رسائل في مصطلح أهل الحديث، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت (ط ١)، (١٤١٧هـ / ١٩٩٧م).

- ٧٥ -: السنن، تحقيق: أحمد سعد علي، مكتبة مصطفى البابي، القاهرة (ط ١)، (١٣٧١هـ / ١٩٥٢م).
- ٧٦ -: مسائل الإمام أحمد، رواية أبي داود، تحقيق: طارق عوض الله، مكتبة ابن تيمية، القاهرة (ط ١)، (١٤٢٠هـ)، القاهرة.
- ٧٧ - الدولابي، محمد بن أحمد: الكنى والأسماء، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم، بيروت، دط، (١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م).

حَرْفُ الذَّالِّ

- ٧٨ - الذهبي: تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت.
- ٧٩ -: ترتيب الموضوعات، تحقيق: كمال زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت (ط ١)، (١٤١٥هـ / ١٩٩٤م).
- ٨٠ -: سير أعلام النبلاء، إشراف: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت (ط ١)، (١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م).
- ٨١ -: العلو للعلي الغفار، تحقيق: أشرف بن عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف، الرياض (ط ١)، (١٩٩٥م).
- ٨٢ -: الموقظة في علم مصطلح الحديث، تحقيق: أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت (ط ٣)، (١٤١٨هـ).

حَرْفُ الرَّاءِ

- ٨٣ - الرازي، زين الدين: مختار الصحاح، دار الكتب العلمية، بيروت (ط ١)، (١٤١٥هـ / ١٩٩٤م).
- ٨٤ - الزَّاهِرْمَزِي: المحدث الفاصل بين الرَّاي والواعي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت (ط ١)، (١٣٩١هـ / ١٩٧١م).
- ٨٥ - ابن رجب: شرح علل الترمذي، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب (ط ٢)، (١٤٠٥هـ / ١٩٥٨م).
- ٨٦ -: فتح الباري: تحقيق: مجموعة من المحققين، مؤسسة الرسالة (ط ١)، (١٤١٧هـ / ١٩٩٦م).

حَرْفُ الزَّايِ

- ٨٧ - الزركشي، بدر الدين: النكت على ابن الصلاح، تحقيق: زين العابدين بلافريج، أضواء السلف، السعودية (ط ١)، (١٤١٩هـ / ١٩٩٨م).
- ٨٨ - الزركلي: الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت (ط ٧)، (١٩٨٦م).
- ٨٩ - الزمخشري: أساس البلاغة، تحقيق: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، دط، دت.
- ٩٠ -: الفائق في غريب الحديث، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت (ط ١)، (١٤١٧هـ / ١٩٩٦م).

- ٩١ - الزهراني: أحمد بن صالح، نقد مجازفات الملياري، أبو ظبي، دار الإمام مالك (٢٠٠٤هـ).
٩٢ - الزيلعي: نصب الراية، دار الحديث، القاهرة، دط، دت.

حَرْفُ التَّيْنِ

- ٩٣ - السخاوي: الغاية شرح منظومة الهداية في علم الرواية، دار الكتب العلمية، بيروت (ط ١) (١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م).
٩٤ -: فتح المغيث، تحقيق: صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، دط (١٤١٧هـ / ١٩٩٦م).
٩٥ -: المقاصد الحسنة، تحقيق: عبد الله محمد الصديق، مكتبة الخانجي، مصر، دط (١٣٧٥هـ / ١٩٥٦م).
٩٦ - ابن سعد: الطبقات الكبرى، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت (ط ١)، (١٩٦٨م).
٩٧ - السلمي، أبو عبد الرحمن: طبقات الصوفية، تحقيق: نور الدين شربية، مكتبة الخانجي، القاهرة (ط ٣) (١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م).
٩٨ - سميرة عمرو: المزيد في متصل الأسانيد، مكتبة الرشد (ط ١)، (١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م).
٩٩ - السياغي: الروض النظير شرح مجموع الفقه الكبير، دار الجيل، بيروت، دط، دت.
١٠٠ - السيد عبد الغفار: دراسات في الحديث الشريف، دار المعرفة الجامعية، مصر، دط (٢٠٠٢م).
١٠١ - السيوطي: الألفية في علم الحديث، تصحيح: أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية، دط، دت.
١٠٢ -: تدريب الراوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر، دط، دت.
١٠٣ -: تنوير الحوالك شرح موطأ الإمام مالك، دار الفكر، دط، دت.
١٠٤ -: الجامع الصغير، دار الفكر، بيروت (ط ١)، (١٤٠١هـ / ١٩٨١م).
١٠٥ -: الدر النثير تلخيص نهاية ابن الأثير، المطبعة الخيرية، مصر (١٣١٨هـ).
١٠٦ -: اللآلئ المصنوعة، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت.

حَرْفُ الشَّيْنِ

- ١٠٧ - الشافعي: الأم، تحقيق: أحمد شاكر، دم ن، دط، دت.
١٠٨ -: الرسالة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الفكر، بيروت، دت.
١٠٩ - الشوكاني: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، المكتب الإسلامي، بيروت (ط ٢)، (١٣٩٢هـ).
١١٠ -: نيل الأوطار، إدارة الطباعة المنيرية، دط، دت.
١١١ - ابن أبي شيبة: المصنف، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض (ط ١)، (١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م).

حَرْفُ الصَّادِ

- ١١٢ - صباح، عبد الكريم إسماعيل: الحديث الصحيح ومناهج العلماء في التصحيح، مكتبة الرشد، الرياض (ط ١)، (١٤١٩هـ / ١٩٩٨م).
- ١١٣ - الصفدي: الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دط (١٩٩٩م).
- ١١٤ - ابن الصلاح: صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، تحقيق: موفق ابن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي (ط ١)، (١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م).
- ١١٥ -: المقدمة، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، دط، دت.
- ١١٦ - الصنعاني: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، دط، دت.
- ١١٧ -: سبل السلام، تحقيق: محمد الدالي بلطة، المكتبة العصرية، بيروت، دط (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).

حَرْفُ الطَّاءِ

- ١١٨ - طاهر الجزائري: توجيه النظر إلى أصول الأثر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، سوريا (ط ١)، (١٤١٦هـ / ١٩٩٥م).
- ١١٩ - الطبراني: المعجم الكبير، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دم (ط ٢)، دت.
- ١٢٠ -: المعجم الأوسط، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض (ط ١)، (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م).
- ١٢١ - الطحاوي: شرح معاني الآثار، تحقيق: محمد زهري النجار، محمد جاد الحق، عالم الكتب (ط ١)، (١٤١٤هـ / ١٩٩٤م).

حَرْفُ الْعَيْنِ

- ١٢٢ - ابن عبد البر: الاستذكار، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي عوض، دار الكتب العلمية، بيروت (ط ١)، (١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م).
- ١٢٣ -: التمهيد، تحقيق: سعيد أحمد أعراب، المغرب (١٤٠١هـ / ١٩٨١م).
- ١٢٤ -: جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، مؤسسة الريان، دار ابن حزم (ط ١)، (١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م).
- ١٢٥ - عبد رب النبي، محمد: قراءة في المقدمة والنكت (ط ١)، (١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م) منشورات قرطبة، الجزائر.
- ١٢٦ - عبد الرزاق: المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، منشورات المجلس العلمي، بيروت، دط، دت.

- ١٢٧ - ابن عبد الهادي، محمد بن أحمد: تعليقة على علل ابن أبي حاتم، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله (ط ١)، أضواء السلف، الرياض، (١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م).
- ١٢٨ - ابن عبد الهادي، يوسف بن حسن: بحر الدم، تحقيق: وصي الله بن عباس، دار الراية، الرياض (ط ١)، (١٤٠٩هـ / ١٩٩٨م).
- ١٢٩ - عتر، نور الدين: منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر (ط ٣)، (١٤٠١هـ / ١٩٨١م).
- ١٣٠ - العجلوني: كشف الخفاء ومزيل الإلباس، دار إحياء التراث العربي (ط ٢)، (١٣٥١هـ).
- ١٣١ - العجلي: الثقات، ترتيب الهيثمي والسبكي، مكتبة الدار، المدينة المنورة (ط ١)، (١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م).
- ١٣٢ - ابن عدي: الكامل في الضعفاء، تحقيق: يحيى مختار عزاوي، دار الفكر، بيروت (ط ٣)، (١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م).
- ١٣٣ - ابن عراق: تنزيه الشريعة، دار الكتب العلمية، بيروت (ط ٢)، (١٤٠١هـ / ١٩٨١م).
- ١٣٤ - ابن العجمي، سبط: التبيين لأسماء المدلسين، تحقيق: يحيى شفيق، دار الكتب العلمية، بيروت (ط ١)، (١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م).
- ١٣٥ - العراقي، زين الدين: التبصرة والتذكرة، دار الكتب العلمية، بيروت، دط.
- ١٣٦ -: التقييد والإيضاح، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت (ط ٢)، (١٤١٣هـ / ١٩٩٣م).
- ١٣٧ - العقيلي: الضعفاء، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت (ط ١)، (١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م).
- ١٣٨ - العمري: محمد علي قاسم: دراسات في منهج النقد عند المحدثين، دار النفائس، الأردن (ط ١)، دت.
- ١٣٩ - عوض الله، طارق: الإرشادات في تقوية الحديث بالشواهد والمتابعات، مكتبة ابن تيمية، القاهرة (ط ١)، (١٤١٧هـ / ١٩٩٨م).
- ١٤٠ - عومار، صالح: الإمام ابن حزم وأصوله في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال كتابه المحلى، رسالة دكتوراه، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، مايو (٢٠٠٦م).
- ١٤١ - العوني، الشريف بن حاتم: المنهج المقترح في فهم المصطلح، دار الهجرة، الرياض (ط ١)، (١٤١٦هـ / ١٩٩٦م).
- ١٤٢ - العيني: بدر الدين، عمدة القاري، دار الفكر، دط، دت.

حَرْفُ الْفَيْنِ

- ١٤٣ - الغماري، إبراهيم بن الصديق: علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام، وزارة الأوقاف المغربية، دط (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م).

حَرْفُ الْفَاءِ

- ١٤٤ - ابن فارس، أحمد: معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، اتحاد الكتاب العرب، دط ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م).
- ١٤٥ - الفاسي، ابن القطان: بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، تحقيق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض (ط ١)، (١٤١٨هـ / ١٩٩٧م).
- ١٤٦ - الفحل: ماهر ياسين: أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، دار عمار، الأردن (ط ١)، (١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م).
- ١٤٧ - الفيروزآبادي: القاموس المحيط، المطبعة المصرية (ط ٣)، (١٣٥٣هـ / ١٩٣٥م).

حَرْفُ الْقَافِ

- ١٤٨ - القاسمي: محمد جمال الدين، قواعد التحديث، تحقيق: محمد بهجت العطار، دار النفائس، بيروت (ط ١)، (١٠٤٧هـ / ١٩٨٧م).
- ١٤٩ - القضاة، شرف محمود: المنهاج الحديث في علوم الحديث، الأكاديميون للنشر، عمان (٢٠٠٤م).
- ١٥٠ - قوفي، عبد حميد يوسف - بالاشتراك مع شرف محمود القضاة - المدراج وعلاقته بمباحث المصطلح الأخرى، مجلة أبحاث اليرموك (مج ١٩)، العدد الثاني، سنة (٢٠٠٣م).
- ١٥١ - ابن القيم: إغاثة اللّهفان من مصايد الشيطان، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت (ط ٢)، (١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م).
- ١٥٢ -: زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق: شعيب وعبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت (١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م).
- ١٥٣ -: شرح سنن أبي داود، دار الكتب العلمية، بيروت (ط ١)، (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م).
- ١٥٤ -: الفروسية، تحقيق: مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، دار الأندلس، السعودية (ط ١)، (١٤١٤هـ / ١٩٩٣م).

حَرْفُ الْكَافِ

- ١٥٥ - كافي، أبو بكر: الحديث المنكر عند الحافظ ابن حجر، دراسة نقدية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، ع (١٠ / ٢٠٠١م).
- ١٥٦ -: منهج الإمام أحمد في التعليل، دار ابن حزم، بيروت (ط ١)، (١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م).
- ١٥٧ -: منهج الإمام البخاري في التصحيح والتعليل، دار ابن حزم، بيروت (ط ١)، (١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م).
- ١٥٨ - ابن كثير: اختصار الحديث، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبة المعارف، الرياض (ط ١)، (١٤١٧هـ / ١٩٩٦م).

- ١٥٩ -: فضائل القرآن، دار الأندلس، بيروت، دط، دت.
١٦٠ - ابن الكيال: الكواكب النيرات فيمن اختلط من الرواة، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النسي، دار المأمون، بيروت (ط ١)، (١٩٨١م)

حَرْفُ اللَّامِ

- ١٦١ - أبو لبابة، حسين: أصول علم الحديث بين المنهج والمصطلح، دار الغرب الإسلامي، بيروت (ط ١)، (١٩٩٧م).
١٦٢ -: علوم الحديث بين فضفضة المصطلح وندرة التمثيل وعسر التطبيق، ندوة علوم الحديث واقع وآفاق، كلية الدراسات الإسلامية، دبي، أبريل (٢٠٠٣م).
١٦٣ - اللحياني، عبد الله بن سعاد: الحديث الشاذّ عند المحدثين، مقال منشور على: benssaaf.googlepages.com / -02doc
١٦٤ - اللكنوي: أبو الحسنات، ظفر الأمانى في مختصر الجرجاني، تحقيق: تقي الدين الندوي، دار القلم، دبي (ط ١)، (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م).

حَرْفُ الْمِيمِ

- ١٦٥ - ابن ماجه: السنن، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، دط، دت.
١٦٦ - مالك بن أنس: الموطأ، رواية أبي مصعب المدني، تحقيق: بشار عواد معروف، محمود محمّد خليل، مؤسسة الرسالة (ط ٢)، (١٤١٣هـ / ١٩٩٣م).
١٦٧ - المباركفوري: تحفة الأحوذى، دار الفكر (ط ٣)، (١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م).
١٦٨ -: تحفة الأحوذى شرح سنن الترمذى، دار الكتب العلمية، بيروت (ط ١)، (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م).
١٦٩ - محمود، عبد المجيد: الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث، دار الوفاء للطباعة، مصر، دط (١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م).
١٧٠ - المحمّدي: عبد القادر مصطفى عبد الرزاق: الشاذّ والمنكر وزيادة الثقة، دار الكتب العلمية، بيروت (ط ١)، (١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م).
١٧١ - المروزي، إسحاق بن منصور: مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، نشر عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (ط ١)، (١٤٢٥هـ / ٢٠٠٢م).
١٧٢ - المزي: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت (ط ١)، (١٤١٣هـ / ١٩٩٢م).
١٧٣ - مسلم: التمييز، مع منهج النقد عند المحدثين للأعظمي، مكتبة الكوثر، السعودية (ط ٣)، (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م).
١٧٤ -: مقدمة الصحيح، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دط، دت.

- ١٧٥ - المعلمي: الأنوار الكاشفة، عالم الكتب، بيروت، دط (١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م).
- ١٧٦ - المقدسي، محمد بن طاهر: أطراف الغرائب والأفراد للدراقطني، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت.
- ١٧٧ -: المنتخب من العلل للخلال، تحقيق: أبي معاذ طارق عوض الله، دار الراية، الرياض، (١٤١٩هـ / ١٩٩٨م).
- ١٧٨ - ابن الملقن: مختصر استدراك الذهبي على مستدرك الحاكم، تحقيق: عبد الله اللحيدان، دار العاصمة، الرياض (ط ١)، (١٤١١هـ).
- ١٧٩ - المليباري، حمزة عبد الله: الحديث المعلول قواعد وضوابط، دار الهدى، عين مليلة - الجزائر، دط، دت.
- ١٨٠ -: زيادة الثقة في كتب المصطلح وما يتعلق بها، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، ع (٥٠)، سبتمبر (٢٠٠٢م).
- ١٨١ -: سؤالات حديثة، ملتقى أهل الحديث، مكة المكرمة (ط ١)، (١٤٢٦هـ).
- ١٨٢ -: علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد، دار ابن حزم، لبنان (ط ١)، (١٤١٣هـ / ٢٠٠٣م).
- ١٨٣ -: الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين، دار ابن حزم، بيروت (ط ٢)، (١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م).
- ١٨٤ -: نظرات جديدة في علوم الحديث، دار ابن حزم، بيروت (ط ٢)، (١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م).
- ١٨٥ - المناوي: الإتحافات السننية بالأحاديث القدسية، تحقيق: محمد عفيف الزغبى، مؤسسة الرسالة، لبنان، دط، دت.
- ١٨٦ -: فيض القدير، دار الفكر (ط ٢)، (١٣٩١هـ / ١٩٧٢م).
- ١٨٧ - ابن منظور: لسان العرب، دار المعارف، دط، دت.
- ١٨٨ - الموصلي، أبو يعلى: المسند، تحقيق: حسين سليم أسد، دار الثقافة العربية، دمشق (ط ٢)، (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).

حَرْفُ التَّوْنِ

- ١٨٩ - النسائي: السنن الكبرى، تحقيق: عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت (ط ١)، (١٤٢١هـ / ٢٠٠١م).
- ١٩٠ -: السنن بشرح السيوطي، المطبعة المصرية، الأزهر، دط، دت.
- ١٩١ - النعماني، محمد عبد الرشيد: الإمام ابن ماجه وكتابه السنن، تعليق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، بيروت (ط ١)، (١٤١٩هـ).

- ١٩٢ - أبو نعيم: تاريخ أصبهان، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت (ط ١)، (١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م).
- ١٩٣ -: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار الكتاب العربي، بيروت (ط ٤)، (١٤٠٥ هـ).
- ١٩٤ - النوري، أبو المعاطي: موسوعة أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل، ومعه أحمد عبد الرزاق عيد، محمود محمد خليل، بيروت، عالم الكتب (١٩٩٧ م).
- ١٩٥ - النووي: شرح صحيح مسلم، دار الفكر، دط، دت.
- ١٩٦ -: المجموع شرح المذهب، دار الفكر، دط، دت.
- ١٩٧ - النيسابوري، ابن هانئ: مسائل الإمام أحمد، تحقيق: زهير الشاويش (ط ١)، المكتب الإسلامي، بيروت (١٣٩٤ هـ).

حَرْفُ الْهَاءِ

- ١٩٨ - الهروي، أبو عبيد القاسم: غريب الحديث، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، مطبوعات دائرة المعارف العثمانية، الهند (ط ١)، (١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م).
- ١٩٩ -: شرح صحيح مسلم، دار الفكر، دط (١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م).
- ٢٠٠ - همام سعيد: الفكر المنهجي عند المحدثين، سلسلة كتاب الأمة، قطر، دط، محرم (١٤٠٨ هـ).
- ٢٠١ -: مقدمة تحقيق شرح علل الترمذي، المكتبة الشاملة، الإصدار الثاني (٢٠٠٧ م).
- ٢٠٢ - الهندي، علاء الدين المتقي: كنز العمال، مؤسسة الرسالة، بيروت، دط (١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م).
- ٢٠٣ - الهيثمي، نور الدين: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: عبد الله محمد درويش، دار الفكر، دمشق، دط (١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م).

حَرْفُ الْيَاءِ

- ٢٠٤ - ابن أبي يعلى: طبقات الحنابلة، دار المعرفة، بيروت، دط، دت.



السيرة الذاتية للمؤلف

د/ أكرم رابح بلعمري.

الجنسية: جزائري.

مكان الميلاد: سطيف، الجزائر.

تاريخ الميلاد: ٢٠ شعبان (١٤٠٢هـ) الموافق (١٢ يونيو ١٩٨٢م).

المؤهلات العلمية:

- شهادة الدكتوراه في السنة وعلومها، بتقدير « مشرف »، من قسم الكتاب والسنة بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بالجزائر، عام (١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م)، والرسالة بعنوان: قواعد التصحيح والتعليل عند الشيعة الإمامية، دراسة نقدية.

- شهادة الماجستير في السنة وعلومها، بتقدير « حسن » من قسم الكتاب والسنة بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بالجزائر، عام (١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م). والرسالة بعنوان: الحديث الشاذ عند المحدثين، دراسة نظرية وتطبيقية.

- شهادة الليسانس في الكتاب والسنة، من قسم الكتاب والسنة بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بالجزائر، عام (١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م).

من إنتاجه العلمي:

- إشكالية الهوية في أدب الطفل عبر الوسائط الالكترونية، كتاب ملتقى أدب الطفل بالمدينة.
- التراث وأهميته في الكتابة الأدبية للطفل، نشر في كتاب ملتقى أدب الطفل بالمدينة.
- العربي التبسي في نظر البشير الإبراهيمي، ضمن كتاب حول الشيخ العربي التبسي، يوليو (٢٠١٢م).
- القراءة الاستشرافية للنص النبوي ضمن كتاب « ابن شنب والاستشراق »، ديسمبر (٢٠١٤م).
- مركزية التدين في معالجة ظاهرة العنف، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، ع (٣٠)، السداسي الثاني (٢٠١٣م).
- معالم شخصية المسلم من خلال السنة النبوية، مجلة المعيار، ع (٣٤)، ديسمبر (٢٠١٣م).
- معالم الفكر الإصلاحية عند الشيخ البشير الإبراهيمي ضمن كتاب حول البشير الإبراهيمي، يوليو (٢٠٠٩م).
- الواقعية في الدرس الحديثي عند الشيخ ابن باديس، مجلة البحوث والدراسات، جامعة الوادي، الجزائر، يونيو (٢٠١٣م).

